

من يملك مصر!؟

دراسة تحليلية للأصول الاجتماعية
لنخبة الانفتاح الاقتصادي في المجتمع المصري

١٩٧٤ - ١٩٨٠

سامية سعيد إمام



دار المستقبل العربي



تصويب وإعتذار

- ورد في صفحة ٢٩٧ أن الأستاذ الدكتور / فحى اسماعيل والى يساهم بتبلغ ٣١٠ ألف جنيه وللدقة العلمية تبغى الإشارة الى أن مايساهم به سيادته هو مبلغ ٣٠ ألف جنيه فقط . وتشكر المؤلفه سيادته على تبسيطها لهذا الخطأ غير المقصود وتعذر له .
- ورد في صفحة ١١٠ خطأ غير مقصود مژداه أن الدكتور / عبد الوهاب الرئيسى يساهم بتبلغ ٢٠ ألف جنيه في شركة تاكى / فيتا والصواب أن سيادته لم يرد اسمه في هذه الشركة ولأى غيرها من الشركات على الاطلاق . وأشكر سيادته على تبسيطها لهذا الخطأ غير المقصود وأعتذر له .
- ورد في صفحة ٢٤٢ خطأ مطبعى حيث ورد بنك ناصر ، والصواب هو بنك مصر .

المؤلفة

من يملك مصر ؟!

من يملك مصر؟!!

دراسة تحليلية للأصول الاجتماعية
لنخبة الانفتاح الاقتصادي في المجتمع المصري

١٩٨٠ - ١٩٧٤

سامية سعيد إمام



دار المستقبل العربي

تصميم الغلاف والإخراج الفني

للفنان : الحسن أبو السعود

حقوق الطبع محفوظة
الطبعة الأولى ١٩٨٦

دار المستقبل العربي

٤١ شارع بيروت . مصر الجديدة
ت ٦٦٥٩٠٠ القاهرة

« لدار المستقبل العربى » .. كلمة ..

الأستاذة الباحثة سامية سعيد من أبرز الوجوه الراحدة الصاعدة في فكرنا الاقتصادى العلمى المعاصر . وفى هذه الدراسة تقوم الأستاذة الفاضلة بكشف وتشريح البنية الداخلية لما يمكن أن نسميه أصحاب القرار الاقتصادى — وبالتالي السياسى — في إطار المرحلة « الانفتاحية » الراحنة ، أو بتعبير آخر ، السلطة الاقتصادية المهيمنة في بلادنا اليوم . وهو كشف وتشريح يتعمق التفاصيل العينية.. ويتسلح بمستوى رفيع من الدقة والموضوعية والأمانة العقلية ، فضلا عن الرؤية الوطنية والتقدمية المستنيرة .

ولهذا سارعت « دار المستقبل العربى » إلى الإحتفاء بهذه الدراسة وحرصت على نشرها مساهمة منها في تعميق الوعى العلمى في مصر وفى الوطن العربى عامة .

على أن « دار المستقبل العربى » قد تختلف في بعض مجاء في هذه الدراسة من استخلاصات وتعميمات ، وخاصة تلك المتعلقة بالبورجوازية البيروقراطية . فالدراسة تكاد تقلل من الدور الإيجابى لهذه الشرعة في مرحلة الستينات وخاصة الفقة التكنوقراطية منها ، وتكاد تغلب الطابع السلبى على هذه الشرعة بشكل عام ، ولا تعرض عرضا كافيا لمعالم الصراع في مرحلة الستينات ضد استئراء هذه الشرعة البورجوازية .

كما قد تختلف « دار المستقبل العربى » مع تشخيص الدراسة للواقع الاقتصادى الراحن تشخيصا يكاد يبرز الرافد الرأسمالى التقليدى والرافد البيروقراطى بوجه خاص ، دون إعطاء الوزن الموضوعى الكافى للشرعة العطفيلية من الرأسمالية الكبيوة التى تكاد تكون الشرعة المهيمنة على مجمل الأنشطة الاقتصادية ، بل تشكل السمة الرئيسية لمجمل الوضع الاقتصادى الراحن ، فضلا عن أن الدراسة لا تبرز بشكل كافى ما يصيب الرأسمالية البيروقراطية — المدنية منها خاصة وما يصيب القطاع العام — بالتالى — في ظل سيادة الانفتاح الاقتصادى ، من تضاؤل في التأثير والفاعلية ، بل ومحاولة للاحتواء والتصفية لصالح الرأسمال الخاص المحلى والأجنبى .

وبرغم هذا الاختلاف في الرأى ، بل نقول لعله كذلك بسبب هذا الاختلاف في الرأى مع بعض مجاء في هذه الدراسة ، حرصت « دار المستقبل العربى » على الإحتفاء بهذه الدراسة وعلى نشرها ، مساهمة منها في تعميق روح النقد الموضوعى وتنمية ديمقراطية الحوار .

ولا شك أن هذه الدراسة سوف تفتح أبوابا عديدة وخصبة للنقاش النظرى والتطبيقاتى الحلاق في فكرنا الاقتصادى المعاصر الذى هو بغير شك دعامة أساسية لنضالاتنا الوطنية والاجتماعية والقومية .

تحية للأستاذة الباحثة سامية سعيد وتقديرا عميقا لها ولدراستها القيمة .

« دار المستقبل العربى »

من يملك مصر ؟ !

إهداء ...

□ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □

الى وطني « مصر »

□ □

الى الأستاذ الدكتور على الدين هلال
والأستاذ الدكتور محمود عبد الفضيل

□ □

عرفانا ببعض الجميل

□ □ □

مقدمة

موضوع هذه الدراسة هو الأصول الاجتماعية لنخبة الانفتاح الاقتصادى فى المجتمع المصرى : ١٩٧٤ - ١٩٨٠ . والسؤال الذى تطرحه : ماهى الأصول أو الروافد الاجتماعية التى شكلت فى مجملها التكوين الاجتماعى لسياسة الانفتاح الاقتصادى انطلاقا من أن أية سياسة اقتصادية ترتبط بوجود قاعدة اجتماعية تأخذ على عاتقها تنفيذ تلك السياسة ؟

فالفترة منذ منتصف حقبة السبعينات حتى الآن تمثل مرحلة ذات سمات وقسمات خاصة فى تاريخ المجتمع المصرى ، فهى مرحلة تتسم بسرعة التحولات وعمق التباينات وتقلب الموازين الأمر الذى يستوجب النظر لمصطلح الانفتاح الاقتصادى ليس فقط باعتباره تعبيرا عن علاقات كمية أو نسب فيه بين وحدات أو عناصر النشاط الاقتصادى وإنما باعتباره واقعا اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا يعكس حقائق التركيب الاجتماعى فى المجتمع المصرى كما يعكس ولادة نخبة جديدة تحتل مكانها على قمة الهرم الاجتماعى المصرى وهى النخبة التى يدور حولها موضوع البحث والدراسة .

وأيا كان تعريف التكوين الانفتاحية الجديدة فالباحثة يقصد بها عناصر الرأسمالية التقليدية والبرجوازية البيروقراطية والعناصر الطفيلية التى شكلت فى مجموعها تكوينه اجتماعى غير متجانسة تستحوذ قدرا كبيرا من السلطة أو النفوذ أو الثروة بشكل يجعلها ذات تأثير غير عادى فى جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبما يتيح لها تحقيق أهدافها والتأثير على عمليات التنمية .

وتجدر الإشارة هنا الى أن التصنيف الى رأسمالية تقليدية وبرجوازية بيروقراطية وطفيلية هو تصنيف ينطلق من طبيعة الأصول الاجتماعية والجنور التاريخية لتلك النخبة أى أنه تقسيم يستند الى أصل النشأة وإن كان يصقله شكل النشاط .

أولا : أهمية الموضوع :

حظيت سياسة الانفتاح الاقتصادى منذ الأخذ بها باهتمام واسع من جانب العديد من الكتاب والباحثين بشكل عكس — ومازال يعكس — تباينا واضحا فى وجهات النظر فيما يكاد يشبه الحوار الوطنى الذى تمتد فيه الآراء .

وبالرغم من الاسهامات العملية الرائدة التى قدمها فريق الباحثين والكتاب المصريين منذ الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى حتى الآن الا أنه لا توجد دراسة تركز على النخبة موضوع البحث . وتحتل أهمية هذا الموضوع فيما يلى :-

١ — تحاول الدراسة كشف العلاقة بين الرأسمالية الجديدة (رأسمالية السبعينات) وبين رأسمالية ما قبل الثورة ، فالدراسة تحاول أن تتيح على ماإذا كانت الأولى امتدادا للثانية فى تكوينها وخصائصها وأنشطتها أم لا بمعنى آخر دراسة العلاقة بينهما من وجهة نظر الاستمرارية والتغير .

٢ — ينصب جوهر هذه الدراسة حول الأصول والروايد والشرائح الاجتماعية المختلفة التى مثلت البدايات الجنينية التى انبثقت من رحمها رأسمالية حقبة السبعينات التى تشكلت فى مجملها من تلك الروايد المتنوعة والمتنافرة والتى يعمل كل رافد منها بصمات حقبة تاريخية مغايرة ومختلفة عن الأخرى ، وهنا تتيح الدراسة على تساؤل هام ألا وهو : كيف تشكل نخبة (صفوة) من تلك الروافد ؟ .. ماهو ميكانيزم الربط والجمع بين تلك الروافد المختلفة ؟ .. كيف تم استدعاء عناصر الرأسمالية التقليدية بعد أن تم تجميعها اثر التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى شهدتها المجتمع بعد الثورة ؟ .. كيف ضغطت البرجوازية البيروقراطية — التى سبق أن تلاحت مع الرأسمالية التقليدية — من أجل المنهد من التحول نحو حرية رأس المال الخاص ؟. كيف ينضم الى تلك التكوين رافد جديد حديث الولادة حديث الثراء ؟ .. كيف تنصهر كل هذه الأشكال فى بوتقة واحدة لتشكل معا ميلاد نخبة رأسمالية جديدة ؟ .

٣ — تهدف الدراسة الى ابراز بعض جوانب العلاقة الجدلية بين الثورة والسلطة ، فإذا كان مجتمع ما قبل ثورة يوليو قد قدم نموذجاً مفاده أن الثورة تؤدي الى السلطة وأن الاقتصاد يؤدي الى السياسة . فان عهد ثورة يوليو يبرز أن السلطة تؤدي الى الثورة وأن السياسة تؤدي الى الاقتصاد ، فإذا بكبار رجال الدولة يسعون لتكوين الثروات مستغلين السلطة والتفويض ومدعين ذلك بعلاقات من القرابة والنسب ، وكانت نتيجة ذلك فى حقبة السبعينات أن الوزراء ورؤساء الوزراء ووكلاء الوزارة والمحافظين وكبار رجالات القطاع العام وغيرهم من أولئك الذين تقلدوا مناصب ووظائف عالية فى السلم الحكومى يتحولون الى رجال أعمال .

٤ — تحاول الدراسة أن تكشف العلاقة ليس فقط بين القوة السياسية والقوة الاقتصادية وكيف أن كليهما قد أضحي وجهين لعملة واحدة ، بل أيضا العلاقة بين المال العام والمال الخاص وكيف أن ثمة خلطا معصدا بينهما بشكل ألغى الى قبح وثلاثي الحدود فيما بينهما من ناحية وتقول بجمع السبعينات الى صورة تشبه الى حد كبير مجتمع ما قبل ثورة يوليو من ناحية أخرى .

ثانيا : الدراسات السابقة :

إن الدراسة قد حرصت بادىء ذى على ألا تكون ضربا من ضرب التكرار ، فقد حظيت سياسة الانفتاح الاقتصادى بنصيب جم من الدراسات والبحوث العلمية سواء التى قدمت بشكل فردى أو بشكل جماعى ، اذ قدم فريق من الكتاب والباحثين المصريين اسهامات علمية رائدة أحدثت تراكما علميا .

وتجدر الإشارة الى أن عددا من تلك الدراسات قد ساهم فى الدراسة موضع البحث بشكل مباشر كما ساهم فيها شق آخر من تلك الدراسات بشكل غير مباشر ، ومن الدراسات التى ساهمت فى البحث بطريقة غير مباشرة كتاب الأستاذ عادل حسين بعنوان «الاقتصاد المصرى من الاستقلال الى التبعية ٧٤ — ١٩٧٩» «والذى يعد توثيقا تفصيليا كاملا لما آلت اليه الأوضاع الاقتصادية فى المجتمع المصرى ، ومؤلف «الانفتاح : الجنود ، الحصاد ، المستقبل» الذى أشرف على تحريره الدكتور جودة عبد الحالى ، وكتاب الدكتور رمزى زكى بعنوان «دراسات فى أزمة مصر الاقتصادية» وكتاب عبد القادر شهاب بعنوان «محاكمة الانفتاح الاقتصادى فى مصر» ، ومجموعة المؤتمرات العلمية السنوية التى يعقدها الاقتصاديون المصريون بالجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع والتى تناولت قضايا متعددة تتعلق بالاقتصاد المصرى .

هذا فضلا عما قدمه قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية من اسهام رائد فى هذا الشأن حيث قدمت العديد من الدراسات العلمية التى تناولت بعضا من أبعاد سياسة الانفتاح الاقتصادى ، فهناك دراسة قدمها سيد على زهرة بعنوان «الأحزاب السياسية وسياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر» لنيل درجة الماجستير ، وكذلك الدراسة التى قامت بإعدادها أماني محمد فتدليل لنيل درجة الدكتوراه بعنوان «صنع السياسات العامة فى مصر مع تطبيق على السياسة الاقتصادية ٧٤ — ١٩٨١» ، كما تضمنت الدراسة المقدمة من أحمد عبد الحميد ثابت بعنوان علاقات التبعية وأزمة التنمية فى العالم الثالث : مصر كدراسة حالة ٧٠ — ١٩٨١» لنيل درجة الماجستير شقا تطبيقيا يتعلق بسياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر .

وقد مثلت الكتابات السابقة إضافة علمية ساهمت في تقديم أطروحات نظرية ساعدت على فهم ديناميات سياسية الانفتاح الاقتصادى ، إلا أن ثمة دراسات أخرى تعتبر بمثابة مساهمة مباشرة في هذه الدراسة وهذه الدراسات هي :

— كتاب الدكتور فؤاد مرسى بعنوان «هذا الانفتاح الاقتصادى» والتي مثلت بعض أطروحات النظرية البؤرة الحقيقية لموضوع الدراسة ولاسيما تلك التي تتعلق بأصول وروافد رأسمالية السبعينات وتكاد تمثل الدراسة الوحيدة «باللغة العربية» التي طرحت تلك المقولة النظرية .

— البحث الذى قدمه الدكتور جوده عبد الحالى في المؤتمر العلمى السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين بعنوان « أهم دلالات سياسة الانفتاح الاقتصادى بالنسبة للتحويلات الهيكلية في الاقتصاد المصرى ٧١ — ١٩٧٧ » ، والذي يتناول فيه خصائص رأسمالية السبعينات .

— البحث الذى قدمه الدكتور محمود عبد الفضيل في المؤتمر السنوى الثامن للاقتصاديين المصريين بعنوان « المشاكل الجديده للإدارة والتوجيه والتخطيط الاقتصادى في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى » ، والذي يتناول فيه الوحدات المختلفة المشكلة للاقتصاد المصرى وظاهرة الخلط بين المال العام والمال الخاص .

— كتاب الدكتور محمود عبد الفضيل بعنوان « تأملات في المسألة الاقتصادية المصرية » ، والذي تناول فيه بعض روافد النخبة عمل البحث ولا سيما الرافد الطفيل .

— كتاب الأستاذ محمود مراد بعنوان « من كان يحكم مصر ؟ » حيث قدم توثيقا هاما لأسماء عائلات رأسمالية تقليدية من خلال الشركات التى خضعت لعمليات التأميم .

— كتاب الدكتور محمد دويدار بعنوان « الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطور » حيث ساهم في تقديم مقولات نظرية هامة .

إلا أنه يمكن القول بأنه لا توجد أبحاث تناولت موضوع الدراسة بطريقة مباشرة ، فكل الدراسات المشار إليها طرحت مقولات وافراضات نظرية ولم تسع الى اختبارها عمليا ، أما دراسة الدكتور جوده عبد الحالى التى اهتمت بابرار خصائص رأسمالية السبعينات فقد تمت على أساس عينة محدودة يصعب معها التعميم .

❏ : مقولات الدراسة :

تنطلق الدراسة من عدة مقولات هي :

١ - أن هناك علاقة بين تشكيلة نخبة الانفتاح الاقتصادي والمراحل المختلفة التي لحقت بالاقتصاد المصري ... أى أن نخبة الانفتاح الاقتصادي نخبة متعلدة الروافد والأصول ، فيعنها يعود الى مت قبل الثورة والبعض الثانى الى فترة التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بعد الثورة وخاصة منذ منتصف حقبة الستينات ، والبعض الثالث انشق من رحم فترة السبعينات ، وكان من الطبيعي أن تترك تلك التحولات بصماتها على تلك التكوينة الجديدة ، فنجد على سبيل المثال التحالفات والتشابكات العائلية التي شهدها مجتمع ما قبل الثورة تعود مرة ثانية وفي بعض الأحيان بنفس أقطابها الى الواقع السياسى والاقتصادى والاجتماعى المصرى منذ بداية السبعينات حتى الآن ، كما نجد أيضا أن ظاهرة عزوف رأس المال المحلى عن المشاركة فى العملية التنموية قبل الثورة تشهد امتدادا لها فى اطار رأسمالية السبعينات رغم كل الضمانات والامتيازات التي منحت له ورغم عمله فى ركاب رأس المال العربى والأجنبى للشعور بالحماية والأمان .

٢ - ان ثمة علاقة بين أية تشكيلة رأسمالية فى الحية المصرية وبين الرأسمالية التقليدية ، اذ تشكل الرأسمالية التقليدية دائما نقطة التخمير الحقيقية لتكوين أية تشكيلة رأسمالية سواء تلك التي تبلورت خلال الستينات (البرجوازية البيروقراطية) أو تلك التي تشكلت فى السبعينات ، بل يمكن القول أنها شكلت الميكانيزم الحقيقى الذى تم من خلاله استدعاء رأس المال الخاص المحلى والعربى والأجنبى منذ منتصف السبعينات .

٣ - ان هناك علاقة بين نمو أية تشكيلة رأسمالية وسعيها للحصول على النفوذ السياسى وبالعكس يوجد اتجاه من حائزى النفوذ السياسى الى الاستفادة منه فى الحصول على الثروة ، بمعنى آخر ان هناك علاقة وثيقة بين النخبة السياسية والنخبة الاقتصادية تفضى دائما الى مزهد من الارتباط بينها ، الا أن الحية التي عهدا مجتمع ما قبل الثورة حول جدلية العلاقة بين الثروة والسلطة تختلف عن تلك التي خيها المجتمع المصرى بعد الثورة ، فخيوة مجتمع ما قبل الثورة عهدت أن الثروة تؤدى الى السلطة بينما مجتمع ما بعد الثورة شهد عكسية تلك العلاقة بمعنى أن السلطة تؤدى الى الثروة .

وبها : صميمات الدراسة :

واجهت الدراسة ثلاثة صميمات : أولا صموية تتعلق بالبيانات تمثلت فى قلة الكتابات التي تناولت الظاهرة موضع البحث بالدراسة والتحليل ، وثانيا صموية منهجية تمثلت فى كفيته الربط بين

الروايد الثلاثة المشكلة للنخبة موضع الدراسة حيث أن كلا منها يمثل حقبة تاريخية مختلفة تحمل سمات وخصائص تاريخية مختلفة ، أما الصعوبة الثالثة فكمين في كيفية التزاوج بين الدراسة النظرية والدراسة العملية إذ كان لا يكفي للدراسة أن تبني مقولة نظرية مؤدلاها أن روايد النخبة هي بعض عناصر الرأسمالية التقليدية ، والبرجوازية البيروقراطية ، والطفيلية ، ولكن الاسهام العلمي الحقيقي هو اثبات ذلك عمليا . كانت الصعوبة في تحديد أسماء ورموز العناصر الرأسمالية التقليدية والعناصر البرجوازية البيروقراطية .

وزاء تلك الصعوبة تم تحليل الشركات المساهمة المنشأة بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمعدل بقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ خلال الفترة ٧٤ — ١٩٨٢ والتي بلغ عددها ٥٣٤ شركة تم استخراجها بعد فرز مابناها ٣ آلاف عدد من من المبرهنة الرسمية والوقائع المصرية ، هذا باضافة الى مايقرب من ٥٠٠ عدد تم فرزها أيضا من المبرهنتين خلال فترة الستينات للوقوف على بعض أسماء بعض عناصر البرجوازية البيروقراطية التي تقلدت مناصب ووظائف عالية داخل الجهاز الحكومي والقطاع العام خلال فترة الستينات ثم استأنفت دورها مرة ثانية في عالم الأعمال مع منتصف السبعينات ، بعد أن نجحت في تحقيق التراكم الرأسمالي الذي يمكنها من ذلك .

وتركزت الصعوبة الحقيقية هنا في : كيف يمكن للباحث أن يعرف أن «س» من المساهمين في تلك الشركات رأسمالي تقليدي أو برجوازي بيروقراطي أو طفيل ؟ كيف يتسنى للباحث أن يلتقط اسما من مئات وآلاف الأسماء ليصنفها تحت أى تصنيف من التصنيفات الثلاثة السابقة ؟

وقد تم مواجهة ذلك من خلال المقارنة بين القوائم المختلفة ، وملاحظة تكرار الأسماء ، وسؤال عدد من ذوي الخبرة في الموضوع .

مخاضا : منيج البحث :

انطلاقا من فكرة التكامل المنهجي واتجاهها للموضوعية العلمية رؤى تكوين توليفة منهجية تتلاءم وطبيعة الدراسة وقد تضمنت تلك التوليفة المناهج والأدوات التالية —:

١ — **المنهج التاريخي** : واستخدم المنهج التاريخي هنا لايعد نوعا من السرد التاريخي للأحداث ، ولكنه بمثابة استخدام للمعطيات التاريخية وتوظيفها بالقدر الذي يتيح القدرة على ربط المتغيرات التي طرأت على العناصر المشكلة لنخبة الانفتاح الاقتصادي في مصر ، وكيف أنها تمثل استمرارا لتشكيلات قديمة نبتت بنورها في ظل ظروف تاريخية مغايرة وتم تحجيمها في ظل ظروف لاحقة فم عدلت مرة أخرى لتستأنف دورها مع سياسة الانفتاح الاقتصادي .

في مصر ، وكيف أنها تمثل استمرارا لتشكيلات قديمة نبتت بنورها في ظل ظروف تاريخية مغايرة وتم تجميعها في ظل ظروف لاحقة ثم عادت مرة أخرى لتستأنف دورها مع سياسة الانفتاح الاقتصادي .

٧ — **المنهج التحليلي :** ويستخدم هذا المنهج بفرض تحليل المعلومات والبيانات التي قام بجمعها الباحث مستخدما العديد من الأساليب مثل القياس الكمي المتعلق بتكوين جداول مختلفة واستخدام الأرقام .

أما المادة العلمية للدراسة فقد اجتمعت في المقام الأول على تجميع وتحليل النظم الأساسية للشركات المساهمة العاملة في ظل قانون استثمار رأس المال المرن والأجنبي رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ، والمنشور بمجريد الوقائع المصرية والجريدة الرسمية في الفترة ٧٤ — ١٩٨٢ والتي بلغ عددها مائة وأربع وثلاثين ألفا عددا بالإضافة الى أعداد حقبة الستينات وتم أيضا تحليل أعداد الوقائع المصرية والجريدة الرسمية لعامي ٨٣ ، ١٩٨٤ حتى يتسنى تقديم رؤية مستقبلية تتعلق بموضوع الدراسة .

سادسا : **اختصار الفترة الزمنية :**

تم اختيار وتحديد الفترة الزمنية من ٧٤ — ١٩٨٠ لسببين أولهما أن هذه الفترة طويلة نسبيا وكافية لبلورة وهرز الاتجاهات المختلفة لسياسة الانفتاح الاقتصادي ، وثانيهما تأخر نشر الملاحظات الخاصة بالمشروعات الاستثمارية بالجريدة الرسمية والوقائع المصرية ، فلو أن الباحث حدد الفترة الزمنية من ٧٤ — ١٩٨٢ لكان عليه أن ينتظر حتى عام ٨٣ ، ١٩٨٤ لكي يحصل على الأعداد التي تخص عامي ٨١ ، ١٩٨٢ هذا بالإضافة الى أن تسجيل هذا البحث تم عام ١٩٨٢ .

توطئة

يمثل هذا الكتاب الرسالة التى تقدمت بها الباحثة لنيل درجة الماجستير فى العلوم السياسية من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة وعندما نوقشت هذه الرسالة علفت عليها العديد من الجرائد والمجلات المصرية والعربية^(١) ولعل هذا الاهتمام يرجع الى سببين :

١ — ان الرسالة تطرح الموضوع بطريقة جديدة ، فمادة ماكان موضوع الدراسة يناقش من متعلق ايدىولوجى كأطروحة نظرية ، الا أن الدراسة قد تبنت تلك الحقولة النظرية واحتكمت إلى معايير علمية ومنهجية وتوثيقية وهذه قرارات تأسيس الشركات المساهمة المصرية المنشورة بالجريدة الرسمية والوقائع المصرية .

٢ — رغبة الرأى العام فى معرفة من هم أعضاء النخبة الجديدة والمشاركين فى تكوينها وخاصة أن هناك حس جماهيرى بأن ثمة عناصر بعينها لها صفة الاستمرار والدوام والتحول مع كل نظام وكل تغير سواء على المستوى السياسى أو الاقتصادى .

والسؤال الذى يلح على الباحثة هو : من هم أعضاء نخبة الانفتاح الاقتصادى ؟ وهذا سؤال مشروع على أساس ان سياسة الانفتاح الاقتصادى هى السياسة الرسمية المتبناة فى المجتمع المصرى منذ منتصف السبعينات والأجابة على هذا السؤال تتحدد من خلال دراسة وتحليل عدة مصادر مختلفة منها على سبيل المثال :-

— سجلات المصلدين والمستوردين وأصحاب التوكيلات التجارية .

(١) القاهرة يناير ١٩٨٦ ، الأملوم الاقتصادى ج ٤ / ١١ / ١٩٨٥ ، مجلة الوطن الكهنية ١١ / ١٠ / ١٩٨٥ ، مجلة صباح الخير ١١ / ٢٨ / ١٩٨٥ ، مجلة الجمهورية ١١ / ٢٨ / ١٩٨٥ ، مجلة صباح الخير ١١ / ٥ / ١٩٨٥ ، مجلة الجمهورية ١١ / ٥ / ١٩٨٥ ، مجلة صباح الخير ١١ / ١٩ / ١٩٨٤ ، مجلة الشراع البيضاء ومجلة الاتحاد أبو هلى ١ / ٢ / ١٩٨٦ ، مجلة الهلال يناير ١٩٨٦ ، مجلة الرسالة المصرية (العدد ١٠ ديسمبر ١٩٨٥)

- المؤسسين والمساهمين في الشركات المساهمة الانفتاحية .
- المؤسسين والمساهمين في شركات التوصية بالاسهم وذات المسؤولية المحدودة وهم شركات انفتاحية أيضا .
- المؤسسين والمساهمين لشركات الاشخاص الأخرى مثل شركات التضامن والخاصة وغيرها .
- توزيع الملكية الزراعية والمقارية (وثائق الشهر العقاري) .
- احكام المحاكم والقضايا وهذا يتعلق باكثر شرائح هذه النخبة سلبية وهى الشرائح التى تستصى على الدراسة لصعوبة الوصول اليها كتجار المخدرات والعملة وغيرها .

والوقوف على حقيقة تكوين تلك النخبة لايتأتى الا بدراسة وتحليل تلك المصادر ولأن الدراسة بين ايدينا لم تتناول الا مصدر واحد وهو الشركات المساهمة فقط فإن الباحثة لاتزعم ان هذا المعيار هو أهم هذه المعايير أو اكملها أهمية في غياب دراسة المعايير والمتغيرات الأخرى . ومعنى هذا ان متوصلت اليه الباحثة في خلال هذه الدراسة هو شق من تلك النخبة وليس استقصاء شاملا يغطي كل الاشخاص وكل الأنشطة . بمعنى آخر أن هذه الدراسة لاتعدوا أن تكون مدخلا لفهم تكوين تلك النخبة ومن ثم فإن ماتقدمه ليس خريطة اجتماعية لمصر عام ١٩٨٦ ولكنها تسلط الضوء على أحد مداخل تحديد وتسلم هذه الخريطة .

وبناء على ماسبق تود الباحثة أن تشير إلى الآتى :

- ١ — بالرغم من أن الدراسة تشير الى البدايات والأصول التى تشكلت منها النخبة الاجتماعية لسياسة الانفتاح الاقتصادى الا أنه لتلك السياسة آليات تولد ذاتية رفعت لقمة الثروة أفرادا كانوا مجهولين تماما قبلها وأضافت شرائح اجتماعية جديدة لكى يكتمل هذا النسيج الاجتماعى . فالإشارة الى روافد النخبة الثلاثة الرأسمالية القديمة ، والبرجوازية البورقراطية ، والطفيلية لايعنى غياب شرائح وروافد أخرى قد يستصى الوقوف عليها بصفة عامة مثل تلك العنصر التى لاتتنسئ الى التقسيمات السابقة ولكنها كونت ثرواتها بالدول العربية البترولية وغير البترولية أو بالدول الأجنبية وعادت لاستثمار أموالها في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى . ومع أن هذا الرافد ينوب تحليله بين الروافد الثلاثة السابق الإشارة اليها الا أنه يصعب الوقوف عليه بدقة .

- ٢ — ان ورود الاسماء في هذا البحث لايقصد به التشهير أو الاساءة الى أحد ولكنها بقصد التحقيق العلمى إذ يصبح دور الباحثة في هذا المجال مثل دور المؤرخ أو المحقق الذى يرصد حقائق ثم يبرز دلائلها ومغزاها . وهذا البحث قد تتلوه ٧٦٠ شركة مساهمة مصرية بعدد اسماء مؤسسيه ومساهميها لايقبل عن ١٥ ألف اسم وصلت منها الباحثة مايقرب من ألف اسم ومع ضخامة هذا العدد من الاسماء كان من المستحيل موضوعها أن يتم تجميع معلومات دقيقة عن كل مساهم

وإنما سعت الباحثة اكبر ماتستطيع الى جمع المعلومات الممكنة عن هؤلاء المساهمين من واقع المصدر الذى اعتمدت عليه وهو المجلدة الرسمية والوقائع المصرية ، ورغم سعى الباحثة الدؤوب لجمع المعلومات الا أن الصياغة الأولى للدراسة قد تضمنت بعض الأخطاء مثل ما جاء بشأن الاستاذ الدكتور مصطفى مصطفى الجبلى الذى لم يستمر بالعمل الحكومى سوى فترة وجيزة للغاية بتقاضى قرابة ١٥ عاما بالأمم المتحدة ، وكذا ما جاء بشأن الاستاذ الدكتور محسن عبد الحالى الذى عمل خارج مصر أيضا منذ نهاية الستينات وأخيرا ما جاء بشأن المهندس مشهور أحمد مشهور حيث التبس اسمه مع اسماء ابناء عمومة المساهمين ببعض هذه الشركات .

٣ — أيا كان مدى التدقيق فإن الباحثة تعذر للقارىء سلفا عن أى خطأ يعود لتشابه الاسماء وتؤكد أنها لاتقصد الاساءة لأحد وإنما ابتغاء البحث العلمى والحقيقة التاريخية .

وارجوا ان تكون هذه الدراسة فاتحة لاجتاهات اخرى فى هذا المجال حتى تكون اكتر معرفة وبينه بما يحدث فى مجتمعنا وبالتطورات الاجتماعية والاقتصادية التى يشهدها .
وبالله التوفيق .

سامية سعيد

من يملك مصر ؟ !

الفصل الأول

الرافد للرأسمالى التقليدى
(رأسمالية ما قبل ثورة يوليو ١٩٥٢)

□ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □

المبحث الأول :

طبيعة النشأة والتطور التاريخى للرأسمالية المصرية

المبحث الثانى :

العنصر العائلى فى تكوين الرأسمالية المصرية

المبحث الثالث :

الرافد للرأسمالى التقليدى ونخبة الانفتاح الاقتصادى

الفصل الأول الرافد الرأسمالى التقليدى (رأسمالية ما قبل ثورة يوليو ١٩٥٢)

عند تفسير نشأة وتطور الرأسمالية المصرية تميل بعض الكتابات الى الاستناد الى عبوة التطور الاجتماعى الأوروبى مع مطلع القرن الثامن عشر والتى أفرزت الطبقة الرأسمالية الصاعدة أو ماتواضع على تسميته بعد ذلك بالبرجوازية ، بيد أن الرأسمالية فى مصر لم تنشأ نتيجة لمنطق التطور الداخلى للمجتمع المصرى بل تشكلت بمنطق تفوق القوى الرأسمالية العالمية متفاعلة مع مجموعة من المتغيرات الداخلية .

لقد ارتبطت نشأة الرأسمالية المصرية بالوجود الأجنبى كما ارتبطت وتطورت أيضا فى ظل نظام دولى يقوم على التخصص وتقسيم العمل الدولى ، فالخبرة التاريخية للرأسمالية المصرية تختلف عن تلك التى عهدتها الرأسمالية الأوروبية ، فمع تكريس الأسلوب الرأسمالى فى مصر تم ضرب الطبقة الوسطى من الحرفيين والصناع والتجار وهى الطبقة التى قادت التنمية فى المجتمع الأوروبى ، وحرمت مصر من نواة صناعية هى أساس التطور الرأسمالى ، كما حظيت الدولة فى حيلة مصر الاقتصادية بمكانة عالية وهى حقيقة لا توجد فى البلدان التى تسير على النظام الرأسمالى الحر .

وتقصد الدراسة بالرافد الرأسمالى التقليدى تلك الشرائع أو العناصر التى وظفت أموالها فى شكل من أشكال الاستثمار فى مجالات الصناعة والتجارة والمصرف والزراعة قبل الثورة والتى خضعت بدورها لاجراءيات الاصلاح الزراعى والتأميم وفرض الحراسة والمصادرة .

وسوف يتم تناول هذا الفصل فى إطار الباحث الثلاثة الآتية :

- المبحث الأول : طبيعة النشأة والتطور التوطيى للرأسمالية المصرية .
- المبحث الثانى : العنصر المائل فى تكوين الرأسمالية المصرية .
- المبحث الثالث : الرافد الرأسمالى التقليدى ونتيجة الانفتاح الاقتصادى .

المبحث الأول طبيعة النشأة والتطور التاريخي للرأسمالية المصرية

لايستهدف هذا الفصل في مجمله السرد التاريخي لنشأة وتطور الرأسمالية المصرية ولكنه يسعى للوقوف على الدور الذى لعبته الرأسمالية التقليدية (رأسمالية ما قبل الثورة) كمتمركز فعال في النسيج الاجتماعى الذى دشن لسياسة الانفتاح الاقتصادى في المجتمع المصرى في منتصف السبعينات . بمعنى آخر إلى أى مدى مثل دور الرأسمالية المصرية التقليدية — كشئ من التكوين الاجتماعى التى أخذت على عاتقها مهمة الدفاع والتجهيز والاعداد لهذه السياسة — امتدادا لدورها التاريخى من حيث طبيعة تكوينها وطبيعة تحالفاتها وتشابكاتها وأنشطتها .

أولا : عهد محمد على وجنود الرأسمالية المصرية :

يؤرخ عادة لظهور الرأسمالية المصرية بعهد محمد على^(١) ، فقد تمكن من وضع البذور التاريخية للرأسمالية المصرية أثناء محاولاته لتخليق طبقة من كبار الملاك تكون عوناً له في حكمه ، وبالفعل مثلت هذه العناصر النواة الحقيقية للرأسمالية المصرية التى بدأت تتشكل أبعادها وملامحها ابتداء من عهد سعيد وإسماعيل .^(٢)

فمع بداية عهد محمد على بدأ يظهر في الواقع الاقتصادى المصرى ملاك الأرض الزراعية الذين يتمتعون بحقوق الملكية في التصرف والاستغلال بأشكاله المختلفة من بيع ورهن وإيجار وتوريث حيث أصبح التصرف في الأرض بالتوريث أو الهبة يختلف عن التصرف في الأرض بالبيع أو الرهن أو الاقتراض ، الأمر الذى أفضى الى أن أصبحت الأرض ذاتها بمثابة سلعة تباع وتشترى وترهن وتورث ورفضت عنها بنود الحجز في التصرف^(٣)

وبالرغم من أن محمد على لم يدخل علاقات انتاج رأسمالية (بمعنى الاعتماد على الملكية الخاصة

(١) هناك رأى يرى بأن نشأة الرأسمالية المصرية تمتد الى ما قبل عهد محمد على والثورة الفرنسية وأن القرن الثامن عشر شهد البدايات الجينية لنشأة فئة التجار . أنظر .

Peter Gran, *Islamic Roots of Capitalism, Egypt 1760-1840* (Austin: University of Texas press, 1979)

(٢) د . محمود متولى ، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٤) ص ٢٥ .

(٣) د . ضحى عبد الفتاح ، القنبلة المصرية : دراسة في الملكية وعلاقات الانتاج (القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٣) ص ٤٠ .

للأرض وسوق للعمل المجبور) إلا أنه ساهم في ظهور تلك العلاقات ، قس عام ١٨٣٦ — ١٨٣٧
إضطرت محمد على تحت ضغوط خارجية وداخلية (مثل ضغوط الأزمة النقدية وهروب الفلاحين من
الأرض) الى التدخل عن جبهه من سيطرته المركزية على الأرض فظهرت ما يعرف بالمهد والأبعاديات
والجفالك التي ساهمت في تخليق طبقة من كبار الملاك ، ويضاف الى ذلك ، التطورات التي أدخلها
محمد على على نظام الزراعة والتكنولوجيا الرأسمالية التي كان من أهمها استخدام نظام الري الدائم وزراعة
القطن التي استمرت على أيدي أبنائه وأحفاد محمد على الى أن أدت الى تحول كامل في نظام ملكية
الأرض .

وتطلت العناصر التي شكلت البدايات الأولى للتكوينات الاجتماعية الرأسمالية في مشايخ القرى ،
والبدو والعربان ، والموظفين المساعدين ، والكنية ، وأئمة المساجد ^(٤) . وقد اعتبرت هذه الفئات بمثابة
امتداد للطبقة الحاكمة الاسترطراطية على مستوى محلي حيث تكونت الملكيات الكبيرة من أصول تركية
وأوربية مرتبطة ارتباطا وثيقا بشخص الحاكم وجهاته القيادي ، وذلك عندما قام محمد على بمنح ملكيات
كبيرة (الأبعاديات — الجفالك) ^(٥) لأعضاء الأسرة الحاكمة وحاشيته ومحاسبيه ^(٦) . وكبار موظفي
الدولة وبعض الموظفين الذين عملوا بالخدمة المدنية الى أن أصبحوا من كبار الملاك الزراعيين ^(٧) .

وقد تزامن مع قيام محمد على بتخليق طبقة كبار الملاك الزراعيين قيامه بالقضاء على طبقة التجار
الحليين والحرفيين والصناع المهرة في القاهرة وفي المدينة ، وبذلك عرقل نمو الطبقة الوسطى المشتغلة
بالصناعة والتجارة وهي الطبقة التي أرسست بالفعل أصول الرأسمالية في أوروبا .

وكان من الطبيعي أن يفرض هذا التحول تركيبا طبقيًا تزداد فيه الفجوة بين كبار ملاك الأراضي

(٤) د . أحمد أبو زيد ، البناء السياسي في الزمان المصري : تحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة (القاهرة :
دار المعارف ، ١٩٨١) ص ٢٥٨ .

(٥) يقصد بهذه التصورات مايلي :

— العهد : أراضي منحت للموظفين وضباط الجيش وبعض الأجانب وخاصة الذين ساهموا في خدمة السلطة .

— الأبعاديات : أراضي بور منحت لكبار الموظفين والأجانب مضافة من الضرائب نظير اصلاحها .

— الجفالك : أراضي مخصصة منحت لأفراد الأسرة المالكة وهي مضافة من الضرائب وهم استخدموا السخرة فيها —
والعمل للمأجور . انظر المرجع السابق ص ٢٥٥ — ٢٥٨ .

(٦) ميلين آن بيلين ، الاقتصاد والإدارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر ، ترجمة أحمد عبد الرحيم
مصطفى ، ومصطفى مصطفى الحسيني (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٧) ص ٣٩٢ .

(٧) يقدم زكي مبارك في الخطط التوفيقية نماذج لحوالاه المصريين الذين عملوا في سلك الخدمة المدنية في عهد محمد
على وأصبحوا من كبار الملاك الزراعيين مثل رفاعه الطهطاوي ، فهو من أسرة قديمة أنعم عليه محمد على بـ
٢٥٠ فدانًا في طهطا ثم منحه سعيد ٢٠٠ فدانًا أخرى ثم يأتي اسماعيل بإيجده ٢٥٠ فدان ثلاثة وشتري رفاعه ٩٠٠
فدان ويقيم عمارة وبساتين وفي عام ١٨٨٠ كان ورثته مالكيين لـ ٢٥٠٠ فدان . نقلا عن :

د . رستم السعيد ، الأساس الاجتماعي للثورة العربية (القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٦٦) ص ٢١ .

الزراعة والتجار والملايين من ناحية وصغار الفلاحين من ناحية أخرى . ونصبح بصدد قوى اجتماعية مرتبطة بالأرض ارتباطا وثيقا وعمق من نطاقها بعض التطورات التي تعرض لها أبناء الريف المصري حيث شكلوا بعض الفئات الرأسمالية الهامة عبر قنوت أهمها :

أ — الترقى في الرتب والقطاعات الفنية .

ب — الانتظام في صفوف الجيش ، فقد وصل عدد من أبناء الريف المصري الى مراتب هامة مثل بكباشي^(٨) .

ج — التعليم ، فقد ساعد التعليم بعض العناصر المصرية المخالصة الى الوصول الى أماكن مرموقة فضلا عن أن البعثات التعليمية التي تم إيفادها الى أوروبا قد بلورت بعد ذلك نخبة مثقفة تؤمن بالفكر الليبرالي الغربي ، وساهمت في تخليق طائفة من مرمولى المهن والأعمال الحرة لأول مرة في مصر من أطباء وعلماء وصحفيين بلغ عددهم في عام ١٩١٣ مايقرب من ١٣٥ ألف شخص^(٩) .

وتجدر الإشارة الى أن مجمل التطورات والإصلاحات التي قام بها محمد علي (زراعة — صناعة — تجارة — تعليم — صحة — جيش) والتي أدت في مجموعها الى تطورات هيكلية في بنية المجتمع المصري قد أفضت الى تحقيق نموذج حضارى شامل دعامة الأساسية ليس فقط عدم الالتجاء لرأس المال بل الاعتماد المتعمد له^(١٠) ، نموذج حضارى قوامه استجابة مصرية متكاملة الاحساس بالتحدي الغربى والادراك لما كان يجرى من تطور على مسرح السياسة الدولية الأوروبية^(١١) .

وهنا تجدر الإشارة الى ضرورة الوعي بالطبيعة الاقتصادية والاجتماعية للدولة حيث أثبتت التجربة أن ثمة علاقة قوية بين قدرة الدولة على احكام قبضتها على أمورها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبين قدرة رأس المال الأجنبى (وهو شكل من أشكال الاستعمار الحديث) على التطفل والسيطرة ، وأن حدوث الأخير هو اعلان للسيطرة وتفكيك أوصال الدولة ، ففى عام ١٨٣٨ وقعت الدولة الثانية مع إنجلترا معاهدة (بالطة ليمان) بمقتضاها أعطيت السلع البريطانية معاملة تفضيلية في أراضي الامبراطورية ، إلا أن محمد علي رفض تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية واستمر في اتباع سياسته الحمائية للمنتجات المصرية ليس فقط داخل مصر وإنما كذلك داخل حدود البلدان التي كان يسيطر عليها^(١٢) .

(٨) د . أحمد زاهد ، م . س . د . ص ٨٥ .

(٩) صبحى وحيدة ، في أصول المسألة المصرية (القاهرة : مكتبة مدبولي ، د.ت) ص ٣٣٤ .

(١٠) د. محمد دهبيلر ، التكهن التاريخي للتخلف الاقتصادى في مصر ، مجلة مصر المصرية ، يوليو ١٩٧٨ ، العدد ٣٧٣ ، ص ٣٢٥ .

(١١) على بركات ، تطور الملكية الزراعية في مصر ١٨١٣ — ١٩١٤ وأثره على الحركة السياسية (القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، د.ت) ص ٢٢ — ٢٤ .

(١٢) المرجع السابق ، ص ٣٢٥ .

إزاه مهندس محمد على للقوى الاستعمارية الكبرى من جراء تكوين دولة مصرية كبرى امتدت الى أنبوبها مؤكدة البعد الاقليمي بعد أن تأكد بعدها العرب ، تأمرت الدول الاستعمارية الكبرى حينذاك (النمسا - روسيا - بيطانيا - بروسيا - الدولة العثمانية) بضرب محمد على بمقتضى معاهدة ١٥ يوليو ١٨٤٠^(١٣) التي أفضت الى تحجيم دوره وتقليص أطلافه وتعميد إقامته وتقويض أول تجربة تنمية مصرية في العصر الحديث بفتح السوق المصري على مصراعيه أمام رأس المال الأجنبي . وبضرب الدولة المصرية ثم الآتي :

١ - إزالة عقبة احتكار الدولة (كان ذلك بداية لتقليص وتحجيم دور الدولة) وافتتاح المجال أمام رأس المال الخاص المحلي والأجنبي ليس فقط في مجال الأنشطة المالية والتجارية ، وإنما أيضا في مجال النشاط الزراعي حيث لابد أن تحل المبادرة الفردية محل دور الدولة وبغزو رأس المال الأجنبي يتم الاعلان الحقيقي بأنه أصبح للملكية الفردية أن تؤكد كل أبعادها وتنزوح رأس المال الأجنبي ينزح معه طابور من أصحاب البنوك والتجار والساسة والخصوص الأجانب^(١٤) .

٢ - كان لابد لرأس المال الأجنبي أن يجد ضمانا له حيث يقع بعملياته الاقتراضية والمراهنة وليس تحوي من الأرض رهنا وضمانا .

٣ - لكي يزيل رأس المال الأجنبي نشاطه ويحقق أقصى ربح ممكن كان لابد أن يوجد مبررات لذلك . وقد توافرت تلك المبررات وكان أهمها العنصر الديني الذي تمثل في التحريم الاسلامي للفائدة باعتبارها شكلا من أشكال الربا ، الأمر الذي دفع بعض كبار الملاك الى وضع أموالهم في البنوك الأجنبية دونما أية فوائد .

وتنشط الدولة مرة أخرى في ستينات وسبعينات القرن التاسع عشر ويتجلى دور الدولة هنا في مجال تركيز الأرض الزراعية في أيدي كبار الملاك المصريين والأجانب واستصلاح أراضي جديدة وبناء صناعات استهلاكية فضلا عن مجيء البنوك الأوروبية نحو مصر لإنشاء فروع لها^(١٥) .

ومع بداية عهد سعيد واسماعيل بدأ مبدأ الملكية الزراعية يظهر ويستقر وقد شهد هذا العهد

(١٣) تم ضرب الدولة المصرية عدة مرات من قبل الدول الاستعمارية الكبرى للسيطرة على النظام الدول ، فبعد أن ضمت مصر في ١٨٤٠ تم احتلال بيطانيا الرسمي لها في عام ١٨٨٢ ، تحالفت الرأسمالية العالمية مع بعض عناصر الرأسمالية المحلية على ضرب الرأسمالية الوطنية المصرية في العشرينات بصورة أكثر تحديدا في الأربعينات ، تقويض عمليات الاستقلال السياسي والاقتصادي بالمجموع على مصر عام ١٩٥٦ ثم ١٩٦٧ مع منتصف السبعينات بفتح باب الاقتصاد المصري على مصراعيه أمام رأس المال الأجنبي وهم تحجيم وتقليص دور الدولة .

(١٤) دافيد سي . لانز ، بنوك وبنفوات ، ترجمة د. عبد العظيم أنيس (القاهرة : دار المطبوع ، ١٩٦٦) ص ٨٤ .

(١٥) د.محمد دهمار ، الاقتصاد المصري بين الصناعات والطبوع (الاسكندرية : دار الجامعات المصرية ، ١٩٧٨) ،

توسعا كبيرا في حيازة الأراضي الزراعية وبصفة خاصة ملكية العمد والمشايخ ولا سيما أولئك الذين استفادوا من بيع أراضي الدولة (الدائرة السنية ، الدومين) لسداد الدين . ولحقق يجد أن معظم هذه الأسر والعائلات قد خضعت لقوانين الإصلاح الزراعى بعد ثورة يوليو ١٩٥٢^(١٦) حيث كان ضمنها عائلة البدرلاوى عاشور وعائلة على حسن شرعوى^(١٧) ، فقد تضخمت ملكيات هاتين العائلتين وغيرها بصفة خاصة في عهد سعيد واسماعيل نظرا لما حصلت عليه من أراضي زراعية في شكل عهد تحولت بعد ذلك بموجب دفع الضرائب الى أملاك خاصة ، وتحول على أثر ذلك أيضا مايقرب من مائة ألف فلاح كانوا يملكون الى مجرد أجراء يعملون في ضياع المتهدين المتجمعة من فدادين الفلاحين القليلة والتي دخلت بلورها في زملا ملكياتهم بعد ذلك^(١٨) .

وقد أدى تزايد الطلب على محصول القطن في العالم خلال فترة الحرب الأهلية الأمريكية (١٨٦١ — ١٨٦٥) الى إدخال العديد من التحسينات على نظام ملكية الأرض وما صاحبها من تطورات في البنية الأساسية للمجتمع كخطوط السكك الحديدية والقنوات وأعمال الري . وكانت هذه التحولات وراء النهذ من التحول الرأسمالى الذى كان يحمل في جوهه المزيد من تبعية الاقتصاد المصرى للعالم الخارجى . وقد تمثلت مظاهر السيطرة الرأسمالية في جانبين أولهما : استملاك الأراضي بواسطة فئة قليلة من الأفراد واستغلالها بشكل رأسمالى ، وقد ساعد على ذلك بيع أراضي الدولة للأفراد^(١٩) وكان من الطبيعى ألا يقبل على شراء تلك الأراضي الا كبار الملاك وشركات الأراضي والرهن العقارى التى انتشرت آنذاك انتشارا واسعا وأصبحت هى ذاتها في مصاف كبار الملاك .

فأراضي الدائرة السنية (كان الخديو اسماعيل قد رهنها مقابل اقتراض لبعض الدين في الفترة من ٦٥ — ١٨٦٧ وقد تم وضعها تحت ادارة خاصة) قد قررت الحكومة بيعها الى شركات تكونت خصيصا لهذا الغرض برأسمال قدره ٦٤٣ ألف جنيه وتكونت من ممولين فرنسيين وانجليز ومصريين . وكان نصيب المصريين من هذه الصفقة ١٥٠ ألف جنيه حيث كانت هذه الحصص من نصيب سوارس وشركاه وهو متمصر (١٢٥ ألف جنيه) ، وأربعة من كبار الملاك الزراعيين المصريين (٢٥ ألف جنيه) وهم أحمد

(١٦) د.فحى عبد الفتاح ، م.س.د. ، ص ٦٠ .

(١٧) د.رفعت السيد ، الأساس الاجتماعي للثورة العربية ، م.س.د. ، ص ٢١ .

(١٨) د.لويس عوض ، تاريخ الفكر المصرى الحديث : من عهد اسماعيل الى ثورة ١٩١٩ (القاهرة الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٨٤) الجزء الأول ص ٣٢٢ — ٣٢٥ . وقد أشار الدكتور لويس عوض في مؤلفه الى العديد من أسماء العائلات التى تضخمت ملكياتهم في هذا العهد حتى قيام الثورة ومنهم محمد الشوارى كان يملك في نهاية القرن التاسع عشر ٤٠٠٠ فدان السيد باشا بأهظة ٦٠٠٠ فدان ، محمد سلطان باشا ١٣٠٠٠ فدان .

(١٩) في ستينات وسبعينات القرن التاسع عشر كانت الدولة تملك ١/٥ أرض مصر متمتعة بحق كامل يتضمن الانتفاع بها وتحول الفلاح الى عامل أجور بالسخرة . أنظر :

G.Baer, *History of landownership in Modern Egypt 1800-1950* (chicago: The university of chicago press, 1959) p.p. 62-70.

السيوف باشا ، ومحمد الشواربي باشا ، وحسن بك عبد الرزق ، وعلى شعراوى بك (٢٠) .

وبعد أن تمت عملية الشراء قامت الشركة ذاتها ببيع مساحات كبيرة من ٨٠ — ٤٠٠٠ فدان اشتراها أيضا كبار الملاك المصريين والأجانب . أما في عام ١٩٠٠ فقد عرضت الشركة مساحات من ٢٠ — ٥٠ فداناً تباع بالتقسيط لمتوسطى الملاك ، بل إن بعض الشركات الأخرى قد قامت ببيع قطع صغيرة من الأراضي لصغار الملاك محقة بذلك أرباحاً طائلة (٢١) .

أما أراضي الدومين فكانت مملوكة لأسرة الخديو اسماعيل وتم التصرف فيها مثلما تم في أراضي الدائرة السنية . وبغضى الأمر في نهايته إلى استحواذ كبار الملاك على نصيب الأسد من أراضي الدولة بل ومن أراضي صغار الملاك أيضا تحت الضغط الشديد بالبيع والتخلي عن أراضيهم (٢٢) .

وثانيهما : نمو شركات الأراضي والبنوك العقارية . وقد أسس معظم هذه البنوك والشركات أجانب انجليز وفرنسيين ممن وفدوا إلى مصر بعد الاحتلال . وقد استهدفت هذه الشركات والبنوك استصلاح الأراضي واستغلالها ومنح القروض نظير رهن الأرض والائتمان فيها كسلسلة تباع وتشترى . ووصل الأمر إلى أن ثلثي رؤوس الأموال الأجنبية في مصر كان موجها للاستثمار في شركات الأراضي والرهن العقاري .

وقد أدى انتشار نظام الرهن والتسليف إلى تفتيت الأرض الزراعية من ناحية وتركيزها في أيدي قلة من كبار الملاك من ناحية أخرى الأمر الذي أفضى إلى تعميق هيكل الملكية الزراعية الثنائية كنتيجة لعدة عوامل منها :

١ — المركز الاحتكاري الذي تمتع به كبار الملاك في ملكية الأرض حيث السيطرة على الأرض من ناحية وعلى الموارد المالية من ناحية ثانية ، فضلا عن فرض بيع باهظ للأرض تكبله صغار الفلاحين .

٢ — احتكار كبار ملاك الأراضي الزراعية للقروض قصيرة ومتوسطة الأجل بالرغم من أن البنوك المتخصصة قد قامت لمعونة صغار الفلاحين وليس كبار الملاك .

٣ — أدت عمليات المضاربة إلى ارتفاع أسعار الأراضي دوغما زيادة تذكر في إنتاجيتها (٢٣) .

وتجدر الإشارة هنا إلى أسلوب كبار الملاك في استخدام الأراضي الزراعية . فقد قسمت العديد من الدراسات كبار الملاك من ناحية استخدامهم لأراضيهم الزراعية كالآتي :

□ كبار ملاك الأراضي الزراعية الذين وجهوا استثماراتهم لشراء الأراضي الزراعية والمضاربة عليها وإقامة المباني العقارية وتبديل الفائض في الاستهلاك الترفي والمظهري .

(٢٠) د. محمد دويدار ، الاقتصاد المصري بين التخلف والتطور ، م.س.د ، ص ٢٦٨ .

(٢١) المرجع السابق ، ص ١٧٠ .

(٢٢) د. ضحى عبد الفتاح ، م.س.د ، ص ١٣٣ .

(٢٣) د. محمود عبد الفضيل ، الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري (١٩٥٢ — ١٩٧٠) :

دراسة في تطور المسألة الزراعية في مصر (القاهرة : الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٨) ص ١٣ — ١٥ .

ويحتل هذا الشق من كبار ملاك الأراضي الزراعية أقل مساهمة في التوسع الصناعي والزراعي كما كان بمثابة الغالب الحاضر عن الأرض ومن هنا ظهرت فكرة الملكية الغالبة^(٢٤).

□ المخطط الثاني هو نمط قام على استغلال أراضيهم وفقا للأسلوب الرأسمالي أى على أساس المشروع الكبير نسبيا مستخدما آلات وفنون انتاج رأسمالية حديثة^(٢٥) والعمل الأجبر^(٢٦) في زراعة محاصيل نقدية وصناعية.

والحق يقيد أن المخطط الثاني قد مثل القاعدة الأساسية للرأسمالية الصناعية والتجارية التي انحدرت من بين أعطاف الرأسمالية الزراعية. فقد وجه شق كبير من كبار ملاك الأراضي الزراعية الذين يديرون أراضيهم بالأسلوب الرأسمالي الى الاستثمار الصناعي والتجاري، كما وقف ضد ارتفاع ثمن الأرض وضد الأنظمة التي تحد من الطبيعة السليمة للأرض كالوقف الأهل وذلك لأن مثل هذه الاجراءات تقلل من المساحة القابلة للتداول، كما أنه كان يسعى الى نوع من الترشيد للاستيراد والتصدير وحماية الصناعة المحلية وهو الأمر الذي لا يتفق مع رغبات كبار الملاك من المخطط الأول، الذين يميلون على أنماط استهلاكية ترفيهية.

ثانيا : الاحتلال الإنجليزي وازدياد النشاط الرأسمالي :

مع بداية الاحتلال الإنجليزي لمصر انتشرت شركات الرهن العقاري وشركات البنوك والأموال انتشارا واسعا وكان من أهم هذه الشركات والبنوك البنك العقاري المصري، الذي تأسس عام ١٨٨٠ برأسمال متمصر (سولرس) مرتبطا بشركة فرنسية وإنجليزية وبلجيكية وسويسرية، والصندوق العقاري المصري وبنك الأراضي المصرية اللذان تأسسا عام ١٩٠٢ الأول برأسمال بلجيكي وفرنسي والثاني برأسمال إنجليزي وفرنسي، وفي الفترة من ١٩٠٧ — ١٩١٤ تكونت ثلاث شركات فرنسية، وشركة إنجليزية، وشركة بلجيكية، وبنك ألماني.

(٢٤) د.عاصم الدسوقي، كبار ملاك الأراضي الزراعية ودورهم في المجتمع المصري ١٤ — ١٩٥٢ (القاهرة : دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٥) ص ٦٦.

(٢٥) كان كبار ملاك الأراضي الزراعية الذين يديرون زراعتهم بالطريقة الرأسمالية يقدمون على شراء الآلات الرأسمالية قسما الفترة من ١٩٦١ — ١٩١٣ تم استيراد آلات زراعية بحوالي ١٣٥٠٠٠٠ جنيه. وبالرغم من أن هذا النوع من الاستغلال الزراعي له أهمية كبرى في تحقيق تراكم رأسمالي، إلا أن هذه العناصر قد حوصرت وقت عملها من قبل كبار الملاك الذين كانوا يوترون تأجير الأراضي ويشتغلون بالملعنة والمضاربة. انظر بالتفصيل : G.Bacr, OP.cit.

(٢٦) ٨٠٪ من الأراضي الزراعية في مصر كان يتم استغلالها عن طريق التأجير.
انظر : سيد موهي، أوراق سياسية : من الفكرة الى الإصلاح، الجزء الأول (القاهرة : المكتب المصري للمطبوعات، ١٩٧٨) ص ٦٤.

ولقد برهن تكوين ونشاط تلك الشركات على أن الدولة المصرية آنذاك قد سلمت الفلاح المصري (بل عدد كبير من ملاك الأراضي الزراعية) الى رأس المال الأجنبي في صوره وأشكاله المختلفة^(٢٧) الأمر الذى أفسح أمامه مجالا خصباً للاستثمار الرأبى ذى الربح السريع الى الحد الذى بلغ معه أن حوالى ٩٨٪ من جملة رأس المال الأجنبى المستثمر كان موجها للاستثمار فى شركات الرهونات العقارية بعيدا عن الاستثمارات الانتاجية^(٢٨) .

وقد أفضى هذا الأمر أيضا الى تشكيل فئة من كبار الملاك والتجار والمرايين شكلت فى مجموعها طبقة تحامية (الأرض محور تجارتها) استطاعت أن تسيطر على مساحات شاسعة من الأرض واشتغلت بالفضيلة عليها من خلال الشركات التى تأسست لهذا الغرض . وقد ضمت هذه الطبقة مجموعتين :

المجموعة الأولى :

من الأجانب والأتراك والشراكسة والأوروبيين الذين منحهم فرمان ١٨٦٧ حق تملك الأراضي داخل الامبراطورية العثمانية وقد ازدهر عددها بعد الاحتلال وتضخم حجمها بسبب الامتيازات التى منحت لها^(٢٩) . فقد تمتعت هذه الفئة بحماية مزدوجة حماية كفلتها لها الدولة من ناحية وحماية أوسع كفلتها لها اندماج الدولة ذاتها فى الاقتصاد العالمى من ناحية أخرى الأمر الذى ترتب عليه تعميق التبعية وفقدان الاستقلال^(٣٠) .

المجموعة الثانية :

وهى التى انبثقت جنورها فى عهد محمد على وأخذت طريقتها الى النهو والاكتمال فى عهد سعيد واسماعيل وكانت تضم اعيان اليف والهربان وعلماء الأزهر والموظفين ورجال الجيش . وغالبا ماكانت تحتل هذه العناصر بالأصول التركية والشركية كما كانت تضم أيضا أصولا مصرية خالصة .

وظل نظام الملكية الزراعية فى المجتمع المصرى محافظا على التقسيم الطبقي لصالح كبار الملاك الذين تربوا على قمة الهرم الاجتماعى والاقتصادى والسياسى فى حين مثل سفح هذا الهرم قاعدة واسعة مسحوقة من صغار الملاك والمستأجرين الملعدين . واستمرت تلك الوضعية حتى عام ١٩٥٢ حيث كانت (٥٠٪ من الملاك يملك ١٩,٨٪ من الأراضي المنتزعة فى حين أن ٧,٧٪ من الملاك كانوا يملكون ١,٣٪ من هذه الأراضي^(٣١) .

(٢٧) د.محمد دهنار ، الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطور ، م.س.ذ. ، ص ٣٣٣ .

(٢٨) د.دفعى عيد الفتاح ، م.س.ذ. ، ص ١٤٤ .

(٢٩) المرجع السابق ، ص ١٧٠ .

(٣٠) روبرت مايرو ، الاقتصاد المصرى ٥٢ — ١٩٧٧ ، ترجمة د.صليب بطرس (القاهرة : الهيئة العامة للكتاب ،

١٩٧٦) ص ٢٨ .

(٣١) د.دفعى عيد الفتاح ، م.س.ذ. ، ص ٩٦ .

ولقد لعبت الظروف السياسية والوطنية دورا حاسما في تأكيد الهيكلية الثنائية في المجتمع المصري من حيث شكل وملكية الأرض ، فوجد على سبيل المثال بعد فشل الثورة العرابية قلم الحديوي توفيق بمصادرة أملاك القيادات العسكرية والدينية للثورة مثل عرابي (٨٧٧ فدان) ، وعلى فهمي (٦٥٠ فدان) ، وعبد سامي البارودي ، وقد منحت هذه الأراضي الزراعية مكافآت لبعض العناصر التي وقفت ضد الثورة مثل محمد سلطان ، سيد الفقى ، احمد عبد الغفار ، على يوسف فضلا عن العديد من الضباط والعمد ومشايخ البلد والمريان^(٣٢) .

وتعددت أساليب كبار ملاك الأراضي الزراعية في تضخيم ثرواتهم وممتلكاتهم تارة عبر المضاربة والمتاجرة والمراهنه ، حيث نجد على سبيل المثال عددا من كبار ملاك الأراضي الزراعية كانوا متقنين بالديون العقارية اذ كانت اراضيهم مرهونة وعليها اختصاصات لأكثر من بنك ولأكثر من بيت مالى بل ولأفراد خارج المؤسسات المالية المعروفة . وقد تورط أيضا في هذا الشأن رجال السياسة أنفسهم باعتبار أن صفة كبار الملاك هم الذين يشكلون الصفوة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومنهم على سبيل المثال محمد الشريعى باشا ، وللمم بك السعدى ، وعبد العظيم المصري ، ومحمد الباسل ، وعبد الستار الباسل ، ونجيب غالى ، وعلى شعراوى ، ومصطفى عمرو ، وعدلى يكن ، وعلى المنزلاوى ، وقد عرضت ثرواتهم للبيع بالمزادات بأجنس الأثمان بل إن مساحة الأراضي المهدة للبيع الجبى في نهاية ١٩٣١ قد بلغت ٥٠ ألف فدان^(٣٣) .

وتارة ثانية عبر التلاعب بالجنسيات حيث نقشت هذه الظاهرة داخل المجتمع المصري من قبل كبار ملاك الأراضي الزراعية سعيا وراء تعظيم الربح . ولم يمت التلاعب على مستوى الأفراد بل أيضا على مستوى الشركات حيث قامت العديد من الشركات بتسجيل اسمائها كشركات أجنبية للاستفادة من الامتيازات والضمانات والتسهيلات التي تم منحها للأجانب منذ عام ١٧٧٣ (المحاكم المختلطة) حتى ما بعد الحرب العالمية الأولى ومن هذه الشركات شركة بواخر البوستة الحديوية . وعندما صدر قانون الشركات عام ١٩٤٦ الذى حدد نشاط الأجانب في امتلاك الأراضي اعلنت بعض الشركات تسجيل نفسها كشركات مصرية وليست أجنبية مثل شركة (كوم امبو للأراضي العقارية)^(٣٤) .

وتارة ثالثة عبر توظيف السلطة والنفوذ السياسى الى الحد الذى دفع ببعض كبار الملاك الى الاستيلاء على الأراضي بالطرد أو القتل أو وضع اليد عنوة ، وبصفة خاصة في الفترة من ٣٩ —

(٣٢) المرجع السابق ، ص ٧٣ — ٧٤ .

(٣٣) د.عاصم الدسوقي ، م.س.ذ ، ص ١٧١ — ١٧٢ .

(٣٤) G.Baer, OP.cit., P.123 .

تكرر ظاهرة تسجيل الشركات كشركات أجنبية للاستفادة من الضمانات والامتيازات الاحتياطية في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى منذ منتصف السبعينات .

١٩٥٠^(٣٥) . فمع بداية النصف الأول من القرن العشرين ازداد نفوذ الرأسمالية الزراعية المصرية وازدادت سيطرتها على الأرض حيث صفى الكثير من الأجانب ممتلكاتهم ، فقد انخفضت الأرض المملوكة للأجانب في السنوات الثلاث من ١٩١٧ — ١٩٢٠ من (٧١٣ ألف فدان الى ٥٥٣٣ ألف فدان^(٣٦) .

ومع الارتباط الشديد بالأرض ظلت ذاتها هي المحور الذى تدور حوله أنشطة الرأسمالية الزراعية المصرية زراعة وصناعة وتجارة عزقة عن الاستثمار الصناعى والتجارى مفضلة الأنشطة التى تتعلق بالمضاربة والسمرة والوساطة . ويرجع عزوف الرأسمالية المصرية عن الاستثمار الصناعى لأسباب :

١ — الامتيازات الأجنبية الممنوحة للأجانب في كل مجالات العمل والاستثمار ولاسيما في المجالين الصناعى والتجارى الأمر الذى سبب عدم القدرة على المنافسة في هذه المجالات .

٢ — ربما كان هذا العزوف راجعا الى أن أصول الشريعة الإسلامية كانت تحرم الربا تحريما كاملا . وقد ظل هذا العامل الدينى بمثابة الوتر الذى طالما ضربت عليه العناصر الرأسمالية الأجنبية بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح الى أن اقضى مفتى الديار المصرية عام ١٩٠١ بأن ابداع الأموال في البنوك وتقاضى فائدة لايتناقض مع الشريعة الاسلامية .

٣ — طبيعة نشأة الرأسمالية المصرية ذاتها كراسمالية منبثقة من أصول زراعية قد جعلت كبار الملاك الذين شكلوا النواة الأساسية للرأسمالية المصرية مرتبطين بالأرض ارتباطا وثيقا متخوفين من روح المغامرة والمخاطرة بل إن الأرض قد اعتبرت بمثابة مصدر ثابت نسبيا للثروة والسلطة والنفوذ .

٤ — ارتبطت الملكية الزراعية بالمكانة الاجتماعية والسياسية داخل المجتمع المصرى سواء في الريف أو في المدينة ولاسيما بعد انتقال عدد كبير من كبار الملاك الزراعيين الى المدن الرئيسية كالقاهرة والإسكندرية وعواصم المديريات بل إن جزءا منهم كان يعيش خارج البلاد في تركيا وأوروبا الأمر الذى كان يعكس عدم تحملهم لأية مسؤوليات اجتماعية تجاه الأرض والفلاح . فكل مايربطهم بالأرض أنها مصدر ثابت للثروة وكل مايربطهم بالفلاح انه بمثابة قوة عمل مؤجرة^(٣٧) .

ولى جانب العوامل السابقة كانت هناك أيضا عوامل داخلية متعلقة بالكساد والركود في قطاع

(٣٥) تشير عمائد الثورة الى الوقائع التالية : ان أحدا من عائلة سراج الذين شاعروا وهو عبد الحميد قد وضع يده على ٤٧٠ فداناً . بل وصل جملة ماانصبه من الأرض ١١٨٢ فداناً — ان محمد باشا محفوظ قد وضع يده على ٣٠٠ فدان وكذلك سيد بك خشيبة — أن أحدا من عائلة البدرى يدعى عبد العزيز قد وضع يده على ٥٠٠ فدان . انظر بالتفصيل عمائد الثورة ، المضطربة الأصلية لحاكمه قولا سراج الدين ، ١٧ يناير ١٩٥٤ ، مصلحة الاستعلامات . نقلا عن د.عاصم الدسوقي ، م.س.ذ. ، ص ٣٧ — ٤٩ .

(٣٦) د.أحمد زاهد ، م.س.ذ. ، ص ٢٩٠ .

(٣٧) د.عاصم الدسوقي ، م.س.ذ. ، ص ١٧ . ولزهد من التفصيل أنظر أيضا : ابراهيم عامر ، الأرض والفلاح (القاهرة : الدار المصرية للطباعة والنشر ، ١٩٥٨) صص ١٥ — ١٧ .

التصدير فضلا عن الأزمات الزراعية المتلاحقة في أعوام ١٩٢٠، ١٩٢١، ١٩٢٦^(٣٨) دفعت جميعها الى عزوف الرأسمالية المصرية عن الاستثمارات الانتاجية وخاصة الصناعية وتوجه نشاطها الى التجارة والملاحة على الأرض الزراعية .

ولعل هذا يفسر انتشار شركات الرهن العقاري وبنوك الرهن العقاري انتشارا واسعا ، قبل عام ١٩١٤ وصل عدد هذه الشركات الى ١٥ شركة ارتفع عام ١٩٤٩ الى ١٩ شركة كانت في معظمها مملوكة لرووس أموال انجليزية وفرنسية وبلجيكية وهذه الشركات هي :

شركة أبو قبر (١٨٨٨) ، وشركة أراضي البحيرة (١٨٩٤) ، والشركة العقارية المصرية (١٨٩٦) ، والشركة المساهمة الزراعية الصناعية (١٨٩٧) ، والشركة المصرية الجديدة (١٨٩٩) ، وشركة كوم امبو (١٩٠٤) ، والشركة المصرية للمشروعات والتنمية (١٩٠٤) ، وشركة أراضي الغربية (١٩٠٥) ، وشركة الشيخ فضل (١٩٠٥) ، والاتحاد العقاري المصري (١٩٠٥) والشركة الانجليزية المصرية لتقسيم الأراضي (١٩٠٥) ، وشركة الأراضي المصرية المتحدة « ليحد » (١٩٠٦) ، وشركة سيدى سالم (١٩٠٦) ، وشركة كفر الدوار الزراعية (١٩٠٧) ، والشركة الزراعية المصرية (١٩١١) .

وكانت هذه الشركات الـ ١٥ تملك مساحة من الأرض قدرها ١٨٧ ألف فدان قيمة رأس مالها الاسمي ١٤ مليون جنيه استرليني . ثم تأسست بعد ذلك عدة شركات أخرى بدءا من عام ١٩٢٦ وهى شركة القاهرة الزراعية (١٩٢٦) ، وشركة أراضي الدقهلية (١٩٢٩) ، وشركة الكروم والحبوب المصرية (١٩٣٦) ، وشركة أراضي كفر الزيات (١٩٣٧) ، وشركة تأجير الأراضي الزراعية (١٩٤٦) ، وشركة البساتين والكروم المصرية (١٩٤٧)^(٣٩) .

وتعكس توزيع انشاء تلك الشركات عدة نتائج هامة منها :

١ - في الفترة من ١٨٨٨ - ١٩١١ أنشأت ١٥ شركة للرهن العقاري أى منذ بداية الاحتلال البيطاني لمصر تقريبا حتى قبل الحرب العالمية الأولى . ولعل هذا يعكس مدى انغماس عناصر الرأسمالية الأجنبية من ناحية والرأسمالية المصرية من ناحية أخرى في تلك الأنشطة .

٢ - لم تنشأ أية شركات خلال الفترة من ١٩١٢ - ١٩٢٥ أى مايقرب من ١٣ سنة . وقد يكون هذا مؤشرا بأن عدد الشركات الموجود بالفعل يستوعب حجم التعامل في سوق الأراضي .

٣ - العودة الى انشاء شركات أراضي مرة أخرى اجلاء من عام ١٩٢٦ . والمحقق يجد أن هذا التاريخ يتزامن مع بزوغ رأسمالية وطنية مصرية .

(٣٨) روبرت مايو ، سمير رضوان ، **الصنـع في مصر ٣٩ - ١٩٧٣** : السياسة والإدارة ترجمة د. صليب بطرس (القاهرة : هيئة الكتاب ، ١٩٨١) ص ٤٥ .

(٣٩) د. ضحى عبد الفتاح ، م. س. د. ، ص ص ١٢١ - ١٢٣ .

وعكس ذلك أمرين : أولهما أن تزايد واتساع الملكيات الزراعية لكبار الملاك واتساع حجم ونطاق التعامل بالأرض كسلعة تباع وتشترى قد تطلب المنهد من تلك الشركات ، وثانيهما أن تزايد عدد شركات الأرضى في تلك الفترة مثل نمدها من قبل عناصر الرأسمالية المصرية الوثيقة الصلة بالرأسمالية الأجنبية ضد عناصر الرأسمالية الوطنية التي بدأت تضع أقدامها على بداية الطريق نحو الاستثمار الصناعى وذلك بغرض الإجهاز على التجارة . ولعل بطء معدلات التحول نحو الاستثمار الصناعى خير دليل على ذلك بل وبالعكس أيضا كيف أن الرأسمالية المصرية حتى في اطار فرصتها التاريخية ظلت عازقة عن الاستثمار الصناعى مفضلة الاستثمار في المضاربة والمراهنة والوساطة والتورط في اخطارها ولاسيما بعد أن انتقلت بين كبار الملاك عدوى الاتجار بالأرض .

واحقق يحد أن مثل هذه الشركات لم تهدف الى تنمية الملكية الرأسمالية للأرض وإنما كان هدفها هو نزع ملكية المصريين للأرض^(٤٠) والدليل على ذلك بأن ثمة شركات قد تكونت بالفعل عن طريق الحجز والبيع وفاء للدينون خلال أزمة ١٩٢٩ مثل الشركة المصرية الزراعية ، وشركة أبو قير^(٤١) .

كما انتشرت بنوك الرهن العقاري والتي لعبت نفس دور الشركات السابقة تقريبا ، وكان من أهم هذه البنوك البنك العقاري المصرى ، وبنك الأرض المصرية ، وبنك الزراعى المصرى ، وبنك الأهلى . وقد تمكنت تلك البنوك من نزع ملكيات كبيرة أيضا واستطاع البنك العقاري المصرى أن ينزع وحدة ملكية أراضى قدرها مليون ، ١٠٠ ألف فدان في الفترة ١٩١١ — ١٩١٣ .

وكانت هذه البنوك تقدم قروضها لكبار ملاك الأرضى الزراعية بضمان رهن أراضيهم أو بضمان المحصول ، واتسع نشاط هذه البنوك الى الحد الذى أصبحت فيه أراضى مصر كلها تقريبا مهددة بانتزاع ملكياتها لصالح هذه البنوك^(٤٢) .

أما صغار الملاك فقد وقعوا تحت رحمة تلك الشركات من ناحية والبنوك العقارية من ناحية ثانية . فكثيرا ماكانت الملكيات الصغيرة الموجودة في حدود وزماعات الملكيات الكبيرة تدخل ضمن عمليات المراهنة والمتاجرة وكثيرا ماكان يفقد صغار الفلاحين عبر تلك التصرفات أراضيهم . أما فيما يتعلق بعلاقة صغار الفلاحين ببنوك الرهن العقاري فكانوا يلجأون الى المايين والمقرضين الأجانب الذين نزلوا بأنفسهم الى القرى والمدن حيث وليس الى الاقتراض مباشرة من تلك البنوك حتى تلك التى أنشئت خصيصا لاقتراض صغار الفلاحين مثل بنك التسليف الزراعى وبنك الأهلى . بل الأكثر من ذلك أن الأمر قد وصل ببعض كبار ملاك الأرضى الزراعية المصريين ان يقوموا بالاقتراض من تلك البنوك ليمدوا تسليف تلك الأموال مرة أخرى الى الفلاحين بفائدة أعلى^(٤٣) .

(٤٠) د.عبد مرسى ، التحويل المصرى للتنمية الاقتصادية (الاسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٨٠) ص ٨ .

(٤١) G.Ruer, OP, cit., PP 124-127.

(٤٢) د.أحمد زايد ، م.س.ذ ص ٢٨٧ .

(٤٣) د.دخى عبد الفتاح ، م.س.ذ ، ص ٩٤ .

وتشير الإحصاءات إلى أنه في الفترة من ١٨٧٦ إلى ١٨٨٣ زادت ديون الفلاحين في الرهونات من ٥٠٠ ألف جنيه استرليني إلى ٧ ملايين جنيه استرليني ، وفي عام ١٩١٠ بلغت الرهونات المستحقة لشركات الرهونات ٦٦ مليون جنيه في حين بلغ رأسمال تلك الشركات ٥٤٤ مليون جنيه استرليني . أما في عام ١٩٣٦ كانت الأرض الموهنة تمثل ١٨٪ من الأرض المنزرعة كما وصل عدد ملاك الأرض الموهنة ١٦٠ ألف مالك بنسبة ٩٪ من مجموع الملاك^(٤٤) .

وتحور نشاط الرأسمالية المصرية حول التجارة ، إما تجارة الأرض والعقارات وإما تجارة القطن التي تركزت بدورها في أيدي الأجانب وأصبحت مقصورة على عدد من البيوتات التجارية الأجنبية ، وكانت عمليات التجميع الداخلي له قد اقتصرت على ٢٤ بيتا من بيوت السماسرة أمثال عبود وفرغل وأميين يحيى ومحمد علوية^(٤٥) .

أما الصناعة فقد تمت محاربتها بكافة الطرق ، ولم يجد الاستثمار الصناعي أي نوع من أنواع التشجيع في ظل الاحتلال الأجنبي ، بل كثروا مقام الاستعمار بخلق أبواب المصانع مثل مصنع الورق ببولاق ، ودار سك النقود وأصبحت النقود تصل في إنجلترا ويصنع مغازل القطن ومصانع النسيج الباقية منذ عهد محمد علي^(٤٦) .

ثالثا : من الحرب العالمية الأولى حتى ثورة ١٩٥٢ : صعود الرأسمالية المصرية وأزماتها :

حدثت مجموعة من التطورات بعد الحرب العالمية الأولى دفعت بعض كبار ملاك الأرض الزراعية للتحويل بعض الشيء من الاستثمار الزراعي والتجاري إلى الاستثمار الصناعي أبرزها مايلي :

١ - أدت الحرب العالمية الأولى إلى حجب الواردات وعرقلة عملية الصادرات ، الأمر الذي دفع بالدولة للتدخل لحماية الصناعة الوطنية ، ففرضت الرسوم الجمركية على واردات السلع الصناعية المنافسة للإنتاج المحلي ، كما عملت على تدعيم بعض الصناعات التي ظهرت الحاجة المتزايدة إلى منتجاتها ، وساهمت في النشاط الصناعي من خلال تأسيس بعض البنوك الصناعية بهدف تشجيع الاستثمار الصناعي .

٢ - حصول مصر على صورة من صور الاستقلال السياسي بعد عام ١٩٢٢ كان عاملا مشجعا للعناصر الوطنية الرأسمالية الراغبة في توجيه الاقتصاد المحلي بقصد تحقيق نهضة صناعية .

٣ - الأزمة العالمية للنظام الرأسمالي ، حيث تزامن مع تلك الأزمة بداية التخل عن سياسة الحرية الاقتصادية التي أخذت تنحصر بدورها في مصر وتغفل مكانها لسياسة جديدة تقوم على وضع

(٤٤) المرجع السابق ، ص ١٠٠ - ١١٢ .

(٤٥) باتريك لويهان ، ثورة النظام الاقتصادي في مصر ، ترجمة غيبي حاد (القاهرة : دار الكتاب العربي ، ١٩٧٠) ص ٢٣٦ .

(٤٦) شهدي عطية الشافعي ، تطور الحركة الوطنية المصرية (القاهرة : دار المصرية للطباعة والنشر ، ١٩٥٧) ص ٦ .

القيود والتنظيمات المختلفة في التبادل الدولي^(٤٧) ففرضت الحماية الجمركية في ١٥ فبراير ١٩٣٠ بل إن الدولة بدأت تتدخل تدخلا مباشرا في الشؤون الاقتصادية واتخذ هذا التدخل صورا عديدة مثل قيام الحكومة ببيع القطن الذي سبق واشترته من كبار الملاك الزراعيين (من منطلق مساندة كبار الملاك) خلال الأزمة سنة ٢٩ - ١٩٣٠ بسعر يفوق السعر السائد عالميا (٣ ملايين قنطار تمثل ١٨٪ من محصول الستين مقابل ١٤ مليون جنيه) إذ قامت ببيعه للمغازل المحلية بثمن يقل عن الثمن السائد كنوع من أنواع الإعانة للمشروعات الصناعية وتشجيع التوجه نحو الاستثمار الصناعي كما اتبعت الحكومة سياسة تفضيل المنتجات المحلية في الطعامات الحكومية ولو ارتفع ثمنها ١٠٪ على أثمان المنتجات الأجنبية .

وبدأت الحكومة تتخذ من الضريبة على الواردات أداء لحماية الصناعة المحلية وقد ساعد على ذلك خروج اليابان لغزو السوق العالمية واتباع سياسة الاغراق ، وكان هذا عاملا من العوامل التي ساعدت الحكومة المصرية على الحصول على موافقة بريطانيا لتخفيف التهمة الجمركية .

٤ - انخفاض أسعار المحاصيل الزراعية خلال أزمة ١٩٢٩ وارتفاع الأرباح الناتجة عن الاستثمار التجاري والصناعي خاصة بعد فرض الحماية الجمركية عام ١٩٣٠ . والمحقق يجد أن كبار ملاك الأراضي الزراعية كثيرا ماضاعفوا من تدخل الدولة تارة ومن تدخل القوى الاستعمارية تارة ثانية . فبعد أصحاب المصالح الزراعية قد ضاقوا كثيرا بتحديد الحكومة لمساحة القطن بثلاث الزمام المزروع خلال الحرب العالمية الأولى ومنع زراعته في الوجه القبلي لتوفير مساحات لزراعة الحبوب . في الوقت الذي كانت فيه فرصة الربح من زراعة القطن أعلى من زراعة الحبوب خاصة أن أسعار الحبوب تخضع لتعريف محددة ولا يمكن تصديرها الا بعد تغطية السوق المحلية .

أما القوى الاستعمارية فكثيرا ماحاولت بين كبار الملاك وبين حصولهم على فوائد عالية من محصول القطن خلال الحرب العالمية الأولى . فقد أعلنت الحكومة الانجليزية (على سبيل المثال) انها سوف تشتري محصول عام من الأعوام كله بسعر ٣٢ رطلا للقنطار بينما كان ثمنه الحقيقي آنذاك يتراوح ما بين ٥٠ ، ٦٠ رطلا للقنطار ، وكان في تحديد السعر اجحافا بكبار المنتجين الأمر الذي ولد سخطهم ضد قوى الاحتلال ، فقد قدرت خسائر أصحاب المصالح الزراعية من جراء هذه السياسة بحوالي ٣٢ مليون جنيه . ولزاء غضب كبار الملاك حاولت القوى الاستعمارية امتصاص الغضب والسخط بإلغاء القيود المفروضة على تجارة القطن عام ١٩٣٢^(٤٨) .

(٤٧) د. محمد الدمشقي ، مؤشرات اندماج الاقتصاد المصري في التقسيم الدولي الجديد للعمل خلال فترة السبعينات ، مجلة مصر المعاصرة ، ابريل ١٩٨٤ ، العدد ٣٩٦ ، ص ٢٥٤ .

(٤٨) د. عاصم النعوق ، م.س. ذ. ، ص ٢٥٧ . وتجدر الإشارة الى أن مواقف القوى الاستعمارية من كبار الملاك لها جلوسها التاريخية فقد حددت تلك المواقف (في إطار العلاقة الجدلية بين كبار الملاك والاحتلال والقصر) للحد من طموحاتهم ، فبعد على سبيل المثال في عام ١٨٧٠ وقبل الاحتلال الإيطالي لمصر بقي

٥ - الاتجاه العام لتقليص دور الأجانب في هذا المجال الاستثماري واتساع المجال أمام الرأسمالية المصرية ولاسيما بعد أن تبنى للأخوة أن الذين يسيطرون على ثروة العالم هم أصحاب السندات والأسمه والشركات والبنوك وليس أصحاب الأرض والعقارات^(٤٩).

فالملاحظ أن السياسة الاستعمارية بعد الحرب العالمية الأولى قد تحولت وأصبح لهذا مناق آخر يتلام مع درجة السخط الجماهيري والمطالبة بالاستقلال ، وهذه السياسة مضمونها التنازل عن الجزء حتى لا تنحسر الكل ، فإفساح المجال أمام الرأسمالية المصرية للاستثمار الصناعي والسماح بقيام حركة تصنيعية في مصر قد تم في إطار التحول العالم للاستراتيجية الاستعمارية التي هدفت الى استيعاب القوى الرأسمالية الصاعدة وإيجاد مصالح مشتركة معها من خلال السيطرة والشراكة والمزاومة حتى أن تجربة بنك مصر ذاتها لم تسلم من ذلك .

ومن هنا يمكن القول بأن امتداد الرأسمالية المصرية في مجال الاستثمار الصناعي لم يقض على الرأسمالية الأجنبية التي تزامن تشعبها بل وتزايد تدخلها في مجال الاستثمار الصناعي والمال والبنوك مع فقدانها التدريجي للأرض الزراعية وخاصة خلال الفترة ٣٩ - ١٩٥٢ . ففي الوقت الذي سعت فيه العناصر الرأسمالية الوطنية لتأسيس بنك مصر سعت العناصر الرأسمالية الأجنبية الى تأسيس اتحاد الصناعات الذي سجل رسميا عام ١٩٢٢ وكان هدف هذا الاتحاد تجميع المؤسسات الصناعية في تنظيم واحد حتى يتمكن رجال الصناعة من تحقيق المصالح المشتركة .

واختلط النشاط التجاري والصناعي للمصريين بالنشاط التجاري والصناعي للأجانب ، الأمر الذي أفضى الى درجة عالية من التداخل والتشابه بين الجانبين . فقد ساهم الأجانب في أنشطة بنك مصر التجارية والصناعية من خلال الشراكة وأصبح المصريون يلعبون دورا هاما في عضوية وإدارة اتحاد الصناعات المصرية ، الأمر الذي أدى في النهاية الى الاجهاز على التجربة برمتها من جراء تسرب العناصر الأجنبية من ناحية وتحالف رأس المال الخاص المحلي مع رأس المال الأجنبي من ناحية أخرى^(٥٠).

ولما كانت الرأسمالية الصناعية والتجارية قد انحدرت من بين أعطاف الرأسمالية الزراعية ، فكان من الطبيعي أن يكون كبار الملاك وكبار المستأجرين الذين يقومون بزراعة أراضيهم على أساس الزراعة الواسعة هم أيضا كبار العاملين في مجالات الاستثمار الصناعي والتجاري .

عشر عاما صدرت مصر ٣ ملايين ، ٢٥٠ ألف قطار من القطن قيمتها ٨ ملايين ، ٢٥٠ ألف جنيه ، وبعد الاحتلال بأربعة عشر عاما أي عام ١٩٩٦ زادت زراعة القطن المصدر مائة بالمائة ومع ذلك بقيت القيمة على حالها . انظر بالتفصيل جاك بولين ، مع القوة العمية ، ترجمة نجدة هاجر ، وسعيد الخز (بيروت : المكتب التجارى ، ١٩٥٩) ص ٢٩ .

(٤٩) د . حليم السروق ، م . س . ذ . ، ص ٩٤ .

(٥٠) د . أحمد زايد ، م . س . ذ . ، ص ٢٩١ .

وقد جمعت العديد من العناصر الرأسمالية المصرية والرأسمالية الأجنبية بين ملكية الأراضي الزراعية وبين العمل في مجال الاستثمار الصناعي والشركات . فوجد على سبيل المثال « أمين يحيى » صاحب أكبر شركة لتصدير الأقطان في مصر — و « محمد المغازى » — من كبار تجار القطن — ومن كبار ملاك الأراضي الزراعية الذين يقومون بزراعة أراضيهم على شكل المساحات الواسعة وكذلك « أحمد عبود » أكبر مساهم مصري في شركات السكر والفلز والنسيج يدير أراضيهم بطريقة زراعة المحاصيل النقدية و « السيد محمد بدرأوى عاشور » عضو مجلس إدارة « شركات صناعية يزرع أيضا بعض أراضيهم بالطريقة الرأسمالية كما نجد أن مؤسس شركة الاتحاد العقارى هم عائلات قطاوى وسوارس ومنش من كبار الملاك الزراعيين^(٥٢) .

والجدير بالذكر أن معظم الشركات التى تم تكوينها كانت تتعلق بتجارة الأرضي والمسمرة اما الشركات الصناعية فقد اقتصرت مساهمة كبار الملاك (في معظم الأحيان) على شراء الأسهم والأوراق المالية التى كانت تطرحها الشركات التجارية والصناعية أى أنهم كانوا مساهمين أكثر منهم منتجين^(٥٣) . ولعل هذا يعكس مدى عزوف الرأسمالية المصرية من الاستثمار الصناعي حتى عندما تحولت اليه مضطوة بعد ان اهتزت اسطورة الدخل الوفير والمضمون من القطن^(٥٤) ورأت أنه لا مفر من إيجاد بديل فكان التحول نحو الاستثمار الصناعي الذى كان تجلبها أكثر منه صناعيا .

ولعل تجربة بنك مصر هي التجربة الأولى للرأسمالية الوطنية التى اثبتت تحولا جديا نحو الاستثمار الصناعي الحقيقي . فإذا كانت البدايات الجنييه للرأسمالية المصرية قد وضعت بذورها في عهد محمد علي فان بزوغا لرأسمالية وطنية مصرية قد ولد على يد طلعت حرب في عشرينات هذا القرن حيث كان بنك مصر وشركائه منطلقا أساسيا لتحول جزء من استثمارات كبار ملاك الأراضي الزراعية من مجالات الانتاج الزراعية الى مجالات انتاج غير مرتبطة بالأرض .

لقد كان بنك مصر تجربة اكسبت هذه الفترة التاريخية من تاريخ المجتمع المصرى شيئا من الخصوصية حيث كانت ولادته أول خطوة عملية للمدّ الوطنى بعد ثورة ١٩١٩ . ولأول مرة في تاريخ مصر يتكون بنك مصرية تكون اسهمه خالصة وقاصرة للمصريين فقط . فبعد ثورة ١٩١٩ وقفت الجماهير بصفة عامة وبعض عناصر الرأسمالية الوطنية التى كت عداء للاستعمار وقفة عدم تعاون مع الاحتلال وقت مقاطعة البنوك والشركات والمصانع الاجنبية وسحب المصريون ودائعهم من المصارف الأجنبية واشتروا بها اسهم بنك مصر رغبة في تحرر أنفسهم من سيطرة البنوك الأجنبية وضمان مصدر للقروض يمكن الاعتماد عليه .

(٥١) د . فحى عبد الفتاح ، م . س . ذ . ص ٦١٢ .

(٥٢) د . عاصم الدسوقي ، م . س . ذ . ص ٢٤١ .

(٥٣) د . فاروق يوسف ، الثورة والخصر السليمى في مصر (القاهرة : مكتبة عين هرم ، ١٩٧٩) ص ٧٣ .

وتكون بنك مصر برأسمال قدره ٨٠ ألف جنيه مساهم كبار ملاك الأراضي الزراعية بـ ٩٢٪ من قيمة رأس المال هذا . وتكونت شركاته التي وصلت حتى عام ١٩٤٦ نحو ٢٠ شركة وهي :

مطبعة مصر (١٩٢٢) ، وشركة مصر للحلج الأقطان (١٩٢٤) ، وشركة مصر للنقل والملاحة (١٩٢٥) ، وشركة مصر للتمثيل والسينما (١٩٢٥) ، وشركة مصر للغزل والنسيج (١٩٢٧) ، وشركة مصر لمصائد الأسماك (١٩٢٧) ، وشركة مصر لنسيج الحرير (١٩٢٧) ، وشركة مصر لتصدير القطن (١٩٣٠) ، وشركة مطر للطران (١٩٣٢) ، وشركة بيع المصنوعات المصرية (١٩٣٢) ، وشركة مصر للتأمين (١٩٣٤) ، وشركة مصر للملاحة (١٩٣٤) ، وشركة مصر للسياسة (١٩٣٤) ، وشركة مصر للغزل والنسيج الرقيق (١٩٣٨) ، وشركة مصر لأعمال الأسمت المسلح (١٩٣٨) ، وشركة مصر لصباغة البيض (١٩٣٨) ، وشركة مصر للمنجم والمحاجر (١٩٣٨) ، وشركة مصر لصناعة وتجارة الزيوت (١٩٣٨) ، وشركة مصر للمستحضرات الطبية (١٩٤٠) ، وشركة مصر للحرير الصناعي^(٥٤) . هذا بالإضافة الى شركات أخرى لم تخرج الى حيز الواقع^(٥٥) .

وبانشاء بنك مصر وضعت الرأسمالية الوطنية قدمها على بداية النشاط الصناعي والتجاري وخاصة أن رسيدها في هذين المجالين قد ارتفع بعد الحرب العالمية الأولى في الفترة من ١٩١٤ — ١٩٢٠ من ٣٦ مليون جنيه مصر الى ٣٥٥ مليون جنيه مصرى .

وقد اعتبرت الفترة من ١٩٢٠ — ١٩٣٩ بمثابة مرحلة الانطلاق الحقيقية للبنك وشركاته والرأسمالية الوطنية معاً لاقامة قاعدة صناعية تهدف الى الاستقلال السياسى والاقتصادى وبالفعل نجح البنك في مد يد العون للرأسمالية المصرية بهدف تحويلها الى مجال الاستثمار الصناعى ، كما نجح في تحويل عدد من المنشآت الفردية وشركات الأشخاص الى شركات مساهمة كتعبير عن الوعي الاقتصادى بكيفية ادارة الشركات ، بل ان طلعت حرب نفسه كان يشجع الشركات الفردية الناجحة ويعلن أصحابها الى أقصى حد ممكن .

رغم كل هذه التطورات والعوامل لتشجيع الرأسمالية المصرية على خوض معركة الاستثمار الصناعى الا أنها أثرت التعامل في الأنشطة ذات الربح السريع وخاصة في مجالات المراهنة والبيع والسمسة والوساطة وكان تعاملها واقدامها على الاستثمار الصناعى مرهونا أيضاً بتقديم ضمانات ومعونات وامتيازات مالية من قبل الحكومة .

(٥٤) سوف تستخدم الدراسة هذه الشركات لتقعد مقارنة بين شركات بنك مصر العشرين وشركات بنك مصر السجين التي انشئت في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى لكي تبين كيف أن الشركات التي حاولت تكهس مفهوم الوطنية في العشرينات تحمل في السبعينات معطول المدم للصناعة الوطنية التي سبق وأن أرسى قواعدها بنك مصر وشركاته .

(٥٥) د . محمد متولى ، م . س . ذ ، ص ٢٨ — ٢١٥ .

وقد قامت الحكومة بتقديم مجموعة من القروض لمجويل الحركة الصناعية ، ففي عام ١٩٢٢ أودعت وزارة المالية خمسين ألف جنيه في بنك مصر لتقديدها كقروض الى المؤسسات الصناعية الصغيرة الحديثة ، وفي عام ١٩٣٣ أصدرت الحكومة قرارها ٣١ مارس بتفضيل المنتجات الوطنية على مثلتها الأجنبية متى تساوت معها في الجودة والمتانة حتى ولو زاد ثمنها بمقدار ١٠٪ . وتعددت الدعوات لترغيب كبار الملاك الزراعيين في الاستثمار الصناعي^(٥٦) .

وظل معدل نمو الاستثمار الصناعي بطيئا للغاية ازاء عزوف كبار الملاك عن التدخل والمشاركة فيه . ويوضح الجدول رقم ٤١٥ حجم الاستثمارات في المجالات المختلفة خلال الفترة ٢٢ - ١٩٣٣ على النحو التالي :

<p>جدول رقم (١) حجم الاستثمارات في المجالات المختلفة خلال الفترة ٢٢ - ١٩٣٣</p>				
١٩٣٣		١٩٢٢		البيان
النسبة المئوية	قيمة الأموال بالمليون	النسبة المئوية	قيمة الأموال بالمليون	
٥٨,٣	٥٢,٩	٦٩,٦	٦٤,٩	مصارف عقارية واستثمارات في الأرض والمعارف
٢٢,٤	٢٠,٤	١١,٧	١٠,٩	مصارف ومشروعات تجارية
٥,٧	٥,٢	٧,٠	٦,٦	مشروعات النقل والمياه
١٢,٦	١٢,٤	١١,٧	١٠,٩	مشروعات صناعية
٪ ١٠٠	٩٠,٩	٪ ١٠٠	٩٢,٣	جملة

المصدر : د . محمد دهنر ، الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير ، ص ٢١٩ .

ويعكس الجدول انخفاض قيمة الاستثمارات الموجهة للمصارف العقارية والاستثمار في الأراضي والمعارف من ٦٤,٩ مليون جنيه الى ٥٢,٩ مليون جنيه بنسبة ١٨,٥٪ . وقد يرجع ذلك الى التحول النسبي نحو الاستثمار الصناعي ، كما يعكس أيضا زيادة قيمة الاستثمارات الموجهة للمصارف التجارية والمشروعات التجارية بنسبة ٧٨٪ ، أما بالنسبة للاستثمار الصناعي فانه يبرز زيادة طفيفة في معدل الاستثمار الصناعي

(٥٦) على سبيل المثال في مجلس النواب المتحد في ١٨ مايو ١٩٣٣ أشار النائب «عبد العزيز نظمي» الى احجام الأثنياء عن تقديم رؤوس الأموال لتأسيس الشركات اللازمة بدلا من الشركات الأجنبية . كما نادى العديد من النواب بأن يكون مقر تلك الشركات في المدن حتى تتلاءم مع تولد كبار الملاك الذين همجروا الهدف واستقروا بالمدن . نقلا عن د . عصام الدسوقي ، م . س . د . ص ٨٥ .

(١٤٪) وهذا يدل على أن معدل الانخفاض في الاستثمار العقاري والأراضي لم يقابله زيادة في معدل الاستثمار الصناعي بنفس النسبة في الفترة المذكورة .

وبالرغم من بطء التحول نحو الاستثمار الصناعي إلا أن هذا التحول في حد ذاته غير من هيكلا الاقتصاد المصري وقد شهدت فترة مابعد الحرب العالمية الثانية تقدما ملموسا في الاستثمار الصناعي ، وفي الفترة ٤٥ — ١٩٤٨ ارتفع نصيب الرأسمالية المصرية في الشركات المساهمة من ٦٦٪ إلى ٨٤٪^(٥٧) . ونتيجة للتأثير الملموس للرأسمالية المصرية صدر عام ١٩٤٧ قانون الشركات الذي بمقتضاه أصبح ٥١٪ من رأسمال الشركات المساهمة الجديدة مملوكا للمصريين^١.

ومع أن عوائد الاستثمار الصناعي أصبحت مشجعة للسير قدما نحوه والدفع بكبار الملاك لمجالاته المختلفة ، إلا أن الهيكل الصناعي المصري ظل هشاً حتى بعد ثورة ١٩٥٢ ، واستمر عزوف الرأسمالية المصرية عن الاستثمار الصناعي ووظفت الشق الأكبر من استثمارات في الأنشطة الاستهلاكية والعقارية والتشييد والبناء واستطاعت أن تحقق من وراء ذلك أرباحاً طائلة .

ويمكن القول بصفة عامة أن الصناعة منذ أواسط القرن العشرين لم تكن تمثل إلا شطراً صغيراً من مكونات الناتج الإجمالي ومن هيكل الاقتصاد المصري ، فقد سيطر على البنية الصناعية المصرية حتى عام ١٩٥٢ مجموعة صناعات سلع استهلاكية بسيطة ذات عائد وحي سريع مثل الصناعات الغذائية ، صناعة التبغ والسيجار ، وصناعة الغزل والنسيج وقد مثلت على التوالي نسبتها ٢٧٪ ، ١٦٫٤٪ ، ٢٤٫٤٪ من مجمل قيمة الإنتاج الصناعي في مصر عام ١٩٥٢^(٥٨) .

وعندما قامت ثورة يوليو ١٩٥٢ أشادت بحدوث رأس المال الخاص وأكدت على أهميته في عملية التنمية وحاولت الثورة خلق جو موات وملائم للاستثمار الصناعي وإعطاء الفرصة للرأسمالية المصرية لأن تقوم بدورها ولكن يظل عزوف الرأسمالية عن هذا المجال سمة أساسية لنشاطها . وقد أكد ذلك بعد قيام الثورة استمرارها في توجيه استثمارات في الأنشطة الخفيفة سريعة الربح والمقارن والمباني ، فقد استحوذ النشاط الأخير (المقارن والمباني) عام ١٩٥٥ على ٧٥٪ من جملة استثمارات الرأسمالية المصرية^(٥٩) .

لقد أوضح تاريخ الرأسمالية أنها لم تتحمل مسؤولية التنمية فهي تلهث وراء الربح السريع في الأنشطة قصيرة الأجل عالية الربح مثل المقاولات والتوريدات والتخزين والمضاربة والسمرة والوساطة وتبديد الفائض الاقتصادي بنحويله الى الخارج أو بترويج أنماط استهلاكية جديدة .

(٥٧) ف . أ . لوستكينش ، عهد الناصر ومعركة الاستقلال الاقتصادي ٥٢ — ١٩٧١ ، ترجمة د . سلوى أبو سعد ، د . واصل بحر (بيروت : دار الكلمة للنشر ، ١٩٨٠) ص ٣٢٢ .

(٥٨) د . رأفت شفيق ، دور القطاع الخاص في تنمية الصناعات التحويلية بمصر في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي ، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي الخامس للاقتصاديين المصريين : ٢٧ — ٢٩ مارس ١٩٨٠ ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والأحصاء والتشريع ، القاهرة ، ص ٢٦٨ — ٣٦٩ .

(٥٩) محمود مراد ، من كان يحكم مصر : شهادات وثائقية (القاهرة : مطابع الأهرام التجارية ، ١٩٧٥) ص ١٤ .

وبلاحظ أن الضمانات والتسهيلات التي قدمتها الدولة بقصد تشجيع الحركة التصنيعية قد تمت في إطار خدمة القوى الرأسمالية المسيطرة ^(٦٠) . وأن الضمانات والامتيازات التي منحت للرأسمالية المصرية كانت تعنى في حقيقة الأمر ضمانات مماثلة للرأسمالية الأجنبية نتيجة لتداخل وتشابك العلاقة بينها . والدليل على ذلك عندما أحرز بنك مصر وشركاته تقدما واضحا في مجال الاستثمار الصناعي بدأ يتلقى ضربات التحدى من الرأسمالية الأجنبية تارة ومن الرأسمالية المصرية المتواطئة مع الأولى تارة ثانية .

وبالرغم من أن تجربة بنك مصر بدأت مصرية خالصة في بدايتها إلا أنها لم تغفل من شراكة رأس المال الأجنبي إذ تكونت بعض شركاته برأسمال مشترك مصرية وأجنبي ، فنجد على سبيل المثال شركة مصر للتأمين تأسست عام ١٩٣٤ بمساعدة مؤسسة بلورج البيطانية ، وشركة الملاحة دخلت في شراكة مع شركة كوكس وكينجز البيطانية ، وشركة مصر للطيران في شراكة انجليزية وبهذا تخلى بنك مصر عن شرط الجنسية المصرية في حملة أسهم هذه الشركات ^(٦١) .

وازداد الهجوم على تجربة بنك مصر حتى من قبل العديد من العناصر الرأسمالية المصرية التي باركت التجربة في بدايتها ، فنجد على سبيل المثال « حافظ عفيفي » من كبار رجال الدولة ومن كبار الملاك يقول : (ان ماتقدمه شركة واحدة من شركات بنك مصر من ضرائب يفوق ماتقدمه أكثر من نصف مليون فدان لحزاة الدولة) ولكن عندما بدأت التجربة تهدم مصالح القوى الاستعمارية والعناصر المرتبطة بها بدأت المعركة الضارية للجهاز على التجربة يرمتها .

وزاء الضغط المتزايد على البنك وشركاته وبعد أن سحب الأجانب وكبار الملاك المصريين أموالهم من البنك ، تقدم طلعت حرب الى الحكومة يطلب العون منها فإذا « بتحسين سري » وزير المالية يقول له : « ان ادارتكم للبنك سيئة » فيرد طلعت حرب قائلا : « لقد كنت أعطيك يدي هذه كخبير بشركة المحلة ستأفقه جنيه كل سنة فكيف تكون اليد التي تقبل منها هذا المال يدا لاتحسن الادارة » ^(٦٢) .

واذا كانت الفترة من ٢٠ — ١٩٣٩ قد مثلت مرحلة الانطلاق للرأسمالية المصرية الوطنية إلا أن بداية الأربعينات قد شهدت تقويضاً متعمداً لنشاطها متمثلاً في ضرب بنك مصر وشركاته من قبل الرأسمالية العالمية والرأسمالية المحلية صاحبة المصلحة الأكيدة في ذلك مثل عيود ، ومحمد فرغل ، وأمين يحيى .

(٦٠) أخذت السلطات البيطانية في مصر على عاتقها تدريب آلاف العمال المصريين على المهارات والانضباط الصناعي ، وقد قام مركز تمهين الشرق الأوسط التابع للسلطات المسبكية بتأمين المواد الأولية للمؤسسات المصرية وساعدها على التقنية الادارية للتغلب على مشاكل الانتاج . انظر : باتريك أوهيان ، م . س . ذ . ، ص ٣٥ .

(٦١) د . فؤاد مرسي ، **العمل المصيري للتحية الاقتصادية** ، م . س . ذ . ، ص ٥٣ .

(٦٢) فضي رضوان ، **طلعت حرب : بحث في العظمة** (القاهرة : دار الكتاب للطباعة والنشر ، ١٩٧٠) ص ٢٠ — ١٨ .

ويضرب التجربة الصناعية المصرية يتم اجهاض النواج الصناعى الذى تنباه طلعت حرب ويهم تصفية العديد من الشركات وتزايد الطابع الاحتكارى فى الادارة^(٦٣) ويظل وضع البنك بمثابة المركز الذى تلتقى فيه مصالح كبار الملاك ، فيعد قيام الثورة كان البنك يستحوذ على ٤٠٪ من حجم النشاط المصرفى ، وقد كشفت احدى الصحف عقب تأميم بنك مصر عام ١٩٦٠ أن خمسين شخصا كانوا يمتلكون ٤٢٪ من الأسهم منهم عشرة كانوا يمتلكون ٢٠٪ فى حين أن عيود باشا وحده كان يمتلك ١٤٪^(٦٤)

ونخلص مما سبق الى أن نشأة الرأسمالية المصرية قد ارتبطت بداية بالوجود الأجنبى ولعل تلك النشأة قد انمكنت على طبيعة وشكل نشاطها اذ ظلت عازقة عن الاستثمار الانتاجى الزراعى والصناعى باستثناء تجربة بنك مصر التى مثلت خطوة هامة نحو الاستثمار الصناعى بل كانت الانطلاقة الوحيدة لرأس المال الوطنى الخاص حتى الآن .

وبالرغم من التطورات الداخلية والخارجية التى كان من شأنها الدفع بالرأسمالية المصرية نحو الابتكارات الصناعية الا أنها ظلت عازقة عن تلك الاستثمارات وآثرت التعامل فى الأنشطة قصيرة الأجل سريعة الربح .

ونخلص أيضا الى أن التاريخ يعيد نفسه فى سياقات ومعطيات أخرى تكسبها خصوصية جديدة ولكن لاتجعلها منقطعة الصلة بالماضى . فيعد مائة عام من ضرب الدولة المصرية فى مؤتمر لندن ١٨٤٠ تتأمر الرأسمالية العالمية بضرب الرأسمالية الوطنية المصرية بعد أن بدأت تضع قدمها على بداية الطريق لتحقيق تنمية حقيقية ، وتتوالى ضربات القوى الرأسمالية الكبرى حتى بعد أن تغير شكل النظام الدولى وتبدل القوى المسيطرة عليه وانتقال مركز المنظومة الرأسمالية من لندن إلى واشنطن ، فيم ضرب الدولة المصرية فى ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ وكذلك منذ منتصف السبعينات حيث تم فتح المجتمع المصرى على مصراعيه أمام رأس المال الخاص المثل والأجنبى .

(٦٣) د . فؤاد مرسى ، نظرة جديدة على تكوين النظام المصرى المصرى ، مجلة مصر المعاصرة ، أكتوبر ١٩٧١ ، عدد ٣٤٦ ، صص ٣٨ — ٤٠ .

(٦٤) د . محمود متولى ، م . س . د . ص ٢٣٧ .

المبحث الثاني

العنصر العاقل في تكوين الرأسمالية المصرية

تمكس دراسة الرأسمالية المصرية قبل الثورة درجة عالية من التحالفات والتشابكات والروابط العائلية على مستوى الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى الحد الذى أصبحت تكون فيه طبقة اجتماعية تضم اصحاب الثروات من شركات تجارية وصناعية ومبانى عقارية شاهقة في المدن وأراضي زراعية في الريف وأرصدة نقدية في البنوك والمؤسسات المالية ، فضلا عن أنها كانت تستحوذ على جانب كبير من عوائد العمل حيث كان معظم أبناء هذه الطبقة يحتكرون إلى حد كبير الوظائف العليا في المجتمع .

والحق يقيد أن الرأسمالية المصرية قد سيطرت على الحياة السياسية والاقتصادية الاجتماعية كما أنها استحوذت على الثروة والسلطة والنفوذ في آن واحد ، وأصبحت حياتها تعبر عن حياة اجتماعية واحدة كفلتها شبكة قوية من الأسماء والنسب بين العائلات ، وقد دعم تلك الشبكة من التحالفات نوع الثقافة السائد بينهم وهى ثقافة غريبة ترتبط بأنماط استهلاكية مظهرية . ولأن الرأسمالية المصرية رأسمالية تابعة نشأت في ظل الوجود الأجنبي فقد سدت كل قنوات الحراك الاجتماعي أمام الطبقات الأخرى واستطاعت أن تفرض ثقافتها تحفظ لها بقاءها واستمراريتها ^(١).

والجدير بالذكر أن تغير الأوضاع الاقتصادية قد دفع بكبار الملاك نتيجة لظهور حق الملكية الفردية وازدياد ثرائها إلى الرغبة في مزيد من النفوذ والمشاركة في صنع السياسة العامة واستخدام العمل السياسى لقضاء مصالحهم وتحقيق الحية والنفوذ اللازمين في مناطق املاكهم .

أولا : السمة العائلية للرأسمالية المصرية وتداخلاتها :

كانت التحالفات والتشابكات والتداخلات العائلية في مجال السياسة والاقتصاد والاجتماع وإدارة الأعمال أحد الوسائل العامة لتقوية الصلة بين العناصر الرأسمالية بعضها وبعض حتى لاتأخذ قضاياها بعدا اقتصاديا فقط بل بعدا اجتماعيا وعائليا .

ولأن الرأسمالية المصرية قد انبثقت من أصول ارسقراطية زراعية فكان من الطبيعي أن يتحول إلى مجال الاستثمار الصناعى كبار الملاك الذين يديرون زراعتهم بالأسلوب الرأسمالى ، أى أن العائلات ذات الملكيات الزراعية الكبيرة هى نفسها التى أدارت الشركات والمصانع الكبيرة ، ولعل هذا قد اتضح في طريقة تكوين الشركات العقارية وبنوك الرهونات والشركات الصناعية والمقاولات وغيرها من مجالات الاستثمار الأخرى .

(١) د. أحمد زايد ، البناء السياسى في الريف المصرى ، م . س . د. ، ص ٣٤ .

ولقد اتضح هذا بجلاء في تكوين شركات بنك مصر ذاتها ، إذ نجد أن الأعضاء المؤسسين لبنك مصر من كبار ملاك الأراضي الزراعية الذين قاموا بتأسيس ليس معظم شركات بنك مصر بل بنك مصر ذاته ، فعل سبيل المثال نقرأ من بين المؤسسين أسماء عبد العظيم المصري ، ومدحت يكن ، وعبد طلعت حرب ، ويوسف قطاوى ، وعبد الحميد السيوفى ، وفؤاد سلطان ، واسكندر مسيحة ، وعباس بسيونى الخطيب ، ومحمد الشريعى ، وعبدل يكن ، وعبد الستار الباسل ، وصاروفيم مينا عبيد ، ومرقص حنا .^(٢)

هذا فضلا عن العديد من الأسماء التى لعبت دورا بارزا في عضوية بنك مصر وشركاته فبالإضافة إلى الأسماء السابقة نجد عدة أسماء أخرى مثل عبد الفتاح اللوزى ، وعلى أمين يحيى ، وأحمد عبود ، وعبد محمود خليل ، وتعتبر هذه الأسماء من تلك التى لعبت في ساحة السياسة والاقتصاد المصرى حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ . وسوف نطرح بعض الأمثلة للتدليل على مدى سيطرة السمة العائلية على الشركات التى كونها بنك مصر على النحو التالى :

جدول رقم (٢) نماذج لشركات بنك مصر والسمة العائلية المؤسسية

الشركة	تاريخ التأسيس	أهم المؤسسين
— المساهمة المصرية لتجارة الأقطان وحلجها	أكتوبر : ١٩٢٤	أحمد مدحت يكن ، وعبد الحميد السيوفى ، وعبد العظيم لطفى ، وعبد طلعت حرب .
— المساهمة للصناعة المصرية	١٩٢٥/٢/٩	محمد بدلولى علفور ، ويوفى حنا ، وعبد نصي يكن .
— مصر للكسبان	١٩٣٧/٨/٢٦	أحمد مدحت يكن ، وعبد طلعت حرب ، وعبد الفتاح القوزى .
— مصر لتسج الجهر	١٩٣٧/٨/٢٦	عبد الفتاح القوزى ، وأحمد مدحت يكن ، وعبد طلعت حرب ، ويوسف اصلاان قطاوى .
— مصر لتقلى ونسج القطن	١٩٣٧/٨/٢٧	البدلولى علفور ، وأحمد مدحت يكن ، وعبد طلعت حرب ، وعبد شحلولى .
— المساهمة للمحلات	١٩٢٩/٩/٣	محمد شليل باشا ، وعبد محمود خليل . ^(٣)

المصدر : د. عاصم الدسوق ، كبار ملاك الأراضي الزراعية ، م. س. ذ. ، ص ٩٣ — ٩٥

- (٢) د. عاصم الدسوق ، كبار ملاك الأراضي الزراعية ، م. س. ذ. ، ص ١٤١ — ١٤٥ .
 (٣) هذه الشركات تم اختيارها لأنها تعكس تكرار العائلة الواحدة في أكثر من شركة من ناحية ومجموعة العائلات التى تسيطر على تكوين الشركة من ناحية ثانية . وسوف تستخدم الدراسة مثل هذه الشركات لشرح ظاهرة العائلية في رأسمالية السبعينات .

ونظرا لقلة عدد العائلات التي لعبت دورا هاما في مجالات الاستثمار المختلفة فقد برزت السمة العائلية في تكوين معظم الشركات الزراعية والصناعية والتجارية والعقارية . وتوضح الأمثلة مدى تشعب مساهمات العائلة الواحدة في أكثر من شركة على النحو الذى يبينه الجدول التالى :

جدول رقم (٣)
نماذج للدور بعض العائلات والأشخاص في ملكية الشركات

العائلة	الشركات المملوكة أو المساهم فيها	قيمة المساهمة
عائلة دوس	شركة الفزل والسجج والتهيكو شركة النصر لتصبغات الجرافيت شركة النمين الأهلية للمصبة شركة شيد للفنادق المصبة	٥٣ ألف جنيه ١٥٧٥ ألف جنيه ١٠ ألف جنيه ٨٣٧ سهم
عائلة محمد شريف صبرى (طريق الملكة نازلى)	شركة النيل للخدمات شركة النيل لصناعة الأثاث ومصنوعات الجرافيت	١٣٥ سهم ١٩٥ ألف جنيه
عائلة أحمد حيد	النيل للخدمات البنك المصرى لوظيف الأموال الشركة المصرية للأسمدة والصناعات الكيماوية شركة فادق وجه النيل بواخر البوصة الحديثة	٥ آلاف جنيه غير محددة قيمة المساهمة غير محددة قيمة المساهمة غير محددة قيمة المساهمة مملوكة له بالكامل وقيمتها ١٠٠,٥٩,٠٠٠ ألف جنيه
عائلة على أمين يحيى	شركة الإسكندرية للفخين شركة مكابس الإسكندرية الإسكندرية للتجولة شركة الإسكندرية للفخين على الحياة مؤسسة مصر / بنك روز سعيد النصر لصناعة الأثاث ومصنوعات الجرافيت	١٨٢ ألف جنيه غير محددة قيمة المساهمة غير محددة قيمة المساهمة غير محددة قيمة المساهمة غير محددة قيمة المساهمة ٢٤٥ ألف جنيه
يوسف نسيم موصوى	شركة بنك يوسف نسيم موصوى شركة فادق مصر الكبرى شركة العربة العقارية شركة النصر للمواوير والمصنوعات الاصطناعية	مملوكة له بالكامل ١٠ ألف جنيه غير محدد غير محدد
يوسف سلوى	شركة النيل العامة لأقميس الغيبة وكفر الشيخ	غير محدد
محمد محمد العبد	الشركة المساهمة المصرية للمقاولات النيل العامة لأقميس القنال وجوب العطا شركة الإسكندرية للتجولة شركة التبادل التجارى	مملوكة بالكامل وقيمتها ٤٠٠ ألف جنيه ٨ ألف جنيه ١٥ ألف جنيه مملوكة له بالكامل
محمد على حسن	النيل العامة للمقاولات شركة سيارات الشمس الشركة المصرية الجديدة	مملوكة به بالكامل وقيمتها ١٨٩ ألف جنيه ١٨ ألف جنيه غير محددة

العائلة	الشركات المملوكة أو المساهم فيها	قيمة المساهمة
عبد القادر الحراكى	التؤسة الصناعية الاستهلاكية عملات جيتينو شركة شيفلد وشركاه	مملوكة له بالكامل وقيمتها ٥٠ ألف جنيه ١٨١ ألف جنيه مملوكة له بالكامل وقيمتها ٣٥ ألف جنيه .
عبدلأبوب	شركة النيل العامة لأعمال الخرقة المسلحة	مملوكة له بالكامل وقيمتها ١٠٠ ألف جنيه
عل ضيف	شركة النيل العمية للمقاولات	مملوكة له بالكامل وقيمتها ١١٣٠ ألف جنيه
عثمان أحمد عثمان	الشركة الخدمية للصناعات والمقاولات المعمية شركة النصر لصناعة الأفلام ومستهجات الجرافيت	مملوكة له بالكامل وقيمتها ٤٠٠ ألف جنيه ٧١٩ ألف جنيه

المصدر : محمود مراد ، من كان يحكم مصر ، صفحات مختلفة .
 ○ لم يتم التعرف على قيمة الأسهم أو عهدها على وجه التحديد .

لانيا : السمة الاحتكارية لطبيعة نشاط الرأسمالية المصرية :

بقدر ماتعكس رأسمالية مقابل الثروة تمرركزا أو تمحورا عائلها بقدر ماتعكس الطبيعة الاحتكارية للنشاط الاقتصادى ، ويعكس تكوين الشركات السابقة إلى حد بعيد تلك السمة ، اذ يلاحظ احتكار شركات القطن من قبل قلة محدودة على رأسها على أمين يحيى ، وعبد ، ومحمد فرغلى ، واحتكار شركات النقل من قبل قلة محدودة على رأسها ابو رجيلة ، وسالهرس ، والعبد ، كما أن شركات المقاولات تحتكرها قلة محدودة على رأسها العبد ، وعبدلأبوب ، وعلى ضيف ، ومحمد على حسن ، وعثمان أحمد عثمان ، ونور الدين الشانى ، ورشاد طه ونس ، وان الشركات الصناعية الاستهلاكية والوسيلة تحتكرها قلة على رأسها عبد القادر الحراكى ودوس وغبور .

ورغم احتكار بعض عناصر الرأسمالية المصرية لأنشطة محددة إلا أنها قد ساهمت أيضا فى انشطة أخرى غير تلك التى تحتكرها لتضمن لنفسها مزيدا من الانتشار والتوسع وفى نفس الوقت تحتفظ بنشاطها الاحتكارى . فجد على سبيل المثال : على أمين يحيى من محتكرى شركات القطن وفى ذات الوقت يساهم فى أنشطة مصرفية وأنشطة صناعية واستهلاكية وكذلك محمد العبد من محتكرى شركات المقاولات ، الا أنه يساهم أيضا فى أنشطة أخرى مثل النقل وحلج القطن . فالطبيعة الاحتكارية لنشاط ما ، لاتحد من أنشطة عناصر الرأسمالية المصرية فى أنشطة أخرى .

وقد دعم مركز الرأسمالية المصرية فى السيطرة انتشار السمة العائلية حيث العلاقات والتداخلات والتشابكات العائلية القائمة على علاقات الدم والمصاهرة والنسب الأمر الذى أفضى فى النهاية إلى أن الذين يملكون الثروة هم أولئك الذين يملكون السلطة والنفوذ والجاه . وبذلك استطاعت الرأسمالية المصرية أن تستحوذ على مفاتيح العمل السياسى والاقتصادى فسيطرت على الحياة السياسية كما سيطرت على

الأراضي الزراعية والشركات التجارية والصناعية والمصارف والمقاولات وشركات الأموال والتأمين^(٤).

ولما كانت الرأسمالية المصرية قادرة على إفراز ثقافات وسياسات تحفظ ديمومتها واستمراريتها فكان من الطبيعي أن تخلق نظماً للإدارة تدعم من أحكام قبضتها على مفاتيح العمل الاقتصادي في مصر .
والحقق يجد أن قوانين الإدارة وقوانين الشركات قد تركت الباب مفتوحاً لاحتكار فئة محدودة لعضوية مجالس إدارة الشركات . ويوضح الجدول التالي بعض الأسماء التي تمتعت بعضوية مجالس الإدارة لعدد شركات قبل الثورة على هذا النحو :

جدول رقم (٤)
عضوية بعض الشخصيات مجالس إدارة الشركات

الاسم	الشركة
عبدل يكن باشا إسماعيل سري باشا	مجلس إدارة البنك الأهلي المصري ، والبنك التجاري المصري مجلس إدارة بنك روما ، والبنك الإيطالي المصري ، وسطحية مصر ، وشركة الاتحاد المصري ، وبنك مصر ، وشركة القل البيروني . (مختلًا عن عدد آخر من الشركات) .
محمد طلعت حرب	مجلس إدارة البنك التجاري المصري ، وسطحية مصر ، وبنك مصر (مجلس من شركائه) .
يوسف أصلان قطاوى	مجلس إدارة البنك التجاري المصري ، والبنك التجاري المصري ، وشركة مياه القاهرة ، وشركة طعنا للمياه للمساهمة ، وجراند أوريل ، وشركة أراضي الشيخ فضل ، والشركة للمساهمة لستورل مصر ، والشركة العامة لقرى ، وشركة الإيجار بالقاهرة .
إسماعيل صدقي	الشركة الإنجليزية للمحكمة ، وشركة القل الأهلية ، وشركة الملح والصودا ، وشركة وادي كوم أمرو ، والشركة التجارية المصرية ، وشركة سكة حديد الجيزة ، وشركة قناة السويس .
زهدي مبري	شركة الأسمدة والصناعات الكيماوية ، وشركة النيل للأمين ، والبنك الأهلي ، وشركة قناة السويس ، وشركة مياه القاهرة ، وشركة سميت بيرولاند ، وشركة التطوير المصرية ، وشركة اسكندرية لسطح الأنابيب .
سليمان داود	شركة مصر لطيران ، وشركة البريد الزراعية ، وشركة سميت بيرولاند اسكندرية ، وشركة مصر للتدفق ، وشركة الصحة الاقتصادية .

(٤) عبر عن ذلك الرئيس جمال عبد الناصر في خطاب له يقول: «إن مفاتيح الاقتصاد كلها بما فيها تجارة القطن والبنوك وشركات الأراضي والتأمين والتجارة الخارجية ملك المصالح الأجنبية . والمصالح الأجنبية هنا لا تعني فقط مصالح الأجانب المنتمين للدول المستعمارية بل هي المصالح الأجنبية والمنحسرة ولكنها تعني أيضاً مصالح المستثمرين وشغذ الأقن الذين وجدوا في ظل الحماية الاستعمارية مستقراً ومرتباً لهم وكذلك مصالح المصريين الذين ارتبطت مصالحهم بمصالح الاستعمار وترتبوا بهم وثاروا في ظلمهم وأصبحوا أتباعاً وأعواناً لهم . أنظر د. محمود متولى ، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية ، م ، س . د . ، ص ٣٤٣ .

الاسم	الشركة
عل أمين يحيى	شركة امكدية للملاحة ، وشركة الاسكندرية لكبس القطن ، وشركة امكدية للتأمين ، والشركة المصرية للملاح والصنفا ، والشركة العقارية والصناعية ، وبنك مصر ، وشركة مصر للفيل الألفية ، وشركة مصر لصناعة السج ، وشركة مصر للتجارة ، وشركة مصر للملاحة البحرية وإتمام الصناعات ، ورئيس اتحاد مصرى الأطباء ، ورئيس لجنة بورصة مينا النيل ، ورئيس غرفة الملاحة النوبية .
حافظ طهلى	كان عضو مجلس ادارة ٤٩ شركة .

المصدر : تم تجميع هذه الأسماء وهذه الشركات من مؤلف د. عاصم الدسوق ، كبار ملاك الأراضي الزراعية ، ومقالة عادل غنم ، ثورة يوليو والرأسمالية المصرية ، مجلة الطلبة ، يوليو ١٩٦٥ ، العدد السابع ، ص ١٦٥ .

ثالثا : التداخل بين التخبه الرأسمالية والتخبه الحاكمة :

بالإضافة إلى السمة العائلية والسمة الاحتكارية للنشاط الرأسمالى فى مصر قبل الثورة فقد شهدت هذه الفترة تداخلا واضحا بين عالم الاقتصاد وعالم السياسة ، بمعنى آخر أن فترة ما قبل الثورة شهدت تداخلا بين عالم الثورة وعالم السلطة . ويكس هذا الجدول بعدا من أبعاد هذا التداخل اذ يوضح فئات عضوية مجالس ادارة الشركات المساهمة فى مصر حتى يونيو ١٩٤٥ على النحو التالى :

جدول رقم (٥)

فئات عضوية مجالس ادارة الشركات المساهمة فى مصر

حتى يونيو ١٩٤٥

مصريون			تكرار العضوية بمجالس ادارة الشركات المساهمة المصرية
ممول	موظف كبحر مجهز الدولة	رجال سياسة	
١٧	١٧	٣	٣ - ٦
٣	٣	٢	٧ - ١٠
-	١	١	١١ - ١٥
-	٢	٢	١٦ - ٢٠
٢	١	-	٢١ - ٣٠
-	-	١	أكثر من ٣٠

المصدر : د. محمود متولى ، م. س. د. ، ص ٢٣٣ .

وهيكس الجدول السابق مدى التداخل والتشابك بين رجال السياسة وكبار رجال الدولة من ناحية وكبار رجال الأعمال من ناحية أخرى . ولحقق يجد أن طبيعة التكوين الاجتماعية قبل الثورة قد فرضت هذا التداخل والتشابك ، أى فرضت أن يكون كبار الملاك وكبار رجالات الدولة مشكلين لنسيج اجتماعى واحد ، إذا كانوا بمثابة عملة واحدة أحد وجهيها كبار الملاك والوجه الآخر رجال السياسة والدولة .

ومن المفارقات التاريخية وبعد مايقرب من خمسة وثلاثين عاما من قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ اذا بالمجتمع المصرى يعود مرة أخرى لتصبح فيه الرأسمالية المصرية وجهاز الدولة وكبار رجالها يشكلون تكوينة اجتماعية تكاد تكون واحدة اذ يخطر رجال الدولة وكبار موظفيها في دائرة الأعمال ويصعد رجال الأعمال إلى جهاز الدولة وتنعكس العلاقة الجدلية بين الثورة والسلطة على نحو ماسوف يتم تفصيله .

وقد دعمت الرأسمالية المصرية نفوذها الاقتصادى بنفوذ سياسى من خلال عدة قنوات أهمها :

١ — إزدادت رغبة كبار الملاك في تحقيق نفوذ سياسى عن طريق المشاركة في صنع السياسة العامة^(٥) للدولة ، فكانت السيطرة على مقاليد الحكم وخاصة السلطتين التنفيذية والتشريعية سواء على المستوى القومى أو المحلى . وكان من الطبعى أن تكون التشريعات الصادرة مؤكدة لمصالح الرأسمالية المصرية ولاسيما بعد أن توطدت فيما بينها صلات النسب والقرابة .

لقد توطدت علاقات النسب والمصاهرة بين عدد كبير من عناصر الرأسمالية المصرية قبل الثورة ، إذ نجد على سبيل المثال علاقات المصاهرة والنسب بين العائلات التالية : عائلات خشبه/ محمود سليمان/ محمد محفوظ/ الهلالى ، والهلالى/ عمرو ، وشعراوى/ سلطان ، ويكن/ اسماعيل عاصم/ أبو حسين/ داود راتب ، وأبو حسين/ عبد الغفار/ وأحمد عفيفى/ المناسترى/ بركات ، والبدراوى عاشور/ سراج الدين شاهين ، والمكباتى/ على ماهر/ أحمد ماهر/ وعبد الفتاح يحيى/ اسماعيل صديق ، واسماعيل صديق/ الباطنه ، والعلاى/ اللوزى ، والشوربى/ علما ، وعبيد/ حنا ، ووهب/ دوس/ حبيب شنوده/ خياط/ ابسرخون/ أندوخ فانتوس ، والمخازى/ الطويل^(٦) .

وسيطرت الرأسمالية على التشكيلات الوزارية إلى الحد الذى أصبح فيه كبار الملاك يمثلون داخل

(٥) د. عل الدين ملال ، السياسة والحكم في مصر : العهد البوتاني ٢٣ — ١٩٥٢ (القاهرة : مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٧٧) ص ٦٣ .

(٦) د. عاصم الدسوقي ، م. م. د. ، ص ٢٨٨ .

التشكيلات الوزارية بنسبة ١٠٠٪ في بعض الأحيان. (٧)

وقد وصل البعض منهم إلى تقلد رئاسة الوزارة على سبيل المثال : حسين سرى الذى تولى رئاسة الوزارة أربع مرات (من ١٤/٤/٥ — ١٩١٤/١٢/١٨ ، من ١٩١٤/١٢/١٩ — ١٩١٧/١٠/٨ ، من ١٩١٧/١٠/٩ — ١٩١٩/٤/٨ ، من ١٩١٩/٤/٩ — ١٩١٩/٤/١٢ وكذلك عدلى يكن الذى تولى رئاسة الوزارة أربع مرات أيضا (من ١٩٢١/٣/١٦ — ٢١/١٢/٢٤ ، من ١٩٢٦/٦/٧ — ١٩٢٧/٤/٢١ ، من ١٩٢٧/٤/٢٥ — ١٩٢٨/٣/١٦ ، من ١٩٢٩/١٠/٣ — ١٩٣٠/١/١). (٨)

٢ — السيطرة على الأحزاب السياسية والجمعيات الخيرية والتقانات المهنية ، فما كان الحزب أن يقوم ما لم يستند إلى كبار الملاك. (٩) وتغيرت عضوية كبار الملاك داخل الأحزاب السياسية بأنها عضوية غير ثابتة فكثيرا ما كان العضو ينتقل من حزب إلى آخر ، فالبعض يبذل وفدا ثم يصبح اتحاديا أو سعييا أو دستوريا أو مستقلا . وهذا يعكس عدة مناج هامة منها أن الحياة الحزبية قد أتاححت لعناصر الرأسمالية المصرية درجة من درجات التوسع والانتشار بهدف حماية مصالحها ، وأن انتباء كبار الملاك الى الأحزاب السياسية كان غالبا من قبيل الوجهة السياسية من ناحية والرغبة فى تدعيم قوتها الاقتصادية بالسلطة والنفوذ من ناحية أخرى ، وأن معظم البرامج التى طرحتها الأحزاب التى يسيطر عليها كبار الملاك هى فى جوهرها برامج اصلاحية لاتتعدى المطالبة بالاستقلال والدمستور فى حين لم تتعرض لطبيعة التناقضات الجوهرية التى تنخر عظام المجتمع المصرى .

ولما كانت الحياة الحزبية تمثل نوعا من أنواع المشاركة السياسية بغرض تحقيق قدر من السلطة والنفوذ فقد تكونت العديد من الأحزاب بفضل تأييد القصر والانجليز (١٠) بهدف استخدام العمل الحزبى وسيلة لاستمرار التكوين الاجتماعى السائد بحيث لا يؤدى النشاط الحزبى الى احداث تغيير جذرى فى المجتمع (١١) . كما أن ثمة عناصر أخرى قد بقيت خارج التقسيم

(٧) وزارة محمد سعيد من ١٩١٩/٥/٢٠ — ١٩١٩/١١/١٥ ، وقد وصلت نسبتهم فى ظل وزارة عدلى يكن ١٩٢١/٣/١٦ — ١٩٢١/١٢/٢٤ حولى ٨٨٪ . كما وصلت الى ٨٥٪ فى كل من وزارتي حسين رشدى الثانية والثالثة بتاريخ ١٩١٤/١٢/١٩ — ١٩١٧/١٠/٨ ، الثانية ١٩١٧/١٠/٩ — ١٩١٩/٤/٨ الثالثة . المرجع السابق ، ص ٣٠٥ — ٣٠٥ .

(٨) د. عاصم الدسوقي ، م. س. ذ. ، ص ٢٦٨ — ٢٢٩ .

(٩) د. على الدين هلال ، م. س. ذ. ، ص ١٣٦ .

(١٠) المرجع السابق ، ص ١٣٧ .

(١١) د. أحمد زايد ، م. س. ذ. ، ص ٣٤٣ .

الحزبي اما لأنها آثرت عدم الانغماس في اللعبة السياسية وإما محابيات للقصر والانجليز^(١١).

ولأن الرأسمالية المصرية قد ارتبطت نشأتها وتطورها بالوجود الاستعماري فكانت بعض عناصرها^(١٢) تمثل لحماية القصر تارة والانجليز تارة ثانية حيث كان للقصر رجاله المماضون عنه مثل عبد الله أباطة ، وأحمد باشا أبو الفتوح ، وعمود باشا الأتري ، وعمد باشا يكن ، كما كان أيضا للاحتلال مؤيدوه ، وهم أولئك الذين شعروا بأهمية وجوده لأنهم كانوا يستمدون وجودهم من وجوده مثل عبد الحافظ ملكور ، وأحمد عمود باشا ، وقليني فهمي الذي كان داعية كبيرة لتجديد الاحتلال البيطاني في مصر .

ومعنى ذلك أنه اذا كانت قلة من عناصر الرأسمالية المصرية قد ارتأت ان مصلحتها تقتضى هذه الوقفة فهذا يعنى من ناحية أخرى أن ثمة عناصر رأسمالية وطنية قد أخذت على عاتقها قيادة الحركة الوطنية في مصر ولاسيما بعد أن تبلورت شرائع رأسمالية من أوساط الملاك أوضح تعبيرا عن مصالح الأمة من طبقة كبار الملاك . فإذا كانت حركة ١٩ فبراير ١٨٧٩ التي أطاحت بنوبار باشا قد عكست مصالح الباشوات من أصحاب الألف فدان ، ثورة عزابى هي ثورة البكوات من أصحاب المائة فدان . كما شارك في ثورة عزابى أيضا عدد من كبار الملاك مثل محمود بك الططار ، وعبد السلام بك المويلحي ، وأحمد أفندى السيوفى ، ومصطفى أفندى الأرنؤاطى ، والشيخ على الجمال ، وسليمان باشا أباطة ، وأحمد بك أباطة ، وأمين بك الشمسى ومن ثم يصح القول بأن مقولة أن الطبقة الواحدة تفرز موقفا سياسيا واحدا قول مشكوك فيه .

ويمكن القول بصفة عامة أن الرأسمالية المصرية من منطلق الحرص على مصالحها قد لعبت دورا بارزا في تعميق التبعية للرأسمالية العالمية ولاسيما في علاقتها مع الرأسمالية الأجنبية الكاتبة في المجتمع المصري . وقد اتضحت معالم تلك العلاقة في الجوانب الآتية :

١ — الارتباط الشديد بين كبار رجال السياسة والموظفين (كبار رجال الحكم والدولة) وبين العناصر الأجنبية . فقد حرصت الرأسمالية الأجنبية والمحلية على أن تستعين بهم (ومالديهم من سلطة ونفوذ) من أجل إنجاز مصالحهم وبذلك اغرط كبار رجال الدولة في عالم الأعمال إما لأنهم من كبار الملاك الذين يديرون أعمالا وسيطرون على السلطة بحكم مالديهم من ثروة وإما لأنهم قد تم

(١٢) د. فصى عبد الفتاح ، م. س. د. ، ص ١٩١ .

(١٣) انظر بالتفصيل مؤلف د. لئس عوض ، تاريخ الفكر المصري الحديث ، م. س. د. ، ص ٢١٩ وكذلك مؤلف د. على الدين هلال ، م. س. د. حيث توضح طبيعة العلاقة الجدلية بين القصر والانجليز والرأسمالية المصرية . فقد يتحالف القصر والانجليز ضد بعض عناصر الرأسمالية المصرية وقد يستخدم الانجليز الرأسمالية في ضرب القصر كما أن القصر قد يستخدم الانجليز لضرب وتجميع بعض عناصر الرأسمالية .

استقطابهم من قبل عناصر الرأسمالية الأجنبية والمحلية للاستفادة من سلطاتهم ونفوذهم . ومن أمثلة هؤلاء اسماعيل صدق ، وحافظ عفيفى ، وحسين سرى ، وأحمد زهور ، ومحمد حافظ رمضان .^(١٤)

وقد أوضح الجدول رقم (٤) كيفية استحواذ مثل هذه العناصر على إدارة العديد من الشركات الاستثنائية .

وما لاشك فيه أن وجود مثل هذه العناصر في عضوية مجالس إدارة الشركات قد اثبت كيف استطاعت الرأسمالية الأجنبية ان تضم إلى صفوفها كبار الاقتصاديين والمنظمين ورعاتهم بعملياتها وبمشاريعها ولاسيما لو أخذ في الاعتبار أنهم كانوا يتقاضون مرتبات مرتفعة دونما عمل حقيقى أو مجرد جلسات منتظمة .^(١٥) ومن هنا يمكن أن نذكر الهدف الذى كانت تسعى اليه الرأسمالية الأجنبية والمحلية .

٢ — المشاركة بين رجال الأعمال المصريين ورجال الأعمال الأجانب والمخلف بين المال العام والمال الخاص من ناحية وبين رأس المال الخاص المحلي ورأس المال الخاص الأجنبى من ناحية أخرى . فالحق يقيد أن رأس المال المحلي الخاص قد انخرط في شركة متعددة مع رأس المال الأجنبى . وقد عكست هذه الشراكة مدى تبعية الاقتصاد المصرى للرأسمالية العالمية . وتجدر الإشارة إلى أن ثمة عناصر رأسمالية مصرية قد لعبت دورا هاما في توطيد علاقات التبعية هذه أمثال أحمد عبود ، ومحمد فرغلى ، وعلى أمين يحيى .

وكان من الطبيعي في اطار تلك الشراكة وهذه الدرجة من التداخلات والتشابكات سواء على مستوى رأس المال المحلي ذاته أو على مستوى رأس المال المحلي والأجنبى أن يتم التقاء الرغبات في اطار هذه التحالفات بين القوى الاستعمارية ورغبتها في إحكام قبضتها على البلاد من ناحية وبين كبار الملاك ورغبتهم في كسب مزيد من السلطة والنفوذ إلى جانب الثروة لتأمين الثروة الثانية (الثروة) بالأسلحة (السلطة) من ناحية ثانية .

(١٤) د. محمود متولى ، م. م. ذ. ص ٢٤٥ .

(١٥) من المفارقات التاريخية ان رأسمالية السبعينات تشهد نفس قسمت ومحات رأسمالية ما قبل الثورة من حيث تنظيم الإدارة المالية والتحالقات والتشابكات والتداخلات المالية واغتراف جهاز الدولة وكبار رجال السياسة والحكم في علم الأعمال واستقطاب العناصر والكفاءات الادبية والاقتصادية المدربة للعمل في مجال استثمارها فضلا عن عمليات التداخل والتشابك بين رأس المال العام ورأس المال الخاص المحلي والأجنبى عن طريق الزوج بوحدات القطاع العلم نفسها في تلك الشراكة أو الزوج بكبار مديريه والمعلمين فيه للاستفادة من عيولهم مقابل مكافآت مالية عالية ، على نحو مأسوف يتضح .

وكانت محصلة هذا نمطا لتوزيع الدخل يحاى أصحاب الثروات من مصريين وأجانب ضد أولئك الذين لا يملكون^(١٧) وأن يساهم كبار الملاك بأسلوب انتاجهم وطرق ادارتهم واستثماراتهم فى خلق مشكلة اقتصادية واجتماعية فى مصر ، ألا وهى تركيز الثروة القومية فى أيدي عدد قليل من الأفراد بلغت نسبتهم ٥٠٪ وترتب على هذا التركيز وجود فوارق اجتماعية واضحة بين من يملكون ومن لا يملكون . ففى مجال الاستثمارات التجارية والصناعية ومن خلال تحليل مجالس ادارة الشركات الصناعية عام ١٩٤٧ اتضح أن تسعمائة وستين شخصا منهم ٢٦٥ اسما مصريا كانوا يشغلون جميع الوظائف وان عددا لا بأس به منهم يرأسون العديد من مجالس الادارات أو يكونون اعضاء فيها .^(١٨)

ومن قوائم كبار المساهمين وملاك الشركات الكبرى فى القطاع الخاص التى نشرت عقب التأميمات والحراسة التى تمت عام ١٩٦١ وجد أنها تضم جميعا ٦٠٠ اسم وكان بعضها يتكرر غالبا .^(١٩)

وفى حديث صحفى للرئيس جمال عبد الناصر عام ١٩٦٥ قال فيه أن ١٦ عائلة فقط فى مصر كانت تملك السلطة السياسية قبل الثورة ومن هذه العائلات خرج معظم رؤساء الوزارات والوزراء والكبراء فى العهد الملكى .^(٢٠)

هكذا سيطرت السمة العائلية على الواقع السياسى والاقتصادى والاجتماعى المصرى ومكنا استطاعت الرأسمالية المصرية أن تستحوذ على السلطة والثروة فى أن واحد ، كما استطاعت ان تفرز ثقافات وسياسات تحفظ بقاءها واستمراريتها ليس فقط قبل الثورة بل وبعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ .

فالبرغم من الاجراءات والتحولات والتغيرات التى قامت بها ثورة يوليو لضرب معاقل الرأسمالية الا أن الأخيرة قد تمكنت بفضل مالدتها من امكانات من أن تتحور وتتشكل وأن تجد لنفسها امتدادات ونوافذ ومداخل ضمنت من خلالها البقاء والاستمرار داخل النظام الجديد إما من خلال التطفل فى الأجهزة الادارية والعسكية وإما من خلال عمليات التأميم الواسعة التى أفضت بدورها إلى أهولة العديد من الشركات المؤتممة بكامل مساهمها وبطرق ادارتها العائلية والزج بها داخل الجهاز الحكومى فى إطار

(١٦) د. محمد دويدار ، الاقتصاد المصرى بين التخطف والطهر ، م.س. ذ. ص ٢٢٥ .

(١٧) روبرت مايرو ، الاقتصاد المصرى ١٩٥٢ — ١٩٧٢ ، م.س. ذ. ص ٣٢٩ .

(١٨) المرجع السابق ، ص ٣٢٩ — ٣٣٠ .

(١٩) محمد مريد ، م.س. ذ. ص ٣٥ .

القطاع العام^(٢٠) وظلت هذه العناصر تدمر أنشطتها من وراء كواليس النظام بعد قيام الثورة وارتبط شق كبير منها بعلاقاته مع رأس المال الأجنبي إلى أن تم تقنين الفرصة للعودة مرة أخرى على المسرح السياسي والاقتصادى والاجتماعى لمصر حيث قنتت سياسة الانفتاح الاقتصادى استدعاء الرأسمالية التقليدية (رأسمالية ما قبل الثورة) ومنحتها كافة الضمانات والامتيازات لأن تستأنف دورها من جديد وتحاول جاهدة استعادة امتيازاتها السابقة حتى لو تجاوز ذلك كافة الضمانات والامتيازات الممنوحة لها .

(٢٠) آلت العديد من الشركات المؤكدة إلى جهاز الدولة بكامل مساهمها وطرق ادارتها المالية مثل شركة عثان أحمد عثان ، وشركة حسن علام ، وشركة مختار ايلهم ، وشركة المهد .

المبحث الثالث

الرافد الرأسمالي التقليدي ونغمة الانفتاح الاقتصادي

جمعت الرأسمالية المصرية التقليدية أرباحا طائلة نتيجة عملها بالمضاربة والسمسرة وشراء الأراضي الزراعية وبناء العقارات والصناعات الخفيفة وسعت إلى الربح السريع إلى الحد الذي دفع ببعض كبارها مثل عبود إلى المضاربة على أسهم شركاتها التي يسيطر عليها^(١) ، كما دفع بالبعض الآخر إلى ممارسة عمليات النصب والاحتيال والهروب مثل سليم نخلة ، إذ نشرت إحدى الصحف المصرية مايلي : إنه بمراجعة حسابات «شركة التجارة والتبادل الشرق الأوسط» ثبت أن سليم نخلة وزوجته مدينان بالمبالغ الآتية : ٣٤٨٣٩ ألف جنيه بل وسحبوا أكثر من ٥٠٪ من رأسمال الشركة وهو ١٠٠ ألف جنيه . وقد قام سليم نخلة قبل مغادرته للبلاد بالاستيلاء على الاتفاقات الخاصة بالعمولات وفروق الأسعار المعقودة بين «شركة التجارة والتبادل الشرق الأوسط» و«شركة ماجهني» الإيطالية وبمطالبة الشركة الإيطالية بهذه العمولات وفروق الأسعار وتقدر بمبلغ ١٢٥ ألف جنيه وفر هاربا إلى إيطاليا^(٢) .

وبالرغم من أن ثورة يوليو قد حاولت منذ قيامها افساح الطريق أمام الرأسمالية المصرية وقدمت لها عدیدا من الضمانات والامتيازات وحاولت اسناد الشق الأعظم من خططها التنموية لرأس المال الخاص ، الا أن الرأسمالية المصرية لم تتجاوب مع هذا الاتجاه .

ولزاء تخوف الرأسمالية المصرية من اتجاهات النظام الجديد حاولت أن تخلق لنفسها امتدادات داخله من خلال الزج بأبنائها في جهاز الدولة والقطاع العام والتنظيمات السياسية^(٣) .

أولا : الرأسمالية التقليدية وبدايات الانفتاح الاقتصادي :

كانت الفرصة الحقيقية للرأسمالية المصرية التقليدية مع بدء سياسة الانفتاح الاقتصادي التي أحدثت تحولاً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً أفضى إلى دعوة عناصر الرأسمالية التقليدية في تحالف مع عناصر بيروقراطية الستينات ليشكلان معا القوالب الأساسية للقاعدة الاجتماعية التي دشنت لسياسة الانفتاح الاقتصادي والتي اكتمل بناؤها بانضمام عناصر بيروقراطية السبعينات والثمانينات ، فضلا عن رافد أساسي تبع على قمة تلك التكوينة الاجتماعية ألا وهو الجناح الطفيل .

(١) د. فتاح مرسى ، هذا الانفتاح الاقتصادي ، الطبعة الثانية (بيروت : دار الوحدة للطباعة والنشر ، ١٩٨٠) ص ١١ .

(٢) الأهرام ، ١٣/٨/١٩٦١ .

(٣) د. أحمد زايد ، م . م . ذ ، ص ١٨٣ .

ومع قانون استثمار رأس المال العربى والأجنبى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ تم تقنين الفرصة للسماح بعودة عناصر الرأسمالية التقليدية والتي بدأت بتوفير الامتيازات والضمانات لرأس المال العربى والأجنبى ثم مالت الرأسمالية المصرية تطالب وتنادى بأحقية تمتعها بنفس الامتيازات والضمانات التي تقررت لرأس المال العربى والأجنبى .

وإيماناً بأن كل نظام اقتصادى يقوم على فئات اجتماعية مسيطرة بعينها تسعى إلى تحقيق مصالحها وعن طريق ذلك تفرض قواعد صريحة أو ضمنية للنشاط الاقتصادى والاجتماعى ككل بدأت النخبة الحاكمة المصرية فى اتخاذ الترتيبات والتجهيزات اللازمة للاعداد لسياسة الانفتاح الاقتصادى التى قوامها ترك الاقتصادى المصرى لآليات السوق وتعاضل دور رأس المال الخاص المحلى والعربى والأجنبى .

وكان من الطبيعى أن تكون أولى هذه الترتيبات ضرورة تخليق تكوين اجتماعى تمثل خط الدفاع الأول عن تلك السياسة وتلك من المقومات مما يمكنها من التدشين لتلك السياسة من ناحية وتمكين السلطة الحاكمة من تنفيذ سياستها هذه من ناحية أخرى ، اذ يصبح بقاء مثل هذه العناصر مرهونا بمدى جدية النخبة الحاكمة فى تنفيذ سياستها المتبناه وقد مثلت عناصر الرأسمالية التقليدية البدايات الجينية لتلك التكوين اذ تضمنت استراتيجية النخبة الحاكمة استدعاء تلك العناصر وفق عدة اعتبارات هي :

١ - أن عناصر الرأسمالية التقليدية كانت ومازالت تكن من جراح الماضى حيث سبق وأن ضربت فى فترة التحولات خلال عقد الستينات ومن ثم فإن استدعاء هذه العناصر ومنحها كافة الضمانات والامتيازات الممنوحة لرأس المال الخاص العربى والأجنبى من ناحية وتمويضها عما أصابها من أضرار من ناحية أخرى كان من شأنه أن يدفعها لأن تستأنف دورها مرة ثانية على المسرح الاقتصادى المصرى رغبة فى استعادة امتيازاتها ولا سيما بعد أن تم تقنين الفرصة لها وإيجاد الظروف الملائمة للتحالف بين الرأسمالية المصرية فى مجموعها والرأسمالية الأجنبية^(١) . وقد أثبتت هذه الدراسة أن أولى الشركات المساهمة التى تكونت فى سنوات الانفتاح الأولى كانت فى معظمها برؤوس أموال مصرية تخص عناصر رأسمالية تقليدية .

٢ - إنه لم يخلق جيل جديد من أرباب الأعمال بعد الثورة باستثناء قطاع التصدير والاستيراد الذى جذب اليه فئات اقتصرت تطلعاتها على الكسب السريع دونما الإقبال على الاستثمار الصناعى^(٢) ، ومن ثم فإن استدعاء عناصر الرأسمالية التقليدية وتمويضها ومنحها كافة الامتيازات

(١) د. رمزي زكى ، دراسات فى أزمة مصر الاقتصادية مع استنتاجية مقترحة للاقتصاد المصرى فى المرحلة القادمة (القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٨٣) ص ٢٥٢ .

(٢) د. عل الجبلى ، خمسة وعشرون عاما : دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر ١٩٧٧ - ٥٢ (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧) ص ٢٥٧ - ٢٥٩ .

شأنها شأن رأس المال العربي والأجنبي كان يمثل خطوة هامة مع بداية طريق الأخذ بتلك السياسة ولا سيما لو أخذنا في الاعتبار أن مثل هذه العناصر تملك من السمعة والشهرة ما يمكنها من أن تسترجع مكانتها في عالم الأعمال وبصفة خاصة تلك العناصر التي ظلت على صلة وثيقة بالرأسمالية الأجنبية .

والحق يقيد أن النخبة الحاكمة قد أدركت وبعمق مدى أهمية استدعاء عناصر الرأسمالية التقليدية في بداية الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادي . بمعنى آخر أن استدعاء رأس المال المحلي الخاص بكافة أشكاله وروافده كان يتناقض مع التكتيك الذي اختطته تلك النخبة حيث كانت ومازالت تردد شعارات الستينات وتؤكد أن سياسة الانفتاح الاقتصادي ماهي الا امتداد لتحولات فترة الستينات وأن ورقة أكتوبر شأنها شأن كافة موائيق الثورة الثورية .

والاستدعاء عناصر الرأسمالية التقليدية لكي تستأنف دورها على المسرح الاقتصادي المصري اتخذت النخبة الحاكمة عدة إجراءات وترتيبات منها :

أ - تصفية الحراسات وإعادة أموال من طبقت عليهم الحراسة^(٦) الأمر الذي أفضى إلى خلق قاعدة لأبأس بها من التراكم الأولي لبعض الفئات الاجتماعية وقد ترتب على ذلك تحويل جانب هام من الموارد الحكومية إلى القطاع الخاص^(٧) .

ب - انضمام مصر إلى اتفاقيات ضمان الاستثمار الأجنبي كما تمت الموافقة على انضمام مصر إلى الاتفاقية الخاصة بتسوية المنازعات الناشئة بين الدول ورعاية الدول الأجنبية بمقتضى القرار الجمهوري بقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧١ حيث التزمت مصر بتعويض رعايا برهاتانيا وسويسرا عن تأميم ممتلكاتهم في الستينات^(٨) وعقدت العديد من الاتفاقيات مع الدول الرأسمالية المتقدمة في يوليو ١٩٧٣ مثل اتفاقية حماية الاستثمارات مع سويسرا وتتضمن تصفية الأوضاع المترتبة على تأميم

(٦) سبق وأن اعترض أحمد الحواجة على مبدأ فرض الحراسة منذ البداية للأراضي كبار الملاك حيث كانت الوزارة تاجر أراضي كبار الملاك إلى هيئات عامة بينما تاجر أراضي صغار الملاك إلى مستأجرين . وقد طالب بالغاء هذا الوضع لأنه بعد رفع الحراسة سوف يستعيد كبار الملاك أراضيهم وهو ما يحدث بالفعل . أنظر : سيد مرعي ، أوراق سياسية ، الجزء الثالث ، م . س. ذ ص ٥٨٥ .

(٧) طبقت الحراسة كاجراء قفول بين علمي ١٩٦١ ، ١٩٦٦ على ٤٠٠٠ أسرة أجنبية ومصرية وقد سلم للإصلاح الزراعي من الأراضي التي تملكها الحراسة نحو مائة ألف فدان وزهاء ٧٠٠٠ عقار ونحو ٣٣ مليون جنيه من الأوراق المالية ، ١٠٠٠ منشأة . وقد تقرر سنة ١٩٦٤ وبعد ذلك أيلولة تلك الأموال إلى الدولة مقابل تعويض يحد أقصى قدره ١٥ ألف جنيه . وقد صغيت الحراسات نهائيا سنة ١٩٧٧ وأخرج عن أموال من أعضائها للحراسة بالقيمة ورد إلى أصحابها ٥٠٠ عقار ونحو ٢٠٠٠ فدان لم يكن قد تم التصرف فيها . أنظر : د. علي الجبلي م . س. ذ ، ص ٧٦ .

(٨) د. محمد مرسي ، م . س. ذ ، ص ٦٠

أموال سويسرا في الستينات ، وفي يوليو ١٩٧٤ عقدت اتفاقية مع ألمانيا الغربية وفي نفس الشهر أبرمت اتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية لتشجيع الاستثمارات الأمريكية في المنطقة وقد نجح عنها لجنة مختلطة تمخض عنها فتح أربعة فروع لبنوك أمريكية بالقاهرة ، هذا فضلا عن اتفاقية مع فرنسا للاستثمارات العربية يتحقق لها الضمان عن طريق انضمام مصر للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار في عام ١٩٧١^(٩) . وتوالت بعد ذلك حركة التعويضات حيث تم تعويض رعايا أممهاكا^(١٠) وسويسرا^(١١) وتركيا^(١٢) وفرنسا^(١٣) والنمسا والسويد^(١٤) وبهاتانيا^(١٥) واليونان^(١٦) والسعودية^(١٧) .

ج — تعديل العلاقة بين المالك والمستأجر ورفع القيمة الإيجالية للأرض وتشجيع الزراعات التصديرية غير التقليدية (خضر — فاكهة)^(١٨) كما أن الدولة قد رفعت يدها عن التدخل التوزيعي للمحاصيل فضلا عن السماح بالشراكة الأجنبية وتغيير البناء المؤسس للحركة التعاونية من خلال انشاء البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي الذي قام بدوره بسحب الكثير من مهام وأدوار التعاونيات الزراعية في عام ١٩٧٦ . وقد استهدفت كل هذه التطورات افصاح المجال أمام التطور الرأسمالي في الزراعة المصرية وتدعيم مركز كبار الملاك في الريف المصري^(١٩) .

د — إباحة دخول القطاع الخاص في مجال الاستيراد بعد الالغاء شبه الكامل لبدأ تأميم الاستيراد في مايو ١٩٧٥ وذلك عن طريق ماسمي بنظام الاستيراد بدون تحويل عملة وإباحة استخدام موارد السوق الموانئ تحويل وإدوات القطاع الخاص وقد صدر في هذا الصدد القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٧٥ الذي قن إباحة التصدير والاستيراد للقطاع الخاص .

(٩) د. محمد هديار ، م. س. د. ، ص ٥٤٦

(١٠) مجلة الجمهورية ١٩٧٦/٥/٢ .

(١١) مجلة الأخبار ١٩٧٦/١/٣٦ .

(١٢) الأهرام ١٩٧٥/١/٢٦ .

(١٣) الأهرام ١٩٧٢/١١/٢٤ .

(١٤) الأهرام ١٩٧١/٩/٣٠ .

(١٥) الأهرام ١٩٧١/٩/١٤ .

(١٦) الأهرام ١٩٧١/٢/٢٠ .

(١٧) الأهرام ١٩٧٠/١٠/٢٠ .

(١٨) د. محمد أبو مندور ، الانفتاح والنفط في القية المصرية ، مجلة الأهرام الاقتصادي ، العدد ٧٩٢ ، ١٩ مارس ١٩٨٤ ، ص ٣٣ .

(١٩) أنظر تطور الملكية الزراعية خلال الفترة من ٥٢ — ١٩٦٥ وكيف أنه تم لصالح كبار الملاك د. كاظم حبيب ، حول البناء الاقتصادي للتجارة المصرية ، مجلة الطلبة ، السنة الرابعة ، العدد الثالث ، ١٩٦٨ ، ص ٧٩ . وكذلك تطور الملكية الزراعية في الفترة من ٦٥ — ١٩٧٣ في مؤلف عدل حسين ، الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعة ٧٤ — ١٩٧٩ ، الجزء الثاني (بيروت : دار الوحدة ، ١٩٨١) ص ٤٤٨ .

هـ - إقرار حق الأفراد في تمثيل الشركات الأجنبية وفتح الوكالات للاستيراد منها . وقد بلغ عدد التوكيلات حتى عام ١٩٨٢ أكثر من ١٨٠٠^(٣٠) توكيل استحوذت بعض عناصر الرأسمالية التقليدية على شق كبير منها كما استحوذت بعض عناصر بيروقراطية الستينات والسبعينات^(٣١) على شق لا يستهان به . ويلاحظ أن أصحاب تجارة التوكيلات قد لعبوا دورا هاما في ربط الرأسمالية المصرية بالرأسمالية الأجنبية ، بل يمكن القول بأنهم مثلوا ركيزة ضاغطة من أجل التحول الرأسمالي وإعادة ربط الاقتصاد المصري بالرأسمالية العالمية .

و - السماح للمصريين الحاليين على نقد أجنبي من عملهم في الخارج بفتح حسابات بالعملة الأجنبية وتمرية تحويل أرصدهم بالخارج أو التنازل عنها للغير^(٣٢) ، الأمر الذي شجع الرأسمالية التقليدية التي كونت أموالها بالداخل أو بالخارج في الدول العربية أو الأوروبية على استخدام أموالها بشكل أكثر اتساعا في مجال الأسواق الحرة وقبول عمليات الاستيراد ، كما ترتب على ذلك أيضا انتشار عمليات التهريب والسوق السوداء ، الأمر الذي أضاع من سيطرة الدولة على موارد الصرف الأجنبي في الاقتصاد المصري^(٣٣) .

لانيا : الرأسمالية التقليدية ونخبة الانفتاح الاقتصادي :

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو : هل شكلت الرأسمالية التقليدية بالفعل عنصرا فاعلا ضمن النسيج الاجتماعي الذي دشّن بالفعل لسياسة الانفتاح الاقتصادي ؟ وإذا كانت الاجابة بالإيجاب فما هي عناصرها ؟ وما هي طبيعة نشاطها ؟ وماهي علاقتها برأس المال الأجنبي ؟ وماهي أشكال تفاعلاتها وتشابكاتها ؟

(٢٠) د. جودة عبد الحافظ ، التعريف بالانفتاح وتطوره ، الانفتاح ... الجلود والحصاد والمستقبل ، القاهرة : المركز العربي للبحث والنشر ، ١٩٨٢ ، ص ٤٠

(٢١) توصلت د. ملك زعلوك في بحثها عن أصحاب التوكيلات التجارية إلى أن شقا كبيرا من عناصر الرأسمالية التقليدية قد استحوذ على أكبر جانب من تلك التجارة كما أوضحنا أنه بالرغم من تحميم الرأسمالية التقليدية سياسيا بعد الثورة إلا أنها ظلت تحتك القوة الاقتصادية التي تمكّنها من الارتباط الوثيق برأس المال الأجنبي وقد دعم من تلك الظاهرة عمليات التشابك والتلاحم بين عناصر الرأسمالية التقليدية وعناصر البيروقراطية في الستينات عبر علاقات النسب والمصاهرة . أنظر بالتفصيل :

1- Malak Zaoulouk, Commercial Agents in Egypt, A case Study in development, unpublished P. H.

D. thesis Submitted to the university of Hull (London) PP. 279-282 1982.

(٢٢) د. علي الجبيل ، م . م . د ، ص ٢٥٨ .

(٢٣) د. وري زكي ، م . م . د ، ص ٧٥٣ .

هذه التساؤلات تجيب عليها الدراسة من واقع تحليل «النظم الأساسية» للشركات المساهمة المصرية المنشورة بالجهة الرسمية والوقائع المصرية في الفترة من ٧٤ — ١٩٨٢ حيث تم التوصل إلى أن ثمة عناصر رأسمالية تقليدية قد استأنفت دورها مرة ثانية في الحيلة الاقتصادية المصرية وشكلت (بالتحالف مع عناصر أخرى) جبهة اجتماعية كانت بمثابة التكوين الاجتماعية صاحبة اليد الطولى في الأخذ بتلك السياسة ووضعها موضع التنفيذ رغبة في استعادة امتيازاتها التي سبق وأن تم ضربها إبان فترة التحولات في الستينات .

ومن أهم هذه العناصر على سبيل المثال عبد اللطيف أبو رجيلة ، ومحمد حسن العبد ، وعبد المحسن شتا ، وسليم نخلة ، وأيوب عدلى أيوب ، ونعمة الله بولس ، ويوسف بياوى ، وعبد القادر الحراكي ، وحسام أبو الفتوح ، وجير سالم ظريفة ، ومريت بطرس غالى ، ومحمد محمود العتال ، ومحمد محمود ، ويوسف ساويرس ، والمعتز عادل الألفى ، وعبد الفتاح الشلقاني ، وعلى عبد المنعم المفتى ، وأبو بكر حمد الباسل ، وعمرو عبد العظيم المصرى ، وأحمد يوسف الطويل ، وأحمد يوسف الجندي ، ومحمد محمود هيكل ، وعبد الغفار البريرى ، وزكى هاشم ، وسعد فخرى عبد النور ، وعدلى يوسف أبادير ، وريتشارد وديع غرغور ، ومصطفى عجمرة ، وحسن علام ، ومحمد منير شريف صبرى ، وعبد الستار عبد المقصود عرفه ، وهانى عبد الجليل العمرى ، وسيد مرعى ، وعلى حسن مصطفى (والد سامى على حسن مصطفى) ، ومحمد حامد محمود ، ويسى الصوطى ، والمنزولاي ، واسماعيل السباعى ، وتوفيق دياب ، ومصطفى البلدى ، وأميل شريف الكسان ، وأنور حليوتى ، ونجيب عقل جيو ، ومحمد مصطفى ياقوت ، واسماعيل بليغ صبرى ، وموريس رزق اندراوس ، وعادل نادر بندارى ، وحسن عباس زكى .

وسوف نوضح الشركات التي تساهم فيها هذه العناصر على النحو التالى :

اسم المتلقي أو الشخص	بعض مظاهر الزيادة قبل الثورة	الشركات الجديدة المساهم لها	تاريخ التأسيس	قيمة المساهمة بالآلاف جيه	الوكالات الحاصل عليها حتى ١٩٨٢
سليح علة	<ul style="list-style-type: none"> - ساهم في شركة الاقتصاد المصري - بلغ ١٢٥ ألف جيه - ساهم في شركة ايمان واستثمار - للادق الاقوي مبلغ ٨٨٨ ألف جيه - ساهم في شركة مصر لصناعة الاكمام - الاكمام ومنتجات اجهزات بلغ ١٢٥ ألف جيه - ساهم في شركة التأمين الوطنية مبلغ ٢٥ ألف جيه - كارهة ٢٣ ألف جيه 	<ul style="list-style-type: none"> مطوت علة ، سليح علة علة - شركة الدولية للبريم الهيئة - الشركات الهندسية المصرية للاقتصاد والتصدير - مصر العنا للاقتصادات والهندسة - ميسر الهند - القنارات الدولية 	<ul style="list-style-type: none"> ١٩٧٦/٥/٩ ١٩٧٧/٤/٢٨ ١٩٧٨/٩/٢٧ ١٩٨١/١٠/١ ١٩٨١/١/٩ 	<ul style="list-style-type: none"> ١ ١ ٤٠ ١٥٠ ١٢٠ 	<ul style="list-style-type: none"> ٢ من إيطاليا (مكتبات) ١ من امريكا (سليح) ٢ من ليبيا الجديدة (آلات)
عقل ايوب	<ul style="list-style-type: none"> - ساهم في الشركة المصرية الجديدة - ساهم في شركة حياض الوجه العليا - بلغ ١٨ ألف جيه - ملك شركة اهيل للمصنعة للسلع (١٢) - بلغ ١٠٠ ألف جيه 	<ul style="list-style-type: none"> ايوب عقل ايوب - مهنج ايوب - الاستثمارات والمصنعة - امريكا للقنارات - اجالات للاهل العناني 	<ul style="list-style-type: none"> ١٩٧٩/٢/٥ ١٩٨١/٤/٧ ١٩٨١/٧/٢ ١٩٨١/٩/٢٨ 	<ul style="list-style-type: none"> ١٢٥ ١٥٩٤ - ١٠٠٠ ٢١٠ ح 	١
عبد الله بلاس	<ul style="list-style-type: none"> - ملك الشركة العامة للقنارات - ساهم في الشركة الدولية التجارية - بلغت ٥٠ مليم 	<ul style="list-style-type: none"> - الشركة العامة - راي . كي . ل . تاد مير (رئيس مجلس ادارة شركة القنارات المصنوع شركة لوجية بالأمم) 	<ul style="list-style-type: none"> ١٩٧٩/٥/١٧ ١٩٧٩/٦/٤ 	<ul style="list-style-type: none"> ٥٠ ١٢٥ 	

(٢٤) حضرت الشركة للتأميم وكان يشغل رئيس مجلس إدارتها بعد التأميم . الجهة الرسمية عند ٢٦ بتاريخ ١٩٦٥/٢/١١ .

اسم المالك أو المالكين	بعض منظم المودة قبل المودة	الشركات الجديدة المساهم فيها	تاريخ التأسيس	قيمة المساهمة بالآلاف جنيه	التوكيلات المحصل عليها حتى ١٩٨٢
يوسف بدوي	— يساهم في شركة انجمنيا للتأمين بـ ٥٠ ألف جنيه — يساهم في شركة حلالحي اربعة الف — بـ ٥٠ ألف جنيه	— شركة المظالم السعيدة (مصر) — بنك قناة السويس — اوريكون مصر — رويكات المصنم	١٩٧٦/٧/٢٩ ١٩٧٨/٣/٤ ١٩٧٨/٥/١٣	٢٠ ١٢٠ ١٩	
(دعوى يوسف بدوي)	— يساهم في شركة النيل للتأمين انجمنيا — ١٠ آلاف جنيه — يساهم في شركة تجارة الاقفاص بـ ١٥٠ ألف جنيه	— بؤن التورن المصرية — للاعليات — النيل للتدفق والسياسة — العالمية للتأمين — والتسويحات	١٩٧٨/١٠/١٧ ١٩٧٨/١٢/١٢ ١٩٨٢/٥/٢٧	٢٠ ٢٥٠ ١٢٥	
عبد القادر ابراهيم	— يساهم في شركة جيلك وركه بـ ٣٥ ألف جنيه — يساهم في شركة جيليم بـ ٨٠ ألف جنيه — يساهم في شركة الاقفاص لسلك القفاز بـ ٥٠ ألف جنيه	— المسيرة للدراسين	١٩٧٧/٨/٢٥	١٠	
محمد عبد الصمد	— يساهم في شركة النيل للتأمين المسيرة بـ ١٠ آلاف جنيه — يساهم في شركة النيل للتأمين بـ ١٠ آلاف جنيه	— محمد ابيهم الصوفى ، مسير — محمد ابيهم الصوفى — بنك البحرية الدولية — البحرية للتأمين العقلي — ورواد الزيادة	١٩٨١/٨/١٩ ١٩٨٢/١/٤	٧١ ١٠٠	

اسم العائلة أو الشخص	بعض عظامه الموروثة قبل الثورة	الشركات الطبيعية المساهم فيها	تاريخ التأسيس	قيمة المساهمة بالآلاف جنيه	الحوكلات المتحصل عليها حتى ١٩٨٢
جعفر سالم حميدة	- مساهم في حركة (زيتكون) ولداه ورؤسائهم الممثلين (مجان).	جعفر سالم حميدة ، ابنه - طلب حميدة - والحق أخته المملوكات - كاتير بالحق مد مسجلة - استمارات الملاك الأربعة	١٩٧٩/٥/٣٠ ١٩٨٢/١/٣ ١٩٨٢/٩/٢٢	١٤٠ ٣٥٠ ٥٠	
جهد زامل	كان يملك ٥٠٠٠ فدان	- ابن بكر جده الممثل - لواء المخابرات	١٩٨٠/٩/٢	٦٥٠	
أحمد يوسف المصيلح	يساهم في حركة النصر لصناعة الأثاث ورئيسيات الجوهريه به ١٩٩٠ ألف جنيه	- بنك المير - المصارف الإسلامية - المصارف العربية لمصر - قلوب نجم المصارف - بنك هونغ كونغ - بنك مصر المير المصيلح	١٩٧٨/١/٢٩ ١٩٧٩/١/١١ ١٩٨٠/٢/٢٦ ١٩٨١/٥/١٩ ١٩٨٢/٥/١٧ ١٩٨٢/٩/٤	٢٥ ٩٢ ٩٥ ٤ ٨٤٥ ١٥٠	قائمة ٤ من ألبان المير ١ من موهبا (مجمع حريات ، صناعة حزب وطن ، ماركيت زوك مطوي ، آلات لصناعة السراويل).
عبدالله المصيلح	- يساهم في حركة النصر لصناعة الأثاث ورئيسيات الجوهريه مبلغ ٥٥٥ ألف جنيه	المير المصيلح والصناعة	١٩٧٨/١٢/١٢	١٠٠	
أحمد يوسف المصيلح	يساهم في حركة صناعات الأثاث لصليب مبلغ ١٧٠ ألف جنيه	- مصر أبو جني المصارف - المصارف الإسلامية - المصارف العامة	١٩٨١/٢/٧ ١٩٨١/٣/١٩	٣٥٠ ٥٩٥	مبلغ ٢ من المصارف ١ من المير

(١٥) كان عضو مجلس إدارة منتدب في بنك مصر خلال الستينات .

اسم المصلح أو المصنف	بعض مظاهر الثورة قبل الثورة	الحركات الجديدة المساهم فيها	تاريخ التأسيس	قيمة المساهمة بالآلاف جنيه	الوثائق المتاحه عليها حتى ١٩٨٢
جده الملقب الرفيع (٢٠٠)	- ساهم في حركة مصر لصدمة العالم ورصدات الجرافيت بحجم ١٨ ألف جنيه	- الجرافيت والرسم - بلاد النيل .	١٩٧٦/١/١ ١٩٧٨/١/٢٩	٤٥ ١٨٢	
دكي عليم (٢١)	- ساهم في حركة الديمقراطية الشعبية . ٢ ألف جنيه	- حركة النيل للثقافة والسياحة . - بنك الإيجاد والاصدار مصر . - الجمعية للدراسات كول .	١٩٧٨/١٢/٢٧ ١٩٨١/٩/٨	٢٥٠ ١٠	٢٥٠ ١٠
عبدلدار رفيع جوهري	- ساهم في حركة الجرافيت المصرية بلغ ١٠ آلاف جنيه .	- الجمعية الليبرالية لصدمة البراط . - ساهم في حركة مصر . - ساهم في حركة السياحة والطيمات السياحية .	١٩٧٥/٩/٢٥ ١٩٧٥/١٠/٣٠	٢٠٠ ١٥	٢٠٠ ١٥
محمد لطفى جده الور	- ساهم في حركة أيها الفنانين ٢ ٢ آلاف جنيه . - ساهم في حركة جلالتي الفنان والعصر المصرية بحجم ١٢٠ ألف جنيه . - ساهم في حركة الفنانين المصرية بحجم ٢٥ ألف جنيه .	- الحركة الدولية المصرية . - الحركة المصرية العربية للصناعات اليدوية الجرافيت	١٩٨١/٣/٢٨ ١٩٨١/٧/٢٥	١٥٠ ٢٧٠	١٥٠ ٢٧٠

(٢٠) مصطفى البناك المركزي عام ١٩٦٣

(٢١) كان وزير السياحة في السبعينات ويقيم في مصر وله مجلة بعنوان الأعمال .

اسم المسألة أو المصنف	بعض مظاهر الزيادة على النسخة	المركبات الجديدة المساهم فيها	تاريخ التأسيس	قيمة المساهمة بالآلاف جنية	الوكالات الجامع عليها حتى ١٩٨٢
أورد جدول	ساهم في إنشاء المصارف المصرية بفتح ذرة ألف جنية .	مقدم جدول : اجمالي سجل جدول - الهيئة للمستغلات المرتبطة (دايكستون) - أجهزة الكالات .	١٩٨٨/٢/٣٥ ١٩٨٨/٥/٥	٣٥ ٥٠	
أبراهيم منقرد	- كان هناك معظم اسم شركة دوسنة مصر / بنك دور سينه ١٩٦٥ سجنها - ساهم في شركة النيل العامة للرئيس الصنعة بـ ١٢ ألف جنية .	بعض أبراهيم منقرد : - شركة - - بنك الإسكندرية الكويت البنك . . .	١٩٧٨/٥/٢٤ ١٩٨٨/٣/٣ ١٩٨٣/٢/٢٩ ١٩٨٣/٣/٢	٤٠ ١٩٩ ٢ ١٠٠	
عبد الباقى المنصور	- ساهم في شركة اسكندرية الصناعية بـ ١٢ ألف جنية . - ساهم في شركة الزكاة الصناعية بـ ٥٠ ألف جنية .	قال عبد الباقى المنصور - إنشاء المنصور العاملي . - جوال منقرد مصر . - الجمعية العامة لاسكندر . - الجمعية المالية العامة - خدمات والاستشارات الخ .	١٩٨١/١٠/٢٩ ١٩٨٢/٥/١٨ ١٩٨٣/١/١٥ ١٩٨٨/٩/١٨	٥ ٨٤٠ ٧٠٨٥ ٩٣	

اسم العائلة أو الشخصي	بعض منظمي الثورة قبل الثورة	المركبات الجديدة المستعمل بها	تاريخ التأسيس	قيمة المساهمة بالآلاف جنيه	المركبات الجاهزة التي استعملها حتى ١٩٨٢
سيد مري	— سابق في حركة باسل للأطباء وذلك في ٢٥٠ ميهما . — سابق في حركة الصبر لخدمات الطلاب وخدمات الجازيت ب ٩ آلاف جنيه	— مصر / ايران لشكل المولد موتور . — الميعة للدراجين . — لورد قسيه الجوزية . — الجوزية للحيات ورليات . — الميعة التوتسية للمناسبات .	١٩٧٩/٥/٣ ١٩٧٧/٨/٢٥ ١٩٨٠/٤/١٥ ١٩٨١/٣/٢٠ ١٩٨١/٧/٢٥	٢٢ ٤٥ ٣١٥ ٢٠ ١٤٢	
تاج سيد مري	— قائد حدة مدسب واذنية وهو من كبار ملك الأراضي الزراعية إذ أصبح لقرابة الاصناف الزراعية يستعمل لخدمة القرابة (أحمد الذي يستوجب طلب القرابة)	— حذر قبل السجدة	١٩٨٨/٤/١٠	٤٠٠	
جل حسن مصطفى	سابق في الحركة الميعة الجديدة (صاحب الأراضي والمساكن الميسرة)	سابق (م) على حسن مصطفى على حسن مصطفى — مصر الجديدة للمحاور ١٥٠٠	١٩٨٣/١٢/٣		

(٢٢) صرح بذلك المهندس سيد مري في حديث له في مجلة باطلقاء ومعه عوان أحمد عوان وحيد القادر حاتم في

١٩٨٤/٤/٢٨ .

(٢٣) ناصر الميعة الذي استعوز على ألفي مليون دولار وسحب جوكا للمحاور المصري وأرسلت عليه الحراسة هو وحيد
الرحن تركة وعلى عبد الله الجمال بتاريخ ١٩٨٥/٣/٢١ الأهم .

اسم العائلة أو الشخص	بعض مظاهر الثورة قبل الثورة	الشركات الجديدة المساهم فيها	تاريخ التأسيس	قيمة المساهمة بالآلاف جنيه	البيانات الخاصة بها
حسن حبيب زكي	- تنظيم في حركة العمل لضمادة الكوثر - وسعت المزارع بمصر إلى ١٢٠ جهدا	- الشركة - والعلامة التجارية - والعلامة	١٩٧٣/١١/٢٩	١٨	
لمست حبيب الكنان	- سعت في حركة العمل لضمادة الكوثر - وسعت المزارع بمصر إلى ١٢٠ جهدا		١٩٨٣/٩/١٧	٢٥	

ولما يتعلق بهاء الكرماء على مصطفى المهدى - الموصى - تولى دياب - لجنة حل جزأ - عهد مصطفى باليت - اجتمع بلغ
مصرى - زك الدواوين - عهد عهد عهد . أشر للمصرى .

ملاحظة عامة : ينشر البحث إلى أن الهدف من فكر الكرماء هو ترويج لدى اسبقية الخطه الربح والربح الذى ربط بين دور الارشاد
العلمية قبل الثورة وبمصر من ناحية والربط الربح بين الارشاد العلمية والربحية الاقتصادية والعناصر العلمية من ناحية اخرى ،
وبالمعنى ان فكر الكرماء هنا لا يلقى على الاطلاق ان كل اصحابها قد كانوا جميع قراهم يملكون فكر مشروعة ، فالمعقود ان كل عناصر بدأت
جهدا كبيرا وكانت بدور دياب في سبل ما صنعت عليه وليس حيا ان يكون لهم من الثورة ما يمكن ان يعجزوا عن وعلا بهم من أولئك
الذين زكوا بعض المراتب بين جهه وأولئك الذين اكبر بزيادة في السبق إلى الاستقلال .

وإذا كانت الأسماء سابقة الذكر قد عكست كيف أن الرأسمالية التقليدية أصبحت شقا فاعلا في تكوين نخبة الانفتاح الاقتصادى فانه تجدر الاشارة إلى أن الرأسمالية التقليدية ذاتها — بحكم خيبتها وقرسها في مجال الأعمال — كان لها السبق في ارتداد الحياة الاقتصادية المصرية في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى .

فاضحق نجد أن الشركات المساهمة الأولى (التي تكونت في بداية سنوات الانفتاح) والتي ساهم فيها رأس المال المحلي الخاص كانت تتضمن مساهمة من قبل العناصر الرأسمالية القديمة ونسوق أمثلة للتدليل على ذلك كالاتى :

— الشركة العربية للخزف والصيني تأسست بتاريخ ١٩٧٥/٨/٢٦ وتضم محمد حسن العيد ، والفندور في شراكة مع رأسمال عربى (كويتى) وشراكة مع رأس مال على عام .

— شركة ايجيبتال لصناعة الأحذية والنعال تأسست بتاريخ ١٩٧٥/٨/٢٦ وتضم أولاد محمد محمود في شراكة مع رأس المال السورى .

— الشركة المصرية اللبنانية لصناعة البلاط والقيشاني تأسست بتاريخ ١٩٧٥/٩/٢٥ وهى عبارة عن شراكة مناصفة بين رأس مال عربى (لبنانى) ورأسمال محلى خاص مثله ريتشارد وديع غرغور .

— شركة الجزيرة لانتاج اللواجن تأسست بتاريخ ١٩٧٥/٩/٣٠ تضم عائلة محمد حامد محمود في شراكة مع رأس المال الأهيكى .

— شركة سانشان للسياحة والخدمات السياحية تأسست بتاريخ ١٩٧٥/١٠/٣٠ وتضم ريتشارد وديع غرغور في شراكة مع رأس المال العربى .

ويمكن القول أن من بين ٢٢ شركة مساهمة تأسست عام ١٩٧٥ تأسست ٦ شركات تضم فيما تضم عناصر رأسمالية قديمة^(٣٢) .

ولعل هذا يعكس مدى تأهب واستعداد عناصر الرأسمالية التقليدية لاستئناف دورها ورغبتها في استعادة امتيازاتها وخاصة أن مساهمتها قد اتسعت بالتوسع والانتشار بعد ذلك على نحو سوف يتم تفصيله .

ثالثا : عناصر الاستثمارية بين نشاط الرأسمالية التقليدية واسهام الرافد الرأسمالى في نخبة الانفتاح الاقتصادى :

أوضحت الدراسة أن ثمة عناصر تعكس الاستثمارية بين الرأسمالية التقليدية (قبل الثورة) والرافد الرأسمالى التقليدى المعاصر ، وتوضح تلك العناصر في التحالفات العائلية ، والارتباط برأس المال

(٣٢) بقى الشركات التى تأسست في هذا العام كانت خاصة على شركة رأس المال العام مع رأس المال العربى والأجنبى .

الأولى ، وطبيعة نشاط الرافد الرأسمالى التقليدى فى إطار نخبة الانتفاع الاقتصادى .

فالرأسمالية التقليدية ترجع بنفس تعاملاتها القديمة فهى أحيانا تشكل تمركزا وتحتورا لعناصرها وخاصة فى البنوك وأحيانا أخرى تميل إلى توزيع شركتها بين رأس المال المحل العام والخاص تارة ورأس المال العربى تارة ثانية ورأس المال الأجنبى تارة ثالثة ، بل وقد تندمج فى كافة أشكال رأس المال السابق ذكرها تارة رابعة .

وتوضح الأمثلة التالية تلك النتيجة على النحو التالى :

— بنك النيل :

يضم فى تكوينه أبو الفتوح ، والحوطى ، والبداوى ، والطويل ، ويوسف توبه ، وعثمان أحمد عثمان ، فى شراكة مع عناصر بيروقراطية الستينات مثل محسن عبد الحالى ، وعبد السلام البيرى شقيق عبد الغفار البيرى ، وعبد المنعم الطنملى ،

— بنك الاعتماد والتجارة مصر :

يضم زكى هاشم ، وعبد الله مرزبان ، وعبد العظيم أبو الصطا ، وعثمان أحمد عثمان .

— بنك الأهرام :

يضم أبو رجولة ، وحسام أبو الفتوح ، وعلى الفقى .

— بنك مصر الأهلى :

يضم عائلة الطويل ، وأبو الفتوح ، وورادة فى شراكة مع عبد المنعم القيسونى ،

— بنك قناة السويس :

يضم توفيق بىلى منصور ، ونعمة الله بولس فرج الله ، وعبد المحسن شتا ، وعثمان أحمد عثمان فى شراكة مع رجال أعمال السبعينات مثل حاتم نيازى مصطفى ومع رأسمال خليجى التكوين مثل عبد العظيم لقمة ، وعمود كامل يس فضلا عن عضو مجلس الشعب السابق سيد جلال .

— بنك هونج كونج المصرى :

يضم محمد عبد المحسن شتا ، ومصطفى البليدى ، والطويل فى شراكة مع عناصر بيروقراطية مثل حامد السايح (وزير سابق) فضلا عن أموال خليجية التكوين^(٣٣) مثل إبراهيم أبو الصون أحمد كامل ورؤوس أموال عربية (الامارات) وأجنبية (هونج كونج ، لكسمبرج) .

— شركة نوبا بلوك القاهرة :

(٣٣) يقصد بالأموال خليجية التكوين تلك التى تكونت فى الدول العمرة البترولية وخاصة فى دول الخليج .

تضم من بين مؤسسيها محمد منير شريف صبرى ، وأحمد جزارة في شراكة مع رأس المال السويسرى .

— شركة المطاعم السويسرية المصرية «سيكوكو» ١٩٧٦/٧/٢٩ تضم توفيق بيلوى منصور في شراكة مع شلول رمزى ستينو (بيروقراطية الستينات) .

— الشركة المصرية الفرنسية «فريس» ١٩٨٠/٢/٢٦ تضم محمد حسام الدين أبو الفتوح وأحمد الطويل وهى عناصر رأسمالية قديمة في شراكة مع رأس مال فرنسى .

— الشركة العربية الحديثة لصناعات الأخشاب «متين» ١٩٨٠/٢/١٨ تضم من بين مؤسسيها محمد أبو الفتوح ، والبدرولى ، والموطى في شراكة مع رأس المال العربى (السعودى) الأمير عبد الله الفيصل .

— الشركة المتحدة للاتصالات ١٩٨٠/٧/١٥ تضم عناصر رأسمالية تقليدية مثل حسن علام في شراكة مع عناصر بيروقراطية الستينات مثل أشرف مروان .

— شركة بن لادن العربية ١٩٨١/١/٢٤ تضم خالد محمد حامد محمود (ابن محمد حامد محمود رأسمالى قديم ووندر سابق) في شراكة عربية (سعودية) مع بن لادن .

— الشركة المصرية الفرنسية للصناعات الغذائية ١٩٨١/٧/٢٦ تضم سعد فخرى عبد النور ، وسيد أحمد مرعى ، وإسماعيل بلخ صبرى .

— شركة النيل للفنادق والسياحة ١٩٨١/١٢/٣٠ تضم محمد محمود العتال ، وتوفيق بيلوى منصور ، وزكى هاشم ، ونيازى مصطفى (رجال أعمال برز في السبعينات) في شراكة عربية «لبنانية» وشراكة أجنبية (أمريكية) .

— شركة جرين برايميز ١٩٨٢/٣/٣ تضم عناصر رأسمالية قديمة مثل عائلة مذكور في شراكة مع اسلام حسن شلى (أموال خليجية التكوين) .

— الشركة المتحدة للأثاث «كرومكس» ١٩٨٢/٤/٢٠ تضم محمد زكى هاشم ، ومحمد حامد محمود (عناصر رأسمالية قديمة) مع بشرى عبد المنعم الصاوى ، ومحمد فهد حميس ، ومحمد جميل عبد الستار ، ورائد هاشم يحى (رجال أعمال برزوا في السبعينات) .

ويتضح من تكوين الشركات السابقة أن مركز التجمع الأكبر للرأسمالية التقليدية هو البنوك حيث تضع ثقلها الأكبر في هذا المجال ، الا أن هذا لا يمنع أن عناصرها تمتد داخل العديد من الأنشطة الأخرى كما أنها تدخل في شراكة مع كافة أشكال وأنماط رأس المال .

كما يلاحظ أن الرأسمالية التقليدية ما زالت تحتفظ بولائها للرأسمالية الأوروبية ، بمعنى آخر أن الرأسمالية القديمة تميل إلى التعامل مع رأس المال الأوروبى (الانجليزى — فرنسى — لكسمبورجى —

المالى - ابطال) وقد يرجع ذلك إلى أسباب منها :

أ - وجود علاقات وصلات تاريخية تعود إلى الزيمبابى والزمبابى قبل التأميم تربط بين رأس المال المصرى الخاص والرأسمالية الأوربية .

ب - السلع والخدمات موضع المبادلة قد تتمتع بسوق رائج فى المجتمع المصرى .

ج - قد يكون السوق المصرى أقرب إلى السوق الأوروى حيث تصريف المنتجات والخدمات الأمر الذى من شأنه توفير نفقات النقل .

وتوضح الأمثلة التالية كيفية الارتباط بين عناصر الرأسمالية التقليدية ورأس المال الأوروى .

- شركة ايجيبتال لصناعة الأحذية والتعال ١٩٧٥/٨/٢١ أولاد محمد محمود فى شراكة مع رأس المال السورى .

- شركة فى . فى . فى . ايجيبت للدراسة وتصميم المنشآت العمرانية ١٩٧٦/٦/٢٤ حسن علام فى شراكة مع رأسمال دانمركى .

- شركة المطاعم السورىة المصرية «سوكو» ١٩٧٦/٧/٢٩ توفيق بيلوى منصور فى شراكة مع رأس مال بنى ورأسمال سورى .

- شركة بول بومبول الورق ١٩٧٦/٩/٢٩ أولاد محمد محمود فى شراكة مع رأس المال الدانمركى .

- شركة نوبلا بارك القاهرة للسياسة ١٩٧٧/٩/١٨ أحمد جرانة ، ومحمد منير شريف صبرى فى شراكة مع رأسمال سورى .

- شركة مصر النمس للانشاعات والمهندسة ١٩٧٨/٩/١٧ صفوت حبيب نخلة فى شراكة مع رأسمال نمساوى .

- شركة النيل للملابس ١٩٧٨/١١/٨ مصطفى البليدى فى شراكة مع رأس المال الانجليزى (والأمهكى) .

- شركة موباج أيوب ١٩٧٩/٢/٥ أيوب عدلى أيوب فى شراكة مع رأس المال السورى .

- شركة والاس أو كافر للمقاولات ١٩٧٩/٥/٣٠ سالم شكرى ظهفة فى شراكة مع رأس المال الانجليزى .

- شركة ايجيبتال لصناعة الكارتون المضلع ١٩٧٩/٩/١٣ أولاد محمد محمود فى شراكة مع رأس المال الدانمركى .

- الشركة العالمية للأحذية ١٩٧٩/١٠/١١ سعيد أحمد الطويل فى شراكة مع رأس المال الانجليزى .

- شركة روستيكو للأثاث ١٩٧٩/١١/٨ محمد محمد العبد في شراكة مع رأس المال الهولندي واللكسمبجي .
- الشركة المصرية الفرنسية «فرانس» ١٩٨٠/٢/٢٦ محمد أحمد الطويل ، وحسام أبو الفتوح في شراكة مع رأس المال الفرنسي .
- شركة فيتور للمياه الجوفية ١٩٨٠/٤/١٤ سيد مرعى في شراكة مع رأس المال الفرنسي .
- شركة البركان للتنمية والانشاء ١٩٨٠/١١/٣٠ محمد على الفقى في شراكة مع رأس المال الإيطالى .
- الشركة المصرية العالمية للنشر «لوغمان» ١٩٨٢/٣/٨ يوسف مهت نجيب بطرس غالى ، ومرد وهبه في شراكة مع رأس المال الانجليزى .

أما من حيث طبيعة النشاط فبالرغم من الضمانات والامتيازات التي تم منحها لرأس المال المحلى (من الرأسمالية التقليدية) وبالرغم من الدور الرائد لعناصر الرأسمالية التقليدية في التدشين لسياسة الانفتاح الاقتصادى إلا أن الدراسة أثبتت أن نشاطها مازال نشاطا هامشيا ينحصر في الأنشطة المتعلقة بالسيرة والوساطة في إطار البنوك وشركات استثمار الأموال وغيرها من الأنشطة الخدمية ، أما الأنشطة الصناعية فقد انحصرت في الصناعات الاستهلاكية . ويمكن حصر أنشطة تلك العناصر على النحو التالى :

إنتاج شاش وألياف ، ومقاولات ، وصناعة أحذية ، وصناعة بلاط قيشانى ، وأمن غذائى ، وخدمات سياحية وخدمات طبية ، وبنوك وتجارة عملة وحسرة ووساطة ، وخدمات استشارية وصناعة أثاث ، وصناعة صابون ، وطباعة وتغليف كتب وكرايس ، وإنتاج صلب خاص بالمبلى ، وإنتاج مياه غازية وتعبئة مياه جوفية .

ونخلص من ذلك إلى أن الرأسمالية التقليدية قد ركزت استثماراتها في الأنشطة الخدمية والصناعات الاستهلاكية الخفيفة سريعة الربح وفى الوقت ذاته كان لبعض عناصرها تأثير على عصب الاقتصاد المصرى ولاسيما تلك التى تعمل فى النشاط المصرفى والبنوك فهى كثيرا ما تنجبل من هذه البنوك الاستثمارية الجديدة وكرا لأعمال السيرة والوساطة .

ولعل ماحدث فى بنك الأهرام الذى رأس مجلس إدارته عبد اللطيف أبو رجيلة خير مثال على ذلك . فقد قام البنك بجمع ٢٠ مليون جنيه لسامى على حسن مصطفى ، و١٤ مليون جنيه لعملاء آخرين ، و٢ مليون جنيه لمرت عبد الكريم شريك سامى على حسن ، و٤٦ مليون جنيه ، و٢٤ مليون جنيه ديون مشكوك فيها كل ذلك بليون ضمانات . وكانت النتيجة أن يتحمل المساهمون نتائج تلك التصرفات وأن يلتزموا بزيادة رأسمال البنك من ٧ ملايين إلى ١٤ مليون جنيه وعدم صرف أرباح لمدة

أربع سنوات^(٣٤) . وتتكرر تلك التصرفات في عدة بنوك استثنائية أخرى مثل بنك قناة السويس ،
وبنك جمال ترست .

لذلك دعا البعض الحكومة للتدخل لوقف القروض المصرفية التي انتابت الجهاز المصرفي
بشقيه العام والخاص بعد أن تورط الأول في الأخير^(٣٥) .

كما نخلص إلى أنه بالرغم من عودة الرأسمالية التقليدية إلى الحياة الاقتصادية مرة ثانية بعد أن
قنت لها الفرصة ومنحت من الضمانات والامتيازات ما يمكنها من أن توظف أموالها في الأنشطة
الانتاجية إلا أن عودتها تين جوانب من الاستثمارية والتغير لدورها قبل الثورة .

أما من حيث الاستثمارية فهي مع عودتها تحمل سمات وقسمات الماضي من حيث العزوف
عن الاستثمار الانتاجي من ناحية ومن حيث عودة التشابكات والتحالفات العائلية فضلا عن قدرتها
السريعة في الانتشار والتوسع مع كافة أشكال رأس المال المحلي والعربي والأجنبي من ناحية ثانية هذا
بالإضافة إلى ميلها إلى توظيف أموالها في الأنشطة سريعة العائد والاشتغال بالسمرة والوساطة وكافة
الأنشطة التي من شأنها أن تجعل رأسمالها دائما في حالة سيولة استعدادا للهروب في حالة استشعرها
لأية مخاطر تهدد مصالحها من ناحية ثالثة .

وأما من حيث التغير فإن عودتها لا تتطوى على نفس الدور الذي لعبته قبل الثورة حيث
كانت وحدها تشكل عالم السياسة وعالم الاقتصاد معا أي تمثل الثروة والسلطة معا ، أما الآن وفي
إطار التحولات التي انتابت المجتمع المصري منذ منتصف السبعينات فقد أصبحت تشكل جزءا أو
شفا من تكوينه (توليفة) اجتماعية جديدة متعددة الأصول والروافد تمثل هي أحد روافدها .

(٣٤) عصام رستم ، الأدلة على لعب ونتيجة عقاب الماسمين في بنك الأهرام ، مجلة الأهرام الاقتصادي ، العدد
٨١٧ ، ١٩٨٤/٦/٦٠ ، ص ٣٤ — ص ٣٥ .

(٣٥) عصام رستم ، انقذوا بنك الأهرام من مليونيات زيان ، مجلة الأهرام الاقتصادي ، العدد ٨١٨ ،
١٩٨٤/٩/٧٧ ، ص ٩٠ .

من يملك مصر ؟ !

الفصل الثانى

الرافد البرجوازى البيروقراطى

□□□□□□□□□□□□

المبحث الرابع :

طبيعة النشأة والتطور التاريخى للبرجوازية البيروقراطية

المبحث الخامس :

الرافد البرجوازى البيروقراطى ونخبة الانفتاح الاقتصادى

«الفصل الثاني» الرافد البرجوازي البيروقراطي

لم تقضى ثورة يوليو بعد قيامها على الجهاز البيروقراطي القائم وقت قيامها رغم ما يحويه من ضعف واختلال ، بل إنها قامت ببعض عمليات التطهير للأشخاص والتطوير للنظم ولكنها بصفة عامة تعاملت واستخدمت هذا الجهاز وقامت بدعمه وتطويره وإنشاء أجهزة إدارية جديدة الأمر الذى ترتب عليه ماسماه أحد الباحثين «بالتطور غير المتساوق»^(١) حيث لانتشر عملية التطور إلى ازدواج بين نظم قديمة ونظم حديثة وإنما إلى تداخل عناصر مع عناصر أخرى .

يبد أن التطورات التى أدخلتها الثورة على البناء الاقتصادى والاجتماعى والتى انعكست على التكوين الإدارى والبيروقراطى قد صاحبها ظهور شرائح إجتماعية متعددة تشكل فى مجملها تكوينة إجتماعية أطلق عليها «الطبقة الجديدة»^(٢) تستمد أصولها من الطبقات والشرائح الموجودة بالفعل من المجتمع ولكنها تضيف عنصرا طبقيا جديدا .

ونتيجة لتدخل الدولة بدور واضح فى عملية خلق رأسمالية جديدة وجعل من البيروقراطية رأسمالية جديدة تمثل عوضا عن الرأسمالية الخاصة التى عجزت عن تحقيق أهداف ومآرب القيادة السياسية ومع تنفيذ سياسة تعليمية واسعة النطاق ظهرت تلك العناصر مشكلة من البيروقراطيين والتكنوقراطيين والمهنيين والمتقنين والمسكرين .

(١) د. أحمد زايد ، البناء السياسى فى اليف المصرى ، م. س. ذ. ، ص ٢٢٨ .

(٢) اختلعت المسميات التى تصف التكوينة الاجتماعية الجديدة فالبعض وصفها «بالطبقة الجديدة» والبعض الآخر أطلق عليها «طبقة البيروقراطية» والبعض الثالث وصفها «بالرأسمالية البيروقراطية» أو «البرجوازية البيروقراطية» . والباحث لايهيه تلك المسميات بقدر ما يهيه نشأة وتطور تلك التكوينة وإن كان يميل إلى استخدام مسمى «البرجوازية البيروقراطية» فى الدراسة وهذا المسمى لايحمل معنى قيميا أو أخلاقيا على الإطلاق .

ويشير تعبير الـريـجـوازـية البيروقراطية في الدراسة إلى تلك العناصر التي تقلدت مناصب ومراكز ووظائف داخل جهاز الدولة والقطاع العام واستغادت من التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي انتابت المجتمع المصري في فترة الستينات واستطاعت أن تحقق من ورائها ثروات طائلة إلى أن أصبحت ركيزة اجتماعية ضاغطة من أجل التحول نحو فلسفة الاقتصاد الحر والمطالبة بفتح المجال أمام رأس المال الخاص .

ويهدف هذا الفصل إلى الوقوف على طبيعة النشأة والتطور التاريخي للـريـجـوازـية البيروقراطية والعوامل التي ساعدت على تكوينها والعناصر المشكلة لها من ناحية وكيف تحولت إلى ركيزة اجتماعية ضاغطة مدسنة لسياسة الانفتاح الاقتصادي وأضحت أحد روافدها من ناحية أخرى .

ويشمل هذا الفصل المبحثين التاليين :

المبحث الرابع : طبيعة النشأة والتطور التاريخي للـريـجـوازـية البيروقراطية .

المبحث الخامس : الرافد الـريـجـوازـي البيروقراطي وغلبة الانفتاح الاقتصادي .

المبحث الرابع، طبيعة النشأة والتطور التاريخي للبرجوازية البيروقراطية

تمت انجازات الثورة المصرية بعد قيامها بطريقة سلمية دونما تعطيل لجهاز الدولة القديم ودون تصفية البيروقراطية القائمة ، وباستثناء بعض اجراءات التطهير في السنوات الأولى للثورة فإن القيادة الناصرية قد استندت إليها أثناء محولتها تلبية موجة الطلبات المتزايدة .

وإزاء التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي لحقت بالمجتمع المصري بعد الثورة ارتأت القيادة الحاكمة أنه لا مفر من إتيان أسلوب الاجراءات الادارية التي تعتمد على الدولة كمؤسسة اجتماعية ومن ثم على البيروقراطية في إنجاز المهام الثورية .

وقد خلق هذا الوضع في بداية الثورة تناقضا جوهريا ألا وهو التناقض بين جهاز الثورة الموروث بتركيبه الطبقي القديم وبين المتطلبات الموضوعية للثورة الوطنية والاجتماعية ومقتضيات التنمية الاقتصادية .

ونظرا لهذا التناقض قامت الثورة باتخاذ الاجراءات الآتية :

— تطهير جهاز الدولة من بعض العناصر الرجعية وخاصة بعد أن شكل هذا الجهاز عينا ثقيلا على النظام^(٣) ، وعسكرة السلطة أى وضع كادر الثورة العسكرية في المراكز الرئيسية داخل جهاز الدولة ، وخلق كادر ادارى وصى جديد نتيجة للتوسع في السياسات التعليمية واستجابة لمقتضيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ارتبطت نشأة البرجوازية البيروقراطية بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية على اثر تطبيق قوانين الإصلاح الزراعى والتأمين والتصنيع . فعند عام ١٩٥٦ شهد المجتمع المصرى حركة تمحيز وتأميم واسعة للبنوك والشركات الأجنبية. التي تعتبر بحق البداية الجينية لولادة القطاع العام والذي يمكن الدولة من السيطرة على قطاع عريض من البنوك وشركات التأمين وشركات الخدمات العامة التي كانت مملوكة للعناصر الأجنبية والعناصر المحلية المرتبطة بها .

وقد ترتب على عمليات التأمين ثلاث نتائج اقتصادية هامة هي :

١ — وجود قطاع عام حكومى كبير في النشاط الصناعى والمالى لأول مرة في تاريخ مصر منذ مايزيد على مائة عام مضت (دولة محمد على)^(٤) حيث أصبحت الدولة لأول مرة تسيطر على قطاع المصارف والتأمين وتجارة الاستيراد بالكامل وتجارة التصدير وعلى شطر هائل من الصناعة التحويلية

(٣) د. عبد الكريم درويش ، البيروقراطية والاقتصاد (القاهرة : مكتبة الانجلو ، ١٩٦٥) ص ٢٧ — ٢٩ .

(٤) د. جمال مجدى حسين ، البدء الطبقي في مصر ٥٢ — ١٩٧٠ (القاهرة : دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٨١)

والاستخراجية . وبذا أصبح القطاع العام سمة بفرزة من سمات البناء الاقتصادى المصرى المعاصر وسندا فى اضعاء مضمون حقيقى لاستقلال مصر ورمزا لتكليس قيم الاعتدال على الذات بعد أن أصبح يملك ٩١٪^(٦) من مجمل الاستثمارات فى الجمهورية العربية المتحدة ويسيطر فى ذات الوقت على ٨٣٪^(٧) من جميع وسائل الانتاج .

٢ — القضاء على الأسلوب الاقطاعى فى الزراعة وتحول النشاط الزراعى إلى نشاط رأسمالى بالرغم من استمرار بقايا هذا الأسلوب فى البناء الفوق للقوية . فبالرغم من أن الثورة قد نجحت فى تحجيم الرأسمالية المصرية سياسيا وزرع أيدىها عن مقاليد الحكم إلا أن الثانية كانت مازالت تملك من القوة الاقتصادية مايمكنها من أن تجد لها منافذ داخل النظام الجديد .

٣ — بناء اقتصادى وطنى مستقل غير تابع للاحتكارات بل قائم على نظام اقتصادى مختلط يجمع بين قطاعين اقتصاديين هما القطاع العام الحكومى والقطاع الخاص الرأسمالى .

والحقق يجد أن اجراءات التأميم الواسعة قد ارتبطت بمزوف القطاع الخاص عن المشاركة فى عمليات التنمية ، فعندما قامت الثورة أصدرت التشريعات الخاصة بتشجيع رأس المال الخاص المحلى والأجنبى وتضمنت هذه التشريعات إعفاءات ضريبية واجراءات حماية بل وتعديل فى قانون الشركات المساهمة وخاصة القانون الصادر عام ١٩٤٧ ليجعل مساهمة الأجانب ٥١٪ بدلا من ٤٩ لرأس المال الأجنبى^(٨) ، كما هيأت الحكومة للرأسمالية المصرية كل العوامل التى تخفف المخاطرة وأمدتها بالقروض الخارجية والمحلية وكفلت تعويضهم عن الخسائر من خلال صناديق الدعم^(٩) .

وضعت الثورة آمالا كبيرة على القطاع الخاص فى مجال الاستثمارات المختلفة وخاصة الاستثمارات الزراعية والصناعية وكانت تنتهز كل فرصة لإعلان دعمها للقطاع الخاص وتشجيعه وعزمها الدائم والمستمر على حماية حقوق الملكية الخاصة الا أن القطاع الخاص وخاصة الجناح الزراعى منه ظل عاجزا عن الاستثمارات الانتاجية وتحول للاستثمارات العقارية والمالية والتجارية .

وبالرغم من مقاومة الرأسمالية المصرية للمشاركة فى عملية التنمية إلا أنه عند البدء فى تنفيذ الخطة الخمسية الأولى ١٩٦٥/٦٠ كان القطاع الخاص هو الذى يسيطر على الاقتصاد القومى اذ كان يمثل أكثر

(٥) لطفى الخولى ، دراسات فى الواقع المصرى المعاصر (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٦٤) ص ٤٩ .

(٦) تاريخ وثائق القطاع العام ، ملف خاص ، مجلة الطليعة ، المبد الثامن ، أغسطس ١٩٦٥ ، ص ١٥٧ — ١٥٨ .

(٧) باتريك أبهيان ، ثورة النظام الاقتصادى فى مصر ، م. س. ذ. ، ص ٩٧ .

(٨) عبد الله امام ، تهيئة هذان (القاهرة : دار الموقف العربى ، ١٩٨١) ص ٨٦ .

من ٩٥٪ من الانتاج الزراعى ، ٩٠٪ من الانتاج الصناعى وكان قطاع التشييد بأكمله وقطاع التجارة الخارجية بأكمله تقريباً في أيدي القطاع الخاص ، بل إن الخطة كانت تملق آمالاً على القطاع الخاص كى يتولى تمويل ٤٠٪^(٩) من مجموع استثمارات الخطة في الوقت الذى كان القطاع الخاص يفكر في تصفية القطاع العام ذاته .

إزاء هذا العزوف انجذبت الثورة لبناء القطاع العام لا ليحل محل القطاع الخاص وإنما ليوفر له مناخاً أفضل للنمو من خلال تجهيز الاقتصاد بالهياكل الأساسية والمشروعات الكبرى التى يعجز عن القيام بها القطاع الخاص . فلم تكن سياسة التأميم مستهدفة منذ البداية ولم يكن التأميم اختياراً أيديولوجياً فلم يكن للثورة منذ قيامها أيديولوجية محكمة مسبقة^(١٠) . بل إن قادة الثورة انتهبوا كل فرصة ليتباهوا بعدم تبنيهم أو اتباعهم أية عقيدة جاهزة ولطالما نظروا لأنفسهم على أساس أنهم دعاة التجربة والخطة^(١١) حتى لايرتبط النظام بأيديولوجية معينة تشكل قيلاً على حريته^(١٢) . وبهذا يصبح التأميم سياسة فرضتها ظروف المجتمع المصرى من ناحية وطبيعة القطاع الخاص من ناحية أخرى^(١٣) . ويمكن القول بصفة عامة أن التحولات والتطورات الأساسية كانت بمثابة لتغيرات عميقة في وظائف الدولة حيث تزايد تدخل الدولة في العلاقات الاقتصادية وسيطرتها على قسم هام من الناحية الاقتصادية وبهذا أصبح للدولة قاعدة اقتصادية مستقلة عن الرأسمالية الخاصة .

انعكست مثل هذه التحولات على تركيبة ووظيفة الجهاز البيروقراطى القائم . فإذا كانت

(٩) د. فؤاد مرسى ، هذا الانفتاح الاقتصادى ، م. ص. ذ. ، ص ص ١٧ - ١٩ .

(١٠) بالتهك أوبهان ، م. ص. ذ. ، ص ٣٠٩ .

(١١) عبد القادر حاتم ، حول الطبيعة الاشتراكية (الثقافة : الدار القومية ، ١٩٥٩) ص ١٥ .

(١٢) د. على الدين هلال ، للمشكلة السياسية في مصر والتحول إلى تعدد الأحزاب : تجربة الديمقراطية في مصر ٧٠ - ١٩٨١ (الثقافة : المركز المرقى للبحث والنشر ، ١٩٨٢) ص ٦٢ .

(١٣) يقول عثمان أحمد عثمان أن التأميم كان مجرد نزوة شخصية عند عبد الناصر وروجة جارفة منه لسلب أموال الغير ، وأن فترات الكساد التى مرت بها والفقولون العربيه لم تشهد مثلها مثل مشاعلته في ظل النظام الناصري لقد دخلت الاشتراكية على مصر فأفسدت كل شيء . أنظر بالتفصيل : عثمان أحمد عثمان ، تمجيدي (الثقافة : المكتب المصرى الحديث ، ١٩٨١) الطبعة الثالثة ، ص ٢٩٢ ، وأنظر بدحه في النظام الناصري في :

عبد الله إمام ، م. ص. ذ. ، ص ٢٧ . ويقول أيضاً سيد مرسى في حديث له مع مجلة «المجلة» ومى مجلة حرية سعودية (نمارع ٢٧/٤/١٩٨٤) إن الاشتراكية هى سبب كل أزمات المجتمع المصرى . لقد تدهورت الزراعة في ظل النظام الناصري . فلننظر كيف يمدح هذا النظام بتركه «لقد قفرت مساحات الزراعة في الإنتاج القومى من ٩٥٠ مليون جنيه سنة ١٩٦٨/٦٧ إلى ٩٧٧٧٧ مليون جنيه إلى ١٠٧٠ مليون جنيه في الستينيات . أنظر بالتفصيل سيد مرسى ، أوقاف صياغة ، م. ص. ذ. ، الجزء الثانى ص ص ٥٣٩ - ٥٤٠ .

البيروقراطية بصفة عامة قد شهدت تطوراً سريعاً في هذه الفترة إلا أنه يمكن القول بأن العناصر البيروقراطية الجديدة قد انبثقت من رحم القطاع العام .

فقد خلقت السياسات والإجراءات الثورية التي تبنتها القيادة الناصرية طلباً متزايداً على الفنيين والاداريين لتنفيذ تلك الإجراءات^(١٤) وخاصة أن الاقتصاد المصري قد شهد نمو صناعياً ملحوظاً في فترة ما بعد قيام الثورة على مستويين أولهما بناء صناعات جديدة مثل الحديد والصلب وإطارات السيارات وآلات الديزل وفحم الكوك والاسمنت والحديد والمطروقات وغيرها من الصناعات الأخرى وثانيهما تدعيم صناعات قديمة مثل الغزل والنسيج وصناعة السكر والأسمنت .

وقد قامت الاستراتيجية الصناعية في هذه الفترة على مبدأ إحلال الانتاج المحلي بدلاً من الواردات الأجنبية الأمر الذي أدى الى زيادة الطلب على الفنيين والاداريين والذي أدى بدوره الى إفساح الهيكل البيروقراطي وفي نفس الوقت زيادة الدخل المتولد من الصناعة من ١٢٧ مليون جنيه عام ١٩٥٢ الى ٣٧٦ مليون جنيه عام ١٩٦١^(١٥) .

ومن العوامل الهامة التي أدت الى تضخم الجهاز البيروقراطي خلال الستينات اقرار مجانية التعليم عام ١٩٦١^(١٦) الأمر الذي تطلب زيادة عدد الوظائف ذات الدخل المرتفع نسبياً والتي أصبحت في متناول الطبقة المتوسطة عن طريق التعليم والتوظيف في الدولة .

وكان لتطبيق السياسات التعليمية الواسعة النطاق المبلغ الأثر في توسيع قاعدة الهيكل البيروقراطي ووفقاً للإحصاءات الرسمية نجد أن عدد تلاميذ المرحلة الابتدائية قد زاد من ١٩٧٦,٠٠٠ ر ١٩٥٧/٥٦ سنة ١٩٥٧/٥٦ الى ٤٤٨,٠٠٠ سنة ١٩٦٧/٦٦ ، أما تلاميذ المرحلة الإعدادية فقد زاد عددهم من ٣١٨,٠٠٠ سنة ١٩٥٧/٥٦ الى ٦٧٨,٠٠٠ عام ١٩٦٧/٦٦ ، وزاد عدد تلاميذ الثانوى العام من ١٠٩,٠٠٠ عام ١٩٥٧/٥٦ الى ٣٤٤ ألف عام ١٩٦٧/٦٦ . أما خريجو الجامعات فقد كان عددهم قبل الثورة حوالي ٥٤,٧٩٢ ووصل عددهم عام ١٩٦٩ الى ٣١١,٠٤٥ بمعدل زيادة بلغ ٣٦٧٪^(١٧) .

ولعل هذه الأرقام تعطي مؤشراً لمدى الضغط على الجهاز البيروقراطي وكيفية مساهمة هذا التحول الاجتماعي في توسيع قاعدة الهيكل البيروقراطي الجديد .

(١٤) حملت حركة التأسيسات عام ١٩٦٣ ما يقرب من ٢٩٣ شركة ولدت بدورها الى إيجاد فرص هائلة للتكثيفين والاداريين للحصول على مناصب للمدنيين ورؤساء مجالس الادارة . أنظر بالتفصيل : أحمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو ، الجزء الثاني (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٥) ص ٢٥٦ .

(١٥) د. علي المجهلي ، التاريخ الاقتصادي للثورة (القاهرة : دار المشرق ، ١٩٧٤) ص ٩٧ — ٩٩ .

(١٦) عادل غنيم ، حول قضية الطبقة الجديدة ، مجلة الطبقة ، السنة الرابعة العدد الثالث ، فبراير ١٩٦٨ ، ص ٩٠ .

(١٧) د. أحمد زاهد ، م. س. د. ، ص ٣٣٣ .

وتجدر الإشارة إلى أن ثمة أربعة عناصر متمثلة ساهمت في تشكيل المؤسسة البيروقراطية بعد الثورة ويمكن تعميم تلك العناصر على النحو التالي :

— **العنصر الأول :** يتمثل في بيروقراطية ما قبل الثورة ، وهي في أغلبها عناصر تنتمي إلى الرأسمالية الزراعية . وبالرغم من قيام الثورة بتطهير هذا الجهاز إلا أنه ظل مشتملا على العديد من شرائحه التي مثلت القاعدة الأساسية للهيكل البيروقراطي الجديد . ورغم ضالة هذه الشرائح إلا أنها حملت في ثناياها بعض العناصر التي شكلت الخيط الرفيع الذي ربط بين عناصر البرجوازية البيروقراطية في المدينة (وهي عناصر بيروقراطية جديدة) والتي وفد بعضها للعمل في الريف وبين الرأسمالية الزراعية التي ازدهرت في الريف ، فضلا عن أنها شكلت مصدرا تقليديا في التكوين البيروقراطي الجديد حيث تمكنت العديد من العناصر البيروقراطية القديمة ان تترج بأبنائها داخل جهاز الدولة الجديد .

ففي الوقت الذي احتكرت فيه البرجوازية البيروقراطية السلطة في المدينة تركت الريف لسلطة اغنياء الفلاحين ومتوسطهم الذين سيطروا على مفتاح الادارة المحلية واحتكروا لأنفسهم غالبية الخدمات الحكومية وكانوا بمثابة القوة السياسية الفعلية الوريثة لكبار ملاك الأراضي الزراعية في التنظيمات السياسية التي اقامتها السلطة الجديدة ، هذا فضلا عن صلات القرابة والنسب والمصاهرة فيما بينهم وبين بعض عناصر النخبة العسكرية التي مارست بدورها دورا لا يستهان به من خلال تدخلها في الريف وبالذات عقب تشكيل لجنة تصفية الاقطاع في منتصف الستينات ، وحين ايقنت الرأسمالية الزراعية الريفية حقيقة ومغزى التغيرات والتحولات الاقتصادية والاجتماعية ونتيجة لتزايد وزنها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في الريف فقد رفعت شعارات تأييد للنظام الجديد كنوع من أنواع المناورة^(١٨) واستغلال الموقف لصالحها وتمكنت من أن تلعب بأبنائها إلى المراكز القيادية السياسية والادارية داخل مجالس القرى والمدن والمحافظات والتعاونيات فضلا عن الزج بهم في الاتحاد الاشتراكي والتنظيمات السياسية الأخرى .

وقد كشف الواقع العملي أن التنافس بين الجماعات المختلفة في الحكم قد تم حسمه لصالح الرأسمالية الريفية التي نجحت في تدعيم موقفها وفي خلق امتدادات لها من بين صفوفها عبر المؤسسة العسكرية من ناحية ومن خلال الجهاز البيروقراطي المدني من ناحية ثانية ، أي أن العلاقة بين المؤسسة البيروقراطية بشقيها المدني والعسكري وبين الرأسمالية الزراعية في الريف والرأسمالية الصناعية والتجارية في المدينة علاقة تتداخل وتشابك وتفاعل .

— **العنصر الثاني :** في تشكيل المؤسسة البيروقراطية بعد الثورة تمثل في مستخدمى القطاع الخاص والشركات المؤممة . وقد ساهم هذا العنصر مساهمة فعالة في توسيع نطاق التشكيل البيروقراطي الجديد وصيغته بالصيغة الرأسمالية ، فقد تم الاستعانة بالقائمين على إدارة القطاع الخاص الذي آلت

(١٨) المرجع السابق ، ص ٣٦٦ .

ملكته إلى الدولة بعد عمليات التأميم الواسعة ، وكانت الصبغة المميزة لهذا العنصر هي الصبغة الرأسمالية وسيادة روح المشروع الخاص والامتنان بالريح السريع .

هكذا تشكلت الرأسمالية المصرية سواء بمناحها الزراعي أو بمناحها الصناعي والتجاري داخل الهيكل البيروقراطي الجديد وأضفت عليه الصبغة الرأسمالية بل وساهمت في تخليق فئة برجوازية بيروقراطية جديدة كيانها وقوامها الكادر الإداري السياسي من أبناء الرأسمالية الوطنية المصرية وتعكس في مضمونها التحالف بين القطاع العام والقطاع الخاص من ناحية والتناقض الفكري بين فكرة القطاع العام وفكر القائمين على إدارته من ناحية أخرى .

— العنصر الثالث : في تشكيل المؤسسة البيروقراطية هو المؤسسة العسكرية التي مثلت الجناح العسكري لها . فقد اعتمد النظام على العسكريين إلى أن أصبحوا يمثلون ركيزة النظام .^(١٩)

أنى أن القيادة الحاكمة ارتأت تقلد العسكريين للمناصب والمراكز العليا في المجتمع حيث أصبح كالجيش هو المورد الرئيسى لنواب الرئيس ورؤساء الوزارات والوزراء الذين سيطروا على الوزارات الرئيسية مثل قطاع التجارة الخارجية والداخلية وجهاز المخابرات ومراكز توجيه الرأى العام وبمجالس إدارة الصحف .^(٢٠)

وقد اهتم عبد الناصر بالمؤسسة العسكرية وعمل على ارضاء العسكريين كما اهتم النظام القائم بطيبة الاحتياجات العامة للمؤسسة العسكرية التي وضعتها القيادة المصرية واستهدفت رفع المركز الاجتماعي للقوات المسلحة ماديا ومعنويا . فقد غدا نظام التجنيد أكثر ديمقراطية بمعنى أنه يتشدد في تجنيد كل أولئك الذين انطبقت عليهم شروط الخدمة العسكرية الاجبارية ولذلك تم الغاء ضريبة البدلية التي كانت تدفع عوضا الخدمة العسكرية كذلك خفضت مدة التجنيد من خمس سنوات إلى ثلاث سنوات واستبدلت قواعد السلوك التقليدية التي حكمت علاقات المستويات المختلفة في المؤسسة العسكرية من الناحية الرسمية على الأقل بعلاقات أكثر ديمقراطية بحيث لم يعد ينظر إلى الجنود والضباط على أنهم عبيد أو خدم شخصيون لرؤسائهم فضلا عن ان العلاقات بين أفراد القوات المسلحة أصبحت أكثر مراعاة للجانب الانساني ، الا أن هذا لايعنى أن الاذلال الراسخ الجنود الذى طالما عانت منه القوات المسلحة قد تم اقتلاعه .^(٢١)

ويمكن القول بأن مجمل هذه التغيرات سواء تلك التى تضمنت رفع المستوى الاجتماعي للبيروقراطية العسكرية أو التغير في السلوك لم تحجب طبيعة التركيب غير المتوازى وغير المتسق الذى كان

(١٩) أحمد حمروش ، م. م. ، د. ، ص ١٣٩ — ١٤١ .

(٢٠) المرجع السابق ، ص ١٣٣ .

(٢١) د. اسعد عبد الرحمن ، الناصرية : البيروقراطية والحررة في تنمية البناء الداخلي (بيروت : مؤسسة الأبحاث

المهية ، ١٩٨١) ، ص ١٠٧ .

سائلا داخل القوات المسلحة المصرية ، فقد ادى عدم الاتساق هذا إلى حالة من الضعف السوسيلوجي العميق الجذور حيث كان غالبية أفراد الجيش المصرى حتى عام ١٩٦٧ على الأقل من الفلاحين الأميين وأبنائهم ، أما الضباط فكانوا يجتنبون من بين صفوف الطبقة الوسطى في المجتمع ولطالما اتسعت الهوة بين الضباط والجنود الأميين فضلا عن أن المؤسسة العسكرية كانت تحتوى على عناصر من الضباط ينتمون بصلة قرابة ونسب ومصاهرة إلى الرأسمالية الزراعية في الهدف والرأسمالية التجارية والصناعية في المدينة .

وأصبح أمراً حتمياً أن يخلق التركيب الاجتماعي غير المتجانس للقوات المسلحة نتائج سلبية سواء في مجالات المسكر بعضهم مع بعض أو في مجال فعاليتهم العسكرية ، فالمؤسسة العسكرية ليست طبقة أو فئة اجتماعية واحدة كما أنها ليست جهازاً معزولاً عن عمليات الصراع الطبقي^(٢٢) .

وجدير بالذكر أن السلطة قد انعطت بعد قيام الثورة بالأعضاء الأربعة عشر^(٢٣) الذين شكلوا مجلس قيادة الثورة وأن القيادة الناصرية نفسها قررت أن يتولى جميع الضباط الذين شاركوا بشكل مباشر في ثورة يوليو ١٩٥٢ مسؤوليات جديدة خارج الجيش . وبالفعل تقلد العديد من العسكريين مراكز هامة ، إذ نجد على سبيل المثال وزارة الشؤون البلدية والقروية وتولاها العسكريون (عبد اللطيف البغدادي وعبد المحسن أبو النور وكال الدين حسين وعلى صبرى) لمدة تقرب من سبع سنوات خلال الفترة من ١٩٥٤/٤/١٧ — ١٩٦٢/٩/٢٤ . ووزارة الثقافة والإرشاد القومي تولاها (صلاح سالم وعبد القادر حاتم وأمين هويدى) لمدة ثمانى سنوات تقريبا خلال الفترة من ١٩٥٣/٦/٨ — ١٩٦٧/٦/١٩ ، كما تولى وزارة الشباب طلعت خيري خلال الفترة من ١٩٦٢/٩/٢٤ — ١٩٦٨/٣/٢٠ ، أما وزارة الشؤون الاجتماعية فقد تولاها (كمال الدين حسين وحسين الشافعى) لمدة ثمانى سنوات تقريبا خلال الفترة من ١٩٥٤/٤/١٧ — ١٩٦٢/٩/٢٤ .

وقد تقلد عسكريون من الضباط الأحرار مناصب ادارة المحافظات عام ١٩٦٠ مثل حسن عبد اللطيف ووجيه اباضه وعبد المحسن أبو النور ومحمد أحمد البلتاجي ، هذا فضلا عن أن رؤساء الوزارات ونواب رئيس الجمهورية كانوا من العسكريين^(٢٤) .

ولم تتوان قيادة الثورة في اغلاق الامتيازات والتسهيلات على العسكريين سواء داخل الجيش أو خارجها في المؤسسات البيروقراطية الجديدة .

(٢٢) أحمد حمروش ، م. س. د. ، ص ١٢٧ .

(٢٣) عبد الحكيم عامر ، عبد النعم أمين ، عبد اللطيف البغدادي ، كمال الدين حسين ، حسن ابراهيم ، خالد عيسى الدين ، زكريا عيسى الدين ، محمد نجيب ، جمال عبد الناصر ، انور السادات ، جمال سالم ، صلاح سالم ، يوسف صديق ، حسين الشافعى ، أنظر — د. أسعد عبد الرحمن ، م. س. د. ، ص ١٠٢ — ١٠٩ .

(٢٤) المرجع السابق ، ص ٦٦ .

ومنذ تولي عبد الحكيم عامر وزيرا للحربية وقتلنا أعلى للقوات المسلحة في ١٧/٤/٥٤ ظل على رأس التنظيم العسكري حتى قدم استقالته من جميع مناصبه في يونيو ١٩٦٧ بعد أن فقد الجناح البيروقراطي العسكري الكثير من مكانته وهيبته .

وقد اعتبر الحكيم عامر المؤسسة العسكرية بمثابة قبيلة هو شيخها^(٢٥) ، واغمر ضباطه المواليين بالمناصب والمراكز المادية والمعنوية . فقد اتبع سياسة مضمونها ان المناصب والامتيازات كانت تقرر في ضوء اعتبارات الولاء والمحسوبية . وبناء على ذلك سادت المؤسسة العسكرية سياسة قوامها ضمان ولاء القوات المسلحة من خلال الاجراءات التالية :

١ — أصبح التعيين في مناصب عسكرية مرمية امتيازًا خاصًا للضباط المواليين بغض النظر عن مؤهلاتهم وكفاءاتهم . ويؤكد د. سعد عبد الرحمن هذا في مؤلفه في مقابلة له مع خالد محي الدين إذ قال له « كان الضابط الكفاء حتى ولو تسلم بثلاثمائة شهادة عرضة لأن يلقى به في الشارع طالما ان علاقته الشخصية بعامر أو أى من حاشيته علاقة سيئة » . هكذا كان يتم الترفيع الاجتماعي داخل الجيش وقد ادركت الحاشية التي احاطت بعبد الحكيم عامر هذا فتادت في سلوكها الأخلاق واستغلت أموال الدولة أسوأ استغلال .

٢ — انتشرت حالات الترفيع الاستثنائي والاحالة المبكرة على التقاعد بشكل فاضح ومنح العديد من الضباط فرصا هامة لتولي مناصب جديدة داخل الجهاز البيروقراطي المدني سواء في الجهاز الحكومي أو في القطاع العام .^(٢٦) (سفراء — محافظون — مدبرون شركات) .

٣ — حماية الضباط ونقلهم في البلدان التي كان لمصر فيها التزامات عسكرية مقابل علاوات كانوا يتقاضونها .

ومن العوامل التي ساعدت على زيادة حجم وتقل البيروقراطية العسكرية الوحدة المصرية السورية ١٩٥٨ حيث أتاحت تلك الوحدة فرصة عظيمة لثبو وزاء جناح رأسمالي صناعي وتجاري تدعمت ثروته في ظل المنافسة الخارجية فضلا عن أنها كانت بمثابة الوبث الطبيعي للوكلاء التجارئين الأجانب^(٢٧) كما أن حرب اليمن — وهي اجمال الطبيعي والذي يتناسب مع دور العسكريين — قد أتاحت فرصة مماثلة لمهند من ائراء هذا الجناح العسكري سواء عن طريق مشروع (الامتيازات التي اغنقت عليهم) أو عن طريق غير مشروعة مثل التهرب والسوسة والرشوة .

لقد اكتشفت أجهزة المباحث الجنائية العسكرية أثناء تتبعها لبعض الذين يتاحدهن بأجهزة وآلات

(٢٥) للمرجع السابق ، ص ١٠٧ .

(٢٦) تزيد تدفق الجيش الى الخارجية حتى بلغ عدد الضباط في مناصب وزارة الخارجية ٧٢ ضابطا من بين ١٠٠ عام ١٩٦٧ وكان جميع سفراء أوروبا خلال ذلك العام من الضباط عدا ٣ للندن . انظر أحمد حمروش ، م. س.

د. ، ص ١٤٤ .

(٢٧) د. جمال محمد حسين ، م. س. د. ، ص ٦٦ .

يخضرونها من اليمن ان اثنين من أعضاء مكتب المشير عبد الحكيم عامر قد هربا عدة صناديق من دخان التبغ للمتاجرة فيه ، وقد تبين أن هناك عصابة في إدارة الشؤون العامة للقوات المسلحة تصدر أدونات صرف وهمية تستول عليها وأنها مرتبطة بعصابة أخرى في مكتب عبد الحكيم عامر يرأسها الصاغ عبد المنعم أبو زيد مهمتها بيع هذه التصاريح والأدونات للتجار اليمنيين مقابل عملات ومعمرة^(٢٨) . وتشير دراسة د. سعد عبد الرحمن إلى أن الضيق أول أنور القاضي قائد القوات المصرية السابق في اليمن كان يمتلك عام ١٩٧٠ شركة كبيرة للاستود والتصدير فروعها الرئيسية في مصر واليمن^(٢٩) .

وهكذا أدت حرب اليمن إلى فساد وإفساد عدد كبير من الأجهزة الرسمية التي شاركت في إدارتها حيث كانت الحرب بعيدة عن كل رقابة ، كما كان المجهود الحربي متحررا من القيود التي تطبق على غيو من أنواع النشاط التي تقوم بها أجهزة الدولة العادية . ولاحق تجد أن حرب اليمن كانت بداية لانخراط جهاز الدولة (نسيا) في مجال الأعمال ومثلت نقطة هامة في توثيق الروابط بين المال العام والمال الخاص .

وتمة واقعة ثالثة كان لها أبلغ الأثر في إثراء البيروقراطية بجناحها المدني والعسكري ألا وهي عمليات التأميم الواسعة وفرض الحراسات إذ أدت تلك الوقائع إلى سطوة البيروقراطية وخاصة جناحها العسكري بعد تشكيل لجان الحراسات .

وبذلك ساعدت العوامل السابقة وغيرها على است شراء الفساد داخل القوات المسلحة ولم يقتصر الأمر على ذلك بل امتد نفوذ الجيش إلى المؤسسة البيروقراطية المدنية واشتد التداخل بينهما بعد أن أنيطت مسؤولية الاشراف على القطاع العام الموم بالمجلس الأعلى للمؤسسات العامة الذي رأسه المشير عبد الحكيم عامر منذ ١٩٦١/٤/١٥ . ولزاد تحول العسكريين من الجهات الحكومية والوزارات إلى شركات القطاع العام .

وقد أفضى هذا التداخل غير المنسجم إلى منهج من التعقيد في العمليات الادارية وتحطم بعض القيود والاجراءات التنظيمية المهمة ، فضلا عن ازدياد تعرض الموظفين المدنيين لاجراءات العزل والإحالة على التقاعد الأمر الذي أثار عدم الأمان وعدم الإرتياح بين العسكريين والمدنيين . ولعل هذا يعكس كيفية اللقاء بين البيروقراطية العسكرية والبيروقراطية المدنية .

أما العصر الرابع في تشكيل المؤسسة البيروقراطية بعد الثورة يتمثل في البيرو/ تكتوقراط الجلد (أساتنة جامعات ، مهنيين ، فنيين) ، فمع التحولات الاقتصادية والاجتماعية الواسعة استعانت الدولة بعدد من الفنيين والتكتوقراط .

٢٨) احمد حمروش ، م. س. ذ. ، ص ٢٢٢ .

٢٩) د. أسعد عبد الرحمن ، م. س. ذ. ، ص ١٣٧ .

ونتيجة لأن الثورة قد أولت اهتماما لتلبية احتياجات الطبقة الوسطى الصاعدة في المدينة والريف فقد شهدت الفترة الناصرية نموًا هائلًا للفتات المتوسطة الجديدة غير «العالية» التي تعمل نظير أجر مثل موظفي المكاتب والمصالح والكوادر الإدارية والفنية في الهيئات والمؤسسات والشركات والمدرسين والمهندسين والفنيين والباحثين غير المرتبطين مباشرة بالعملية الانتاجية المادية. (٣٠)

وبالرغم من تحلبد وتوصيف هذه الفتات على أساس وظيفي أو مهني إلا أن تحلبد الانتاء الطبقي النهائي لكل هذه الفتات يظل مسألة بالغة التعقيد . وقد شكلت هذه الفتات جزءا أساسيا من القيادة الادارية في جهاز الدولة البيروقراطي حيث مكن التدريب التقني كبلر البيروقراطية والتكنوقراطية هؤلاء من أن يصبحوا مؤثرين في عملية صنع القرارات الرئيسية في البلاد .

وقد حظيت هذه الفتات نتيجة وضعها المتميز داخل الجهاز البيروقراطي بمزايا مالية وعينية تمثلت في بلات التمثيل وغيرها من المخصصات الأخرى التي مكنتها من تكوين ثروات طائلة فضلا عن أنها كانت تستغل وضعها وقدراتها الثقافية ومرونتها الأيديولوجية في تحقيق ثروات ومصالح خاصة . (٣١)

ويمكن القول أن فترة الستينات كانت بمثابة عهد انهو السوطان البيروقراطي حيث أسمى التوسع البيروقراطي من أهم المتغيرات المؤسسية ان لم يكن أهمها على الإطلاق . ففى غضون عشر سنوات تمت زيادة أعداد موظفي الدولة المشمولة بمزايا الكادرات الخاصة — وهم الذين يمثلون النخبة في مجال الوظائف العامة — أربع مرات وازدادوا أثناء الخطة الخمسية ١٩٦٥/٦١ مرة ونصف مرة . (٣٢)

وبعد أن أصبحت الدولة عاملا جوهريا في الإنتاج والتوزيع الاجتماعى للثروة غدت البيروقراطية قوة اجتماعية ذات وزن خطير في تقرير شكل ومضمون الحياة الاقتصادية والسياسية للبلاد إلى الحد الذى دفع بعض الباحثين إلى وصف النظام المصرى بعد الثورة بأنه نظام بيروقراطى يتقاسم فيه القوة الفعلية رأس الدولة واتباعه من جانب والمؤسسة البيروقراطية بشقيها المدنى والعسكرى من جانب آخر . (٣٣)

ونظرا لأن الثورة — رغم جهودها المستمرة — لم تتمكن من خلق كوادر سياسية ذات ولاء لها ولبلادها لشغل المناصب الادارية الكبرى (٣٤) فكانت النتيجة أن أصبح الجهاز البيروقراطى في مصر منذ بداية الستينات القاعدة المؤسسية التى يعتمد عليها النظام الناصرى والى غدت بدورها تشكل من

(٣٠) د. عمود عبد الفضيل ، الاقتصاد المصرى بين التخطيط المركزى والانفتاح الاقتصادى (بيروت : معهد الامماء العربى ، ١٩٨٠) ص ٢٦٦ .

(٣١) د. جمال مجدى حسين ، م. س. ذ. ، ص ٦٢ .

(٣٢) د. عمود عبد الفضيل ، الاقتصاد المصرى بين التخطيط المركزى والانفتاح الاقتصادى ، م. س. ذ. ، ص ٦٨ .

(٣٣) د. أسعد عبد الرحمن ، م. س. ذ. ، ص ٩٥ .

(٣٤) بتهوك ليهان ، م. س. ذ. ، ص ٩٦ .

الروافد الأساسية التالية :

- الموظفون المدنيون من البيروقراطية القديمة .
- مستخدمو القطاع الخاص والشركات المؤممة .
- المؤسسة العسكرية
- البيرو/ تكنوقراط الجدد .

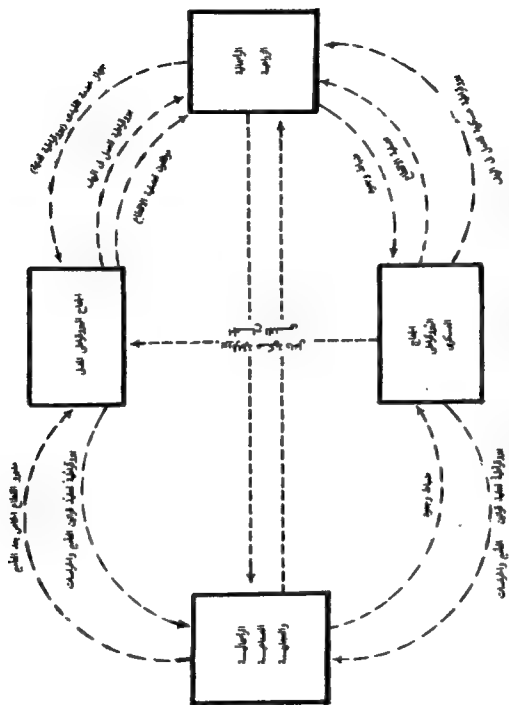
وملاحظ أن كلا من الرافدين الأول والثاني يعكسان العلاقة الوطيدة بين الجهاز البيروقراطي القديم والجهاز البيروقراطي الجديد الذي استوعب داخله تلك العناصر المحافظة التي تنتمي إلى الرأسمالية الزراعية والرأسمالية الصناعية والتجارية من ناحية والتي تكن عداً للقطاع العام والحكومي من ناحية أخرى ، ومن ثم فإن عدم الانسجام الأيديولوجي داخل القطاع العام كان راجعاً منذ البداية إلى التركيبة الاجتماعية غير المنسجمة والتي ترتب عليها استنزاف مقدرات القطاع العام لصالح القطاع الخاص .

أما الرافد العسكري فإنه يعكس مدى سطوة الجناح البيروقراطي العسكري على البيروقراطية المدنية كما يعكس أيضاً التلاحم بين الرأسمالية المصرية بمجناحيها الزراعي/ الصناعي والتجاري داخل المؤسسة البيروقراطية بشقيها المدني والعسكري .

بينما يعبر الرافد الرابع عن فئات اجتماعية استطاعت ان تستفيد أقصى استفادة من التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها المجتمع المصري خلال الستينات وتمكنت شأنها شأن الروافد الأخرى من تكوين ثروات واستطاعت ان تدعم مركزها في المدينة كبرجوازية متوسطة وبرجوازية صغيرة حيث أخذت الرواتب العليا من هذه الفئات تتسلخ عن الفئات العاملة لتشكل جزءاً من البرجوازية البيروقراطية — في إطار التكوين البيروقراطي الجديد — والتي شكلت شقاً لايمتثل به من القاعدة الاجتماعية التي دشنت لسياسة الانفتاح الاقتصادي ولاسيما تلك العناصر التي تمرست بالفعل في عالم الأعمال وأصبحت تضيق بسياسات وتشريعات تلك الفترة . ومع منتصف السبعينات يتمخض اللقاء المستتر بين البرجوازية البيروقراطية وبين عناصر الرأسمالية التقليدية داخل جهاز الدولة والقطاع العام عن لقاء مقنن في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي . بمعنى آخر بين عناصر الرأسمالية التقليدية وبين عناصر البيروقراطية الجدد (البرجوازية البيروقراطية) وخاصة بعد أن توطدت فيما بينهم ملاقات القرابة والمصاهرة والنسب . (٣٥)

هكذا وجدت الرأسمالية القديمة لها امتدادات داخل النظام الجديد فعند قيام الثورة بدت الرأسمالية الزراعية وكأنها مدافعة عن النظام الجديد واستطاعت ان تتغلغل داخل تنظيماته وان يكون لها

(٣٥) انظر بالتفصيل كيف توطدت علاقات المصاهرة والنسب بين عناصر الرأسمالية القديمة وبين أبناء البرجوازية البيروقراطية (لعل علاقات المصاهرة والنسب بين عائلة الرئيس محمد أنور السادات وبين عائلة عثمان أحمد عثمان وسيد مرعي وجيد الغنار غير مثال على ذلك)



والفاعل والمشارك بين المؤسسة العسكرية بقطاعي المدد والعسكري،
 وبين الرأسمالية بقطاعي الزراعة/ الصناعي والصناعي،

صوت فيها . ساعد على ذلك أن النظام الجديد ذاته قد أظهر ميلا للتحالف مع هذه الصفوة ورفع الشعارات التي تؤكد إنه لن يقدم على أحداث تغيرات جذرية تهدد مصالحها .

وبالرغم من صدور قوانين الإصلاح الزراعي إلا أنها لم تلغ نهائيا غط توزيع الملكية السابق وإنما أدخلت عليه تعديلات غيرت من حجم ملكية كبار الملاك . فقد ظل عدد كبار الملاك (أكثر من ١٠٠ فدان) ثابتا هـ آلاف مالك إلا أن نصيبهم من الأرض قد انخفض من اجمالي المساحة من ٢٧٪ إلى ١٣٪^(٣٦) ، يعد هذا مؤشرا على استمرار الأساس الاقتصادي الذي ساد التكوين الاجتماعي السابق على الثورة ، ومع ذلك كان الإصلاح الزراعي بداية لقرص علاقات إنتاج إزدادت وضوحا بعمليات التأميم الواسعة .^(٣٧)

والحقق يجد أن التنظيمات السياسية (هيئة التحرير والاتحاد القومي والاتحاد الاشتراكي)^(٣٨) قد ضمت الكثير من عناصر الرأسمالية القديمة .

وإذا كانت الرأسمالية التقليدية تمكنت من أن تجد لها امتدادات داخل النظام الجديد فإنه يمكن القول بأن عناصر الريعانية البيروقراطية لم يكن لديها ايدولوجية واضحة ومعدة المعالم تمكس وعيها وتعبير عن مصالحها وإنما وجد في صفوفها تيارات فكرية متباينة تعبر عن أجنحتها جمع بينها الطابع الريعاني التكنوقراطي العام لتلك العناصر وقيمتها النفعية ونظرتها التحجيرية .^(٣٩)

وتجدر الإشارة هنا إلى أن السرعة الشديدة التي شغلها بها هؤلاء البيروقراط مناصبهم العليا في الدولة جعلتهم يعانون مما اسمها أحد الباحثين «التوترات الهولوكية»^(٤٠) وخاصة بعد أن أصبح لديهم مجال جديد لوظائف أعلى وفرصة للترقية أسرع وسلطة أكبر للطموحين وثروة أكبر للمرششين^(٤١) ، وقد عزز هذه القوة الضباط المتقاعدون وانصهار النظام من السياسيين الذين لم تعد الحكومة قادرة على أن توفر لهم عددا من الوظائف المجزية .

وبؤاكب هذه الحالة باستمرار حالة من فقدان التوازن والائتزان الناجم عن الانتقال الحاد من مستوى إلى مستوى أعلى وخاصة أن الأورار التي تقلدها البيروقراط خلال الستينات كانت ذات مواقع حساسة تستطيع من خلالها التأثير على البرامج الاقتصادية في البلاد . ففي الوقت الذي سيطر فيه القطاع العام على ٨٢٪ من وسائل الإنتاج خارج القطاع الزراعي كانت بيروقراطيات الدولة مسؤولة عن صرف ٦٠٪ من مجموع الإنتاج القومي في عام ١٩٦٧/٦٦ .^(٤٢)

(٣٦) د. محمد عبد الفضيل ، *التحولات الاقتصادية الاجتماعية* ، م. س. ذ. ، ص ٢٤ .

(٣٧) د. أحمد زاهد ، م. س. ذ. ، ص ٣١٢ .

(٣٨) للرجع السابق ، ص ٣٦٩ .

(٣٩) عادل هيم ، *حول قضية الطبقة الجديدة* ، م. س. ذ. ، ص ٩٣ .

(٤٠) د. اسعد عبد الرحمن ، م. س. ذ. ، ص ٢١٢ .

(٤١) روبرت ماريو ، *الاقتصاد المصري ٥٢ - ١٩٧٢* ، م. س. ذ. ، ص ١٩٨ .

(٤٢) لطفي الخولي ، م. س. ذ. ، ص ٤٩ .

وكان البيروقراطيون خلال فترة الستينات يحكم طبائع التقدم التكنيكي الحديث بمثابة القادة والمبدعين والخبراء وتمكنوا من السيطرة بهذا وهذا على مقدرات المجتمع واستأثروا بخبراته وعائد إنتاجه بل أنهم كانوا في نفس الوقت يملكون بذور تهديد للكيان الذي يستمدون منه مكانتهم وثروتهم بعد أن تمكنت البرجوازية البيروقراطية من السيطرة على مفاتيح العمل الاقتصادي بتوليها المراكز والوظائف الرئيسية في الحكومة والقطاع العام والتنظيمات السياسية ووسائل الاعلام والثقافة .

ويمكن القول بأن ثمة بذورا للتهديد كانت كامنة في الهيكل البيروقراطي الجديد اذ ضم بداخله وارثي قيم المجتمع السابق على الثورة الذين كانوا يحجبون خبراتهم وقدراتهم الفنية عن الأجيال الصاعدة الجديدة التي تنتمي إلى شرائح اجتماعية كانوا أصلا ينظرون اليها نظرة احتقار وتعال^(٤٣) . هذا بالإضافة إلى فريق آخر لم يلتزم بأي موقف سياسي أو اجتماعي وإنما تمها أن يكون خادما للحكم ومنفذا لإرادة السلطة . وهذا الفريق يحكم خبراته وتعليمه وقدراته الفنية أصبح ذا أهمية بالغة تطلبها فترة التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمع خلال الستينات وإن كان قد افتقد الاحساس النفسي بأهمية ومغزى تلك التحولات وعادة ما يصاب هذا النوع بعقد الاستعلاء وهو باستمرار مستعد للفرار أو الاستفادة من الموقف لمصلحته الشخصية .

واستطاعت هذه الفئات أن تورث ابنائها مناصبها التي كانت تتحكم فيها من خلال منحها الامتيازات التعليمية والثقافية وخلق الجو الثقافي الخاص للثقفة الاجتماعية لأبنائها^(٤٤) . وبذلك استطاعت ان تجمع بين قوة السلطة من ناحية وقوة الثروة من ناحية أخرى بعد أن وظفت الأولى في سبيل الحصول على الثانية .

والأرجح أن الجناح العسكري للبيروقراطية لم يكن إلا صورة مماثلة للوضع السابق فقد كان العسكريون القابضون على السلطة وانصلبهم لا يؤمنون بأي اصلاح اجتماعي وكانت ضغوط الجيش تسير باتجاه يعني أنه لم يكن هناك مجال لخطوات تقدمية اضافية تبقي أية اصلاحات اجتماعية تمس الملكية الخاصة وبالذات الملكية الزراعية .^(٤٥)

وجعل القول أن الثقافة العلمية السائدة لدى أبناء البرجوازية البيروقراطية أو (الطبقة الجديدة) ثقافة رأسمالية بمعنى أن القيم والمناخ الرأسمالي كان مسيطرا على العلاقات الاجتماعية بحكم طبيعة تكوين وتطور الهيكل البيروقراطي . هذا فضلا عن أن الثورة قد احدثت تغيرا في الجوانب المادية دون أن يسبقه تغيير في القيم المجتمعية علما بأن التغير في الأولى غالبا ما يمت بصورة اسرع من الثانية .

وزادادت الأوضاع تردبا نتيجة المكاسب الخاصة التي كان يجنيها كبار البيروقراطية الذين انغمسوا

(٤٣) انظر مقال د. عبد الملك عودة ، حول الطبقة الجديدة ، الأهرام ، ١٠/٩/١٩٦٣ ، ص ١ .

(٤٤) د. جمال مجدى حسين ، م. س. ذ. ، ص ٦٥ .

(٤٥) د. اسعد عبد الرحمن ، م. س. ذ. ، ص ١٤١ .

في عملية مضاعفة دخولهم بطرق مشروعة وأخرى غير مشروعة . وثقلت أهم الطرق المشروعة في بدلات التمثيل التي كانت غالبا ما تمنح لكبار البيروقراطية باعتبار أنهم يقومون بأداء أعمال تتضمن علاقات عامة تحتاج الى مصاريف اضافية فضلا عن العلاوات المديدة الأخرى التي كانت تمنح تحت مسميات مختلفة .^(٤٦)

وهذا الصدد يكشف التقرير المقدم من رئيس الهيئة المركزية للإدارة الى اللجنة الوزارية الخاصة بالتنظيم والإدارة عام ١٩٦٤ الكثير من الحقائق حيث أكد التقرير أن التعويضات والمزايا الإضافية التي دفعت للبيروقراطية اشتملت على كمية كبيرة من العلاوات التي لا موجب لها وكان للأخوة أسماء مختلفة مع أنها كانت في جوهرها واحدة . وقد بلغت هذه البدلات المتشابهة عدد ٣٧ علاوة .^(٤٧)

وبالإضافة الى مصادر تجميع الثروات المشروعة كانت هناك مصادر أخرى غير مشروعة تمثلت في السمسرة والرشاوى والممولات وقد سلك عدد من البيروقراطية هذا المسلك لتحقيق مآرب شخصية ونجحوا في تجميع ثرواتهم بهذه الطريقة .^(٤٨)

وإزاء تضخم الدور الذي بدأت تلعبه البرجوازية البيروقراطية بدأت الأقسام والآراء تتأدى بضرورة ضغط الجهاز البيروقراطي وتجميع دور (الطبقة الجديدة) وكبح جماح الوحش الذي ينهش اقتصاد البلاد ولتهم نتائج التأميم وهزل المثقفين عن الجماهير^(٤٩) ويحيل إلى الحفاظ على مطالب نوعية خاصة بفئة محددة .^(٥٠) وقد كتب محمد حسين هيكل في شأن نمو البرجوازية البيروقراطية إنه «ليس من حق هذا الجيل أن يأكل ويستنفذ آمال الأجيال القادمة»^(٥١)، نحن لانبنى مجتمعا كي يحكمه البيروقراطيون والتكنوقراطيون^(٥٢) .

وتجدر الإشارة هنا الى أن الثورة قد أرادت أن تخلق من البيروقراطية طبقة بديلة تساهم في إنجاز المهام الثورية وتكون عوضا عن الرأسمالية المستغلة ، الا أن القيادة الناصرية قد ادركت الدور الذي بدأت تلعبه البرجوازية البيروقراطية ومن ثم بدأت في مجابهة عناصرها سواء داخل الجناح المدني أو الجناح

(٤٦) المرجع السابق ، ص ١٤٥ .

(٤٧) د. رفعت السعد ، الطبقة الوسطى ودورها في المجتمع المصري ، مجلة الطفولة ، السنة الثامنة ، العدد الثالث ، مارس ١٩٧٢ ، ص ٦٥ - ٧١ .

(٤٨) الأهرام ، ١٤/٨/١٩٨٤ ، ص ١ .

(٤٩) شاول بتلهام ، التخطيط والتنمية ، ترجمة د. اسماعيل صبيح عبد الله (القاهرة : دار المسافر ، ١٩٦٨) ، ص ٣٦٦ .

(٥٠) المرجع السابق ، ص ٣٦٨ .

(٥١) محمد حسين هيكل مشكلات الدولة ، الأهرام ، ١٩٦٤/٣/٦ ، ص ٣ .

(٥٢) محمد حسين هيكل ، مشاكل القطاع العام ، الأهرام ، ١٩٦٤/٣/٦ ، ص ٩ .

المسكرى . ففى خطبة للرئيس جمال عبد الناصر أمام مجلس الأمة سنة ١٩٦٤ قال فيها : «إن البيروقراطية فى مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية تستعمل على أن تحصل بكل الوسائل على أكبر قدر من السلطة حتى تستطيع أن تقوم بدور حاسم فى الانتاج وفى العلاقات الاجتماعية وأن تحتكر هذا الدور . وتستطيع البيروقراطية بفضل هذا الاحتكار ان تأخذ مكان الرأسمالية فى المجتمع الرأسمالى » .^(٥٦)

وفى اعقاب الموجة الأولى من قوانين التأمين سنة ١٩٦١ حذر عبد الناصر من احتمال انحراف القادة الجدد فى القطاع العام قائلا : «على القادة الجدد أن يعوا دورهم الاجتماعى الجديد ، فاللدح مايمكن أن يصرحوا له من انحراف فى هذه المرحلة هو انحرافهم عن الطريق الصحيح وتحيل انفسهم لمطين طبقة جديدة حلت محل القديمة وأصبحت ممتلكاتهم بالتالى ملكا لهم» .^(٥٧)

والابغى لما مهما كان الثمن أن نسمح لظهور طبقة جديدة تقطن أن الامتيازات ايرث لها بعد الطبقة القديمة وعليها أن تقاوم هذا الانحراف وتثور عليه اذا انقضى الأمر ونجده من أى سلاح يكون قد حصل عليه» .^(٥٨)

وبالرغم من التهديدات المستمرة لعناصر البيروقراطية التى وظفت وظائفها ومناصبها داخل الجهاز الحكومى والقطاع العام والتظيمات السياسية المخططة فى تجميع الثروة الا إنها تمكنت من أن تشكل نوعا من مراكز القوى والاحتكارات فى القطاعات السياسية والاقتصادية وخاصة أنها كانت لا تملك وسائل الانتاج وإنما كانت تسيطر عليها وتسيطر علىها بمفاتيح العمل السياسى والاقتصادى الأمر الذى حولها للسيطرة والتحكم فى القرارات الأساسية فضلا عن التحكم فى القابض الاقتصادى المتولد فى المجتمع .^(٥٩)

ولم يفلت الجناح المسكرى البيروقراطى من مجابة القيادة الناصرية فقد قدم عبد الناصر فى ٢٩ نوفمبر ١٩٦٢ مشروع قانون جديد يقضى بأن تكون عملية ترقيم الضباط من رتبة عقيد فما فوق خاضعة لقرار يتخذ فى مجلس الرئاسة كما تضمن مشروع القانون فقرة تقضى باستبدال الضباط الكبار بين فترة وأخرى بشكل منتظم ، وقد تم وضع هاتين الفقرتين بسبب موجة الهابية التى غمرت الترقيم فى المؤسسة العسكرية ، وحقيقة كون المناصب العسكرية العليا قد أصبحت حكرا على عدد قليل من الضباط الذين اختيروا مناصبهم ممتلكات شخصية لهم الأمر الذى ترتب عليه استئراء الفساد والاقتصاد والرشوة والمحسوبية داخل المؤسسة العسكرية .^(٦٠)

(٥٦) عادل ضم ، حول قضية الطبقة الجديدة ، م. س. د. ، ص ٩٣ .

(٥٧) للرجع السابق ، ص ٩٣ .

(٥٨) للرجع السابق ، ص ٩٣ .

(٥٩) د. محمد عبد الفضيل ، الاقتصاد المصرى بين التخطيط المركزى والاقتصادى ، م. س. د. ، ص ٢١٨ .

(٦٠) د. محمد عبد الرحمن ، م. س. د. ، ص ٢١٨ .

هكذا تمكنت البرجوازية البيروقراطية من أن تستغل وظائفها كوسيلة لجمع الثروة مستفيدة من التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي انتابت المجتمع المصري خلال الستينات عقب عمليات التأميم والتأميم والحراسات إلى الدرجة التي أصبحت فيها مهددة للنظام ذاته ومعوقا أساسيا من معوقات التنمية إلى الحد الذي وصفها البعض بأنها ثورة مضادة انقضت على منجزات التنمية والتمت نتائج التأميم.^(٥٨)

(٥٨) د. عبد الملك عوده ، حول الطبقة الجديدة ، الأفرام ، م. م. د. ، ص ٩ .

المبحث الخامس

الرافد البرجوازي البيروقراطي وغلبة الانفتاح الاقتصادي

ان أية مرحلة انقالية تقتضى دائما تنازلات متبادلة من كافة الطبقات الثورية فلا يمكن أن ترفض تقديم التضحيات الضرورية والانفراد بالامتيازات الاجتماعية ولا يمكن أن تكون تضحيات طبقة فرصة نادرة لاثراء طبقة أخرى والتسلق على السلم الاجتماعى ، ولا يمكن أن تحتفظ طبقة بمجدها الثورية السياسية اذا تخلت عن دور الثورة الاجتماعى وإن حدث هذا تفقد الطبقة بالفعل وظيفتها الثورية وهذا ماحدث على يد عناصر البرجوازية البيروقراطية .

فقب هزيمة ١٩٦٧ وجهت ضربة الى جهود التنمية في مصر وعلت أصوات عناصر البرجوازية البيروقراطية ساخطة على التجربة الناصرية . فهي في أغلبها عناصر غير معنية بالتحويلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغير متحمسة لها وإنما كانت تردد شعاراتها من منطلق مجاملة الأوضاع طالما هناك استفادة تلي امتيازاتها الشخصية .

واسكانا لعناصر البرجوازية البيروقراطية حدثت تنازلات من قبل النظام فتم السماح بنمو القطاع الخاص في قطاع المقلولات لاعادة تعمير مدن القناة وإزالة آثار العدوان كما سمح بنمو القطاع الخاص في التجارة الداخلية وحدث تراخ في عمليات تأميم تجارة الجملة فضلا عن السماح بتنشيط القطاع الخاص في مجال التجارة الخارجية والاستيراد والتصدير وكان حليفها الأساسى في هذا المجال القطاع العام عن طريق العناصر البيروقراطية الجديدة .

وتم اللقاء بين القطاع الخاص بعد أن كان القطاع الخاص لايملك الحق في الخروج المستقل إلى السوق الخارجى^(١) نظرا لأن تجارة التوكيلات كانت مقصورة على القطاع العام فقط وكانت عمليات التصدير والاستيراد تتم من خلال شركات التجارة الخارجية التابعة للدولة . إلا أن بعد هزيمة ١٩٦٧ منحت شركات القطاع الخاص العديد من الامتيازات وسمح لها عام ١٩٦٩ باستيراد كل السلع الضرورية اللازمة لضمان استمرار العمل اليومي للمصانع التى تنتج سلعا للتصدير بما لايتجاوز سبعة آلاف وخمسمائة جنية مصرى لكل شركة وبلون تحويل عملة أجنبية^(٢) وهنا استطاع الكثير من العاملين في مجال التجارة والأعمال والمقلولات في القطاعين العام والخاص والاتفاق فيما بينهما وغت أساليب التستر نقل العملة القابلة للتحويل بحجة خلارج مصر وقد تم الإبقاء عليها حتى حانت الفرصة الحقيقية مع الاعلان الرسمى لسياسة الانفتاح الاقتصادى .

(١) ف . أ . أوتسكتش ، عهد الناصر ومعركة الاستقلال الاقتصادى ، م . س . د . ، ص ٢٨ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٣٩

ونتيجة لما سبق شهد المجتمع عملية واسعة من التهرب من الداخل والخارج وبدأت السوق الداخلية تملأ بتجارة السلع المهربة واتسع نشاط التصدير الخاص إلا أنه يمكن القول بأنه في ظل كل هذه الظروف ظل توسع النشاط الرأسمالي عملاً استثنائياً فرضته طبيعة التحولات وواقع الميزبة^(٣).

تبلورت أهواء البرجوازية البيروقراطية وسعت لسيطرتها وسلطتها من أجل جمع الثروة وبدأت تهدد بالفعل التجربة التنموية التي تموت في منتصف الستينات حيث ارتفع الدين الخارجي وأصبح التمويل الخارجي أكثر صعوبة فاضطر النظام الحاكم إلى تخفيض الولادات وأصاب التخفيض مستلزمات الانتاج أساساً مما أضر بالصناعة بالذات^(٤) إلا أن قيمة الولادات الفئوية سرعان ما انحسرت إلى الزيادة نتيجة لارتفاع أسعارها بمعدل ١١٥ سنوياً فيما بين عام ١٩٦٥ / ٦٤ وعام ١٩٦٧ / ٦٦ ونتيجة لمحاولة إسكات أهواء عناصر البرجوازية البيروقراطية الساخطة^(٥).

وتأثر النظام بعد حرب ١٩٦٧ حيث أصبح أكثر اعتدالاً وجرى تمويل الزيادة في الانفاق الحربي على حساب معدل الاستثمار والتراكم الرأسمالي فضلاً عن الحسم في رصيد رأس المال التي نتجت عن العمليات العسكرية (تدمير مدن القناة - اغلاق القناة - احتلال أبنا البرترول) ولذلك لم يتمكن الاقتصادى المصرى من المحافظة على معدل الاستثمار اللازم لتحقيق زيادة مستمرة في النمو وأعلنت معدلات النمو في التباطؤ من أكثر من ٦٪ في الستينات إلى ٢.٥٪ عام ١٩٧٣^(٦).

لقد عسكت التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة من ١٩٦٢ / ٦١ - ١٩٦٧ / ٦٦ ثلاثة ظواهر أساسية أولها اتساع ونمو الرأسمالية المستغلة وخاصة في قطاعي تجارة الجملة والتشييد (مقاولي الباطن) ويمكن أن نعلم أن القطاع الخاص قام بتنفيذ ٧٠٪ من إجمالي عمليات التشييد التي تبلغ قيمتها ٧٠٠ مليون جنيه وتكون ٤٧٪ من إجمالي استثمارات الخطة الخمسية الأولى ١٩٦٥ / ٦١^(٧)، وثانيها النمو غير المادى لبيروقراطية الدولة والقطاع العام. وقد شهدت هذه الفترة

(٣) المرجع السابق ، ص ٤٠ .

(٤) أحمد عبد الحميد ثابت ، *علاقات البعية وأزمة التنمية في العالم الثالث* : مصر كدراسة حالة ٧٠ - ١٩٨١ ، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٣) ص ١٨٠ .

(٥) المرجع السابق ، ص ١٨١ .

(٦) د. أحمد يوسف أحمد ، وحسان محمد عثمان ، *الأبعاد الاقتصادية والدولية لبدايات التنمية في مصر* ، مجلة المستقبلات المجهدة المجلد ٥ ، عدد ١٩٨٢ ، ص ٣٢ .

(٧) عادل غنيم ، م. م. د. ، ص ٩٠ .

يشير د. وزى زكى إلى أن عام ١٩٦٧ / ٦٦ شهد أعلى معدل للاستثمار القومى كسبة من النتائج المحل الاجمالى حيث وصلت إلى ١٥٪ ، أنظر د. وزى زكى ، *دراسات في أزمة مصر الاقتصادية* ، م. س. د. ، ص ٢٤٥ .

حركة هجرة واسعة من الحكومة (قطاع الخدمات الحكومي) الى شركات ومؤسسات القطاع العام سعيد وراء الامتيازات الاقتصادية وجها وراء فرص الترقى الاجتماعي ، وثالثها نشاط العناصر الفاسدة داخل القطاع العام والجهاز الحكومي مستغلة وظائفها ومناصبها ومراكزها المؤثرة في النظام ومحتضنة رصيدها الاجتماعي ورواسب التجارب السابقة ومواقفها العدائية منه^(٨) . في ظل تلك الظروف والتحديات تمكنت البرجوازية البورقراطية أن توجد تراكبا رأسماليا عبر المسالك التالية :

(١) القوافض المستحقة من النشاط الرأسمالي الخاص الذي ظل طليقا في الزراعة وفي مجالات التجارة الداخلية والمقاولات (خاصة من الباطن) والخدمات والانتاج السلعي الصغير الذي غرخته التنمية العامة ووسعت له السوق الداخلية والخارجية أيضا « كما حدث لمنتجى الأثاث » ويسرت له الدولة التحول اللازم .

(٢) الأرباح المتحققة للقطاع الخاص في تعامله مع الهيئات الحكومية والقطاع العام خاصة في مجال التوريدات والمقاولات ودخوله وسيطا لتداول السلع بين هذه الهيئات من خلال المناقصات .

(٣) الأرباح غير المشروعة للقطاع الخاص من خلال التواطؤ مع موظفي الحكومة والقطاع العام على عقد صفقات لا تتسم بالمواصفات المطلوبة ولا تحقق أفضل الشروط الممكنة للأطراف الأخرى .

(٤) الثروات التي كسبها موظفو الدولة داخل الجهاز الحكومي والقطاع العام من خلال الرشوى والعمولات والاختلاسات وغير ذلك من ألوان الفساد مقابل « تسهيل الأمور » للقطاع الخاص ومن خلال استغلال النفوذ والسيطرة على الأجهزة الاقتصادية والاستيلاء دون وجه حق على الأموال العامة وفرض الأولوية من خلال الوسايط لحصولهم وأقاربهم على السلع النادرة التي ترمضها الدولة مثل السيارات وغيرها من السلع المعمرة بالاضافة إلى اساعة التصرف في أموال الحراسات والمشاركة المستمرة في النشاط الخاص .

(٥) أرباح القطاع الخاص من خلال السوق السوداء التي فرضتها ظروف الندرة الشديدة في بعض السلع ومن خلال الاستيلاء على السلع والخدمات التي تلقى دعما حكوميا دون وجه حق وخلال عمليات التهريب للداخل والخارج .

(٦) الثروات التي تحققت لبعض الأفراد من خلال التهريب من قوانين تجلبد ملكية الأرض الزراعية والحيازة والاعتمادات والتأمين على العمال والحد الأدنى للأجور وقوانين الرقابة على النقد والجمارك والضرائب وغيرها .

(٨) حلول النظام تجسيم هذه العناصر فكانت الحراسة تفرض في حالة استخدام الفسح والتواطؤ أو الرشوة في تنفيذ عقود المقاولات أو التوريدات مع الحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة ووحدات القطاع العام وفي حالة الاتجار في المنهوجات أو في السوق السوداء وتهريب المخدرات والاستيلاء بغير وجه حق على المال العام وقد صدر في هذا الشأن قانون الكسب غير المشروع عام ١٩٦٨ . أنظر د. جمال العلي ، أراء في الشريعة وفي المحبة (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠) ص ٤٦٤ .

(٧) الأموال التي تراكمت للقطاع الخاص بشئى السبل من خلال الرفع المصطنع لتكاليف الإنتاج نتيجة لمعد الصفقات المربحة للقطاع الخاص ومن خلال تحويل عملاء القطاع العام إلى القطاع الخاص إما بالتواطؤ مع الآخر أو بمجرد وضع المزايا الادارية في الطريق .

(٨) المدخرات التي كونها بعض العاملين في الحكومة والقطاع العام من خلال استئثار التراكم البشرى أى الخيرات والمهارات والمعلومات التي اكتسبها في عملهم ثم هجرة العمل الحكومى والقطاع العام إما لممارسة نشاط مستقل أو للاشتغال بأجور أعلى في القطاع الخاص أو للهجرة إلى دول عربية غنية^(٩) .

هكذا استطاعت عناصر البرجوازية البيروقراطية أن تجمع بين الثروة والسلطة معا وبدأت تستعد لأن تطفو على السطح بعدما غاصت سنوات وتسترّت داخل جهاز الحكومة والقطاع العام وبدأت تبحث عن معادل سياسى لوزنها الاقتصادى والاجتماعى ولم يكن هذا المعادل يتمثل لديها سوى في تغيير فلسفة النظام وتوجيهاته حيث التوجه نحو فلسفة الاقتصاد الحر^(١٠) .

وبعد هزيمة ١٩٦٧ انقسمت البيروقراطية إلى شقين :
الشق الأول : يمثله الجناح العسكرية وكان يهد قلب نظام الحكم عتفيا وراء الدعوة الى الديمقراطية ولكنه في الواقع كان يهد الانقضاض على مكاسب الثورة .

الشق الثانى : يمثله البرجوازية (البيروقراطية المدنية) وهو الشق الذى رفع شعار الدولة الحديثة القائمة على العلم والتكنولوجيا والتي تقضى على التخلف الحضارى بحيث تعيش الجماهير الشعبية داخليا في مستوى لا ترق دون تطلع إلى مواقع القيادة وأن هذه الدولة الحديثة لابد أن يكون نظامها الاقتصادى هو رأسمالية الدولة البيروقراطية ولذلك يصحح المطلوب ليس إلغاء التأمينات في مجملها وإنما إلغاء بعضها فقط وكان الاحتياطى المباشر لهذا الجناح يتمثل في البرجوازية الوطنية الليبرالية وبصفة خاصة المهن الحرة^(١١) .

هكذا أضرمت البرجوازية البيروقراطية بشقها المدنى والعسكرى عن طيبة تكوينها وتطلعاتها وفكرها . فبعد أن جمعت رأس المال النقدي لم تعد في حاجة إلى القيود التي فرضتها طبيعة التحولات

(٩) د. ابراهيم المسوى ، تطور النظام الاجتماعى ومستقبل التنمية في مصر ، ورقة مقدمة الى المؤتمر العلمى السنوى للمجلس للاقتصاديين المصريين ، القاهرة : ٢٧ - ٢٩ مارس ١٩٨٠ ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والأحصاء والتشريع ، ص ٨٢ - ٨٤ .

(١٠) السيد على ابراهيم زهرة ، الأحزاب السياسية وسياسة الانفتاح الاقتصادى في مصر ، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٤) ص ٣٣ .

(١١) د. أسعد عبد الرحمن ، م. س. د. ، ص ٦٥ .

والتبيلات السابقة في مواجهة الملكية العقارية الكبيرة وبعض الفئات الممثلة لرأس المال ومن ثم أصبح من الضروري إزالة تلك القيود لأنها تعوق حركتها^(١٣).

سجلت العناصر البيروقراطية المدنية انتصارا نسبيا بعد ١٩٦٧ وانحصر دور المؤسسة العسكرية^(١٤) وبدأت هذه العناصر في إبراز ورقة الديمقراطية كعبر عن حاجتها لإزالة القيود التي تقف وتحول دون تعاونها مع رأس المال الأجنبي وبدأت النخبة الحاكمة تطرح ما يعرف «بالاشتراكية الديمقراطية» التي لا تعترف لا بالتأميم ولا بالمصادرة^(١٥) وتحت الضغط الشديد حصلت البيروقراطية على نطاق أوسع للحركة حيث نادى بضرورة إعادة تحديد دور القطاع الخاص وإطلاق حرية رأس المال والربح الفردى وفتح باب الهجرة وتشجيع القطاع الخاص ونحجيم دور القطاع العام تحت اسم (الترشيد).

ومن المفارقات التاريخية أن يتلقى القطاع العام الضربة الأولى حيث نادى البيروقراطية بتقليص أظافره وتقييده ونحجيم دوره وجعله معاوناً لرأس المال الخاص والأجنبي وفك الإجراءات التي تم تطبيقها خلال فترة الستينات وإطلاق حرية رأس المال الخاص بدعوى تصحيح المسار (الاشتراكي) إلا أن هذه الدعوة كانت مدفوعة بالاعتبارات المصلحية حيث كانت هذه القوى تسعى من وراء ذلك إلى تضخيم ثروتها وتصعيد نصيبها الاجتماعي وتحقيق مزيد من السيطرة والنفوذ السياسي^(١٦).

ومن المفارقات أيضاً أن يصدر الهجوم على القطاع العام ومحاوله اجهاض التجربة الناصرية ليس فقط من أولئك الذين أضربوا من جراء التأميم والحراصات والإصلاح الزراعي ولكن أيضاً من تلك العناصر التي كونت ثروتها من رحم القطاع العام الذي تم تسخيره وتخريبه من داخله لصالحهم ، كما كان الهجوم من تلك الحناجر التي طالما بحث أصولها من شدة ماكالتة ليس للقطاع العام فقط بل للتجربة الناصرية كلها كتجربة متميزة وفريدة في المنطقة بل ما هو أكثر من ذلك أنهم أرجعوا كل أزمات

(١٢) د. محمد دويدار ، الاقتصاد المصري بين التخلل والظهور ، م. س. ذ. ص ٥١٨ .

(١٣) أماني قنديل ، صنع السياسات العامة في مصر مع تطبيق على السياسة الاقتصادية ٧٤ - ١٩٨١ ، رسالة دكتوراه غور منشورة (جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٥) ص ١٣٦ .

Ali E Hilal Dessouki, (The Politics of income distribution in Egypt, the political Economy of Income distribution on Egypt), in Gouda Abdel Khalek and Robert Tignor eds., (New yourk - London: Holmes & Meier Publishers, 1980). PP. 62-64.

(١٥) د. جمال حمدان ، شخصية مصر : دراسة في عقيدة الزمان والمكان (القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٨٤) ص ص ١٤٢ — ١٤٤ .

المجتمع المصري إلى التبدلات والتحولات التي انتابته إبان الحكم الناصري وإن كانوا هم أنفسهم قد مثلوا أعمدة رئيسية داخله^(١٦) .

هكذا يمكن القول بأن ثورة يوليو أفرزت البرجوازية البيروقراطية ليس بهدف استنزاف ثروات المجتمع ولكن بهدف انجاز المهام الثورة ألا أنها استغلت وظائفها ومناصبها داخل الجهاز الحكومي والقطاع العام في تجميع الثروة مسخرة جهاز الدولة لتحقيق مآربها الشخصية وهامى الآن تواصل مسيرتها بعد أن قنت لها الفرصة في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى .

وإذا كانت ثمة روابط وتداخلات وتشابكات بين عناصر الرأسمالية التقليدية وبين البرجوازية البيروقراطية قد عكستها دراسة المبحث السابق ألا أن التحالف الحقيقى فيما بينهما قد تم في إطار سياسة الانفتاح الاقتصادى . وقد بينت الدراسة أن ثمة تحالفا قويا بين بقايا الرأسمالية التقليدية التي حافظت على بعض ثرواتها القديمة من خلال التهرب إلى الخارج أو عبر تميمتها في عالم الأعمال والذين لعبت تصفية الحراسات دورها في تزويدهم بثروة عقائرية أو نقدية كانوا قد فقدوا الأمل فيها والذين أتاح لهم الانفتاح الاقتصادى إعادة جزء من ثرواتهم في الخارج ولم أيضا ارتباطاتهم القديمة برأس المال الأجنبى وبالذات (الأوربي) ، وبين عناصر البرجوازية البيروقراطية التي جمعت ثرواتها الطائلة أحيانا بفضل الثورة وأحيانا أخرى بالتحايل عليها أفضى إلى تشكيل تكوين اجتماعية قوية كانت سندا للنظام الاقتصادى المسمى بالانفتاح الاقتصادى^(١٧) .

والسؤال الذى يطرح نفسه بهذا الصدد هو : هل أثبتت الدراسة العملية أن البرجوازية البيروقراطية تمثل شقا في رأسمالية الانفتاح الاقتصادى ؟ هل يوجد تحالف بين الرأسمالية التقليدية والبرجوازية البيروقراطية عكسه تكوين الشركات موضع الدراسة ؟ ماهى أهم القطاعات التي نزحت منها تلك العناصر ؟ هل يوجد تحالف بين بيروقراطية الستينات وبيروقراطية السبعينات والثمانينات ؟

تساؤلات عديدة طرحها الدراسة وتم التوصل الى اجاباتها عبر النتائج التالية :

أولا : أن ثمة عناصر رأسمالية تقليدية استطاعت أن تجد لها امتدادات ونفوذ داخل النظام الجديد بعد الثورة حيث آلت العديد من شركاتهم إلى جهاز الدولة بعد عمليات التأميم الواسعة ومن

(١٦) سيد مرعى ، م.س. د. ، ص ٥٣٩ — ٥٤٠ وكذا عثمان أحمد عثمان ، م.س. د. ، ص ٢٩٣ ، وأيضا عبد الله ألام ، م.س. د. ، ص ٢٧ .

(١٧) د. فؤاد موسى ، هذا الانفتاح الاقتصادى ، م.س. د. ، ص ١١٧ .

يود الباحث أن يشير الى تحفظ هام وهو أن هناك بعض العناصر البيروقراطية والتكنوقراطية استطاعت أن تقوم بدورها المنشود في انجاز المهام التي رسمتها لها القيادة الناصرية واستطاعت أن تبني صرح القطاع العام وأن تواصل عطاءاتها في تحقيق الانماء الوطنى وإن كانت قد كونت ثروات فهذا لايعيبها إذا كان ذلك مقابل جهد وطنى وعطاء جاد للوطن والمواطن المصرى .

ثم أصبح مثل هذه العناصر — الى كونها رأسمالية تقليدية — ضمن عناصر البرجوازية البروقراطية التي وظفت وظائفها ومراكزها داخل القطاع العام لاستعادة بعض امتيازاتها (بشكل نسبي) التي سبق وأن ضرت ولا سيما تلك العناصر التي ظلت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالقطاع الخاص من ناحية ورأس المال الأجنبي من ناحية ثانية .

ومن العناصر الرأسمالية التقليدية التي تقلدت مناصب ومراكز ووظائف داخل جهاز الدولة والقطاع العام بعد الثورة نجد منهم الآتي أسمائهم :

عبد الجليل العمري ، وحسن عباس زكي ، ونعمة الله بولس ، وعدلى أيوب ، ومحمد العبد ، وجبر سالم ظهيفة ، وبطرس غالى ، وحمد الباسل ، وعلى شعراوي ، وأحمد يوسف الطويل ، ومحمد محمود المتال ، وسيد مرعي ، واسماعيل بليغ صبري ، وميشيل باخوم ، وعبد الغفار البريزي ، وزكي هاشم ، وأحمد جرانة ، وبعد الستار عبد المقصود عرفه .

ثانيا : أفصحت الدراسة عن وجود عدد من أولئك الذين تقلدوا مراكز ووظائف داخل الجهاز الحكومي والقطاع العام والتنظيمات السياسية المختلفة خلال فترة الستينات واستأنفوا عملهم كمساهمين ورجال أعمال مع سياسة الانفتاح الاقتصادي ومنهم على سبيل المثال :

الاسم	المهنة والوظائف التي شغلها علاوة على المناصب	الشركات المساهمة فيها	تاريخ الانضمام	قيمة المساهمة بالألف جنيه	التوزيعات الصادرة الحاصل عليها
إبراهيم بلخ محمود	- كان رئيساً لشركة الجندية للسكر (قطاع قطن) والتي تأسس الشركة المصرية المصرية لمصناعات القطنية بمرزوطه (مركزه) مستطعم.	- بنك النيل. - الشركة المصرية القطنية لمصناعات الزبادية القطنية بمرزوطه.	١٩٧٨/١/٢٩ ١٩٨٠/٢/٢٩	١٢٥ ١٠٠	
عبدلله دوي سبور	- قبل كل شيء دوي سبور الذي عمل الزبادية ١٩٧٢ - ١٩٧٣ ٩ مرات خلال الفترة من ٥٢ - والتي عمل منصب رئيس الزبادية في ج.ع.ع. خلال الفترة من ١٩٧٤/٣/٢٥ إلى ١٩٧٦/٤/١٠.	- شركة المخابز المصرية المصرية (مركزه) المصرية	١٩٧٩/٧/٢٩	٢٠	
عبدالله حميدو النفل	- كان قائما على شركة مصر خلال المنشآت.	- شركة العمل والمنشآت.	١٩٧٨/١٢/١٢	١٠٠	
عبد الله أحمد هدم	- كان قائما على شركة - كان رئيساً لمصنع (١٥٠) شركة السكر المصري والمصري (١٥٠) - عمل بعد ذلك في مجال الأعمال.	- شركة الجوزيت والرحيم المصرية. - شركة مصنع المنشآت. - الشركة المصرية للصناعات - شركة العمل المصرية.	١٩٧٦/١/١ ١٩٧٦/١/٢٩ ١٩٧٨/٤/١٩ ١٩٨٢/٤/٢٣	١٤٠ ٢٠ ٩٢٥ ٤٠٠	

(١٨) أمير الجبهة الزميلة بتاريخ ١٩٦٦/٢/٨ - وصغر من المناصب المؤسسية لشركة المبرزين في التاريخ للاستشارات والتشخيص
مع كل من محمد عبد الله حلف ، وأحمد يوسف الجندى . أمير الأخضر بتاريخ ١٩٨٥/٢/٩ ص ٧ .

الاسم	المالك والموظف التي تملكونها محلل السجلات	الشركات المسجلة لها	تاريخ التأسيس	قيمة المساهمة بالآلاف جنيه	البيانات الشخصية
حسن حسن زكي ورفقه حميدة حماد زكي	- د. حسن سليم الاقتصاد محلل كرام السجلات وأول السجلات . - محلل رقعة مجلس إدارة بنك الكويت العمومي (٣١) .	- شركة القاهرة للاستشارات والصحية . - الشركة العامة للاستثمار والصحية .	١٨ ١٩٧٩/١١/١٩ ١٩٨٢/١/١٧	٣٥	
فؤاد كامل موسى (مع ففقه زكي) كامل موسى	- محلل فؤاد كامل موسى رئاسة جهة القيادات في عام ١٩٦٩ (٣١) .	أبشر للملح رقم ٣	أبشر للملح رقم ٣	أبشر للملح رقم ٣	
محمد البشير حجازي	كان دليلا محلل السجلات .	أبشر للملح	أبشر للملح	أبشر للملح	
محمد فؤاد إبراهيم	كان مديرا لجهة الأوقاف ثم سافر إلى الدول الغربية .	أبشر للملح	أبشر للملح	أبشر للملح	
مباركي عبد الله العمومي	- ابن عبد الله العمومي الذي كان دليلا للاعتقال .	أبشر للملح	أبشر للملح	أبشر للملح	
عجل محمد حلي	- محلل رقعة مجلس إدارة الشركة الصحية للصناعات الحربية والمطويات (٣٢) .	أبشر للملح	أبشر للملح	أبشر للملح	

- (٣٠) أبشر الجهة الزمنية بتاريخ ١٩/٧/١٩٦٧ .
(٣١) أبشر الجهة الزمنية بتاريخ ٧/١/١٩٦٩ .
(٣٢) أبشر الجهة الزمنية بتاريخ ٧/١/١٩٦٩ .

ثالثا : ان الشق الأكبر من عناصر البرجوازية قد نزع من قطاعات رئيسية ثلاثة هي : قطاع التجارة الخارجية وتجارة التوكيلات وقطاع المقلولات وقمة جهاز الدولة الحكومى .

واذا كانت هذه النتيجة قد تم التوصل اليها على مستوى الشركات المساهمة فان ثمة بحثا آخر قدمته الدكتور ملك زعلوك على مستوى التوكيلات التجارية وتبين منه أن أصحاب التوكيلات التجارية بلغوا ٧٠٠ فى أواخر عام ١٩٧٧ وهم فيهم :

الفريق الأول تمثل فى فريق الوكلاء القديم من أصحاب مكاتب التوكيلات المؤتمة عام ١٩٦١ وقد نجحت بعض عناصره فى نقل مكاتبها بالخارج وعملت على استثمارية صلات التعامل مع رأس المال الأجنبى ثم عادت مع سياسة الانفتاح الاقتصادى أما البعض الآخر فقد غاص داخل القطاع العام وخاصة تلك القطاعات القائمة بالتجارة الخارجية وتجارة التوكيلات إلى أن عادت إلى نشاطها الصريح أيضا مع بنى النخبة الحاكمة لسياسة الانفتاح الاقتصادى .

أما الفريق الثانى فتمثل فى أصحاب التوكيلات الجدد الوافدين الى صفوف الوكلاء والوسطاء والسماسة والمستشارين معتمدين على نفوذهم السياسى وصلاتهم بالجهاز التنفيذى وقد تضخمت هذه الفئة بطريقة سريعة الى أن أصبحت من الفئات المؤثرة فى المجتمع^(٣٣)

رابعها : عكست الدراسة تمركزا بيروقراطيا فى العديد من الشركات كما عكست أيضا تحالفا بين عناصر الرأسمالية التقليدية من ناحية والبرجوازية البيروقراطية من ناحية ثانية ومن هذه الشركات على سبيل المثال :

— بنك النيل : وتلتقى فيه عناصر الرأسمالية القديمة مع البرجوازية البيروقراطية إذ نجد عائلات المفتى ، والبدرى ، ودوس ، وأبو الفتوح ، واندراس ، والطويل ، وتوبه ، مع عائلات تنتمى الى البرجوازية البيروقراطية مثل محسن عبد الحالى ، وعبد الغفار البيرى ، وعبد المنعم الطنامل .

— بنك الاتحاد والتجارة مصر : يضم زكى هاشم ، وعبد الله مرزبان ، وعبد العظيم أبو المطا .

— الشركة المصرية الأمريكية للنقل والشحن والطبع تضم حسين عبد الله مرزبان شقيق محمد عبد الله مرزبان مع مصطفى كامل مراد .

— شركة الاتحاد العربى للاستشارات تضم أشرف مروان مع عمرو حسين ذو الفقار صبرى .

— بنك مصر العربى الأفرقى يضم عبد المنعم القيسونى مع محمد محمود أبو شادى .

— الشركة الإسلامية للأدوية والكماويات والمستحضرات الطبية (فاركو للأدوية) تضم حسن عباس حلمى فهمى مع فاروق حسن الايزرى .

وإذا كانت الشركات السابقة تمكس في تكوينها تمركزاً للعناصر البرجوازية البروقراطية فإن هناك العديد من الشركات التي عكست تحالفاً جديداً بين البرجوازية البروقراطية والرأسمالية التقليدية على نحو ما أوضحه المبحث الثالث من الفصل الأول .

خاصة : ان بروقراطية الستينات قد شهدت تلاحماً وثيقاً بينها وبين بروقراطية السبعينات والثمانينات . وقد دعم من تلك الظاهرة اندماج جهاز الدولة من ناحية والقطاع العام من ناحية ثانية في مجال الأعمال والانخراط في الشراكة مع رأس المال الخاص المحلي والعربي والأجنبي ولعل هذا يشير إلى أن الدور السلبى للبرجوازية البروقراطية لم يقتصر على الحقبة الناصرية بل امتد إلى الفترة التي تلتها . لقد أفضحت الدراسة عن تكرار أسماء العديد من المسؤولين الذين تقلدوا مناصب ومراكز هامة داخل جهاز الدولة والقطاع العام والتنظيمات السياسية والمؤسسات الصحفية ، إذ نجد على سبيل المثال أسماء بعض أعضاء مجلس الشعب مثل حافظ بدوى ، وكامل بدوى ، وزياد السبكى ، وعقيلة السماع ، ومحمد البطران ، وعبد القادر أبو هيلة ، وقرينة حسن وأسماء بعض كبار المسؤولين في المؤسسات الصحفية مثل عبد الله عبد البارى ، وإبراهيم سعد ، وإبراهيم نافع ، ومصطفى شردى ، وجمال الدين الحماصى . هذا بالإضافة إلى أسماء وزراء سابقين منهم على سبيل المثال عبد المنعم القسوسى ، وحسن عباس زكى ، وعثمان أحمد عثمان ، وسيد مرعى ، وعبد العزيز حجازى ، ومحمد عبد الله مرزبان ، وعبد العظيم أبو العطا ، ومحمد حامد محمود ، وجمال الناظر ، وحامد السامح ، وأحمد أبو اسماعيل وسليمان نور الدين ، وعلى زين العابدين ، ومنصور حسن ، وعبد المنعم الصاوى ، وزكى هاشم ، ومصطفى السعيد ، وعبد العزيز كامل ، ويوسف السباعى .

ونخلص مما تقدم إلى أن التبدلات والتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي انتابت المجتمع المصرى منذ بداية الستينات قد ساعدت على تكوين عناصر برو/تكنوقراطية تمكنت من أن توظف مناصبها ووظائفها داخل جهاز الدولة والقطاع العام والتنظيمات السياسية من أجل الحصول على ثروات بطرق مشروعة أو غير مشروعة أو بكلاهما معاً . وقد ساعد على ذلك العديد من العوامل منها انخراط البروقراطية القديمة وجهاز الدولة القديم داخل النظام الجديد بالإضافة إلى أن العناصر الرأسمالية التقليدية استطاعت أن توجد لنفسها امتدادات داخل النظام الجديد أما عن طريق الرزج بأبنائها داخله وإما عن طريق عمليات التأمين الواسعة التي أفضت إلى تحويل الشركات المؤتممة بملكها الإدارى (المالك غالباً) إلى جهاز الدولة أيضاً .

وانطلاقاً من التحالف والتشابه بين الرأسمالية التقليدية والبرجوازية البروقراطية تكونت جبهة اجتماعية ضاغطة على النظام فالأولى تسعى لاستعادة امتيازاتها والثانية ناقمة على التجربة وتسعى إلى تعظيم ثرواتها وأصبحت تلك الجبهة تضيق بالقيود والاجراءات التي تعمد من دور رأس المال الخاص وضرورة تغير

فلسفة النظام وتوجهاته حيث التوجه نحو فلسفة الاقتصاد الحر .

قنت النخبة الحاكمة الفرصة بالأعلان الرسمى لسياسة الانفتاح الاقتصادى وتم استدعاء عناصر الرأسمالية التقليدية أولا ثم عناصر البرجوازية البيروقراطية التى شكلت شقا أساسيا من القاعدة الاجتماعية المدعنة لسياسة الانفتاح الاقتصادى .

ملاحظ أن الرأسمالية التقليدية كان لها السبق فى تأسيس الشركات المساهمة فقد أثبتت الدراسة أن الشركات المساهمة التى تأسست فى السنوات الأولى كانت تتضمن مساهمة من قبل عناصر الرأسمالية التقليدية أما الانحواط الرسمى والواضح لعناصر البرجوازية البيروقراطية لم يظهر الا ابتداء من عام ١٩٧٨ (فى اطار الشركات المساهمة) . وقد يرجع ذلك الى أن النخبة الحاكمة خلال الفترة من ١٩٧٤ — ١٩٧٨ نفيها كانت لانزال تمجد تجربة الستينات وتؤكد أن التحولات خلال السبعينات ملهى الا امتداد لتحولات الستينات ومن ثم كان لايبقى والنخبة الحاكمة تمجد النظام السابق أن يخرج ويبرز (الاشتراكيون) فى ثوب رأسمالى جديد .

هكذا شكلت البرجوازية البيروقراطية عنصرا فاعلا فى التسيج الاجتماعى الذى أخذ على عاتقه التدشين والدفاع عن سياسة الانفتاح الاقتصادى .

من يملك مصر ؟ !

الفصل الثالث

الرافد الطفيلي

□ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □

المبحث السادس :

تحديد مفهوم الطفيلية وخصائصها

المبحث السابع :

السياسات الحكومية والرافد الطفيلي

المبحث الثامن :

التهجين بين الروافد الثلاثة

(الرأسمالية التقليدية. والبرجوازية البيروقراطية والطفيلية)

الفصل الثالث الرافد الطفيل

كما حدث في الستينات عندما اتسمت فترة التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بظهور البرجوازية البروقراطية ، شهدت حقبة السبعينات ظهور بعض الفئات الاجتماعية الطفيلية الناشطة على سطح المجتمع المصري لتضيف رافدا اجتماعيا جديدا في النخبة الاجتماعية (موضع الدراسة) التي تشكل في عملها نخبة رأسمالية السبعينات . ويتفاعل الرافد الطفيل مع الرافد الأول (الرأسمالية التقليدية) والرافد الثاني (البرجوازية البروقراطية) تكتمل التكوينة الاجتماعية لرأسمالية الانفتاح الاقتصادي وتبدأ في تشكيل ملامحها وخصائصها كتكوينة اجتماعية جديدة تنعكس واقعا مصريةا جديدا .

وقد عكست المحاكمات التي شهدتها مصر صورة واضحة لبعض أقطاب الطفيلية وأفصححت عن طبيعة نشاطهم وطرق تكويهن ثرواتهم وغط سلوكياتهم الذي دفع بعضهم الى حد ارتكاب الجرائم بالمعنى الجنائي « للكلمة »^(١) .

وتشير الطفيلية في الدراسة الى عناصر الطفيلية «البحتة» أى العناصر ذات النشأة الطفيلية من ناحية والنشاط الطفيل من ناحية ثانية ، بمعنى آخر العناصر التي تنتمى الى عوالم السجون وأرباب السواقي والخارجين عن القانون . فهي عناصر ليست من ذوى الوظائف العامة في الدولة وليست من عناصر رأسمالية قديمة ، وإنما هم يشكلون نبتة جديدة اضافتها فترة السبعينات الى التركيبة الرأسمالية المعهود بها تحقيق التنمية في اطار سياسة الانفتاح الاقتصادي .

ويتضمن هذا الفصل للمباحث التالية :

(١) نظرا لصحة دراسة هذا الرافد والفئات الجريئة غير المشروعة في نشاطه كالأعراق بالسلطة او التهرب بمكس الطفيلية السرية لهذه الأنشطة ثم الاعياد على جنات الاحكام وتفضلا كمصدر وكسل .

- المبحث السادس : تحديد مفهوم الطفيلية وخصائصها .
- المبحث السابع : السياسات الحكومية والرافد الطفلي .
- المبحث الثامن : التهجين بين الرافد الثلاثة (الرأسمالية التقليدية ، والبرجوازية البروقراطية ، والطفيلية)

المبحث السادس

تخليد مفهوم الطفيلية وخصائصها

تولدت بعض الكتابات العلمية^(٢) بل والمهاجمات القانونية التي تعرضت لها بعض العناصر التي نشطت خلال سنوات الانفتاح الاقتصادي لفظ الطفيلية كوصف لطبيعة نشأة ونشاط هذه الشريحة ، وغالبا ما يستخدم هذا اللفظ لوصف ما ينقله الكاتب أو يعتقد أنه ضار بالاقتصاد الوطنى .

وبالرغم من شروع هذا اللفظ في الكتابات العلمية إلا أن هذا لا ينعى أنه قد اكتسب معنى محددا وواضحا بالشكل الذى يجعله يرتقى الى مستوى المفاهيم والأفكار المنضبطة كأداة لتشريع وفهم تضرلهم الواقع الاقتصادى والسياسى والاجتماعى المصرى .

أولا : تخليد مفهوم الطفيلية :

والمعنى الاصطلاحي للفظ الطفيلية يعنى لغويا « الكائن الذى يعيش متطفلا على كائن آخر داخله أو خارجه ، أى أنه يعيش على حساب غيره يتغذى بهذاته ويستزف قواه »^(٣) .

وبناء على هذا المعنى الاصطلاحي للفظ الطفيلية تصبح الطفيلية في معناها العام تدور حول مايل :

١ — ان النشاط الطفيلى يقوم على استغلال الغير الأمر الذى يترتب عليه حرمان هذا الغير من فرص الترقى والتمو .

٢ — ان دخول العناصر الطفيلية لارتبط بالعملية الانتاجية الأمر الذى يعكس في النهاية ان النشاط الطفيلى هو نشاط ناقل للثروة وعباله الأساسى هو التبادل^(٤) ، ومن ثم فهو يفسر الى حد بعيد ظاهرة التكاثر المالى وليس التراكم الرأسمالى^(٥) .

(٢) استخدم هذا اللفظ في كتاباتهم الأستاذة : د. محمد مرسى ، د. اسماعيل صبرى عبد الله ، د. محمود عبد الفضيل ، د. ابراهيم المرسى ، د. جمال حمدان ، عادل حسين ، د. محمد دهيلار ، د. محمد عبد الشفيق ، د. ليهى عوض ، د. وزى زكى ، وغيرهم من أمة الفكر السياسى والاقتصادى والاجتماعى في مصر . إلا أن ثمة فهما من كبار المفكرين الاقتصاديين يحوز على وصف تلك العناصر بالطفيلية وعلى رأسهم د. جلال أمين .

(٣) د. محمود عبد الفضيل ، مفهوم الرأسمالية الطفيلية في ظل الانفتاح الاقتصادى ، مجلة الطفيلية ، عدد مايو ١٩٨٤ ، ص ١٩ .

(٤) د. ابراهيم المرسى ، في اصلاح مفاهيمه الاصطلاح ، كتاب الأعمال رقم ٣ ، سبتمبر ١٩٨٤ ، ص ١٩١ .

(٥) يفرق د. اسماعيل صبرى عبد الله بين ظاهرة التكاثر المالى القائمة على أساس نقل الثروة وتراكبها لدى بعض العناصر نتيجة استخدام أساليب السلب والنهب والتحليل على التقنين وبين ظاهرة التراكم الرأسمالى الناتجة عن توظيف رأس المال في العملية الانتاجية وفق فن انتاجى معين الأمر الذى يترتب عليه تحقيق قيمة مضافة على المستوى القومى وتحقيق تركة أعمال حقيقى .

(مقابلة للباحث مع د. محمد صبرى عبد الله بتاريخ ١٩٨٤/٥/٢٨) .

وإزاء هلاية هذا اللفظ وعدم ارتقاؤه الى مستوى المفاهيم الدقيقة تعددت الآراء في تحديد معناه .
فمن رأى يرى أن العناصر الطفيلية هي تلك التي تملس أنشطة غير انتاجية ولا تساهم في تدعيم الهيكل
الانتاجي ، ورأى آخر يرى أن الأنشطة الطفيلية هي تلك التي تقوم على أساس استغلال الغير وحرمانه
من فرص الترقى والعمى ، ورأى ثالث يرى أن الأنشطة الطفيلية هي تلك التي تقوم بنقل وتراكم الثروة لدى
بعض العناصر بشكل لا يتناسب وطبيعة العملية الانتاجية السائدة ودونما اسهام حقيقى في تحقيق قيمة
مضافة للاقتصاد القومى .

والحق يجد أن قصر مفهوم الطفيلية على صفة أو سمة واحدة من السمات والخصائص السابقة
يجعل من هذا اللفظ مفهومًا ضيقًا لا يتسع لاستيعاب الخصائص المختلفة كما عايشتها الحياة المصرية منذ
منتصف السبعينات .

فالقول بأن الأنشطة الطفيلية أنشطة غير انتاجية هو وصف ضيق فئمة أنشطة غير انتاجية ولكن
لها وظيفتها الاجتماعية وتساهم في العملية الانتاجية بشكل غير مباشر ، بل أن هناك أنشطة انتاجية قد
يترتب عليها اضرار ببناء القيم في المجتمع مثل انتاج الخمور^(١) .

ومع ذلك يمكن القول بصفة عامة ان كل عمل منتج ليس عملاً طفيلياً ولكن كل عمل غير
منتج ليس بالضرورة عملاً طفيلياً^(٢) .

ومن استقراء التعريفات المختلفة التي ترد في الكتابات المتلفة بهذا الموضوع يمكن تحديد
الخصائص العامة للأنشطة الطفيلية فيما يلى :

أ — السعى الى الربح السريع والتركيز على الأنشطة قصيرة الأجل والميل الى تراكم رؤوس الأموال تراكمًا
سريعًا .

ب — هذا السعى يستخدم كافة الطرق المشروعة أو شبه المشروعة .
ج — التركيز على الأنشطة الخدمية (غير المرتبطة بالعملية الانتاجية) وعدم ربط رأس المال بأصول
ثابتة انتاجية وإنما يمزج به فى الأنشطة التي تحتفظ بسيولته الدائمة (مثل الاقراض الربوى ،
والمضاربة ، والسيرة)^(٣) حتى يتمكن من التحول من نشاط الى آخر حسب الظروف
وتوقعات الربح السريع .

د — الارتباط بمصالح أجنبية وبصفة خاصة فى إطار الوكالات التجارية والسيرة والوساطة .
هـ — ان العناصر الطفيلية لا اكتفى بال ضمانات والسهولات والمزايا التي منحها قانون استثمار رأس
المال العربى والأجنى بهدف تشجيع الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية ، بل أنها تفتن فى كيفية

(١) د. ابراهيم المصري ، م. س. د. ، ص ١٩٤ .

(٢) للرجع السابق ، ص ١٩٤ — ١٩٨ .

(٣) د. محمود عبد الفضيل ، مفهوم الرأسمالية الطفيلية فى ظل الانتعاش الاقتصادى ، م. س. د. ، ص ١٩٠ .

الاستفادة من كل الثغرات التي تضمنها هذا القانون بل وبمخالفته أحيانا^(٩) ، إذ نجد على سبيل المثال « ساسى على حسن » تاجر العملة يقول في دفاعه أمام المدعى العام الاشتراكي انه طبق القانون الذى أقروه الرئيس محمد أنور السادات وهو قانون التعامل فى النقد الأجنبى فهو يطبق القانون ويستفيد من الضمانات والامتيازات التى منحتها له القانون وإذا كان ثمة عيب فهو فى القانون نفسه . هذا مع العلم أن القانون يحجز التعامل فى النقد الأجنبى شريطة أن يتم التعامل عبر المصرف .

هذه هى أهم الخصائص التى يتحدد من خلالها مفهوم الطفيلية كشأ وكشاش تحديدا اجرائيا من واقع غيرة الاقتصاد المصرى منذ منتصف السبعينات ، وهنا تجدر الإشارة الى عدة نقاط هامة :

١ - ان الطفيلية بمعناها السابق لا تملش شريحة أو طبقة أو فئة بنائيا ، ومن ثم لا يمكن القول بأن هناك طبقة طفيلية أو فئة طفيلية بعينها ، كما أنه من غير الصحيح القول بأن النشاط الطفيلى مقصور على أنشطة بعينها مثل التجارة والنقل والتخزين ، إذ توجد « جيوب هامة » للأنشطة الطفيلية داخل الأنشطة السلعية الرئيسية فى مجالات الزراعة والصناعة والبناء والتشييد^(١٠) . الأمر الذى يصبغ معه القول بأن كافة الأنشطة السلعية الرئيسية فى مجملها أنشطة انتاجية خالصة فى ظل ممارسات سياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر .

والحقق نجد أن اغتراف جهاز الدولة وكبار مسئوليها فى مجال المال والأعمال والالتقاء الذى شهدته السبعينات وتكرسه الثمانينات بين عالم السياسة وعالم الاقتصاد جعل من الطفيلية بمفهومها السابق سمة سائدة على المستويين العام والخاص ، بل ربما أصبحت سمة مميزة للمجتمع بأسره ، وكما يقول الدكتور ابراهيم العيسوى « لم يعد يثنأ عنها سوى قلة قليلة من أفراد المجتمع المصرى »^(١١) . حيث أدت التحولات التى شهدتها المجتمع المصرى الى تحويل بعض العناصر الى

(٩) يصل الأمر ببعض الشركات الاستثنائية بعد انتهاء مدة الاعفاء الضريبى التى أقرها قانون استئجار رأس المال العربى والأجنبى الى تصفية شركاتها وإقامة شركات جديدة بنفس الأصول التابعة للشركات القديمة مع تغير اسم الشركة أو نشاطها للحصول على مدة اعفاء ضريبى جديد . انظر المخابرات القانونية والاقتصادية والمضلية التى وجهت لمشروع هضبة الأهرام ، ومشروع العمالية . د. محمد دهنر ، الاقتصاد المصرى بين التمثل والتطويع ، م. س. د. ، ص ٩٤٧ .

(١٠) فى القطاع الزراعى يوجد قسم هام من الرأسمالية الزراعية ذات الطابع الطفيل فى مجال تأجير الآلات الزراعية وفى مجال المضاربة والتجارت فى مستزيمات الانتاج الزراعى والأعلاف فى السوق السوداء ، وفى القطاع الصناعى توجد هناك من الرأسمالية الصناعية التقليدية تتحول الى فئات طفيلية تصفى أنشطتها فى الورش وتضخ على فروع الأسفل من خلال الصفقات القائمة على عقود التوريد من الداخل مع صغار المنتجين والمزججين (كما هو الحال فى صناعة الآلات والأحذية والمنتجات الجلدية) ، انظر بالتفصيل : د. محمود عبد الفضيل ، حول مفهوم الرأسمالية الطفيلية فى الواقع المصرى الراهن ، مجلة الطفيلية ، عدد يناير — مارس ١٩٨٥ ، ص ١١٧ .

(١١) د. ابراهيم العيسوى ، م. س. د. ، ص ٣٢ .

عناصر « طفيلية رغم أنها » أى أجبرت بعض العناصر على أن تخوض هذا المجال مثل أصحاب الأراضي والمباني والعقارات التي ارتفعت قيمتها في غمر سياسة الانفتاح الاقتصادى ، هذا فضلا عن فئات الأعمال الفنية الذين ارتفعت أجورهم ارتفاعا كبيرا بسبب المهجة الى الدول العربية النفطية والعمل في الشركات الانفتاحية الاستثنائية . وقد شجع هذه العناصر المناخ الذى أوجدته تلك السياسة حيث الاشتغال بالسمرة والعمولات والتوكيلات التجارية الأجنبية .

٢ — بالرغم من عدم صحة ربط الطفيلية بنشاط معين من الأنشطة حيث أنها سلوك اقتصادى ، وبالرغم من أن الأنشطة الطفيلية أنشطة اعطوبية قد توجد في كافة المستويات الاجتماعية وفي كافة الأنشطة الاقتصادية ، إلا أنه يمكن القول بأن هناك أنشطة اقتصادية أكثر استمدا وقبولا لانتشار ونمو هذه الأنشطة الطفيلية وهذه الأنشطة كما حدها الدكتور محمود عبد الفضيل هي على النحو التالى :

أنواع الأنشطة الطفيلية	فئات الرأسمالية الطفيلية	أنواع الدخل الطفيلية
— التجارة الخارجية وعمليات الاستيراد والتصدير والتوكيلات التجارية	الرأسمالية الوكيلية لرأس المال الأجنبى	الأرباح الطفيلية الناتجة من الاتجار في السلع المستوردة
— عقود المقاولات من الباطن كبار المقاولين		العمولات والسمرة
— تجارة السوق السوداء في النقد الأجنبية	تجارة العملة في السوق السوداء	فروق الأسعار الناجمة عن المضاربة على أسعار العملات
— تهريب السلع المستوردة من خلال المناطق الحرة .	تجارة السلع المهربة	هوامش ربح طفيلية
— جمعيات الاسكان	شرائع من كبار المهنيين	دخل عمولات ومسمرة
— تقسيم الأراضي التعاونية	شركات تقسيم الأراضي والسماسة	أرباح مضاربة وعمولات وإتمام الصفقات العقارية
مقاولات البحر وعمليات التخلص	مقاولو البحر	ارباح طفيلية وآلتوات وخلوات الرجل
الجمركى	والمخلصون الجمركيون	
— عقود التوريد للحكومة واقتطاع العام	المتهمدون والموردون	دخل العمولات والسمرة

— مكاتب السفنات والتسهيلات مقلولو الانفار وأصحاب دخل العملات والسمة
مكاتب السفنات

— الاتجار غير المشروع في السلع التمهنية بعض تجار البقالة أرباح طفيلية^(١٢)
والجملة

وتمثل هذه المجالات من الأنشطة شبكة متداخلة حيث يرتبط بعضها ببعض الآخر .
فعمليات التصدير والاستيراد مرتبطة بتجارة النقد الأجنبي وجميعات الاسكان وتقسيم الأراضي
التعلونية والعقارات مرتبطة بمجانب المقلولات ، كما أن صهيب السلع المستوردة من خلال المناطق
الحرة مرتبط بمقلولات البحر والتخليص الجمركي . الأمر الذي يفضي الى تداخل وتشابك هذه
الأنشطة مع بعضها البعض .

٣ — ان الدراسة تقصد بالعناصر الطفيلية العناصر « البحة » منها من منطلق التميز بين عناصر
طفيلية وأخرى قد تكون أقل حدة في طفيليتها . ولعل ماقدمة الدكتور ابراهيم الصوى في هذا
الشأن تحت مسماه « بالطفيلية » واعزات الطفيلية يلم تلك التفرقة بين الطفيلية والطفيلية
البحة .

أن وصف العناصر الطفيلية « بالبحّة » ينطلق من أن أنشطة ونشأة هذه العناصر
لا تتوقف عند كونها غير إنتاجية وسريعة التراكم للثروة بالطرق غير المشروعة وشبه المشروعة وأنها
تشيع الخلل في الهيكل الانتاجي الاقتصادي وتؤثر على بعض عناصرها أنشطة مجرمة جنائيا ، بل تمتد
الى الخط القمعي الجديد الذي اشاعته في مجتمع مصر السبعينات ، فهذا الوصف لا ينطوي على
أبعاد اقتصادية فحسب بل يتضمن أبعادا اخلاقية وقيمة أخفضت الى حلول انتكاسة حضارة
عمقت من مفهوم الأزمة المجتمعية المصرية .

ويصبح اطلاق لفظ الطفيلية دون نعت على هذا الزائد ينطوي على تعميم يضع معه ملاح
أساسية لعناصر هذا الزائد . فهل الطفيل الذي يملك عقلا في منطقة هامة ودفعته ظروف السوق
للمتاجرة فيه بفرض الاستفادة من فروق الأسعار أو الطفيل الذي تقاضى رشوة أو عمل
بالسمة يحتر طفيليا بنفس درجة رشاد عثمان أو عصمت السادات أو توفيق عبد الحى وغيرهم
من أقطاب الطفيلية الذين احدثوا شرخا في البناء الاجتماعي والاقتصادي المصري ؟؟

والجدير بالذكر أن الدراسة حينما تفرق بين الطفيلية والطفيلية البحة لانضفي شيئا من
التبهر على تلك الأنشطة في مجملها وانما تقيم تمييزا موضوعيا له أساسه في الواقع وتبهر العلمي
والاخلاق ، كما أن اطلاق لفظ الطفيلية على علاته يحلل الواقع الاقتصادي المصري ، شمة

(١٢) د. محمود عبد الفضيل ، مفهوم الرأسمالية الطفيلية في ظل الانفتاح الاقتصادي ، م . س . د . ص ١٩٢ .

عناصر استفادت من الضمانات والامتيازات والتسهيلات التي منحها قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ وحقت أموالا طائلة إذ نجد عناصر تدبير مكاتب استشارية وأخرى تعمل كأعضاء ورؤساء مجال إدارة في عديد من الشركات الاستثمارية ويتقاضون أجورا ومكافآت طائلة لانتساب مع حقيقة الجهد المبذول . فهل يعتبر هؤلاء طغفيلون بنفس درجة طفيلية عصمت السادات أو غيو ؟؟؟

وتلقى الدراسة التي اجراها الدكتور محمد عبد الشفيق الضوء على بعض جوانب هذه التفرقة ، فقد اطلق على رأسمالية الانفتاح الاقتصادي « الشريحة الانفتاحية المميرة » وحدد هاتفا على النحو التالي :

— **القطاعات** التي تمارس أنشطة قائمة على ملكية رأس المال في قطاعات الانتاج السلمي والخدمات وتحصل بذلك على أرباح استثمارية واحتكالية استنادا الى مركزها الخاص على سلم السلطة وسلم الثروة والدخل القومي .

أ — رأس المال التجارى ويمارس أنشطة التصدير والاستيراد وتجارة الجملة (خاصة في الأغذية ، قطع غيار السيارات والتوكيلات الأجنبية لشركات السيارات) .

ب — رأس المال الصناعى الذى يتركز أساسا في صناعات السلع الاستهلاكية الموجهة لتشكيل نمط جديد من الاستهلاك الجماهيرى .

ج — رأس المال النهي ويدور حول زراعة المحاصيل التقليدية التصديرية والمحاصيل البستانية والخضرية ومزارع الدواجن والبيض .

د — رأس المال العقارى وخاصة في انتاج الأبراج السكنية المخصصة للفئات الجديدة أساسا ومجمعات الاسكان الادارى المخصصة للمشروعات الاستثمارية .

هـ — رأس المال « المالى » ويتركز في البنوك وشركات التأمين الخاصة .

— **القطاعات** ذات الأنشطة الطفيلية وتشمل القائمين بالضرية والسمو والوساطة .

— **القطاعات** ذات الأنشطة الاجرامية ويقصد بها الأنشطة التي تجرمها القوانين المعمول بها مثل التهرب من المنطقة الحرة وتهريب المخدرات وتجارة العملة في السوق السوداء .

— **القطاعات** شبه الهمية أى التي تحصل على عائد عملها فيما يسمى « شبه الربح » استنادا الى محدودية عرض مهاراتها وخاصة كبار المهنيين من المحامين وأطباء ومهندسين استشاريين^(١٣) .

(١٣) انظر بالتفصيل د. محمد عبد الشفيق ، الاقتصاد المصرى من أين وإلى أين ؟ بحث غير منشور ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ص ص ٢ — ٣ .

ثانيا : خصائص الطفيلة البحتة :

لقد عكست عناصر الطفيلة « البحتة » مجموعة من الخصائص التي تميزها وتحدد معالمها من حيث طبيعة النشأة ومن حيث أساليب المعبود والارتقاء في دنيا الثراء والأعمال اسمها الذكور محمود عبد الفضيل « بالخصائص التشريعية » وذلك على النحو التالي^(١٤) :

١ - من حيث أساليب جمع وتراكم الثروات :

الملاحظة الأساسية على هذه العناصر هو نجاحها في جمع ثروات طائلة في عدد محدود من السنوات وبشكل غير مألوف في الأنشطة الرأسمالية والاستثمارية ، لذلك فمن الأرجح أن هذه الأرباح جاءت نتيجة عمليات تهريب وفرض عمولات واتتوات واحتكار منافذ للتوزيع والاتجار في السوق السوداء واستغلال النفوذ لدى المسؤولين بجهز الدولة واقتطاع العام ، وعلى سبيل المثال فقد جاء في حيثيات حكم محكمة القيم العليا أن ثروة رشاد عثمان قاسم حتى عام ١٩٧٦ كانت نصف مليون جنيه ثم قفزت الى ٦٨ مليون جنيه حسب المركز المالي له في عام ١٩٨٢ أى زادت عناصر ثروته بمقدار ٦٧,٥ مليون جنيه على مدى ست سنوات . كذلك أشارت بيانات الجرد الأولى التي شكلها جهاز المدعى الاشتراكي الى أن ثروة عصمت السادات وزوجاته وأولاده لا تقل عن ١٨٠ مليون جنيه .

ان ما أفصحت عنه علامات محكمة القيم بشأن قضية عصمت السادات يتضمن نمطاً لأهم أساليب جمع تلك الثروات حيث تضمنت مانصه الآتي :

« لقد انقلبت هذه العناصر كالعالمب الضالة يقصدون ضحاياهم ويحتصون دماءهم ويخربون الاقتصاد مصر . لا هم لهم الا السطو والنهب وجمع المال والامتلاء على الغنائم مسلحين بالجشع والأنانية وحب الذات متغلبن الحملة والنصب والوساطة والرشوة وفرض الأتتوات بالإرهاب والتهديد ركابا الى انهم وعنوانهم يفرض الكسب السريع ذلك أنهم نفوس هتت الثراء فقامت بأقدامها كل القيم الانسانية والانسان أيضا مما يصدق عليها وبحق انها عصابة « المافيا » التي ظهرت في مصر ونشرت فسادها في أرجاء البلاد تسرح وتمرح دون رادع الى أن استطاعت بوسائلها الخبيثة تكوين ثروات طائلة تقدر بالملايين من الجنيهات . كل ذلك بعد أن انقضوا على كل ما هو محرم فارتكبوا الأفعال الفسادة بالجمع مالا عين رأس ومالا أذن سمعت ولاعطر على قلب بشر »^(١٥) .

٢ - الطبيعة التخاطبية والتشابكية لتلك العناصر :

بمعنى أن تلك العناصر لها طبيعة اعطبوطية متشعبة ومتداخلة مع بعضها البعض . فالحقق يجد

(١٤) د. محمود عبد الفضيل ، تاملات في المسألة الاقتصادية (القاهرة : دار المستقبل العربي ، ١٩٨٣) ص ٦٠

— ٦٨ —

(١٥) عبد الله امام ، قضية عصمت السادات : محاكمة عصر (القاهرة : روزا يوسف ، ١٩٨٣) ص ١٥٢ .

أن ثمة علاقة قوية بين كل من رشاد عثمان ، وعصمت السادات ، وتوفيق عبد الحى ، وكامل الكفرأوى من ناحية ومن ناحية ثانية نجد أن سامى على حسن له علاقة وطيدة بكل من عبد الرحمن بركة المتهم فى قضية تحويل التقد الأجنى الى الخارج فى قضية بنك الأهرام وبنك هوج كوج بعد أن نقل اليه وبلى عبد الله الجمال صاحب « جمال قرست بنك »^(٧١) .

ويؤكد ذلك مقال رشاد عثمان أمام محكمة القيم « ان الذى ورطنى فى هذا هو عثمان أحمد عثمان وتوفيق عبد الحى »^(٧٢) كما أوردت حيثيات حكم محكمة القيم بصدق قضية عصمت السادات انه على صلة وثيقة بكامل الكفرأوى « المليونير الهارب » صاحب شركة « اخوان الصفا » لتقسيم الأراضى ومزارع عروس النيل كما أوضحت أن عصمت السادات قد حصل من كامل الكفرأوى على مبالغ كبيرة كى يحصيه من منافسة عثمان أحمد عثمان ولتسهيل عمليات استيراد الكتاكيت والبيض من اسرائيل هذا بالإضافة الى أن الأول قد فرض على الثانى اتانوة لمشاركته فى أعماله^(٧٣) .

وتجدر الاشارة الى أن الطبيعة التداخلية والتشابكية بين أقطاب الطفيلية هذه تأخذ بعين : البعد الأول هو التداخل فيما بينهم والبعد الثانى هو التداخل بينهم وبين أجهزة الدولة والقطاع العام الأمر الذى أدى الى قيام علاقات عمل بين هذه العناصر وعدد من المسؤولين فى جهاز الدولة .

٣ - العمل فى مجال الأنشطة الهامشية والطفيلية :

النشاط الأساسى لهذه العناصر هو نشاط ليس خارجا عن العملية الانتاجية وحسب بل هو يصفى الهيكل الانتاجى القائم . فهذه العناصر من خلال أنشطتها الطفيلية تعمل على تجفيف القطاعات الانتاجية المملوكة للقطاع العام والزج بها فى عالم الوساطة والسمرة والشراكة مع رأس المال الخاص المحل والمربى والأجنى . فالأنشطة الطفيلية أدت الى تعاطف الأنشطة الخدمية بالدرجة التى كوجدت خطلا فى البنية الاقتصادية المصرية أقضى الى إعطاء الصدارة هذه الأنشطة وتقليص القطاعات السلمية (الزراعة والصناعة) .

(٧١) تم فرض الحراسة على كل من عبد الرحمن بركة وسامى على حسن وبلى عبد الله الجمال ، أنظر الأهرام بتاريخ ١٩٨٥/٢/٣١ ، ص ٩ .

(٧٢) يقول رشاد عثمان « الله ينظم ملك يعثان أحمد عثمان » لما لا نسألون عن نشاط شركة ليك . هى شركة توفيق عبد الحى إنه تصاب وشريك لعثان أحمد عثمان ، وقد رفضت أن أشرك التصابين فى تهب قبة الشعب فقد رفضت بمساعدة الرئيس . أنظر : محمد حسين هيكى ، عفيف العصب (بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ١٩٨٣) الطبعة الثالثة ، ص ٤١١ .

(٧٣) تكونت شركة « اخوان الصفا » من طلعت السادات رئيسا والدمرداش والكفرأوى شركاء معه . وقد أعطى الكفرأوى سبعة آلاف جيه لطلعت السادات مقابل التوسط له عند عثمان أحمد عثمان حتى لا يجلبه فى أعمال المقاولات . أنظر بالتفصيل عبد الله امام ، م . س . ذ . ، ص ٤١ .

وقد أوضحت الدراسة أن أنشطة هذه العناصر تتمحور حول عمليات الشحن والتفريغ والتخليص الجمركي والتعبئة والمقاولات والمضاربات العقارية والحصول على توكيلات تجارية والاستغلال بالوساطة والسمسرة والتجبر في السلع الأجنبية المستوردة وتخليص الصفقات والمشروعات وغيرها من الأنشطة المماثلة بل وصل الأمر ببعض أقطابها للتجبر في الأغذية الفاسدة .

وتعكس طبيعة الشركات التي كونتها أو ساهمت في تأسيسها مثل هذه العناصر طبيعة الأنشطة التي يمارسها وإن كانت في معظم الأحيان تمثل ستارا أو مظلة لممارسة أنشطة أخرى أكثر خطورة .

فالشركات التي كونها عصمت السادات هو ولولاه هي :

الشركة العالمية للتوكيلات الملاحية والتجارة والتوريدات ، وشركة الشرق الأوسط للمشروعات والتوزيع ، والشركة العربية للنقل والسياحة^(١٩) .

أما توفيق عبد الحى فقد أسس الشركة الدولية للعلاقات الصناعية والتجارية الشهيرة بشركة « أبك » وقد أسسها عام ١٩٧٧ ، والشركة الثانية أسسها في نوفمبر عام ١٩٨١ إذ قام بتحويل فرع من فروع شركة « أبك » بالبحيرة الى شركة مستقلة تحت اسم شركة الجيزة الوطنية لإنتاج وتوزيع المواد الغذائية .

والشركة الوحيدة المساهمة التي ساهم فيها في الفترة من ٧٤ — ١٩٨٤ فهي شركة دار مايو الوطنية للنشر وساهم فيها بمشقة آلاف جنيه .

وتلعب النشاط العام لتلك الشركات حول أنشطة خدمية مثل الشحن والتفريغ والمقاولات والخدمات المصرفية وهو النشاط الذي يميز الاقتصاد المصري منذ منتصف السبعينات .

كما أسس سامي على حسن مع شقيقه محمد على حسن وحسين شوقي عبد السلام وزكها داود عبد القادر شركة مصر الجديدة للاستثمار والتنمية برأسمال قدره ٣ ملايين جنيه ساهم فيها الشقيقان بنصف رأس المال . وجدير بالذكر أن نشاط هذه الشركة غير محدد^(٢٠) .

٤ — الطبيعة العائلية الحقيقية لمشروعات تلك الفئات :

فالطبيعة التنظيمية لتلك الشركات يغلب عليها الطابع العائلي حيث تكون الشركة قاصرة في

(١٩) د. محمد عبد الفضيل ، تأثيرات في المسألة الاقتصادية المصرية ، م. س. د. ، ص ٦٧ . معظم الشركات التي تأسسها هذه العناصر هي شركات أشخاص وليست شركات أموال وقد أثبتت الدراسة العملية أنها تعرف عن توظيف أموالها بالشكل القانوني ، فالشركات المساهمة التي أسسها أو ساهم فيها بعض هذه العناصر ضعيفة للغاية على نحو ما سوف يتم توضيحه .

(٢٠) أنظر الرقعة المصرية عدد ٣٧٤ ج ٣/١٩٨٣ . العديد من الشركات المساهمة لا تصح صراحة عن طبيعة نشاطها أو الغرض الذي تأسس من أجله ولكنها تكفي بأن تذكر أن نشاطها ينطوي على ماحدته الفترة الثانية من المادة الثالثة بقانون استثمار رأس المال العربي والأجنبي رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وللعدل بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٧ .

تكوينها على الزوجة والزوج والأبناء البالغين والقصير . وقد يتسع مفهوم العائلة ليشمل الأخوة والأخوات وأخوات الزوجة وبعض العناصر الأخرى من الأقارب والأصهار . فالشركات التي كونها رشاد عثمان أسسها ويديرها رشاد عثمان وزوجته وأبنائه وبناؤه الستة وشركات توفيق عبد الحى يديرها توفيق عبد الحى وزوجته وشقيقه وصهوه وشركات عصمت السادات يقوم على إدارتها وتسيير شؤنها هو وزوجاته وأبنائه الخمسة عشر .

وتجدر الإشارة الى أن مثل هذا الشكل من أشكال تنظيم وإدارة المشروعات يقوم على الدمج الكامل بين الملكية والإدارة والعائلة بما لايسمح بتطبيق أسس الادارة الحديثة والمراقبة على مصادر الأموال واستخداماتها .

ولعل هذا الشكل العائلي لتنظيم مشروعات وأعمال مثل هذه العناصر يمثل الشكل الذى يلام طبيعة انشطتها ذات الطابع العائلي وعدم احتل حرمه المال العام والخاص على السواء وبالشكل الذى يجعل سر المهنة محصورا بين أفراد عصبية عائلية مغلوبة العدد متحدة الزادة بحكم علاقات الدم والمصاهرة^(٣١) .

• — الاحتواء بفلساد أداة الحكم :

لايكفى لصعود وتآلق مثل هذه العناصر توافر الخصائص السابقة دونما عمليات تواطؤ من قبل أجهزة الحكم والقطاع العام التى قدمت التسهيلات اللازمة لظهور مثل هذه العناصر « كنجم لامعة فى عالم الاقتصاد » .

ولقد أوضحت تحقيقات المدعى العام الاشتراكى والواقع العمل وجود علاقات قوية بين كبار رجال الدولة وبين تلك العناصر . فوجد على سبيل المثال حيثيات محكمة القيم بصدد قضية رشاد عثمان تتضمن مايلى : « ان تخرج ثروة رشاد عثمان ليس طيعيا ولا لمشروعات ولكنه وليد تصرفات غير مشروعة واستغلال علاقته ببعض الوزراء والتى لم يقتصر استغلالها على تحقيق مكاسب مالية بل استخداماها فى التكوين لمخيمه وأبعاده من يتصلى له من الموظفين العموميين »^(٣٢) كذلك أفصحت محكمة توفيق عبد الحى عن صلاته المتعددة بكبار رجال الدولة ولاسيما فى مجال الجهاز المصرفى ، اما سامى على حسن فقد استغل صلتة ببعض أقلبه وبعض الوزراء وكبار العاملين بالقطاع المصرفى ليس فى استغلال وأبرز الجهاز المصرفى بل فى توريث هذا الجهاز ذاته .

وشأن عصمت السادات تضمنت حيثيات محكمة القيم أسماء العديد من الوزراء وكبار المسؤولين

(٣١) د. محمود عبد الفضيل ، مقالات فى السألة الاقتصادية المصرية ، م . س . ذ . ، ص ٦٣ .

(٣٢) المرجع السابق ، ص ٦٣ .

بالقطاع العام مثل أحمد نوح وزير المهن السابق ، سليمان متولى سليمان وزير المواصلات وناصف طاحون وعبد الرحمن الشاذلى وزيرا مهن سابقين^(٢٣) .

- أما فيما يتعلق بشركات وهيئات القطاع العام والعاملين بها فقد ورد مايل :
- الهيئة العامة للسلع المجهنة حيث قدم كل من عبد الرحمن الشاذلى وحسن ابراهيم (عضو مجلس قيادة الثورة) وناصف طاحون تسهيلات عديدة لمائلة عصمت السادات .
- رئيس مجلس ادارة شركة الحديد والصلب المصرية فؤاد أبو زغلة .
- أحمد نوح وزير المهن السابق الذى أضع على هيئة السلع المجهنة سبعة ونصف مليون جنيه اذ تعاقد مع شركة الشرق الأوسط المحدودة (التون وشركاه) فى صفقة دواجن دون مناقصة ولم تصل الصفقة وتم سحب قيمتها بمستندات مزورة من بنك كاميكال بلنذ .
- ورد اسم زكيا طلبة بالشركة المصرية للحجم والدواجن حيث قدم لأولاد عصمت السادات (شركة تاهانا) كميات كبيرة من البيض والدواجن وتم بيعها فى السوق السوداء .
- توأطو عبد الرحمن الشاذلى بتقدمه خطين آلين من الشركة العامة لشايز القاهرة الكبرى لشركة الماتية تدعى « فكلر » واتى بعمل اللواء المسوى وكيلها بمصر^(٢٤) .
- شركة مطاحن شمال الاسكندرية صرفت كميات كبيرة من نخالة الدقيق ثم بيعها كطلف للماشية فى السوق السوداء .
- الشركة المصرية للنشا والخميرة صرفت مائتى كرتونة رابيسوميتك لأحد أولاد عصمت السادات .
- شركة طنطا للكتان والذهب صرفت ١٥ ألف لوح خشب لأبناء عصمت السادات بمعرفة رئيس مجلس الادارة عبد الكريم جادو وتم بيعها فى السوق السوداء .
- شركة طنطا للذهب والصابون صرفت كميات كبيرة من الجلسرين وتم بيعه للاستفادة بفروق الأسعار فى السوق السوداء .

وكذلك ورد اسماء العديد من الشركات مثل الحديد والصلب ، وحلوان للصناعات غير الحديدية ، والنصر لصناعة الماسور والصلب ، والتجوية للأخشاب ، والدلتا للصلب ، والنصر للزجاج والبلور ، ومصر للتأمين . أما قطاع البنوك فهو يكاد يكون أكثر الجهات تورطا مع هذه العناصر حيث

(٢٣) انظر النص فى عبد الله امل ، م . س . ذ . ص ص ١٥٠ — ٢٧٠ .

(٢٤) كان ضابطا بالحرس الجمهورى وله صلة بالريس محمد أنور السادات . انظر محمد حسين هيكل ، م . س . ذ . ص ٣٩٨ .

قام بتقديم تسهيلات لتلك العناصر بمقتضى توصيات شخصية دون الأخذ في الاعتبار الأصول المعمول بها في مجال الصرف المصرى^(٢٥) .

والحق يقيد أن مثل هذه العناصر لم تكن على صلة وثيقة برأس الدولة وقمة^(٢٦) جهاز الحكم فقط بل انها تمثلت النظام ذاته بدعى أن هناك ممارسات مماثلة لم يتم تجديدها وعقابها . فوجد على سبيل المثال توفيق عبد الحى بعد أن تمكن من الهرب يتسائل في حديث صحفى عن سبب الضجة التى حدثت بسبب استيراد اللحوم القاسية وأصدر شيكات بدون رصيد فيقول :

« ان الأغلبية القاسية لاعتقوبة عليها والنصب على البنوك عقوبته الحبس ثلاثة شهور ثم ان القانون فى أوروبا وامريكا يمنع تسليمى لمصر ، وعلى فرض أن هناك صفقة من اللحوم والدواجن القاسية — رغم أننى اتحدى الحكومة أن ثبت ذلك — فأين جمعة المتوفرة التى اسعرتت الجبهة القاسية التى ماتت فيها عشرات الفلاحين ؟ هل تحفظ أحد على أموالها ؟^(٢٧) »

ومن المفارقات التاريخية ورغم هذا الرصيد من الأعمال غير الشرعية التى يجرمها القانون^(٢٨) تقدم هذه العناصر نفسها للمجتمع باعتبارها رجال أعمال ومستثمرين عصامين جمعوا ثرواتهم بكفاحهم وكلمهم فى حين أن المراكز الاحتكارية والتسهيلات التى تمتعوا بها هى التى صنعت منهم أباطرة فى السوق ورجالا من ذوى السطوة والجاه^(٢٩) .

(٢٥) كشفت تحقيقات للدعى الاشتراكى مع أباطرة الطفيلة أمثال رشاد عثمان وحسنت السادات وتوفيق عبد الحى وسامى على حسن عن مدى عمق القروض المصرفية التى انتابت المجتمع المصرى وضربت بكل القواعد المصرفية عرض الحائط .

(٢٦) انظر كيف يطالب رشاد عثمان السيدة جيهان صفوت رؤوف حرم الرئيس محمد أنور السادات بمبلغ ١٥ ألف جنيه فى ملكية مبروعة من رشاد عثمان ضد حرم الرئيس امام محكمة جوب القاعة الاتحادية تتضمن مايل : « صر رئيس الجمهورية ورئيس الحزب لايقعد اجتماعا الا يهدوه اليه وزكاه ورشحه لعديد من المصالحات السياسية والاجتماعية وطواه فى معبته وصحبته المستندة حتى صرف الطالب عن مشروعاته التجولية » انظر : عبد الله املم ، م . س . ذ . ص ص ١٨ — ١٩ .

(٢٧) الأهرام ، ١٩٨٢/٤/٩ .

(٢٨) عصمت السادات ارتكبت العديد من الجرائم بإصدار شيكات بدون رصيد قبل أن يتولى شقيقه الحكم . وتوفيق عبد الحى له رصيد مماثل فى السلب والنصب والاحتيال وأصدر شيكات بدون رصيد وله فى هذا الشأن عشر قضايا ابداء من عام ٦٦ — ١٩٧٨ (انظر الأهرام بطرغ ٨٢/٤/٢ ، ٨٢/٤/٥) أما رشاد عثمان فلم يكن تاجرا ومستورنا للأخشاب وهاربا من الضرائب ومنصبيا لاملاك الدولة (استولى على ٩٠٠ فدان من الأرض المحيطة بالاسكندرية . انظر محمد حسنين هيكل ، م . س . ذ . ص ٤٠٩) ومنها للضالع الأجنبية ومتاجرا فيها على النحو المبين بالملف رقم ١٨٢٠ لدى قسم مكافحة المخدرات بإدارة البحث الجنائى بالاسكندرية (انظر د . محمد عبد الفضيل ، تأملات فى المسألة الاقتصادية المصرية ، م . س . ذ . ص ٦١) بل وصل به الأمر الى تجفيف عروق الخشب وتمييزها بالمخدرات .

(٢٩) د . محمد عبد الفضيل ، تأملات فى المسألة الاقتصادية المصرية ، م . س . ذ . ص ٦٥ .

ان نظراً لما احتواه ملف المدعى الاشتراكى المقدم الى مجلس الشعب عن أعمال وجرائم ارتكبت خلال عام ١٩٨٣ فقط توضح حقيقة الخلل الذى أوجدته مملوسات هذه العناصر الطفيلية^(٣٠) .

تم فرض الحراسة على أموال وعقارات نتيجة للكسب غير المشروع بلغ حجمها ٤٦ ملايين جنيه .

— استرداد حوالى ٦٨٦ ألف متر مربع من أراضي الدولة المسروقة التى سطا عليها لصوص الأرضى تبلغ قيمتها ١٢٩ مليون جنيه .

— اعادة حوالى ١٢ مليون جنيه غلوات رجل دفعت للملاك العمالات .

— اكتشف الجهاز تورط بعض بنوك القطاع العام والقطاع الخاص فى التعامل مع تجار العملة فى السوق السوداء .

— اوضح الجهاز أن بعض كبار تجار الخشب وكبار تجار قطع غيار السيارات قد تهربوا من الضرائب وسداد مستحقات الجمارك وأشار الى أن شخصا من تجار الخشب تهرب من سداد رسوم جمركية تبلغ ٢٤ مليون ونصف مليون جنيه وإن شخصا آخر مستحق عليه حوالى ٩ ملايين ونصف مليون جنيه . أما صاحب شركة « انتربان » فقد تهرب من سداد حوالى ٢١ مليون جنيه فضلا عن أنه مدين للبنك المصرية بما يربو على ٤٥ مليون جنيه وأنه توقف عن السداد لهروبه خارج البلاد كما تهرب من سداد ضرائب مستحقة قدرها ١٥ مليون جنيه . وقد صدر قرار بالتحفظ على أموال صاحب تلك الشركة وقدرها ٤٤ مليون جنيه .

— فيما يتعلق بقضايا المخدرات بلغت ثروة أحد المدعى عليهم حوالى ٨٥٠ ألف جنيه وآخر حوالى نصف مليون جنيه وثالث ٤٠٠ ألف جنيه ورابع ٧٠٠ ألف جنيه وخامس ٦٠٠ ألف جنيه^(٣١) .

ونخلص من ذلك الى أن كافة الوقائع السابقة تشير الى أن أنطاب الطفيلية ليست فقط رشاد عثان وعصمت السادات وتوفيق عبد الحى وسامى على حسن بل إن الطفيلية هذه أصبحت بمثابة تشكيلة اجتماعية متشابهة من حيث النشأة وطبيعة النشاط وشكل السلوك والمملوسات الاقتصادية والاجتماعية والقيمية .

(٣٠) عماد غنيم ، فائرة حساب ١٩٨٣ ، مجلة الأهرام الاقتصادية ، عدد ٧٩٥ ، ١٦ ايلول ١٩٨٤ ، ص ١٦ — ٢٠ .

(٣١) المرجع السابق ، ص ١٨ — ٢٠ .

المبحث السابع ، السياسات الحكومية والرافد الطفيل

إن إدراك الصفوات الحاكمة للواقع الاجتماعى فى مجتمع ما واختياراتها الأيديولوجية والقيمية هو مدخل لفهم ممرساتها وسلوكياتها ، ومن ثم لا يمكن الفصل بين نجاح أو اخفاق التجارب التنموية وبين نوعية القوى الاجتماعية والطبقة المسيطرة وكذا منظومة القيم والأفكار السائدة فى المجتمع ولدى الصفوة السياسية المسيطرة .

فلذا كانت السلطة السياسية فى دولة ما فى أبهى طبقة تتفق مصالحها مع مصالح الأغلبية يصبح فى الامكان ادارة الدولة وفقا لإرادة الأغلبية أما اذا كانت السلطة السياسية فى أبهى طبقة تختلف مصالحها مع مصالح الأغلبية فإن السياسات المتبعة سوف تمكس هذا الوضع .

أولا : العلاقة بين جهاز الدولة والرافد الطفيل :

لقد عكست مدركات وسلوكيات النخبة الحاكمة المصرية منذ منتصف السبعينات تحيزا لبعض العناصر الطفيلية التى تشكل شقا من غبة الانفتاح الاقتصادى (موضع الدراسة) يدعى أن المساس بها من شأنه تهديد للمناخ الاستجارى ، وتمثل هذا التأيد قولا وعملا فى مواقف متعددة ، فعلى سبيل المثال عندما علت أصوات الكتّاب والمثقفين تنادى بوضع حد لعمليات الانحراف والتسيب نجد أن رئيسا سابقا للوزراء يقول فى مؤتمر صحفى بتاريخ ١٩٧٥/٢/٥ مايلى :

« اسمعوا لى أن أتكلّم بصراحة للأسف أنا نعطى الانحراف والتسيب واللا أخلاقيات أكثر من حقيقتها بحيث تضخمتم من خلال الأحاديث والجلوس فى النوادى . هذا قد يؤدى الى السلبية المطلقة . وقد عملت فى الحكومة موظفا فى مصلحة الضرائب وعملت فى الجامعة واطلعت على أرقام وقضايا الرشوة والاختلاس . لقد وجدت أن النسبة بسيطة جدا أو على هامش السيرة وفى أى مجتمع شرقا وغربا يوجد انحراف لكن مأهرو حجمه ؟ ومن هم القائلون به ؟ الرئيس قال فى بداية رسالته ولاشك أنا معه أن هذه قلة وهى على هامش المجتمع إنها قلة ، وربما يبرر وجود القلة وجود نشاط اقتصادى ومن هنا أقول أن التشكيك مقصود وموجه لسياسة الانفتاح الاقتصادى »^(١) .

وقد تتضمن تلك الرؤية شيئا من المصادقية من منطلق أن سياسة الانفتاح الاقتصادى لم تكن قد انتضحت كل معائلها وأبعادها بعد ولاسيما لو أخذ فى الاعتبار أن تلك الفترة كانت مازالت امتدادا

(١) د. عمود القناصى ، البيوت الزجاجية ، (القاهرة : دار الموقف العربى ، ١٩٨١) ، ص ١٣٦ .

للفترة السابقة وكانت النخبة الحاكمة قد أعلنت مراراً أن ورقة أكتوبر هي امتداد لمواثيق الثورة إلا أن ما حدث بعد ذلك كان أعمق بكثير من تصورات الكتيهين الأمر الذي دفع بهم إلى العلول عن تلك السياسة وتوجيه النقد لها .

ولكن ما يثير التساؤل هو موقف عناصر النخبة الحاكمة من العناصر الجديدة الذي أضفى على وجودها قدراً من الشرعية السياسية والاجتماعية ، بحجة أن الفساد موجود في كل مجتمع ، ولعل هذا يذكرنا بموقف النخبة الحاكمة من عناصر البرجوازية البيروقراطية خلال الستينات .

وتبدو المقارنة أكثر وضوحاً بسرد مقاله الرئيس محمد أنور السادات وموقفه من تحولات الستينات وتبرره لوجود العناصر الطفيلية إذ يقول :

« لقد تمزق الإنسان المصري في فترة الستينات وكان ذلك نتيجة حتمية لمأساة التطبيق الاشتراكي في مصر . لقد أصبحت الاشتراكية في ذلك الوقت مرادفاً لفرض الحراسات ومصادرة الملكيات وفتح المصالحات وغياي القانون . أوشكت هذه الموجة الطاغية أن تطمس معالم شخصيتها الأصيلة مع ضياع القيم والمثل والتقاليد التي منحت شعبنا الإصرار والصمود والإرادة الصلبة على مر حقب تاريخه الحضاري الطويل . فالاشتراكية ليست توزيع الفقر بالعادل بل هي توزيع الرفاهية والخير »^(٢) .

« قد وجدت طبقة فعلاً نتيجة للانفتاح الاقتصادي بس لان يكون مبالغين لأننا بتكلم على مسعى علمي . في أربع سنين مش ممكن يطلع خمسمائة مليونير زى ما واحد من الجماعة الماركسيين قال في مجلس الشعب وقالوا دا خمسمائة مليونير طلعوا وقالوا من ستين والانفتاح كان بقاله ستين ... يبقى في ستين اشغلت الدولة أو دخل الدولة انفتاح أو رؤوس أموال مما يسمح خمسمائة واحد يقفوا مليونيرات ... حصل فعلاً تفاوت وحصل طبقة طلعت ... طبقة طفيلية آه صح الطبقة دى ما طلعتش لوحدها لأ فيه طبقة أخرى كانوا أوعى من ثورة ٢٣ يوليو وأوعى من عبد الناصر جم واحوا حاطين القلوب والمجوهرات تحت البلاطة ... يوم ما أنا أعلنت سياسة الانفتاح الاقتصادى وأصبح كل واحد آمن راحت طالعة من مصر الجديدة للهزم نجد على الأقل ألف عمارة على الأقل من ذات ال ١٢ وال ١٥ دور بس اسكان فاخر مش الاسكان اللى اسنا عاوزه الشهي ، مين الملاك بيع دول دى اللى تلبنى المفتاح هل هي فعلاً طبقة المليونيرات اللى طلعت جديد والا ناس تانيين طلع ان فيه ٩٠ في المائة منها من اللى كانوا حاطين القلوب والمجوهرات تحت البلاط أنا لا أحقد على أحد يكسب ولكن يدينى حق الدولة »^(٣) .

(٢) محمد أنور السادات ، وصفي (القاهرة : المكتب المصري الحديث ، دت) ص ١٢ — ١٤ .

(٣) خطاب الرئيس محمد أنور السادات بجملة الاسكندرية ، مجموعة خطب وأحداث الرئيس محمد أنور السادات — الفترة من يناير — يونيو ١٩٧٨ ، المجلة العامة للاستعلامات ، ص ٥٧١ .

وبعكس هذا الحديث عدة نقاط هامة :

١ - أن الفئات الطفيلية التي نشأت وتحالفت مع بعضها البعض مستغيلة من كل الظروف والضمانات والامتيازات قد نمت في اطار علم ومعرفة السلطة الحاكمة وفي ظل تأييدها . فالواضح أن قمة النظام السياسى تعترف بوجود هذه العناصر مشكلة طبقة جديدة وتبرر وجودها وتستكر كل تيار فكرى سياسى أو اجتماعى يحذر من توسعها وامتداد أنشطتها ، ومن ثم يصبح انتقاد تلك العناصر ليس من قبيل التشكيك في سياسة الانفتاح الاقتصادى بل يصبح تشكيكا في القيادة السياسية نفسها .

والمحقق يجد أن اعتراف السلطة بهذه الفئات وإضفاء الحماية والأمان عليها قد خلق منها قوة تملك القدرة على حماية مصالحها ومواقفها وإن تعرضت مع السلطة ذاتها .

وهكذا كان الاختيار السياسى لقيادة الدولة هو أن تسخى الحماية وتوفر الأمان لهذه العناصر بحجة أن المساس ببقية الأغنياء الجدد يتعرض مع مبدأ سياسة الانفتاح الاقتصادى كنموذج غرى يؤكد على الحرية المطلقة للفرد وقيمه ، إذ أن النموذج الغربى هو الذى يقيم المجتمع الحر^(٤) .

٢ - أن أيديولوجية النخبة الحاكمة قد أدركت ظروف التحالف واللقاء التاريخى وكيفية الربط بين العناصر الغنية القديمة والعناصر الغنية الجديدة . فإعلان سياسة الانفتاح الاقتصادى كان إيمانا بتكوين عناصر غنية جديدة وفي نفس الوقت استدعاء لعناصر غنية قديمة إيمانا بأن هذا التحالف هو الجبهة الاجتماعية القادرة لهذه السياسة والآخنة على عاتقها مهمة تنفيذها . أى أنها الأداة التى سوف تصنع النموذج الغربى للتنمية موضع التنفيذ .

٣ - أن انهيار النخبة الحاكمة المصرية بالنموذج الغربى للتنمية قد جعلها تقبل وجود مثل هذه العناصر بحجة خلق قوى اجتماعية غنية لديها القدرة على شراء السلع والمنتجات الأجنبية ولها ارتباطاتها بالأممال العالمية من خلال عمليات التجارة والوساطة والتوكيلات الأجنبية الأمر الذى يشكل منها فى النهاية قوى وسيطة لها ارتباطاتها برأس المال الأجنبى .

ولعل هذا يفسر كيف أن مايم على أبهى هذه العناصر ومايعرض له المجتمع المصرى يرتبط ارتباطا وثيقا باستراتيجية قوامها خلطة البناء القيمى المصرى وتفكيك أوصال المجتمع الى الحد الذى وصفه الدكتور على الدين هلال بأنها نوع من (المأزومة)^(٥) .

فباسم التنمية والانفتاح الاقتصادى نُحدث هذه العناصر خلخلة فى التوازن الاقتصادى

(٤) محمد أنور السادات ، البحث عن الذات (القاهرة : المكتب المصرى الحديث ، ١٩٧٨) ص ١٠٣ .

(٥) د. على الدين هلال ، المأزومة ، مجلة روز الوصف ، السنة التاسعة والخمسون ، م. س. د. ، ص ١٨ .

والاجتماعى ، ويحدث التفلوت الصارخ بين المرتبات والدخول وتفصل العلاقة بين الدخل والتعليم ، ويصبح لا الانتاج والا العمل هو معيار الدخل ، وتساهم هذه العناصر في إضعاف عناصر الربط والضغط في المجتمع فلذا كانت المؤسسات الاقتصادية عنصرا ضابطا لحركة القطاع العلم ، فمن الأفضل أن تلقى ولذا كانت الرقابة الادارية عنصرا ضابطا للسلوك الادارى فمن الأفضل أن تلقى بحجة أنها أصبحت جهازا معطلا لحركة المبادرة . ومن ثم يصبح الحديث عن الرشوة والاختلاس والاحتيال بالمخدرات وتجارة العملة واستغلال الجهاز الحكومى في تقديم ضمانات وتسهيلات من قبيل التشويش و « تطفيش » أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في مصر .

٤ — أن النخبة الحاكمة المصرية تجاهلت أقلام وأفكار الكتّاب والمثقفين الذين نادوا بتحجيم دور هذه العناصر بغية أن يأخذ الخط التنامى في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى مساره الحقيقى . فرغم القول بأن هذه العناصر قلبت موازين المجتمع وأصبحت تشكل خطرا اجتماعيا وسياسيا وقيما ، الا أن النخبة الحاكمة تملأت ليس في إضعاف الحماية عليها بل والمسامحة والمشاركة معها في عالم الأعمال .

لقد تزامن مع انتهاز سياسة الانفتاح الاقتصادى وضع الاقتصاد المصرى على مصراعيه (دخول رؤوس أموال أجنبية وبيع استهلاكية وتكنولوجيا أجنبية وخروج عمالة مصرية) فتلقم الأزمة المجتمعية المصرية التى عيرت عن نفسها في العديد من الأزمات مثل أزمة الهوية الحضارية والجلد حول الانتهاء القومى فيما يسمى بعروبة مصر في مواجهة تحجيم دور مصر وأزمة التطور الديمقراطى وأزمات التنمية الاقتصادية (الناتج / التوزيع) فضلا عن مشكلات التحول الاجتماعى وبرز التناقضات الطبقة وتعميق التمايزات الاجتماعية .

وصحيح أن تلك التبدلات والتحولات كانت نتيجة لسياسة الانفتاح الاقتصادى في مجملها فضلا عن عوامل عديدة أخرى داخلية وخارجية الا أنه يمكن القول بأن تلك العناصر الطفيلية قد لعبت دورا لا يستهان به في إحداث وتأصيل ميكانزم التفسخ في المجتمع المصرى .

ولعل محاللات المدعى العام الاشتراكى قد أفصحت صراحة عند محاكمة بعض أقطاب تلك العناصر عن مدى خطورتها وخطورة سلوكياتها على المجتمع المصرى ، كما أشارت تلك المحاللات الى مدى تورط ومشاركة الجهاز الحكومى والقطاع العلم في ومع الممارسات الطفيلية والقائمين بها وللى استغلال تلك العناصر للجهاز الدولة بغرض تحقيق أطماع شخصية ، اذ نجد بعض كبار رجال الحكم يهتمون بتقاضى رشوة مثل أحمد سلطان^(١) (نائب رئيس وزراء سابق) الذى إتهم بتقاضى عمولة من محلى شركة وستجهلوس قدرها ٢٥٠ ألف دولار عند فوز الشركة بعقد مشروع محطة القاهرة غرب وكانت قيمة

(٦) أعلنت رواية أحمد سلطان بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٧

العقد ٣٠ مليون دولار ، كما اتهم هاني جبرانه بتقاضى رشوة من نفس المشروع قدرها ٧٣٩ ألف دولار ، وما اثر بشأن تقاضى السيد عويس بصفته كبير مستشارى بنك مصر ورئيس مجلس الادارة المنتدب لمجمع العمارة ووصفته وكيلها تجاريا لشركة عائلية تدعى الاسكندرية للادارة والتصنيع يمتلكها هو وأبنائه عمولة من مشروع مصر العمارة للألياف الصناعية^(٧) .

لقد وصل عرف العمولات والمسمرة الى قمة النظام ذاته وفي هذا الشأن يذكر محمد حسنين هيكل في مؤلفه خوف الغضب ما تم بشأن قضية طائرات « البهيج » حيث كان طرفا فيها الرئيس محمد أنور السادات مع أحمد نوح وزير الطيران ومحمد عبد الله مرزبان نائب رئيس وزراء سابق وكال أدهم مستشار الملك . فيصل ومدير المخابرات العامة السعودية^(٨) .

بل إن هناك عددا من الحالات والوقائع التى أثر فيها اتهام بعض المسؤولين بتقاضى عمولات ومسمرة مثل صفقة الأتوبيسات الإيرانية التى اتهم فيها أشرف مروان ومرعى أحمد مرعى وكذا صفقة حديد التصليح الأسباني التى اتهم فيها عثمان أحمد عثمان وآخرون^(٩) .

وتوالى عمليات ادانة كبار المسؤولين فى مثل هذه الصفقات وغيرها وعلق على ذلك الدكتور مصطفى كامل السيد فى عام ١٩٨٣ بقوله « لم تشهد الأحكام المصرية تعددا فى الأحكام الصادرة من أعلى الهيئات القضائية (محكمة القيم العليا — المحكمة الدستورية العليا) لتدين كبار المسؤولين الحكوميين مظلما حدث خلال العامين السابقين »^(١٠) .

والجدير بالذكر أن تعامل بعض المسؤولين مع العناصر الطفيلية لم يتوقف على الداخل فقط ، بل وامتد فى الخارج أيضا من خلال التعامل مع بعض المشروعات الاستثنائية التى تبتتها الدولة مثل مشروع هضبة الأهرام ومشروع العمارة .

فمشروع هضبة الأهرام يدور حول رغبة شركة أجنبية مسجلة فى هونج كونج فى الاستثمار السياحى والفندقى بأرض الأهرام ، ويقوم المشروع أساسا على الاقتراض من الداخل واستخدام الموارد

(٧) علل حسين ، م . د . ، ص ١٥٠ .

(٨) بعد عقد الصفقة نشر صحفي أسكى يدعى « جيم هوجولاند » فى مجلة واشنطن بوست أن ثمة مبالغ قد تم ائتمانها بواسطة الشركة بعد عقد صفقة الطائرات البهيج فى حساين سريين فى سوريا أصدما وضع فيه ٨ ملايين دولار والآخر ٦٥٠ ألف دولار . أنظر : محمد حسنين هيكل ، م . د . ، ص ٣٩٨ . اعلنت براءة كل من أحمد نوح ومحمد عبد الله مرزبان من تهمة الالامال الجسم وذلك بتاريخ ١٩٨٤/٥/٢٣ .

(٩) د . محمد القاضي ، م . د . ، ص ٢٩ .

(١٠) د . مصطفى كامل السيد ، السلطة التنفيذية فى مصر : السلطان فى يد والقيصر فى اليد الأخرى ، مجلة الأهرام الاقتصادى ، العدد ٧٦٠ ، ١٨/٨/١٩٨٣ ، ص ٣٦ .

الناحية . وقدم كل من السيدين « جليرومونت » ممثلين للشركة (تبين فيما بعد أنها مطرودان من كندا بسبب فضيحة مالية)^(١١) للحصول على حق الاستغلال للشركة في ممارسة نشاطها لمدة ٩٩ عاما^(١٢) . وقد وافق الرئيس محمد أنور السادات بتاريخ ١٩/٥/١٩٧٥ وبعد الموافقة تبين أن المشروع مخالف للقوانين الاستثنائية وقانون الشركات بل وقانون استثمار رأس المال العربي والأجنبي رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ والذي يميز حق الاستغلال لمدة عشرين عاما فقط .

أما مشروع العامة فهو يعكس الدور الجديد لأحد البنوك الوطنية وهو بنك مصر في إطار الشراكة الأجنبية مع بيوت الحياة السويسرية لإنتاج كميات كبيرة من الغزل والنسيج والتهيكو والأقمشة والألياف الصناعية . ولم تقدم دراسة جدوى لهذا المشروع وتمكنت العناصر المسؤولة عن تنفيذ من الحصول على الموافقة عليه من قبل هيئة الاستثمار في غضون أربعة أيام فقط وقد قدرت تكاليف هذا المشروع بحوالى ٥٢ مليون جنيه . وقد اعترضت العديد من الجهات المسؤولة من منطلق حماية الصناعة الوطنية مثل وزارة الصناعة واتحاد الصناعات المصرية والفرقة الصناعية^(١٣) .

يتضح مما سبق أن العناصر الطفيلية سواء خارج جهاز الدولة أو داخله استطاعت أن تحجم دور الدولة التقليدى وأن تستغل سلطة الدولة السياسية في الحصول على التراخيص والأذونات وتقديم التسهيلات والرجع بالدولة ذاتها كشرىك في العملية الاستثنائية واستخدام المال العام وخاصة في القطاع المصرفي لتمويل الأنشطة الطفيلية (في مجال التجارة والسمسة والوساطة وغيرها) بل والاستيلاء على أصول القطاع العام ذاته إما من خلال الشراكة أو من خلال الاستيلاء وتصفيته بالكامل (مثال شركة كلورايد وهي شركة استثنائية تقوم بصناعة البطاريات وقد قامت على أساس تصفية الشركة العامة للبطاريات والاستيلاء على كافة الأصول الثابتة للشركة فضلا عن الموظفين والعاملين وفائض التمويل الذاتي المحقق لدى الشركة) .

فالنظام الحاكم لم يضيف فقط الأمان والاستقرار على العناصر الطفيلية بل أصبح شريكا لها في العديد من الأنشطة ويتضح هذا التداخل بعمق على مستوى المحليات أيضا حيث اندماج عناصر الحرب الحاكم في الشركات الاستثنائية المكونة في المحليات ولأسيما في فروع البنك الوطنى للتنمية وشركات الأمن الغذائى .

ثانيا : التحالف بين الرأسمال الطفيل ونخبة الانفتاح الاقتصادى :

عكست دراسة الرافدين السابقين (الرأسمالية التقليدية والبرجوازية البيروقراطية) درجة عالية من

(١١) يأتى دائما في نهاية رأس المال الأجنبي العديد من عناصر الطفيلية والسماسة والأقنن أنظر فانديس لاندز ، بولك وميلفوات ، م . س . ذ .

(١٢) أنظر د . محمود القاضى ، م . س . ذ . حيث قال ان هذا المشروع يمثل أكبر عملية بيع لأرض مصر وإن مدة استغلاله تتكرر بمدة امتياز حفر قناة السويس .

(١٣) د . محمد دندار ، الاقتصاد المصرى بين التحالف والطهر ، م . س . ذ . ، ص ٩٥٠ .

التداخل والتشابك كمرتبها تحولات السنين وأصقلتها قوة السبعينات وبصفة خاصة مع بداية الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى .

وتجدر الاشارة الى أن العلاقة بين الرافد الطفيل والرافدين السابقين أقل وضوحا (فى اطار دراسة الشركات المساهمة) وهذا يرجع الى أن العناصر الطفيلية بصفة عامة لا تميل الى توظيف أموالها بشكل رسمى وقانونى سواء فى شركات مساهمة أو غيرها من شركات الأموال^(١٤) فصصمت السدادات وعائلته لم يشارك فى أية شركة مساهمة على الاطلاق خلال فترة البحث (٧٤ — ١٩٨٢) كما أن الشركات التى ساهم فيها كل من توفيق عبد الحى ورشاد عثمان وسامى على حسن شركات ضئيلة للغاية اذا ما قورنت برؤوس الأموال التى يشتغلون بها .

وقد يتضح التحالف والترابط بين الرافد الطفيل والرافدين السابقين من خلال طرح ٥ النظم الأساسية ٥ لإنشاء تلك الشركات ومن خلال موقعهم بين بقية المساهمين يمكن الحكم على مدى الترابط بين الرافد الثلاثة : شركة دار مايو الوطنية للنشر ٨١/٩/٧٢

المساهمون	قيمة المساهمة بالألف جنيه	المساهمون	قيمة المساهمة بالألف جنيه
— محمد أنور السادات	١	— صندوق التنمية الشعبية	٥٠٠
— محمد حسنى مبارك	١	— عبد الله عبد البارى	١٠
— عثمان أحمد عثمان	١٠٠	— ابراهيم سعده	٢
— البنك الوطنى للتنمية	٢٥٠٠	— توفيق عبد الحى	١٠
— بنك مصر (قطاع عام)	٥٠٠	— شريف فتحى الفضالى	٢٥
— بنك القاهرة (قطاع عام)	٢٥٠	— محمد ومصطفى البلبدى ^(١٥)	٢٥
— بنك الاسكندرية (قطاع عام)	٢٥٠	— يرقى بلار	٢٠
— البنك الأهلى المصرى (قطاع عام)	٢٥٠	— ماجد محمد موسى	٥٠
— بنك قناة السويس	٢٥٠	— لطفى محمد موسى	٥٠
— بنك المهندس	٥٠	— شركة منتصر للمقاولات	٢٠
		— ماهر محمد على	١

(١٤) تمثل هذه العناصر الى توظيف أموالها فى شركات أشخاص تكونها فيما بينها وغالبا ما تأخذ الصفة العقالية على نحو ما أوضحت الدراسة سابقا .

(١٥) حذر مصطفى البلبدى وهو رجل أعمال مشهور وعمل رئيسا للفرقة التجيلية من اشترك توفيق عبد الحى فى تلك الشركة نظرا لرصيده فى النصب والاحتيال .

شركات ساهم فيها رشاد عثمان :
 — الشركة الوطنية للأمن الغذائي ١٩٨٠/٩/١١

أهم المساهمين	قيمة المساهمة بالآلاف جنيه
— محمد أنور السادات	١٠٠
— بنك ناصر الاجتماعي	٥٠٠ (قطاع عام)
— بنك مصر	٢٥٠ (قطاع عام)
— بنك قناة السويس .	٢٥٠
— بنك المهندسين	١٠٠
— محافظة بورسعيد	٢٥٠ (قطاع عام)
— شركة الشرق الأوسط لاستصلاح الأراضي	٢٥٠
— شركة المهندسين للتأمين	١٠٠
— شركة الاسماعيلية للملاحة	٥٠
— شركة النيل للمجمعات الاستهلاكية	٢٥٠ (قطاع عام)
— شركة الأهرام للمجمعات الاستهلاكية	٢٥٠ (قطاع عام)
— الشركة العامة الاقتصادية للقوات المسلحة	٢٠٠ (قطاع عام)
— رشاد عثمان قاسم	١٥٠

— الشركة الوطنية للإسكان للتقانات المهنية ١٩٨٠/١٢/٩

أهم المساهمين	قيمة المساهمة بالآلاف جنيه
— نقابة المهندسين	٢٠٠٠ قطاع عام
— نقابة المهن التطبيقية	١٠٠٠ قطاع عام
— نقابة المعلمين	٥٠٠ قطاع عام
— نقابة الزراعيين	٢٥٠ قطاع عام
— بنك مصر	٢٠٠٠ قطاع عام
— بنك ناصر الاجتماعي	٢٠٠٠ قطاع عام
— بنك قناة السويس	٥٠٠
— بنك المهندسين	٢٥٠
— شركة مصر للتعمير	١٠٠٠

١٠٠٠ قطاع عام	— الشركة المصنوعة المصرية للتمعيم
١٠٠٠ قطاع عام	— هيئة قناة السويس
٥٠٠	— المقاولون العرب للاستثمار
٢٠٠	— رشاد عثمان قاسم
١٠٠	— شركة المهندسين للتأمين
١	— حسن محمد السيد

— شركة ديب نجم للاستثمار ١٩٨١/٥/١٩

— عائلة شلى وتشمل :

عزة محمد حسن شلى (زوجة وزير الاقتصاد السابق الدكتور مصطفى السيد) ومختار محمد يوسف شلى ، وفاطمة محمد يوسف شلى ، ومنى محمد يوسف شلى ، وأحمد السيد يوسف شلى ، وأحمد سيف الاسلام شلى ، وهبة محمد يوسف شلى ، وزينب محمد يوسف شلى .

— محمد السيد ابراهيم (شقيق د. مصطفى السيد)

	— ممنوح السيد ابراهيم
٢٢	— ابراهيم السيد ابراهيم
	— عبد الرحمن يركة

١٠	— أحمد عثمان أحمد عثمان
٢	— صلاح فهد الطاروطى (عضو مجلس الشعب)
١٠	— رشاد عثمان قاسم (عضو مجلس الشعب)
٢	— بهية عبد المنعم براده (عضو مجلس الشعب)
٥	— خالد محمد حامد محمود (رأسمالية قديمة)
٤	— محمد أحمد الطويل (رأسمالية قديمة)
١٠	— كامل توفيق دياب (رأسمالية قديمة)
٣	— سيد على المرسى

— بنك الاسكندرية التجارى البحرى :

المؤسسون	قيمة المساهمة
— محمد ابراهيم حسن	١٠٠٠ بالآلف جنيه
— عبد الفتاح الشافعى	٢٥٠
— أنور محمد مرسى	١٠٠
— نبيلة محمد مختار	٥٠
— رشاد عثمان قاسم	٥٠
— شركة رشاد عثمان للشحن	٥٠٠
— مصطفى رمزى الشافعى	٥٠
— رمزى أحمد الشافعى	٥٠
— الشركة العربية للشحن والتفريغ	١٠٠٠ قطاع عام
— شركة الاسكندرية للتوكيلات الملاحية	٤٠٠٠ قطاع عام
— شركة القناة للتوكيلات الملاحية	٢٠٠٠ قطاع عام
— الشركة المصرية لأعمال النقل البحرى	٤٠٠٠ قطاع عام
— الشركة المصرية لاصلاح السفن	٥٠٠ قطاع عام
— بنك الاستثمار القومى	٢٠٠٠ قطاع عام
— بنك الاسكندرية	١٤٢٨ قطاع عام
— البنك الأهل المصرى	١٤٢٨ قطاع عام
— شركة مصر للتأمين وأغرون	٢١٠٠ قطاع عام

« مجلس ادارة بنك الاسكندرية التجارى البحرى »

رقم	الاسم والجنسية	الصفة
١	السيد الدكتور م/نعم أبو طالب (مصرى)	رئيسا وعضوا منتدبا
٢	السيد / محمد فهمى محمود فهمى (مصرى)	عضوا منتدبا
٣	السيد الهان / حسين كامل الجندى (مصرى)	عضوا
٤	السيد / محمد ابراهيم حسن (مصرى)	عضوا
٥	السيد / حكمت أحمد رزق (مصرى)	عضوا
٦	السيد / عبد الفتاح الشافعى (مصرى)	عضوا

- ٧ السيد / عبد الرحمن الرافعي (مصرى)
 ٨ السيد / محمد شوقي يونس (مصرى)
 ٩ السيد / محمد عادل البوق (مصرى)
 ١٠ السيد /
 ١١ السيد / فؤاد بيومي هاشم (مصرى)
 ١٢ السيد المهندس / محمد أحمد أبو طالب (مصرى)
 ١٣ السيد / مصطفى محمد نور الدين (مصرى)
 ١٤ السيد الدكتور / يونس أحمد البطريق (مصرى)
 ١٥ السيد / اسماعيل غانم (مصرى)
 ١٦ السيد / سيد صالح (مصرى)
 ١٧ السيد / رشاد عثمان قاسم^(١٦) (مصرى)
 ١٨ السيد الدكتور / محمد عبد اللاه (مصرى)

 عضوا عن صندوق تأمين ومهاشات
 العاملين بشركة الاتحاد العربى للنقل
 البحرى (قامكو)

(١٦) اتهم كل من ماجد محمد موسى ولطفى محمد موسى (أصحاب معرض سيارات النهضة وشركة النهضة للتجارة الخارجية والمنطقة الحرة) بالاستيلاء على ١٠٠ مليون جنيه فقد حصلوا على تسهيلات ائتمانية ضخمة من البنوك بالعمولات المحلية والأجنبية تتوقف هذا المبلغ واستولوا على ٩٨٧ سيارة ملوثة كانت ولادة لأحد البنوك دون وجه حق وقاما بخزن السيارات فى مخازن بالمنطقة الحرة رغم أنها غير مالكة لها وذلك نتيجة للتواطؤ مع بعض العاملين فى هيئة الاستأجار وجمارك بورسعيد وتوكيل اسيرط للملاحة حيث سهلوا للشركة تخزين السيارات فى مخازنها دون أن تقدم سند ملكيتها لتلك السيارات وقد ثبت أنهما قد تعاملتا مع ١٥ بنكاً . انظر موقعهما بين قمة جهاز الدولة والقطاع العام ورجال الأعمال - الأهرام ١٢/٢٤ ١٩٨٥ .

ونستخلص مما سبق النتائج التالية :

١ — أن تواريخ مساهمة تلك العناصر في الشركات المساهمة تشير الى تأخر ظهورها في مجال الأعمال . فالشركات التي ساهم فيها رشاد عثمان وتوفيق عبد الحى وسامى على حسن تم تأسيسها ابتداء من عام ١٩٨٠ أى بعد ٦ سنوات من بدء سياسة الانفتاح الاقتصادى وهذا يعنى أن هذه العناصر لم تنطف على السطح الا بعد أن اُتمت موقعها واستطاعت أن توجد قنوات تدخل وتشابك مع جهاز الدولة .

(أنظر مساهمة الرئيس محمد أنور السادات مع توفيق عبد الحى ورشاد عثمان وأيضا موقع رشاد عثمان بين كبار موظفى الدولة والقطاع العام) .

٢ — رغم ضالة الشركات التي تساهم فيها العناصر الطفيلية الا أن هذا العدد المحدود عكس أيضا التداخل والتشابك بين الروغد الثلاثة (الرأسمالية التقليدية ، البرجوازية البرورقراطية والطفيلية) .

٣ — أن تكوين الشركات السابقة عكس ظاهرة الخلط بين المال العام والمال الخاص وكيفية اندماج جهاز الدولة والقطاع العام في مجال الاستثمارات الخاصة .

المبحث الثامن

التجعين بين الروافد الثلاثة

الرأسمالية التقليدية والبرجوازية البيروقراطية والطفيلية

بالتقاء الروافد الثلاثة السابقة يصب الكل في واحد ويصبح الواحد جزءا من الكل لتشكل رأسمالية جديدة لها سمات وقسمات وخصائص مميزة إذ أن عمليات الزواج والتشابك والتحالف فيما بينها قد اكتسبتا مذاقا آخر جعلها تتميز عن رأسمالية أخرى عهدتها المجتمع المصري في العشرينات .

وإذا كانت الدراسة قد تناولت كل رافد على حدة فإن هذا التناول قد تم على سبيل التبسيط العلمي حيث أن الدراسة تطلبت هذا الفصل لمعرفة الأبعاد المشكلة لكل رافد على حدة والظروف التاريخية والتحولات المجتمعية التي سمحت بالتقاء هذه الروافد في إطار تشكيلة رأسمالية جديدة أطلق عليها رأسمالية الانفتاح أو رأسمالية السبعينات أو الشريعة الانفتاحية المميزة .

وبالرغم من تناول كل رافد على حدة إلا أن الدراسة العملية قد عكست تشابكا وترباطا وتحالفا وثقا بين الروافد الثلاثة . فدراسة الرافدين الأول والثاني (الرأسمالية التقليدية والبرجوازية البيروقراطية وقد أوضحت أن التشابك والتداخل فيما بينها ليس وليد السبعينات ، وإنما له جذوره وبداياته الجينية منذ الستينات إذ فجرته العديد من التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (التأميم — المصادرة — الحراسة — قوانين الإصلاح الزراعي — الوحدة بين مصر وسوريا — حرب اليمن) بيد أن فترة السبعينات قد جعلت منه تحالفا رسميا في إطار استراتيجية التنمية التي تبنتها النخبة الحاكمة .^(١)

وثمة ملاحظة هامة تجدر الاشارة اليها ألا وهي قدرة الرافد الرأسمالي التقليدي على التشكيل والتحول عبر الحقب الزمنية المختلفة التي انتابت المجتمع المصري .

فللملاحظ أن الرأسمالية التقليدية كانت بمثابة النواة الجينية التي تنشط مع كل تحول وتكيف وتلازم مع كل حقبة تاريخية فهي لها جذورها التاريخية الممتدة في التاريخ المصري قبل الثورة وهي تلعب دورا في الخمسينات ثم تستكملها في الستينات وتتمكن من أن تجد لها ولأبنائها منافذ ومداخل في النظام الجديد بعد قيام الثورة ، بل أن النظام قد فتح لها بنفسه العديد من تلك المداخل عبر عمليات التأميم الواسعة وعن طريق التنظيمات السياسية التي تم نزوح العديد من أبنائها اليها وتطور دورها بتحالف البرجوازية البيروقراطية معها لاستكمال دورها في السبعينات إذ شكلا معا الركيزة الاجتماعية الناشطة والفاعلة من أجل الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادي ووضعها موضع التنفيذ ولاسيما بعد أن اكتملت

(١) أنظر خطاب الرئيس أنور السادات بمجلسة الاسكندرية ، م . س . د .

التشكيلة الاجتماعية بالتضام الرفاد الثالث الذى هو الأساس ولید حقبة السبعينات ، ومن هنا نجد أن الرأسمالية التقليدية هى نقطة التخمير الحقيقية فى تشكيل واتساع البرجوازية البيروقراطية فى الستينات كما مثلت أيضا عطف الدفاع الأول الذى تم استدعاؤه لتشكيل رأسمالية السبعينات .

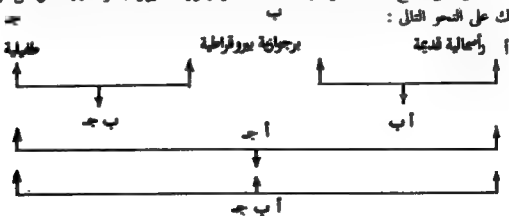
ولعل هنا يعكس طبيعة تشكيل « الرأسمالية الانفتاحية » منذ منتصف السبعينات إذ يبدو وكأن كل حقبة تاريخية قد أفرزت عنصرا هاما داخل تلك التكوينات الرأسمالية الجديدة فمرحلة ما قبل ثورة يوليو تفرز الرأسمالية التقليدية وحقبة الستينات تقدم البرجوازية البيروقراطية وحقبة السبعينات تضيف أسوأ ما أضيف الى هذا النسيج الاجتماعي وهو الجناح الطفيل لها . وبالتقاء الرفاد الثلاثة تتشكل تكوينات رأسمالية جديدة فينصهر فيها الكل لتكتسب خصوصية جديدة .

وفى هذا التكوين يكتسب كل رفاد خصائص ومحات جديدة ، فواقعة عودة الرأسمالية التقليدية لاتطوى على نفس الدور الذى لعبته الرأسمالية التقليدية قبل الثورة وبمهدا (حتى الستينات) ولكنها تنطوى على دور جديد فى اطار ظروف تاريخية جديدة ، وكذلك واقعة عودة عناصر البرجوازية البيروقراطية كانت تنطوى أيضا على محاذير وتسلؤلات عديدة ولاسيما لو أخذنا فى الاعتبار الدور الأيديولوجى الذى لعبته تلك العناصر خلال الستينات .

وما يجدر الاشارة اليه بهذا الصدد هو أن التفرقة بين رأسمالي قديم وبرجوازي بيروقراطي وطفيل هو تقسيم يستند الى أصل النشأة التاريخية على أن الواقع العمل يشهد اندماج وتداخل تلك الرفاد الثلاثة .

فالمحقق يجد أن ثمة عناصر رأسمالية تقليدية تمكنت من أن تتقلد مناصب ووظائف داخل جهاز الدولة والقطاع العام وهى بذلك تجمع بين كونها رأسمالية تقليدية من ناحية وبرجوازية بيروقراطية من ناحية ثانية مثل سيد مرعى ، ومحمد حامد محمود ، وأبو بكر الباسل ، وصيت بطرس غالى ، ونعمة الله بولس ، وعائلة العبد .

كما أن هناك عناصر ذات أصول رأسمالية تقليدية تمارس أنشطة طفيلية فتجمع بين كونها رأسمالية تقليدية وطفيلية وهى كل العناصر الرأسمالية القديمة التى تعمل بمجال الوساطة والسمرة والأنشطة الطفيلية ، وثمة عناصر برجوازية بيروقراطية تمارس أيضا أنشطة طفيلية فتجمع بين الصفتين . أما الحالة الرابعة فهى التى تجمع بين عناصر الرأسمالية القديمة والبرجوازية البيروقراطية والطفيلية . ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي :



وقد عكست الدراسة حالات تبين تركيز العناصر الرأسمالية القديمة وتحالفات تشبه الى حد بعيد تحالفاتها قبل الثورة وحالات تركيز للعناصر البرجوازية البيروقراطية ، وحالات تداخل وتشابك بين الروافد الثلاثة . وفيما يلي بعض الأمثلة التي تعكس مثل هذه الحالات المختلفة :

أولاً : شركات تعكس تركيزاً للرأسمالية التقليدية :

- الشركة المصرية الفرنسية « فرانس » ١٩٨٠/٢/٢٦ .
- الشركة العربية الحديثة لصناعة الأخشاب « مين » ١٩٨٠/٢/١٨ .
- الشركة المصرية الفرنسية للصناعات الغذائية ١٩٨١/٧/٢٦ وتضم من بين مؤسسيها سعد فخرى عبد الثور ، وسيد مرعي ، وإسماعيل بلوغ صبرى .
- شركة النمل للفنادق والسياحة ١٩٨١/١٢/٣٠ وتضم توفيق بيلوى منصور ، وزكى هاشم .
- الشركة المصرية العالمية للنشر (لونجمان) ١٩٨٢/٣/٨ . وتضم مهت نجيب بطرس غالى ، ويوسف مراد وهبة .
- الشركة المتحدة للأثاث كرومكس ١٩٨٢/٤/٢٠ وتضم محمد زكى هاشم ، ومحمد حامد محمود .

ثانياً : شركات تعكس التركيز البرجوازي البيروقراطي :

- شركة الاستثمار العربى ١٩٧٨/١٢/٥ تضم عبد العزيز حجازى مع محمد فؤاد ابراهيم .
- الشركة المصرية الأمريكية للنقل والشحن والتفريغ ١٩٧٩/٤/٢٩ تضم محمد عبد الله مرزبان ومصطفى كامل مراد .
- شركة الاتحاد العربى للاستثمار ١٩٧٩/٨/١٤ . تضم عمرو حسين ذو الفقار صبرى وأشرف مروان .
- بنك الاعتماد والتجارة مصر ١٩٨١/٦/٨ تضم محمد عبد الله مرزبان ومقبل البدرولى^(١) .
- الشركة الإسلامية للأدوية والكيمائيات والمستلزمات الطبية (فلاركو للأدوية) ١٩٨٢/١١/٧ .
- تضم حسن عباس حلمى فهمى مع فلوق حسن اليازى .

ثالثاً : شركات تعكس التداخل بين الرأسمالية القديمة والبرجوازية البيروقراطية :

- شركة المطاعم السياحية المصرية « سوكو » ١٩٧٦/٧/٢٩ تضم توفيق بيلوى منصور وشارل رمزي ستينو .
- شركة فالى للاستثمارات ١٩٧٨/٣/٢٦ تضم على عبد الفتاح الشلقانى وأتور القاضى وشقيقه .

(٢) كان يعمل رئيساً لمجلس إدارة شركة النصر لصناعة المحولات والمنتجات الكهربائية خلال الستينات . أنظر الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٦٧/١/١ .

— شركة النيل للفنادق والسياحة ١٩٧٨/١٢/١٢ تضم توفيق بيلوى منصور ، وزكى هاشم مع محمد محمود العتال .

— الشركة المتحدة للانشاعات ١٩٨٠/٧/١٥ تضم حسن علام واشرف مروان .

— بنك الاعتماد والتجارة مصر ١٩٨١/٦/٨ . يضم زكى هاشم مع محمد عبد الله مرزبان وعبد العظيم أبو العطا ، وعثمان أحمد عثمان.

— الشركة المتحدة للأثاث كرومكس ١٩٨٢/٤/٢٠ . وتضم محمد زكى هاشم ، ومحمد حامد محمود ، وبشرى عبد المنعم الصاوى .

— بنك هونغ كونج ١٩٨٢/٥/١٧ يضم مصطفى البليدى ، والطويل مع حامد السامح .

— بنك مصر العربى الأخرى ١٩٨٢/٩/٤ يضم عائلة سعيد الطويل مع عائلة أبو الفتوح ، وعبد المنعم القيسونى .

رابعا : شركات تعكس التداخل والتشابك بين الروافد الثلاثة :

وهى شركات محدودة العدد (انظر الشركات التى تساهم فيها العناصر الطفيلية فى المبحث السابق) .

وتوضح مصفوفة التجهين بين الروافد الثلاثة هذا التداخل والتشابك بصورة أكثر وضوحا على النحو التالى :

— يشير الرمز «أ» الى التحالفات والتشابهات بين العناصر الرأسمالية التقليدية بعضها وبعض والشركات التى تؤسسها أو تساهم فيها .

— يشير الرمز «هـ» الى التحالفات والتشابهات بين العناصر البيروقراطية بعضها وبعض والشركات التى تساهم فيها .

— يشير الرمز «ب» ، «د» الى التحالفات والتشابهات بين عناصر الرأسمالية التقليدية والبيروقراطية البيروقراطية والشركات التى تساهم فيها تلك العناصر .

— يشير الرمز «ج» الى التحالف والتشابك بين العناصر الطفيلية وعناصر الرأسمالية التقليدية والشركات التى تساهم فيها .

— يشير الرمز «و» الى التحالف والتشابك بين عناصر البيروقراطية والعناصر الطفيلية .

وتمكس المصفوفة النتائج التالية :

* عمق التداخل والتشابهك بين الرأسمالية القديمة والبرجوازية البيروقراطية .

• ضالة مساهمات العناصر العفلية في الشركات المساهمة الأثر الذى أفضى الى قلة تداخلها وتشابهها مع بقية الروافد الأخرى .

ونخلص مما سبق الى أن رأسمالية السبعينات رأسمالية مهجنة متعددة الروافد وتنتمي الى أحقاب تاريخية مختلفة فهي تضم عناصر رأسمالية قديمة وعناصر برجوازية بيروقراطية وعناصر طفيلية .

أما عناصر الرأسمالية التقليدية فقد تمكنت من أن تبقى على دورها من خلال عدة مناهذ هي :
أ — عناصر ظلت مرتبطة بدوائر الأعمال العربية والأجنبية ونجحت في تكوين ثرواتها بالخارج . وقد عكست الدراسة الارتباط الوثيق بين رأس المال القديم ورأس المال الأوربي (في اطار الشركة الأجنبية) .

ب — عناصر اغرطت داخل القطاع العام وجهاز الدولة والمحليات وخاصة بعد عمليات التأميم الواسعة التى آل بمقتضاها العديد من الشركات التجارية والصناعية (ببيكل ملكيتها العائلي) .

ج — عناصر لم تتخط لاداخل القطاع العام ولا داخل جهاز الدولة بل ظلت تمارس نشاطها في عالم الأعمال (خاصة المقاولات والتوريدات) .

ونجحت كل هذه العناصر في تكوين ثروات طائلة وانتظرت الفرصة المنيقة لأن تستأنف دورها في ظل المعلومات التاريخية الجديدة .

أما الرافد الثانى فهو البرجوازية البيروقراطية التى استغلت مكائنها الوظيفية داخل جهاز الدولة والقطاع العام في تحقيق ثروات طائلة . أى أن مصدر ثرواتها هو الوظيفة العامة .

وتجدر الاشارة هنا الى بعض العناصر التى استغلت وظيفتها ومكانتها في السلم الوظيفي في توليد علاقاتها برجال ودوائر الأعمال المحلية والعربية والأجنبية ولأسيما في مجال الاستيراد والتصدير وتجارة التوكيلات التى كانت حكرًا آنذاك على القطاع العام . وتمكنت تلك العناصر من تكوين ثروات طائلة وبدأت بعد ذلك تطالب بمزيد من التحولات التى من شأنها تفكيك مركزية الاقتصاد وإضعاف دور الدولة والقطاع العام واعطاء الفرصة للقطاع الخاص .

أما الرافد الثالث فيتمثل في العناصر ذات النشأة الاجتماعية والنشاط الطفيل ، حيث أن معظم عناصر هذا الرافد غير معروف مصدر شرعى لثرواتهم وفى كثير من الأحيان ارتبطوا بأنشطة التهيب وتجارة المخدرات وتجارة العملات .

وتمكنت عناصر هذا الرافد من خلال علاقاتها غير الشرعية بجهاز الدولة وكبار المصلين به من تسخير خدمتها وتعميق أغراضها بل ونجحت في توطيد جهاز الدولة ذاته في العديد من قضاياها .

من الروافد الثلاثة السابقة تشكلت تكوينة اجتماعية تنصهر فيها هذه الروافد بمجموعة معلنة عن تشكيل رأسمالية جديدة منذ منتصف السبعينات وتتمكن من استقطاب العديد من عناصر بيروقراطية السبعينات والثمانينات مستغلة اندماج جهاز الدولة ذاته في مجال الأعمال والشراكة مع رأس المال الخاص المحلي والعربي والأجنبي .

وقد أوضحت الدراسة مدى المخراط العديد من الوزراء السابقين والمحاليين وبعض المحافظين وكبار العاملين في المؤسسات الصحفية وبعض أعضاء مجلس الشعب وغيرهم من كبار رجال الدولة في عالم المال والأعمال .

وبلاحظ أن النخبة الحاكمة عندما أعلنت الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادي كانت تعى أن هناك عناصر عملية تملك من الثروة مايمكنها من تشكيل ركيزة اجتماعية تأخذ على عاتقها تنفيذ سياسة الانفتاح الاقتصادي . إلا أنه من المفارقات التاريخية أن قانون استثمار رأس المال العربي والأجنبي جاء ليعطى الفرصة أولاً لرأس الأجنبي وليس لرأس المال المحلي . ويمكن تفسير ذلك بعدة اعتبارات .

أولاً : أن النخبة الحاكمة أدركت وبعمق مدى تخوف رأس المال المحلي من المبادرة والمخاطرة في إطار التجربة الجديدة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى أدركت أن رأس المال المحلي لن يخرج إلا في مظلة رأس المال العربي والأجنبي ، ومن ثم فإن منح الضمانات والامتيازات لرأس المال العربي والأجنبي كان يتضمن تشجيع رأس المال المحلي للمطالبة بنفس الامتيازات والضمانات الممنوحة للمستثمر العربي والأجنبي وهو ماحدث بالفعل .

ثانياً ؟ أن النخبة الحاكمة كانت منطقية مع ذاتها — باعتبار أنها تمثل مصالح الرأسمالية الجديدة — عند استدعاء رأس المال العربي والأجنبي في البداية . ذلك لأن استدعاء عناصر الرأسمالية المحلية بروافدها المختلفة كان يتناقض مع التكتيك الذي انحطته ولاسيما في السنوات الأولى من الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادي عندما كانت تؤكد أن هذه السياسة ليست خروجاً عن النهج الاشتراكي .

ولعل هذا يفسر لماذا تأخر ظهور البرجوازية البيروقراطية في عالم الأعمال (في إطار دراسة الشركات المساهمة) حيث كان عليها أن تنتظر حتى تتم إجراءات التحول الرأسمالي إذ لايليق أن يخرج « الاشتراكيون » فجأة في « ثوب » رأسمالي جديد ومن ثم كان على النظام الحاكم أن يدفع بمصرين هامين في هذا المجال هما : الرأسمالية التقليدية ، والقطاع العام . أما بالنسبة للرأسمالية التقليدية فقد تم في البداية استدعاؤها وخاصة بعد أن تم توضيحها . وقد أثبتت الدراسة أن الشركات المساهمة التي تأسست في بداية سنوات الانفتاح الاقتصادي كانت في معظمها برأسمال محلي تقليدي .

أما من ناحية القطاع العام فقد تم الزوج به في الشراكة مع رأس المال المحلي والعربي والأجنبي إذ شهدت السنوات الأولى أيضاً تلك السياسة تكتيافاً لمساهمات القطاع العام على نحو سوف يتم تفصيله .

وتكمن الخطورة الحقيقية في اندماج جهاز الدولة والقطاع العام في تلك الشراكة المتعددة الأطراف من ناحية وفي كيفية تحويل ذلك الجهاز لخدمة التشكيلات الرأسمالية الجديدة ، من ناحية ثانية حيث أن وحدة المصالح المشتركة بين تلك العناصر^(٣) سوف تجعل من الدولة وأجهزتها المختلفة أداة لاستصدار التشريعات والقوانين المختلفة التي تمكنها من تحقيق هذه المصالح ولاسيما لو أخذنا في الاعتبار تبدل موقف السلطة الحاكمة وتحولها لتأييد جماعات المصالح الجديدة والتي خرج كثير منها من « عباءة الدولة »^(٤).

ومن المفارقات الغريبة أن تلك العناصر بعد تحويلها الى عالم الأعمال تضيق ببعض التشريعات التي قد صاغتها وأصدرتها أثناء وجودها في السلطة بحجة أنها تحد من أنشطتهم في مجال الأعمال .

كما تجدر الإشارة أيضا الى الدور الذي بدأ يلعبه رأس المال الأجنبي في استقطاب كبار رجال الدولة والزج بهم في عالم الأعمال كمساهمين وكمشاركين ، ولعل هذا يتركنا باندماج جهاز الدولة في مجال الأعمال قبل الثورة حيث حرص رأس المال الأجنبي دائما على الاستعانة بكبار رجال الحكم^(٥).

ونخلص مما سبق الى أن رأسمالية الانفتاح الاقتصادي رأسمالية مهجنة تتضمن روافد اجتماعية مختلفة تعود الى أحقاب تاريخية مختلفة وبالرغم من أن كل رافد يحمل سمات وقسمات خاصة إلا أن حقيقة السبعينات قد شهدت اندماج تلك الروافد في إطار تشكيلة واحدة عيرت عنها الدراسة بنخبة الانفتاح الاقتصادي .

(٣) أنظر « حضور لقب من الوزراء السابقين مؤثر رجال الأعمال بوصفهم رجال أعمال منهم عبد العزيز حبازي رئيس وزراء سابق ، وعثمان أحمد عثمان ، وحامد السليح ، وسليمان نور الدين ، ومحمد حسين ، وجمال الناطر ، الأهل ، ١٩٨٤/١٢/١٢ ، ص ٧ .

(٤) د. ممر رضوان ، الاقتصاد المصري بين الرأسمالية والاشتراكية ، مجلة الأهرام الاقتصادي ، عدد ٨٣٦ ، ١٩٨٤/١٢/١٧ ، ص ١٥ .

(٥) أنظر كيف تضم جماعة رجال الأعمال لقبها من كبار رجال الدولة السابقين والحاليين مثل عبد العزيز حبازي ، على جمال الناطر ، وزكريا توفيق ، وعبد الرحمن الشاذلي ، وعبد النكروزي ، ومحمد عبد المنعم رشدي ، وكيف ان الجسمية تمتع العضوية بالانتماء لكبار موظفي الدولة الذين يحصل عملهم بالنشاط الاقتصادي وذلك خلال شغلهم لمواقعهم فهي أداة هامة لجلب الوزراء وكبار موظفي القطاع العام . أنظر بالتفصيل : أسلم قنديل ، صبح السياسات العامة في مصر ، م. م. د. ، ص ٤٧٤ .

من يملك مصر ؟ !

الفصل الرابع

نخبة الانفتاح الاقصادى : تحليل اميريقى

□ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □

المبحث التاسع :

تحليل هيكل ملكية رأس المال

المبحث العاشر :

تحليل الأنشطة الاقتصادية

المبحث الحادى عشر :

التشابكات والتحالفات العائلية

الفصل الرابع

نخبة الانفتاح الاقتصادى : تحليل اميرقى

مقدمة : تتطوى دراسة هذا الفصل على تحليل اميرقى لبعض خصائص نخبة الانفتاح الاقتصادى من واقع دراسة تحليلية للشركات المساهمة . فقد تم حصر الأنظمة القانونية لتلك الشركات من الجريدة الرسمية والوقائع المصرية خلال الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٨٢ وتحليلها للوقوف على حقيقة الروافد المشكلة لتلك النخبة من ناحية وخصائصها من ناحية أخرى .

وتنقسم الشركات من حيث طبيعة تكوينها الى شركات اشخاص وشركات أموال ويتضمن التقسيم الأول شركات التضامن والتوصية البسيطة وشركات المحاصة بينما تضم شركات الأموال شركات المساهمة والتوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة .

وتعتبر شركات المساهمة أهم أشكال شركات الأموال وقد شهد الاقتصاد المصرى نموا مضطربا لهذا النوع من الشركات ابتداء من أواخر القرن التاسع عشر حيث صدرت عدة قرارات من منظمة له .

ويمثل القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ أهم القوانين التى عالجت موضوع الشركات فى مصر فقد أبقى هذا القانون على التقسيم السالف لشركات الأموال . ومع التبدلات والتحولات التى شهدتها الواقع الاقتصادى المصرى منذ منتصف السبعينات أبقى قانون استثمار رأس المال العرفى والأجنبى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ وكذا القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على تقسيم شركات الأموال كما هو مع ادخال تعديلات جوهية أدت الى إلغاء القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ .

وترجع أهمية الشركات المساهمة الى أن القانون يحولها ويحيز لها القيام بمشروعات أعمال التأمين والبنوك والأذخار وتلقى الودائع والأموال لحساب الغير . وتتل هذه الأنشطة الشق الأكبر من

النشاط الاقتصادي المصري منذ منتصف السبعينات في حين لا يجوز للتوعين الآخرين من شركات الأموال القيام ب تلك الأنشطة^(١) .

وتنشأ شركة المساهمة بتريخيص من الدولة وتؤسس وفق اجراءات معينة ينص عليها القانون اذ يجب ألا يقل عدد الشركاء المؤسسين عن ثلاثة ، ويقسم رأسمالها الى اسهم متساوية القيمة تطرح للاكتساب العام وقابلة للتداول بالطرق التجارية وتحدد مسؤولية الشريك المساهم فيها بقدر حصته فقط .

وهم تأسس الشركة المساهمة بإحدى وسيلتين : إما طريقة التأسيس الفوري وهو الذى يقتصر فيه المؤسسين في الاكتتاب في أسهم الشركة على أنفسهم دون الالتجاء الى الجمهور في صورة اكتتاب عام (المادة ٣٧ من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١) وإما التأسيس عن طريق الاكتتاب العام ويطلق عليه التأسيس المتتابع^(٢) .

ومن أهم خصائص الشركات المساهمة أنها شركات أموال لا أساس فيها للاعتبار الشخصي فالغرض من تكوينها هو تجميع الأموال وتوظيفها في مشروعات بغض النظر عن شخصية المساهمين فيها . وبمجرد طرح أسهم الشركة للاكتتاب العام يستطيع أى فرد ان يكون شريكا فيها بمجرد دفع قيمتها وترتب على ذلك عدة نتائج هي :

أ — أن أسهم الشركة قابلة للتداول بالطرق التجارية فيجوز التنازل عنها للغير والتصرف فيها بكافة أنواع التصرفات دون أن يكون لذلك أثو على حياة الشركة .

ب — أن مسؤولية الشريك محدودة بقدر حصته ولا يسأل عن ديون الشركة الا في حدود ما اكتسب فيه من أسهم .

ج — إن إسم الشركة التجارية مستمد من غرضها .

ونظرا لأهمية هذا النوع من الشركات رأيت الدراسة أن تركز على تحليلها حيث استطاعت أن تحجب من خلالها على تساؤلات عديدة . ومن هذه التساؤلات : ما هو حجم رأس المال المستثمر في تلك الشركات ؟ ما هي العلاقة بين حجم رؤوس الأموال وجنسيات أصحابها ؟ هل تمثل شركات المساهمة نفس المنحى الذى تنحوه الاستثمارات الاجمالية العاملة في الاقتصاد المصري في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى من حيث استثمار رأس المال العام بشق لا يمتنان به من اجمال رأس المال الممل

(١) قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .

(٢) د . سميحة القليوبى ، الشركات التجارية (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٣) ص ٢٥٦ — ١٥٨ .
انظر كيف يكرس قانون الشركات طريقة التأسيس الفوري الأمر الذى يشجع تكوين الشركات المالية المغلقة فهو يجوز لأى مساهمين ثلاثة تكوين شركة مساهمة حتى لو كانوا عائلة واحدة .

المستثمر وكلنا سيطرة الأنشطة الخدمية على النشاط العام وتراجع الأنشطة الانتاجية ؟ هل تعكس تلك الشركات ضآلة الاستثمارات العربية والأجنبية وهي الشركات المساهمة التي يجب أن تعكس صورة مغايرة للاستثمارات الاجمالية ؟ هل تعكس تلك الشركات الطبيعة العائلية والتكوين الضيق ؟ تساؤلات عديدة تجد اجاباتها من خلال تحليل تلك الشركات ولذلك روى أن يتناول هذا الفصل دراسة الباحث التالية :

المبحث التاسع : تحليل هيكل ملكية رأس المال .

المبحث العاشر : تحليل الأنشطة الاقتصادية .

المبحث الحادى عشر : تحليل التشابكات والتحالفات العائلية .

المبحث التاسع تحليل هيكل ملكية رأس المال

استهدفت سياسة الانفتاح الاقتصادي كاستراتيجية تنمية تبتها النخبة الحاكمة منذ منتصف السبعينات تشجيع رأس المال المحلي من ناحية وجلب الاستثمارات المبرية والأجنبية من ناحية ثانية ، إيماناً بأن رأس المال الأجنبي عامل محوري لتحقيق التنمية نظراً لما يأتى فى ركابه من موارد وخبرات وتكنولوجيا .

وبالرغم من الضمانات والامتيازات والاعفاءات التى تضمنها القانون بهدف جلب رأس المال العرفى والأجنى ، إلا أن الواقع العملى منذ تبنى سياسة الانفتاح الاقتصادى (٧٤ حتى ١٩٨٣) اثبت أن رأس المال المحلي مازال يستأثر بالشق الأكبر من جملة الاستثمارات العاملة فى مصر فى ظل قانون استثمار رأس المال العرفى والأجنى .

ويوضح الجدول رقم (٦) نسبة مساهمة الجنسيات المختلفة فى المشروعات التى بدأت الانتاج داخل البلاد حتى ١٩٨٣/٦/٣٠ .

جدول رقم ٦ :

نسبة مساهمة الجنسيات المختلفة فى المشروعات التى بدأت الانتاج داخل البلاد حتى ١٩٨٣/٦/٣٠

الجنسية	مصريون	عرب	أوربيون	أمريكيون	دول أخرى
نسبة الملكية الى اجمالي رأس المال	٦٣	٢٣	٥	٤	٥

المصدر : التقرير السنوى ١٩٨٣/٨٢ ، وزارة الاستثمار والتخطيط الدولى ، الهيئة العامة للاستثمار والتخطيط للمقوة ، سبتمبر ١٩٨٣ ، ص ٦٩ .

وإذا كان الجدول السابق يعكس الشكل العام للاستثمارات الاجمالية العاملة في ظل قانون استثمار رأس المال العرفي والأجنبي حتى عام ١٩٨٣ فملاذا عن الاستثمارات في الشركات المساهمة خلال الفترة من ٧٤ - ١٩٨٢ ؟؟

بلغت جملة الاستثمارات العاملة في الشركات المساهمة (٥٣٤ شركة) ١٩٥٢٣٦٢ ألف جنيه وقد استأثر رأس المال المحلي (العلم والخاص معا) بـ ٧٠٪ من جملة تلك الاستثمارات ، بينما شكلت الجنسيات الأخرى بما فيها رأس المال العرفي والأممهيكي والأوربي والياباني وغيره من الجنسيات ما نسبته ٣٠٪ من جملة تلك الاستثمارات في الشركات المساهمة .

ويوضح الجدول رقم (٧) والجدول رقم ٧ أ والشكل رقم (١) حجم ونسب مساهمة الجنسيات المختلفة في الشركات المساهمة في الفترة محل الدراسة ٧٥ - ١٩٨٢ على النحو التالي :

جدول رقم ٧ أ
حجم مساهمة الجنسيات المختلفة في الشركات المساهمة في الفترة
٧٥ - ١٩٨٢

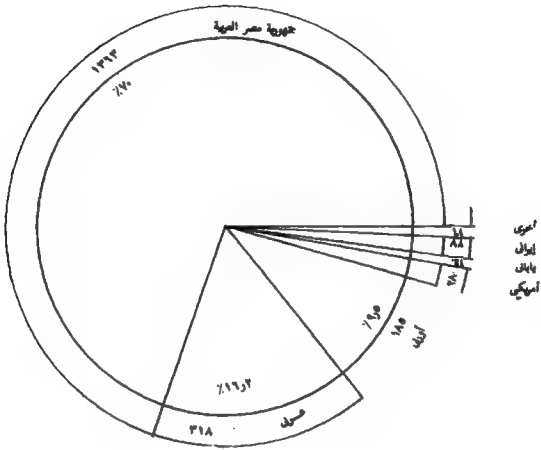
(بالليون جنيه)

الجنسية	مصري	عربي	أوربي	أممهيكي	أفريقي	ياباني	آسيائي	كوري	جسيات أخرى	جملة
جملة المساهمة	١٣٦٢	٣١٨٥	١٨٥	٢٧٨	٢٧٤	١٤٤	٦٧	٦٧	٧٧	١٩٥٢
نسبة المساهمة إلى الإجمالي	٧٠	١٦٣	٩	١٤	١٤	٧	٣	٣	٤	١٠٠٪

المصدر : اللجنة الرقابة والوقائع المصرية ، أعداد مختلفة .

وفيما يلي تحليل لاسهام كل نمط من أنماط رؤوس الأموال :

شكل (١)



إجمالي رؤوس الأموال المساهمة في الشركات المساهمة ٧٥ - ١٩٨٢ (بالمليون جنيه)
(وفقا لتحليل الجبهة الزمنية والواقع المصرية في الفترة من ٧٥ - ١٩٨٢)

أولاً : رأس المال المصري :

ارتبطت زيادة نسبة مساهمة رأس المال المصري بالزيادة المضطوحة في عدد الشركات حيث ساهم رأس المال المصري في كافة الشركات المؤسسة قديماً . ويوضح الجدول رقم (٨) طولية العلاقة بين عدد الشركات وقيمة مساهمة رأس المال المصري (العام والخاص) فضلاً عن عدد الشركات التي تضمنت مساهمة من قبل رأس المال المصري^(١) .

جدول رقم ٨ هـ
العلاقة بين عدد الشركات وحجم مساهمة رأس المال المصري
في الفترة ٧٥ - ١٩٨٢

سنة التأسيس	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	جملة
عدد الشركات	٢٢	٣٦	٤٠	٦٦	٦٥	٧٩	١١٢	١٠٩	٥٣٤
شركات تغطي مساهمة مصرية	٢٢	٣٤	٣٩	٦٦	٦٣	٧٩	١١٥	١٠٩	٥٢٧
قيمة المساهمة بالمليون	٥٩	٥٥٨	٨٩٤	١٢٤٨	١٢٤٥	٢٤٨٥	٣٥٤٥	١٢٤٥	١٣٦٣

المصدر : الوقائع المصرية ، أعداد مختلفة .

وبشأن تحليل رأس المال المصري يمكن استخلاص الحصائص التالية :

(١) ميل رأس المال المصري لمشركة رأس المال العربي والأجنبي . فبالرغم من أن الأول يشكل نصيب الأسد من جملة الاستثمارات وبالرغم من ضآلة الاستثمارات العربية والأجنبية إلا أن رأس المال المصري يميل دائماً إلى أن يأتى في ركاب رأس المال العربي والأجنبي ، ففى الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٧٧ يأتى رأس المال المصري دون أية شراكة عربية أو أجنبية في ثلاث شركات فقط من بين ٩٨ شركة أى بنسبة ٣٪ وهذه الشركات هى :

شركة السهول للأسمت : تأسست بتاريخ ١٩٧٧/٣/١ برأسمال قدره ١٦ مليون جنيه ويساهم فيها شركة اسمت بورتلاند طرة/ اسمت بورتلاند حلوان/ القومية للأسمت/

(٢) يراعى طولية العلاقة بين عدد الشركات المؤسسة في الفترة من ٧٥ - ١٩٨٢ وبين قيم المساهمة المصرية على عكس الفترة من ٨٣ - ١٩٨٤ حيث عكسية العلاقة إذا انخفض عدد الشركات انخفضا ملموساً ومع ذلك ظلت قيمة المساهمة المصرية مرتفعة وهذا يمكن ارتفاع ثبات رؤوس أموال تلك الشركات .

الاسكندرية للأسمت/ البنك الأهلي المصري/ بنك مصر/ بنك الاسكندرية/ بنك القاهرة/
بنك ناصر الاجتماعي/ شركة الشرق للتأمين/ مصر للتأمين/ التأمين الأهلية/ المصرية لإعادة
التأمين/ مصر للتجولة الخارجية .

— الشركة العربية للألياف الصناعية : وهي شركة عائلية تضم عائلة عثان أحمد
عثان .

— شركة أوناس للسياحة : وهي أيضا شركة عائلية اقتصر فيها المساهمة على السيد
محمد عويس (مستشار بنك مصر والمسئول عن مجمع العائمة) ، وفلوق ابراهيم عويس ،
وحسن عبد الفتاح الشلقاني ، ومحمد عبد المنعم شاهين ، وأبو بكر عبد الفتاح مصطفى .
ومع تزايد عدد الشركات ترتفع نسبة مساهمة رأس المال المصري بالنسبة للاستثمارات
الاجمالية . وكما يتزايد عدد الشركات التي يأتى فيها رأس المال المصري (خالصا ١٠٠٪)
دون أية شراكة عربية أو أجنبية ويوضح الجدول رقم (٩) عدد المرات التي شارك فيها رأس
المال المصري بنسبة ١٠٠٪ .

جدول رقم ٩ :
الحالات التي شارك فيها رأس المال المصري بنسبة ١٠٠٪ في القصة
١٩٨٢ — ٧٥

سنة التأسيس	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	حالة
عدد الشركات	٢٢	٣٦	٤٠	٦٦	٦٥	٧٩	١١٧	١٠٩	٥٣٤
شركات مساهمة مصرية ١٠٠٪	—	—	٣	١٢	١٢	٢٣	٥٢	٥٦	١٥٨
النسبة	—	—	٧.٥	١٨	١٨	٢٩	٤٤	٥١	٢٩

المصدر : الوقائع المصرية ، والجهة الرسمية ، اعداد مختلفة .

ويرجع تزايد الشركات المصرية الخالصة الى عاملين أولهما اطمئنان رأس المال المحلي الى
المنافح الاستثنائي ولا سيما بعد أن حصل على نفس الضمانات والامتيازات التي منحها قانون
استثمار رأس المال العربي والأجنبي للمستثمر المحلي . وقد يؤكد هذا طبيعة الشركات المحلية
الخاصة التي تأسست بنسبة عملية ١٠٠٪ حيث أن معظمها إما شركات عائلية مغلقة وإما
شركات قطاع عام برأسمال على خالص ولقتهما انتشار ظلعوة اشتراك شركة مساهمة في

تأسيس شركة أو شركات مساهمة أخرى الأمر الذى يوجد نوعا من التداخل الذى يفقد رأس المال هويته وحدوده وتوضيح ذلك نضرب مثلا :

لو فرض وان الشركة « س » تأسست كشركة مساهمة من المساهمين أ (رأسمال على) ب (رأسمال عربى) ، جـ (رأسمال أجنبى) ثم ساهمت هذه الشركة « س » فى تأسيس شركة « ص » فى هذه الحالة تساهم الأولى فى الثانية باعتبارها شركة مساهمة مصرية ١٠٠٪. هذا من الناحية القانونية والشكلية الا أن الواقع العملى يؤكد ان ثمة خليطا من رأس المال المحلى والعربى والأجنبى . والأمثلة عديدة نذكر منها الآتى :

— بنك مصر ايران للتنمية : شركة مساهمة مصرية تأسست بتاريخ ١٩٧٥/٥/٢٧ برأسمال قدره ٤٠ مليون جنيه مناصفة بين رأس المال المصرى ورأس المال الألمانى . يساهم هذا البنك فى العديد من الشركات الأخرى باعتباره شركة مساهمة مصرية ١٠٠٪ ومن هذه الشركات « الشركة المصرية للصناعات الغذائية » ١٩٧٩/٢/٧ و « الشركة المصرية المالية للتعمير ومواد البناء ممفك » .

— شركة كرافن مصر للاستثمارات : تساهم فى تأسيس شركة جورج وبكى انجيت بتاريخ ١٩٧٩/٢/٨ باعتبارها رأس مال مصرى ١٠٠٪ رغم ان تلك الشركة قد تم تأسيسها بتاريخ ١٩٧٨/٥/١٧ بين رأسمال على (١٠٪) ورأسمال بنى (٩٠٪) .

— شركة النصر القبطى للاستثمارات : تساهم فى تأسيس شركة النصر القبطى للتجارة ٧٦/٥/١ باعتبارها رأسمال على ١٠٠٪ فى حين أن هذه الشركة المؤسسة بتاريخ ١٩٧٥/١١/٢٥ هى شركة مصرية (٤٠٪) وعربية (٦٠٪) .

مثل هذه الظاهرة تؤدي الى تضخم رأس المال المصرى فى حين أن واقعه يشهد لتداخلا مع رأس المال العربى والأجنبى .

(٢) من حيث نسبة مساهمة القطاع العام الى اجمالى رأس المال المصرى : بلغت جملة مساهمات القطاع العام فى الشركات المساهمة ٧٥ — ١٩٨٢ ، ٧٢٥٢٢ مليون جنيه من اجمالى رأس مال مصرى ١٣٦٣ مليون جنيه بنسبة ٥٣٢٪ . أى أكثر من نصف رأس المال المصرى .

وقد نزح الشئ الأكبر من تلك الاستثمارات (ما يقرب من النصف) من قطاع المال (البنوك وشركات التأمين) حيث مثل ٤٧٪ من جملة مساهمات القطاع العام . ويوضح الجدول رقم ١٠ « نسبة حيازة وحلقات القطاع العام من اسهم الشركات المساهمة خلال الفترة من ٧٥ — ١٩٨٢ على الوجه التالى :

جدول رقم ١٠٠ :
نسبة حيازة وحدات القطاع العام من أسهم الشركات المساهمة في القصة
١٩٨٢ - ٧٥

(١)

الجهة	الجهاز المصرى	شركات تأمين	شركات مقاولات وتشييد	شركات كهربائية	شركات غاز	أجهزة عمومية بالخدمات (تموين)	سلع غذائية	سياحة	بحرول	أخرى	حصة
نسبة للمساهمين إلى الإجمالي	٢٧٪	١٠٪	١٩٪	٧٪	٦٢٪	٩٣٪	٥٥٪	٥٥٪	٧٪	٨٥٪	١٠٠٪

المصدر : الوثائق المصرية ، أعداد مختلفة .

وبستخلص من الجدول السابق النتائج التالية :

أ — يعكس الجدول السابق دلالة هامة ألا وهي اندماج كافة وحدات وأجهزة القطاع العام في مجال الاستثمار الخاص والانخراط في الشراكة مع رأس المال الخاص من ناحية والعرف والأجنى من ناحية أخرى . والباحث يجد أنه لا قطاع قد قلت من تلك الشراكة ابتداء من قطاع المال الذى يشكل عصب الاقتصاد المصرى وانهاء بالأجهزة الخدمية المحلية بالمحافظات التى تركزت في مساهمتها بشكل واضح في البنوك الوطنية للتنمية وشركات الأمن القذافي بالمحليات .

ب — استثمر قطاع المال (البنوك وشركات التأمين) بحوالى نصف مساهمات القطاع العام ، وتجدر الإشارة هنا الى نقطة هامة ألا وهي تفوقت قيم المساهمة ونسب الحيازة ليس على مستوى القطاعات المختلفة بل على مستوى كل قطاع على حدة . اذ نجد داخل القطاع المصرفى يستأثر بنك مصر وحده بحوالى ٢٧٪ من جملة مساهمات هذا القطاع بينما تبلغ مساهمة البنك المركزى ٢٢٪ ، والبنك الأهلى المصرى ١٧٪ ، وبنك القاهرة ١٣٪ ، وبنك الاسكندرية ١٣٪ . وفيما يتعلق بشركات التأمين نجد أن مساهمة شركة مصر للتأمين بلغت ٣٨ر٥٪ والشرق للتأمين ٣٦ر٥٪ من جملة مساهمة شركات التأمين كلها .

(٤) تشمل أخرى وحدات في قطاع الزراعة وشركات التجارة الخارجية وشركات القطن وشركات كهرباء وشركات غزل ونسج وشركات أدوية ومعدات عملة (أنظر الملحق رقم (١) الخاص بمساهمات القطاع العام كلها .

جـ - ساحل قطاع المقلولات والبناء والتشييد^(٥) المرتبة الثانية بعد قطاع المال حيث بلغت نسبة مساهماته ١٩٪ من جملة مساهمات القطاع العام كاملة . وكان نصيب شركة « المقلولون العرب » وحدها ٢٠٪ حيث انتشرت مساهمات تلك الشركة في حوالى ١٦ مشروعاً^(٦) .

د - مثل كل من القطاعين السابقين (المال ، الاسكان والتعمير والمقلولات) معاً ما نسبته ٦٦٪ من جملة مساهمات القطاع العام المختلفة والتي أخذت كافة صور الشراكة مع رأس المال المحلى والعربى والأجنى .

هـ - مثلت كافة القطاعات الأخرى ما نسبته ٣٥٪ ومع ضآلة نسبة المساهمات لزيادة عدد الوحدات المساهمة بحيث انخرطت كافة وحدات القطاع العام داخل المجالات الاستثنائية ، شركات التجارة الخارجية ، وكافة شركات القطن ، وكافة شركات السياحة ، وشركات النقل ، وشركات الغزل والنسيج ، وشركات الكهرباء ، وشركات الزراعة ، والتقنيات المهنية والأجهزة الخدمية وصناديق الخدمات المحلية والمهيات العامة مثل هيئة الأوقاف المصرية ، والمهية العامة للتأمينات ، ومؤسسة الأهرام .

٣ - لإرتباط رأس المال المصرى برأس المال العربى بصفة عامة والمحلى بصفة خاصة . فالحق يقيد أن شفا من رأس المال المصرى قد تكون وتبلورت بداياته الجينية في الدول العربية البترولية اذ تزامن وتلازم مع انتهاز سياسة الانفتاح الاقتصادى فتح أبواب المجتمع المصرى على مصراعيه للهجرة الى الدول العربية وغير العربية وقد نجحت العديد من العناصر المصرية في تكوين ثروات طائلة في الدول العربية البترولية وقد ساعد على ذلك حصول العديد منهم على الجنسيات العربية المختلفة وبصفة خاصة الجنسية « السعودية » .

وقد عكست الدراسة العديد من العناصر المصرية الحاصلة على الجنسية السعودية حيث تساهم تلة باعتبارها سعودية وأخرى باعتبارها مصرية وتذكر منها على سبيل المثال :

عبد العظيم لقمعة : مهندس مصرى سافر الى السعودية في الستينات (عقب حركة الاخوان المسلمين) وله ارتباطات وعلاقات وثيقة بعثان أحمد عثمان^(٧) . ونجح في تكوين ثرواته بالمملكة

(٥) يشمل هذا القطاع شركات الاسكان والتعمير والمهيات التابعة لها وعددها ١٠ وحدات ، شركة المقلولات وعددها ٧ شركات ، شركات الأسمت وعددها ٤ شركات .

(٦) هناك شركات أسسها عثمان أحمد عثمان بصفته الخاصة وهناك شركات ساهمت فيها « المقلولون العرب » كـ « كرامال عام » .

(٧) انظر بالتفصيل : عثمان أحمد عثمان ، تيمى ، م . س . د . ص ٣٦٤ .

العربية السعودية . وقد أوضحت الدراسة مدى ارتباطه الوثيق برأس المال العربى ومن الشركات التى يساهم فيها بصفته سعودى الجنسية^(٨) : بنك قناة السويس/ مجمع زقى الوطنى للتجميد والتبريد/ شركة اتركار للسياحة/ شركة الاسماعيلية مصر للجواجن/ شركة الاسماعيلية مصر للتنمية/ شركة مصر السعودية العقارية/ الشركة العربية الدولية للاستشارات^(٩) .

السيد السيد الجوهري : مصرى حاصل على الجنسية السعودية وساهم فى عديد من الشركات بصفته سعودى الجنسية وارتبطت معظم مساهماته برأس المال العربى حيث تكاد تنحصر مع مجموعة من العائلات العربية منها الشيخ غسان ابراهيم شاكر ، وغزوى ابراهيم شاكر ، وخالد بن سالم بن محفوظ ، وسعيد بن سالم بن محفوظ ، وسالم محمد بن لادن ، والشيخ محمد الشربل ، وعبد الله تحسين ، وأحمد بن على العمودى ، ومؤسسة لادن أخوان ، وعلى عبد الله بقرشان ، والشيخ كمال أدهم .

ومن الشركات التى ساهم فيها بصفته سعودى الجنسية : شركة القاهرة للمطريات والصناعة الاسكندرية للمطريات والصناعة/ الشرق الأوسط لصناعة الزجاج/ السعودية المصرية للاستثمار والتجول/ المقطم للفنادق والمنشآت السياحية .

عبد القادر السمان : يساهم فى تأسيس شركة عائلية بصفته سورى الجنسية وهى الشركة العربية للغازات السائلة^(١٠) .

محمى الدين عبد الله هلال : يساهم فى الشركة العالمية للمقاولات والتشييد بصفته سعودى الجنسية .

محمد على عادل عزام : يساهم فى شركة الشرق الأوسط للتنمية والتعمير^(١١) بصفته سعودى الجنسية .

الطيب التونسى : يساهم فى شركة مصر للانتاج الحيوانى مع عدة عائلات عربية مثل حسين محمد الحارثى ، وأمين حسن جارية ، وصالح عبد الله كامل ، وحسن عبد الله كامل ، وابن لادن ، وفهد شبكى ، ويساهم أيضا فى شركة الاستثمار العربى مع نفس العائلات العربية .

وتجدر الاشارة الى أن هذه العائلات ليست فقط التى تميل الى شراكة رأس المال العربى بل إن الاتجاه العام لرأس المال المصرى (العلم والخاص) يميل الى تلك الشراكة قسمة شخصيات وعائلات مصرية ركزت كل مساهماتها تقريبا مع رأس المال العربى ومن هذه العائلات :

(٨) احتوت مساهمات هذه العناصر مساهمات مصرية حيث لم تؤخذ الجنسية الثانية فى الحسبان .

(٩) انظر الملحق رقم (٣) .

(١٠) الوقائع المصرية ١٩٨٣/٥/١٢ .

(١١) الوقائع المصرية ١٩٨٢/١/٢١ .

أحمد يوسف الجندى^(١٣) : يساهم في شركة عربية في الشركات التالية : الوطنية للاستثمار والمشروعات العامة ، ١٩٨١/٣/١٩ مع عائلة. وشركات فهد وعلي شبكشي ، الطوان العرفى الدولى ، ١٩٧٨/١٢/٢٤ مع الشيخ سرور بن آل عتيق ، وفرج بن علي بن حمود ، وأحمد العيبدلى (الامارات) وعائلات سعودية أخرى - مصر أبو ظبى للاستثمارات العقارية ، ١٩٧٦/٥/٢٥ مع المساهمين السابقين أيضا .

محمد سيد عبد المنعم : يساهم مع رأس المال العرفى في الشركات التالية : مصر العربية للانتاج الحيوانى ١٩٨٢/٦/٢٤ ، المصرية الكويتية للتعمير ١٩٨٠/٩/١٩ ، الوطنية للاستثمار والمشروعات العامة ١٩٨١/٣/١٩ ، الطوان العرفى الدولى ١٩٧٨/١٢/٢٤ ، الاستثمار العرفى ١٩٨٠/١/٢٧ مع فهد الشبكشي والشيخ محمد الخلوئى وصالح عبد الله كامل ويحيى حمزه كبوشك وابن لادن .

محمد جميل عبد الرحمن : يساهم مع عائلات عربية في الشركات التالية : بنوفرسال لصناعة المنتجات ذات اللصق « يونيك » ١٩٨١/٣/٢ مع بن عبيد على العمودى وأحمد محمد بكريم ، بنوفرسال للاستثمار والتنمية (يذكو) ١٩٧٩/٢/١٤ مع نفس العائلات العربية السابقة .

الحزب عادل الألفى : يساهم في الشركة العربية للمباني الجاهزة والمواد العازلة ١٩٧٨/٩/٣٠ ويدخل في شراكة مع عبد المحسن الخلوئى (كوتى الجنسية) .

عبد المنعم وعبد الحميد مصطفى سعودى : عائلة تساهم في تأسيس شركة النيل للتنمية الزراعية ١٩٧٩/١٠/٨ مع عائلة عبد العزيز السليمان (سعودية) .

بشرى عبد المنعم الصاوى : يساهم في شركة مصر للاستثمار والتنمية ١٩٧٨/٢/٤ مع الأمير فهد بن عبد العزيز والشيخ علي حسن الشبكشي والشيخ صالح عبد الله كامل وحسن الخلوئى .

حسام أبو القفوح : يساهم في الشركة العربية لصناعة الأخشاب « متين » ١٩٨٠/٢/١٨ مع الأمير عبد الله الفيصل^(١٣) .

وبالرغم من أن الأمثلة السابقة توضح ميل رأس المال المحلى الخاص للشراكة العربية ، إلا أنه يمكن القول بأن رأس المال المحلى (العام والخاص) يميل الى مشاركة رأس المال العرفى والأجنبى معا .

(١٣) رجل أعمال مشهور (وأسمال قديم) نائب رئيس الجالية المصرية بلندن وله ارتباطات وثيقة برأس المال العرفى والأوروبى ، عضو باللجنة القوقازية لحرب الورد . انظر الأهرام ١٩٨٥/٣/٢٤ ، ص ٩ .

(١٣) بالإضافة الى ذلك توجد عائلات أخرى دائمة الشراكة مع العائلات العربية مثل حسن عباس زكى ، عبد الوهاب توطه .

انظر مجموعة العائلات العربية دائمة الشراكة .

قد شهد الواقع العمل تكييفاً لمشركة رأس المال العام والزج به منذ البداية في تلك الشركة . فمن بين ٢٢ شركة تأسست عام ١٩٧٥ توجد ٥ شركات يشارك فيها رأس المال المحلى العام رأس المال العرفى .

ويوضح الجدول التالى عدد الشركات التى دخل فيها رأس المال العام في شركة مع رأس المال العرفى .

جدول رقم ١١ :
العلاقة بين رأس المال المحلى العام ورأس المال العرفى ٧٥ - ١٩٨٢

نسبة التأسيس	عدد الشركات	شركات عام + عرفى	النسبة
١٩٧٥	٢٢	٥	٪٢٣
١٩٧٦	٣٦	١٣	٪٣٦
١٩٧٧	٤٠	٦	٪١٥
١٩٧٨	٦٦	١٣	٪٢٠
١٩٧٩	٦٥	٦	٪٩
١٩٨٠	٧٩	٨	٪٩
١٩٨١	١١٧	٧	٪٦
١٩٨٢	١٠٩	٤	٪٤
إجمالي	٥٣٤	٦٢	٪١١,٨

المصدر : الواقع المصرى ، والهيئة الزيمية ، أعداد مختلفة .

ويعكس الجدول السابق ارتفاع نسبة مساهمة رأس المال العام مع رأس المال العرفى في السنوات من ٧٥ - ١٩٧٨ . وبالرغم من ضآلة النسبة على المستوى الإجمالي ، إلا أن المشركة بين رأس المال العام ورأس المال العرفى في حد ذاتها تثير العديد من التساؤلات . ولتحقق جيد أن سياسة الترخية الحاكمة في بداية سنوات الانفتاح الاقتصادى قد كرس الشركة بين رأس المال العام ورأس المال العرفى والأجنبى حين تحضير رأس المال المحلى الخاص (برواقه المختلفة) . وهذا يعكس أن رأس المال المحلى الخاص لا يتفرد بميله الى شركة رأس المال العرفى بل وأيضاً رأس المال العام . فمن بين ٣٦٥ شركة^(١٤) متعددة الجنسية (يأتى فيها رأس المال المحلى مختلطاً برأس المال العرفى أو الأجنبى أو كلاهما) يأتى رأس المال المحلى (العام والخاص) في شركة مع رأس المال العرفى في ١٦٣ شركة

(١٤) عدد الشركات التى اخطط فيها رأس المال المحلى بالعرفى والأجنبى ٣٦٥ شركة من بين ٥٣٤ . يقابل الفرق ١٦٩ شركة ، إما شركات محلية خالصة أو عمية خالصة أو أجنبية خالصة .

بنسبة ٤٥٪ من عدد تلك الشركات بينما لا يأتى المال العرفى خالصا ١٠٠٪ الا فى شركتين فقط هما :

— الشركة العربية للعقارات المتحددة ١٩٧٦/٧/١٥ (كويتية سعودية) .

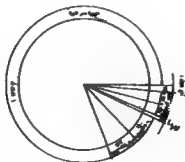
— الشركة الكويتية للاستثمار والامتداد المبرأى ١٩٧٩/٥/١٩ (كويتية) . ١٠٠٪) .

ولذا كانت شراكة رأس المال المحلى الخاص لا تثير تساؤلات بشأن اندماجها مع رأس المال العرفى الا أن التساؤل يكمن بشأن رأس المال العام وتزايد الأمور تعقيدا ليس فى إطار تلك الشراكة التالية بل عندما تمتد وتتسع تلك الشراكة لتأخذ ابعادا أكثر تشابها وتداخلًا فى إطار شركات رباعية يصبح أقطابها رأس المال العام ورأس المال الخاص ورأس المال العرفى ورأس المال الأجنبى ومع هذا التداخل تضع وتتمتع هوية كل منهم .

ثانيا : رأس المال العرفى :

بلغت جملة رؤوس الأموال العربية المستثمرة فى الشركات المساهمة فى الفترة ٧٥ — ١٩٨٢ حوالى ٣١٨ مليون جنيه بنسبة ٦٦٪ من جملة رؤوس الأموال المستثمرة فى تلك الشركات . ويوضح الشكل رقم (٢) جنسيات رؤوس الأموال العربية وجملة مساهمتها . ويتضح من هذا الشكل ما يلى :

شكل (٢)



هيكل رأس المال المصرى والعربى المساهم فى الشركات المساهمة ٧٥ — ١٩٨٢ (بليون جنيه)
(وفقا لتحليل الجهة الرسمية والواقع المصرية فى الفترة من ٧٥ — ١٩٨٢)

أولاً : ان الشق الأكبر من الاستثمارات العربية نزع من الدول العربية البترولية السعودية (٣٧٪) ، الكويت (٢٠٪) ، الامارات (١٤٪) ، وقد مثلت جملة مساهمة الأقطار العربية الثلاثة ما نسبته ٧٦٪ تقريبا من جملة المساهمة العربية .

ثانيا : أن شقا لا يستهان به (١٤٪) من رأس المال العربي جاء تحت اسم (عربى غير محدد) وقد اعتبرته الدراسة ضمن رؤوس الأموال العربية البترولية نظرا لأنها تميل الى أن تكون بترولية حيث ضالة المساهمات غير البترولية .

ونظرا لاستثمار الدول العربية البترولية بنصيب الأسد من جملة رأس المال العربي نجد رؤوس أموال تلك الجنسيات تميل الى التغافل والشراكة المحلية والأجنبية .

وقد أوضحت الصفحات السابقة طبيعة العلاقة الشائكة بين رأس المال العام ورأس المال العربى ولا سيما أن تلك العلاقة قد شهدت تكثيفا لقطاعات بعضها مثل قطاع المال وقطاع التجارة الخارجية وقطاع التشييد . وتوضح بعض أمثلة تلك الشراكة ممكن الخطوة الحقيقية التى تضع معها حدود رأس المال العام :

الدركة	تاريخ التأسيس	رأس المال	مساهمة عربية	مؤسسون
— الشركة المشتركة للاستثمار (تميل مشروعات)	١٩٧٩/١/٥	٥٠ مليون جنيه	٥٠٪	طرف عربى : حكومة الكويت القطر طرف مصرى : البنك الوطنى البنك الأهلى/ المصرية لإعادة التأمين/ البنك الأمل المصرى/ بنك مصر/ بنك الإسكندرية/ بنك القاهرة .
— الشركة الكهوية للصناعة الطاقة (استغلال أراضي بحر الدلتا والفيضان)	١٩٧٨/٤/٢٧	١٠٠ مليون جنيه	٥٠٪	محافظة القاهرة ، شركة مدينة نصر للتأمين والصحة — المجموعة الاستثمارية الطاقة الكهوية .
— الاستثمار العربى (استثمار أموال)	١٩٧٨/١٢/٥	٥ ملايين جنيه	١٨٪	مؤسسات نهد وعلى شكنى شركة ديتال الدولية — حسن الحلوى — عبد الله صالح كامل — بمى جوى كوشك . طرف مصرى : شركة مصر للبنك — عبد الهزى حجازى ، محمد فؤاد إبراهيم — على مشرق — محمد سيد عبد الحميد

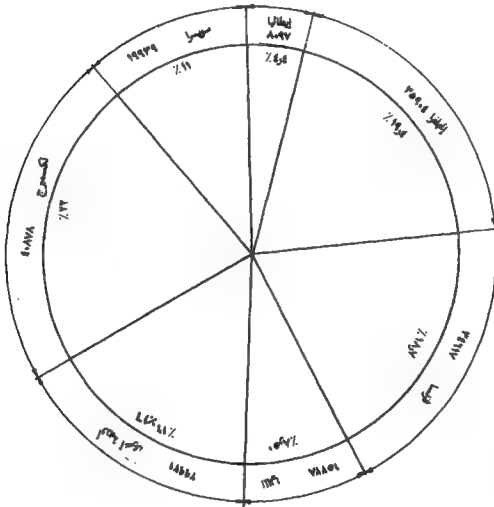
العصر العظيم للاستشارات (أعمال تجارية ووكالات)	١٩٧٥/١١/٢٥	مليون جنيه	٨٠٪	مصرية — شركة العصر للاستشارات والاستشارات عربى — مؤسسة العصر
— العظم للخدمات والمعدات الساحية : فندق وساحية	١٩٧٨/١٢/٣١	٣ ملايين جنيه	٨١٪	طرف مصرية : — شركة مصر للتأمين — شركة الشرق للتأمين (١) — شركة السعودية للصحة للاستشارات طرف عربى : — الشيخ كمال أحمد — عبد الله بقلشان — هسان إبراهيم داكر — السيد السيد الجوهري .

ومع ضآلة حجم الاستثمارات العربية إلا أنها انتشرت انتشارا واسعا في كم هائل من الشركات . ولعل هذا يعكس الدور الذى يلعبه رأس المال العربى والأجنبى معا وأن هذا الدور لا يتناسب مع حجم كل منهما وأن الضمانات والامتيازات والاعفاءات التى تتم منحها بغرض استجلاب رأس المال العربى والأجنبى لا تتناسب مع حجم تلك الاستثمارات ، ولا سيما لو أخذنا فى الاعتبار الطبيعة المعالية لتلك المساهمات فقد أوضحت دراسة رأس المال العربى نتيجتين أولاهما أن ثمة عائلات عربية (سعودية — كويتية — من الامارات — لبنانية) هى تلك التى تتكرر شراكها في العديد من الشركات المساهمة (فهد وعلى شبكشى/ كمال أدهم/ صالح عبد الله كامل/ الخازنى/ بن لادن/ العمودى) وللاختصار ان القول بأن هناك رأسمالا عربيا خلاصا ينطوى على العديد من المخاطر اذ ما هو الميار لمرفة هوية رأس المال العربى ؟ بمعنى آخر ما هى الحدود الفاصلة بين رأس المال العربى والأجنبى ؟ وماهى الحدود الفاصلة بين رأس المال العربى والمصرى وخاصة في اطار تعدد الجنسيات ؟ . وقد دعم من تلاشى تلك الحدود ظاهرة تعدد الجنسيات سواء على مستوى المساهمين الأفراد أو الشركات . فهناك العديد من الأفراد الذين يحصلون على جنسية سعودية بجانب جنسيتهم المصرية كما أن هناك العديد من الشركات العربية المؤسسة برؤوس أموال عربية والمسجلة في دول أجنبية (لكسمبرج — بنما — ليبسيا) وتحصل على جنسية تلك الدول قبلو من الناحية الشكلية والقانونية وكأنها رأسمال أجنبى في حين الواقع يعكس أن طبيعة تلك الأموال قد تكون عربية أو محلية والأكثر من ذلك هو تلاشى تلك الحدود بين رأس المال العربى والأجنبى في اطار ما يعرف بظاهرة تدوير « البرودولرات » .

(١٥) الشركة السعودية للمصرية للاختار هى شركة مساهمة مصرية تأسست بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢٥ برأسمال قدره ٢٠ مليون جنيه مناصفة بين رأس المال السعودى ورأس المال المحلى . هى ليست مصرية ١٠٠٪ ورغم ذلك تسلم في تلك الشركة باصطحابها مصرية ١٠٠٪ . ومؤسس هذه الشركة هم : الشرق للتأمين/ رشدى صبحى/ محمد عمودى/ عمرو/ على على فهد/ السيد السيد الجوهري/ الشركة السعودية للتجارة والتجارة (سعودية) .

ثالثا : رأس المال الأوربي :

مثلت الاستثمارات الأوربية ما يقرب من ٩.٥ ٪ (١٨٥ مليون جنيه) من جملة رؤوس الأموال المستثمرة في الشركات - المساهمة ٧٥ - ١٩٨٢ . ويوضح الشكل رقم ٣ ٥ والجدول رقم (١٢) المساهمات الأوربية على مستوى كل جنسية على حدة ويتضح منها الآتي :



جسيات رأس المال الأوربي المساهم في الشركات المساهمة ٧٥ - ١٩٨٢ (بالآلف جنيه)
(وفقا لتحليل الجبهة الرسمية والوقائع المصرية ٧٥ - ١٩٨٢)

كما شكل رأس المال العلم نصف مساهمة رأس المال المصري وكما استأثر رأس المال السعودي والكويتي ورأسمال الامارات بالشق الأكبر من رأس المال العرفي استأثر رأس المال اللكسمبرجي والانجليزي والفرنسي والسويسري بنصيب الأسد من حصة تلك المساهمات الأوربية . الا أن رأس المال اللكسمبرجي قد احتل المرتبة الأولى حيث ساهم وحده بنسبة ٢٢٪ من حصة رأس المال الأوربي بينما بلغت نسبة مساهمات رأس المال الانجليزي والفرنسي والسويسري ١٩,٤٪ ، ١٨,٧٪ ، ١١٪ على التوالي .

والحق يقيد أن تقسيم رأس المال الأوربي وفق جنسياته المختلفة تشير عدة تساؤلات منها : لماذا احتل رأس المال اللكسمبرجي المرتبة الأولى ؟ وبالتالي لماذا احتل رأس المال الانجليزي والفرنسي والسويسري المرتبة الثانية ؟ هل رأس المال الأوربي هذا يعتبر اوروبيا خالصا أم انه ينطوي على رؤوس اموال محلية وعربية مودعة بالبنوك الأوربية ؟ ماهي معايير الاحتكام الى هوية رؤوس الأموال المختلفة ؟

اثبتت الدراسة ان ثمة علاقة وثيقة بين رأس المال المحلي ورأس المال الأوربي بصفة عامة والانجليزي والفرنسي بصفة خاصة . فطبيعة العلاقات التاريخية والحيدة التاريخية في مجال الأعمال بين الرأسمالية المحلية والرأسمالية الأوربية (الانجليزية والفرنسية)^(١٦) ما زالت لها جنورها ولا سيما عند العناصر الرأسمالية المحلية القديمة التي ما زالت تحتفظ بعلاقاتها في مجال الأعمال مع تلك الدول بالرغم من انتقال العاصمة الرأسمالية من لندن الى واشنطن . الا أن التساؤل الذي يظل يحفل بالصدارة هنا هو طبيعة رأس المال الوارد من لكسمبرج هل هو اوروبي خالص أم يتضمن رأسمال على وعرفي بين ثناياه ؟ .

والاجابة على هذا التساؤل تتطلب تناول ظاهرة تعدد الجنسيات سواء على مستوى الفرد المساهم أو الشركة المساهمة . والدراسة عكست بعض العناصر التي حصلت على جنسيات عربية وأجنبية وساهمون بهذه الصفة الى جانب جنسيتهم المصرية . والأكثر من ذلك أن هناك شركات قد تم تأسيسها وفقا لقوانين جنسيات مختلفة في حين أن حقيقة رؤوس أموالها لا تمت لتلك الجنسيات بأية صلة^(١٧) . والأمثلة على ذلك عديدة فهناك شركات تم تأسيسها في لكسمبرج ، وينا ، وليبييا ، لختنشتين ، وهونج كونج وحملت نفس الجنسيات وساهمت باسم هذه الجنسيات رغم ان معظم رؤوس أموالها تنتمي الى دول عربية بل الى عائلات عربية مملدة . وتسعى رؤوس الأموال

(١٦) الظروف الاستعمارية التي تعرضت لها المنطقة العربية بصفة عامة . فضلا عن أن بذور الرأسمالية المصرية قد نشأت في ظل الوجود الاستعماري (انظر نشأة الرأسمالية المصرية ، الفصل الأول) .

(١٧) ظاهرة التلاعب بخسبة الشركات ليست ظاهرة جديدة بل هي ظاهرة عهدها العديد من الشركات للحصول على مؤثا مالية وعينية . فجدد على سبيل المثال أحمد عبد باشا قد اشترى شركة بإعرج البوطة الجديدة وهي شركة بيطانية في الواقع ثم وضع عليها العلم المصري استغلا للمعونات المالية في مصر . انظر فضي وضوان ، طلعت حبيب ، م . م . ذ ، ص ١١٩ .

العربية وغير العربية لتسجيل شركاتها والحصول على تلك الجنسيات لسيين هما ان قوانين تلك الدول تسمح بدخول وغروج رؤوس الأموال ، وأنها تسمح بحرية تحويل الأرباح والاعفاءات الضريبية والمالية التي تتمتع بها تلك الشركات عند التكوين .

وقد تبين ان هناك العديد من الشركات ذات رأس المال العربي قد تم تسجيلها في لكسمبرج وبنا وليبيا . وهنا تكمن الخطورة التي تطيح بملحد وهوية رأس المال فرأس المال اللكسمبرجي هنا ينطوى على رؤوس اموال عربية والأمثلة تشهد ذلك :

الشركة	الجنسية	الشركات المساهم فيها
— الطهور والمقاولات الجبهة (عربية مسجلة في لكسمبرج)	لكسمبرج	القناة العلية لمشروعات الطهور والأعمال الجبهة ١٩٧٥/١٠/٢
— توابد مصر (مصرية مسجلة في لكسمبرج)	لكسمبرج	— الاستثمارات العربية للصير ١٩٧٩/٢/٢٧ — الاستثمارات العربية للصير ١٩٧٥/١١/١٨
— مشروعات البحر الأحمر (عربية مسجلة في لكسمبرج)	لكسمبرج	— القلعة للمربطات والصناعة ١٩٧٩/٣/١٠ — الاستثنائية للاستكان والصير ١٩٧٦/٢/١٦ — الشرق الأوسط لصناعة الزجاج ١٩٧٩/١/١٥ — الاسكنية للمربطات والصناعة ١٩٧٩/١١/٢٤
— العربية الأولى (عربية مسجلة في لكسمبرج)	لكسمبرج	— الاسكنية للمربطات والصناعة ١٩٧٩/١١/٢٤ — الكونيم العربية ١٩٧٦/٤/١٥
— النجيل والاستشارات (عربية مسجلة في لكسمبرج وعظها على عبد الله الجمال)	لكسمبرج	— فنادق حقائق الأهرام بوايد ١٩٧٦/٦/٢ — اولفوسز للصحة والاستثار ١٩٧٩/١١/٢٩ « أوديك »

(من بين مؤسسيها جمال تروست بنك وشركة هبه للاستثمار
وعظماها على عبد الله الجمال) .

— العربية للعمول الدولي	لكسمبرج	— للصيرفة العربية الدولية
(عربية مؤسسة في		١٩٧٩/٥/٢٥
لكسمبرج)		
— Tag group	لكسمبرج	— الاتحاد العربي للاستثمارات
(مجموعة تاج) مسجلة في	١٩٧٩/٨/١٤	
لكسمبرج وعظماها اشرف مروان		
Mestemo Compny		
— (شركة ميسمو للاستثمار	ليخيشين	الاتحاد العربي للاستثمارات ١٩٧٩/٨/١٤
عظماها اشرف مروان ^(١٨) .		

ويرجع كبر حجم رأس المال للكمبرجي بالنسبة لإجمالي رأس المال الأوربي ليس فقط لأنه يتضمن شفا من رأس المال العربي والمخلى بل لأن الشركات الحاصلة على تلك الجنسية هي التي تتكرر مساهمتها في الشركات المساهمة المصرية بصفة منتظمة . فلو أن الشركة أ شركة عربية مسجلة في لكمبرج ساهمت في تأسيس الشركة ب ، ج ، د ففى كل حالة شراكة سوف يتم حساب قيمة المساهمة على أنها رأسمال لكمبرجي رغم أن الشركة هي الشركة لم تتغير وفي كل حالة شراكة جديدة تتضمن رأسمالا عربيا أيضا ولتوضيح ذلك نذكر بعض الأمثلة :

— شركة مشروعات البحر الأحمر (شركة عربية مسجلة في لكمبرج) تساهم في تأسيس الشركات التالية :

المشركة الاستثمارية للإسكان والتعمير ١٩٧٩/٣/١٠

مساهمة عربية ٥٠٪ ولكمبرجية ٥٠٪ . ويمثل المساهمة العربية عائلة العمودي — سالم بن محفوظ — عبد الجليل عبد الحق .

— القاهرة للمطبات والصناعة ١٩٧٦/٢/٢٦

(١٨) قام عدد من المسؤولين بتسويق أعمالهم في الخارج على هيئة شركة قابضة للتجارة الدولية مقرها لكمبرج اسمها شركة « ماثي تهر » في يناير ١٩٧٤ . وقد قامت هذه الشركة بإنشاء شركة مساهمة فرنسية مقرها الدمام في اليمن وكانت وراء غالبية صفقات استيراد السلع الاستهلاكية . وقد سجلت ظهور الرقابة الآتية علاقات وأنشطة مصلدة في الصفقات التي تنفذها وكان أول رئيس لتلك الشركة عبد النعم القيسوني ثم خلفه حفيد السلع ثم مصطفى خليل . انظر بالتفصيل عادل حنين ، الاقتصاد المصري من الانحلال الى النهضة ج — ث ، ص ٥٢ .

مساهمة مصرية ٢٠٪ عربية ولكسمبرجية ٨٠٪ ويمثل الجانب العربي غسان شاكر/ عبد الرحمن الشربل - أحمد العمودي - الشركة العربية الأولى - السيد السيد الجوهري وآخرون .

- الشرق الأوسط لصناعة الزجاج ١٩٧٩/١/١٥ . مساهمة مصرية ٢٦٪ ، مساهمة عربية ولكسمبرجية ونسبيات أخرى ٧٤٪ .

المساهمون : شركة مشروعات البحر الأحمر/ القاهرة للمطبات والصناعة/ الشيخ غسان شاكر/ خالد بن سالم بن محفوظ/ سالم بن محمد بن لادن/ عبد الله تحسين/ عبد الرحمن الشربل/ احمد بن علي العمودي/ مؤسسة بن لادن/ حسن حسن منصور/ السيد السيد الجوهري/ لوفيز النوى العالمية (سويسرية) / شركة منتجات الكرم والتقطير (مصرية) .

- الاسكتلندية للمطبات والصناعة : مساهمة مصرية ٩٣٪ والمساهمون هم نفس المساهمين في الشركات السابقة^(١٩) .

وتعكس أمثلة عديدة (منها المثال السابق) درجة انتشار رأس المال العربي وميله الى تعدد شركائه سواء بصورة مسترة أو من خلال الشراكة الصريحة .

والحق يقيد أن رأس المال العربي شأنه شأن رأس المال الأوربي يميل تارة الى تفتيت شركائه في بعض القطاعات وتارة أخرى يميل الى تركيز شركائه وهو بذلك يضمن التغلغل في أكبر عدد من الشركات فضلا عن النزول بنقل في قطاعات معينة . ولتحقيق هذه الدرجة من السيطرة والانتشار ينحو رأس المال العربي منحني أحدهما رأسى والآخر اتقى .

أما بالنسبة للمستوى الرأسي يتم الانتشار وفقا لمعايير مما نسبة المساهمة التي يساهم بها سواء مع رأس المال المحلي أو الاجنبي فهو إما أن يشارك مناصفة أو بأكثر من النصف في بعض الشركات وإما يفتت شركائه في البعض الآخر . أما المعيار الثاني هو محدودية العائلات العربية التي تبرز مساهماتها في أكبر عدد من الشركات التي يساهم فيها رأس المال العربي . فالسمة العائلية لم تبرز على مستوى رأس المال المحلي الخاص فقط بل أيضا على مستوى رأس المال العربي أيضا ويمكن أن نحدد بعض العائلات التي تكررت مساهماتها على النحو التالي :

- الشيخ كمال أدهم - الاتحاد العربي للاستشارات ١٩٧٩/٨/١٤
- القطيم للفنادق والفحاشات السياحية ١٩٧٨/١٢/٣١

(١٩) تكرر نفس اسماء العائلات العربية مع كل شركة . وقيل الشركات العربية المسجلة في لكسمبورج لى شركة رأس المال العربي وهذا يمكن ان مؤسس تلك الشركات من أنفسهم الذين يملكون شركاء معها مرة ثانية .

- عائلة العمودي — يوفرسال لصناعة المنتجات ذات الصلي « يونيك »
 — الشرق الأوسط لصناعة الزجاج .
 — المشتركة الاستثنائية للسكان والعمور .
 — القاهرة للمطبات والصناعة .
 — الاسكندرية للمطبات والصناعة .
 — القناة لصنيع الأسماك .
- عائلة الشكشي — مصر للاستثمار والتنمية — الاستثمار العربي — مصر ابو ظبي للاستثمارات
 القاهية — مصر للاستثمار — الوطنية للاستثمار والمشروعات العامة — القويم للمياه
 المحلية — مصر العمية للانتاج الحيواني — الطيوان العربي الدولي .
- عائلة بن لادن — بن لادن العمية للاستثمار — مصر العمية للاستثمار — مصر العمية للانتاج
 الحيواني — الطيوان العربي الدولي — الشرق الأوسط لصناعة الزجاج .
- عائلة الحارثي — مصر للاستثمار والتنمية — الاستثمار العربي — مصر العمية للانتاج الحيواني —
 الطيوان العربي الدولي .
- عائلة صالح بن عبدالله — مصر للاستثمار والتنمية — الاستثمار العربي — دلة القابضة — السعودية للانتاج
 كامل الإعلاني — مصر العمية للانتاج الحيواني — الطيوان العربي الدولي .
- وتمكس الأسماء السابقة الى أى مدى تسيطر عدة عائلات عربية على معظم الشركات التى
 يساهم فيها برأس المال العربى .
- أما بخصوص المستوى الأتقى فيتم الانتشار عن طريق مساهمة شركات فى تأسيس شركات أخرى
 حيث تبتثق شركات من شركات أخرى فشركة مشروعات البحر الأحمر ساهمت فى تأسيس شركة القاهرة
 للمطبات والصناعة ١٩٧٦/٢/١٦ ، والشرق الأوسط لصناعة الزجاج ١٩٧٩/١/١٥ ، والمشاركة
 الاستثنائية للسكان والتعمير ١٩٧٩/٣/١٠ ، والاسكندرية للمطبات والصناعة ١٩٧٩/١/٢٤ . ثم
 ساهمت شركة القاهرة للمطبات والصناعة فى تأسيس شركة الشرق الأوسط لصناعة الزجاج ،
 والاسكندرية للمطبات والصناعة . ويمكن توضيح تلك العلاقة على النحو التالى :
- | | | |
|------------|----|---|
| ١٩٧٦/٢/١٦ | أ | الشركة من ساهمت بهصيب الأند فى تكوين الشركة |
| ١٩٧٩/١/١٥ | ب | الشركتان من أ قاتنا بتأسيس الشركة |
| ١٩٧٩/٣/١٠ | جـ | الشركات من ب+ب قامت بتأسيس الشركة |
| ١٩٧٩/١١/٢٤ | د | الشركات من ب+ب+جـ قامت بتأسيس الشركة |

وتوضح العلاقة السابقة كيف ان هذه الشركات انبثقت من شركة واحدة وكما يقال « اختلفت الفروع والجذع واحد » .

واذا كانت دراسة وتحليل رأس المال الأوربي قد تضمنت بطريقة غير مباشرة تحليلا لبعض أبعاد رأس المال العرفي فكان ذلك نتيجة لطبيعة العلاقة الشائكة والمتداخلة فيما بينهما وتبرز من هذا التحليل نتيجتان هما : أن العلاقة وثيقة بين رأس المال العرفي ورأس المال للكسميرجي اذ من بين ٢٤ شركة شارك فيها رأس المال للكسميرجي كانت هناك ١٠ حالات يأتي فيها رأس المال العرفي الخليجي في شكل إما شركات عربية مسجلة في لكسميرج وإما شراكة صريحة . ولعل هذا يؤكد أن رأس المال الوارد من لكسميرج يتضمن قدرا من « البترو دولارات » والنتيجة الثانية هي أن رأس المال الأوربي بالرغم من ضآلة حجمه بالنسبة لجملة الاستثمارات يميل الى تفتت وتوزيع شراكته في أكبر عدد من الشركات المساهمة . وتنطبق هذه السمة بالنسبة لجنسيات رؤوس الأموال المختلفة . فلم يأتي رأس المال الأوربي خالصا (١٠٠٪) دون أية شراكة الا في شركتين^(٢٠) فقط في حين أنه شارك رأس المال المثل والعرفي

والأجنبي^(٢١) في ١٨٧ شركة من بين ٣٦٥ شركة أي بنسبة ٥١٪ وهي نسبة عالية اذا ما قورنت بحجم الاستثمارات الأوربية . وقد عكس العديد من الشركات سياسة رأس المال الأوربي في الانتشار عبر مساهماته الضئيلة ومن تلك الأمثلة نوضح ما يلي :

الشركة	شكل المساهمة الأوربية
— مذكو للبواخر البتيلة ١٩٧٦/٥/٩	٢٢٪ فرنسي ، ١٢٪ ألماني ، ٦٢٪ سويسري
— أوليكون مصر لأصباغ ومهمات اللحام ١٩٧٨/٥/١٣	٣٥٪ سويسري ، ٦٧٪ ألماني ، ١٪ هولندي
— مستشفى السلام ١٩٧٨/١٢/١٢	١٪ هولندي ، ١٪ سويسري .
— المصرية الفرنسية للكاوتشوك ميكا ١٩٨٠/١٢/٢	٢٥٪ فرنسي ، ٩٥٪ انجليزي .
— سالي مصر الكهيت للصناعات الخفيفة ١٩٨١/١/٢١	٨٣٪ ألماني
— مزراع القوتس لاصحاج البيض والنواجن ١٩٨١/٣/٧	٩٣٪ ايطالي
— المصرية الغذائية للأغذية ١٩٨١/٣/٢٤	٢٥٪ ألماني
— مابيو للاستثمار ١٩٨١/١٠/٣١	٤٠٪ ايطالي ، ١٠٪ انجليزي
— ميمس للمبني ١٩٨١/١٠/١	٣٠٪ ألماني ، ٣٠٪ نمساوي

(٢٠) شركة لوسس بتشكيب مصر يمتد ١٩٧٦/٩/٧ وهي مساهمة سويسرية انجليزية بفرض تقديم خدمات بتروية ، وشركة مقاول البناء الدولية ١٩٨١/٦/٧ وهي شركة فرنسية ١٠٠٪ .

(٢١) الأجنبي غير الأوربي .

وتؤكد الأثلة السابقة على أن الدور الذي يلعبه رأس المال الأوربي أكبر من حجمه وكيف أن استراتيجية استدعاء رأس المال العربي والأجنبي كانت بمثابة مظلة يأتى في ركابها رأس المال المحلى .

رابعا : رؤوس أموال أخرى وتشمل رؤوس الأموال الأمريكية واليابانية والإيرانية :

١ - رأس المال الأمريكي : بلغت نسبة مساهمة رأس المال الأمريكي ١٤٪ من جملة رؤوس أموال الشركات المساهمة ٧٥ - ١٩٨٢ وهى نسبة ضئيلة للغاية تمكن بها من الشراكة في ٣٨ شركة من اجمالى ٣٦٥ شركة أى بنسبة ١٠٪ تقريبا من جملة الشركات متعددة الجنسيات .

وتجدر الإشارة الى أن رأس المال الأمريكي يميل بصفة خاصة الى شراكة رأس المال المحلى « العام » فمن بين ٢٨ شركة يساهم فيها رأس المال الأمريكي توجد ٢٨ شركة (أى بنسبة ٧٢٪) يساهم فيها رأس المال الأمريكي مع رأس المال العام . وتتخطى أنشطة رأس المال الأمريكي فى الأنشطة الخدمية (النقل والتخزين - التأمين - خدمات صحية ومستشفيات ، خدمات استشارية) وصناعات استهلاكية (لبنان وحلويات - صناعة شرائط كاسيت - معجون أسنان) وبعض الصناعات الوسيطة المتعلقة بالبناء والتشييد .

٢ - رأس المال اليابانى : بلغت نسبة مساهمة رأس المال اليابانى ٧٪ من جملة رؤوس الأموال فى الشركات المساهمة أى نصف مساهمة رأس المال الأمريكى وقد جاءت فى شكل مساهمة مكثفة^(٣٢) فى ٥ شركات فقط منها واحدة فقط ١٠٠٪ رأس مال يابانى خالص . وهذه الشركات هى :

نسبة مساهمة ٥٪ .	- العمية الدولية للتأمين ١٩٧٦/٣/٤
	- أونسوكا العمية
نسبة مساهمة ١٠٠٪ .	للمستحضرات الطبية ١٩٧٧/١٢/١٣
نسبة مساهمة ٧٥٪ .	- واى . كى . كى زير مصر ١٩٧٩/٥/٣٠
	- الكيمية للصحة لاحتاج
نسبة مساهمة ٤٩٪ .	الألباب البلاستيك ١٩٨٠/٥/٤
	- الإسكندرية الوطنية
نسبة مساهمة ١٠٪ .	للصلب ١٩٨٧/٧/٢٤

(٣٢) قلل بين عدد الشركات التى يساهم فيها رأس المال الأمريكى والشركات التى يساهم فيها رأس المال اليابانى ، فلم تدخل الشركات التى تتضمن مساهمة يابانية فى إنشاء شركات أخرى . يبرز دور رأس المال الأمريكى واضحا فى شركات البترول حيث توقفت مصر عن البحث عنه وتولت هذا للشركات الأمريكية .

٣ - رأس المال الإيراني^(٣٣) : نسبة مساهمة رأس المال الإيراني هي نفس نسبة المساهمة الأممية ١٤٪. وتزكزت مساهمات رأس المال الإيراني (بين عامي ٧٥ - ١٩٧٦) في بنك مصر ايران للتمية ١٩٧٥/٢/٧ ، المصرية الإيرانية للمقاولات ١٩٧٥/١١/٢٢ ، مصر ايران للفلز والتسيج ١٩٧٥/١٢/٢٢ ، مصر ايران للاستشارات الهندسية ١٩٧٦/٥/٢٠ .

هذه هي أهم جنسيات رؤوس الأموال التي شاركت نحية الانفتاح الاقتصادي (كـ رأس مال عمل عام وخاص) . وقد أوضحت الدراسة طبيعة أشكال التداخل والتشابه بين كل من الجنسيات المختلفة ويوضح الجدول رقم (١٣) تحليل رأس المال وفقا لمط الملكية والمجمل ٧٥ - ١٩٨٢ . ويحس هذا الجدول العديد من الدلالات فبالرغم من استثمار رأس المال المحلي بنصيب الأسد من جملة رؤوس الأموال الا أنه لم يأت منفردا (١٠٠٪) دون أية شراكة عربية أو أجنبية الا في ٣٠٪ فقط من عدد الشركات (١٦٢ من ٥٣٤) جاءت على النحو التالي : ٢٤ شركة برأسمال عام محت ، و ٧٩ شركة برأسمال خاص محت ، ٥٩ شركة برأسمال مختلط عام وخاص ، بينما جاء في شراكة رأس المال العربي والأجنبي في ٧٠٪ من جملة الشركات ، بل ان ثمة نظرة لتكوين الجدول تعكس ميل رؤوس الأموال بجنسياتها المختلفة للدخول في الشراكة وعزوفها عن أن تأتي « خالصة » .

والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا الصدد هو : لماذا الزوج بالقطاع العام في الشراكة الخاصة المحلية والعربية والأجنبية ، لقد بلغ عدد الشركات التي يساهم فيها أو يؤسسها رأس المال العام ما يقرب من ٢٣١ شركة من اجمالي ٥٣٤ شركة أي بنسبة ٤٠٪ . فهو يساهم بنصف رأس المال المحلي من ناحية وفي ٤٠٪ من عدد الشركات المساهمة من ناحية أخرى .

وتكمن المحطورة في علاقات التشابه الثنائية والثلاثية وتصل الى أقصاها في حالات الشراكة الرباعية حين تضم رأس المال العام مع الخاص مع العربي مع الأجنبي . ومع هذا المربع تضع كل أبعاد وهوية رؤوس الأموال المستثمرة ويندمج كل منها في الآخر .

وفي نهاية هذا البحث يمكن استخلاص أنه بالرغم من أن شركات المساهمة تمثل أهم شركات الأموال وكان يجب أن تظهر صورة مخالفة للاستثمارات الاجمالية العاملة في ظل قانون استثمار رأس المال العربي والأجنبي من حيث بروز دور رأس المال العربي والأجنبي الا أن التحليل يشير الى أنه ينحو نفس المنحنى ويحس نفس النسب الاجمالية تبعا لجملة رؤوس الأموال العاملة في ظل قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وللمعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ . كما يمكن القول بأن الزوج بالقطاع العام كان وفق استراتيجية النخبة الحاكمة التي رأت أن تقدمه (كبش فداء) لاستجلاب رأس المال العربي والأجنبي بل والمحلي .

(٣٣) دخلت الشركات التي تخصص رأسمالا إيرانيا في تكوين العديد من الشركات المساهمة الأخرى وقد ساهمت باحتيائها شركة مصرية ولأن رأسمالها مصري ١٠٠٪ ظل سبل المثال وصل عدد الشركات التي يساهم فيها بنك مصر ايران لخدمة ٨ شركات ولعل هذا يؤكد طبيعة التفاعل والتشابه بين رأس المال المحلي ورأس المال الأجنبي .

ومن ثم يصبح القول بأن ثمة رأسمالا محليا عاما ورأسمالا محليا خاصاً ينطوي على العديد من المحاذير . فالحدود أصبحت غير واضحة ويستمر الزج بالقطاع العام في كافة أشكال الشراكة بالرغم من أن معظم وحداته خاسرة وتشكو من قلة السيولة النقدية وتم تلك الشراكة عبر ثلاثة منافذ هي :

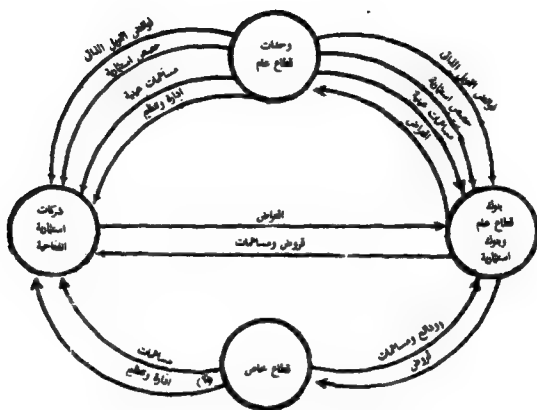
١ — تحويل فائض التحويل الذاتي لشركات ووحدات القطاع العام التي تحقق وبما إنا الى البنوك الاستثمارية الخاصة أو بنوك القطاع العام مقابل الحصول على سعر فائدة أعلى بالرغم من أن قانون انشاء بنك الاستثمار القومي رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٠ يقضى بتحويل تلك الفائض الى حساب بنك الاستثمار القومي الذي يقوم بتنفيذ ومتابعة الخطة الاستثمارية الخمسية ٨٢ — ١٩٨٧ (تحويل القطاع العام) .

٢ — أن بعضا من وحدات القطاع العام (حتى الخاصة منها) تقوم بإيداع حصصها الاستثمارية المدرجة لها بالخطة الاستثمارية كودائع في البنوك (في حسابها الجاري) للحصول على فائدة أعلى من جراء تشغيل رأس مال محمد لتنفيذ الخطة الاستثمارية ، بالرغم من أن التأشيرات الممنوعة للموازنة الاستثمارية لا تميز مثل هذه التصرفات . ولعل هذا يفسر لماذا يظهر التناقض في الحسابات الاستثمارية والحسابات الجارية في معظم وحدات القطاع العام فتبدو مقترضة من بنك الاستثمار القومي (خاسرة وتشكو قلة السيولة) ومن ناحية أخرى تبدو مقرضة للبنوك التجارية والاستثمارية .

٣ — أن الشق الأكبر من مساهمات القطاع العام عبارة عن أصول ناتجة (أراضي ، مبانٍ^(٢٤) ، آلات ،) عينية وبالتالي فإنها لا تعد استثمارات على المستوى القومي بل هي في النهاية مجرد نقل ملكية من وحدة اقتصادية الى وحدة اقتصادية أخرى (أنظر شركة كلورايد وكيف أن الشركة العامة للبطلونات « قطاع عام » قد آلت بكامل أصولها الناتجة وفائض التحويل الذاتي الى الشركة الأجنبية كلورايد) .

ويمكن توضيح أبعاد هذا التداخل بين رأس المال العام ورأس المال الخاص على النحو المبين بالشكل التالي :

(٢٤) ميد الجوب ، طبعة مشروعات الانتاج في الاقتصاد المصري ، مجلة الأهرام الاقتصادي ، عدد ٨٤٢ ، ١٩٨٥/٣/٤ ، ص ٥٣ — ٥٤ .



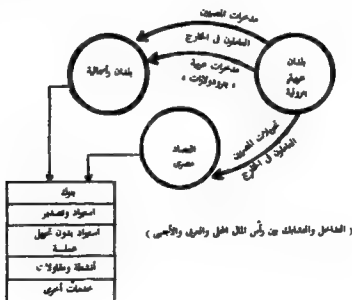
« الفعاليات والمسابقات بين رؤس المال العام ورؤس المال الخاص »

(٢٥) على سبيل المثال : تعطي جمعية رجال الأعمال عضوية شرفية لرؤساء مجالس ادارة شركات القطاع العام كما تشترك بعض العناصر الفنية في مجال التنظيم والادارة والاستشارات القانونية والمحاسبية والاقتصادية (مثل مجدى حشيش — عبد العزيز حجازى — عبد الفتاح الشلقاني) .

وتعكس نماذج عديدة للشركات المساهمة ظاهرة الخلط بين المال العام والمال الخاص وغير مثال على ذلك الشركات التي كونها عثمان أحمد عثمان بصفة (المقاولون العرب) والشركات التي كونها بصفته الشخصية . وهناك مثال آخر هو الشركة القروية للملاحة ١٩٧٧/٢/٢٨ برأسمال ٤ ملايين جنيه تأسست بفرض الملاحة وتشغيل السفن يساهم فيها مصطفى كامل مراد (رئيس مجلس إدارة الشركة الشرقية للأقطان) — والشركة الشرقية للأقطان ومعظم شركات القطن الأخرى وشركات التجارة الخارجية ومثال ثالث وهو الشركة المصرية الأمهكية للنقل والشحن والتفريغ المؤسسة بتاريخ ١٩٧٩/٤/٢٩ يشارك في تأسيسها مصطفى كامل مراد والشركة الشرقية للأقطان وساهمون آخرون .

وأخيرا يمكن القول بأن تلاشي الحدود لم يقتصر على العلاقة بين رأس المال العام ورأس المال الخاص بل أيضا بين رأس المال المثل والعربي والأجنبي . ويوضح الشكل التالي عمليات التداخل والتشابك بين رؤوس الأموال المصرية والعربية والأجنبية على النحو التالي :

ونخلص مما سبق إلى أنه ليس هناك حدود واضحة تحجب بأن هناك رأسمالا عربيا خالصا أو أجنبيا خالصا . فمعظم رؤوس الأموال المصدرة إلى الدول النامية والقادمة من الدول الأجنبية قد تمثل في جوهرها عوائد النفط العربي المودعة لدى البنوك الأجنبية بل قد تمثل رؤوس أموال عملية أيضا مودعة في تلك البنوك ويدعم أيضا من تلك الظاهرة انتشار مؤسسات التمويل المشتركة (رأس مال عربي + رأسمال دولي) . ومع هذه الدرجة العالية من التداخل والتشابك تضييع هوية وحدود رؤوس الأموال .



(٢٦) نقلا عن : د . محمد عبد الفضيل ، مفهوم الرأسمالية التقليدية في ظل الانفتاح الاقتصادي ، م . س . د ، ص ١٩٢ .

المبحث العاشر تحليل الأنشطة الاقتصادية

لم يعد الاقتصاد المصري ذلك الاقتصاد المخطط التقليدي الذى يقوم على تواجد القطاع العام والقطاع الخاص جنباً الى جنب فى عمليات التنمية . فمنذ منتصف السبعينات بدأ الاقتصاد المصري كاتقتصاد مختلط فى تركيبه هيكلية جديدة تعكس درجة عالية من التشابك والتداخل بين رأس المال المحلى ورأس المال العربى والأجنبى .

فالنظام الاقتصادى المصرى المخطط قد أصبح يتشكل من وحدات ومكونات وهى وحدات القطاع العام البحت/ وحدات القطاع الخاص البحت/ فروع لشركات أجنبية/ وحدات قطاع مختلط بين رأس المال العام ورأس المال الخاص/ وحدات قطاع مختلط بين رأس المال العام والعربى والأجنبى/ وحدات قطاع مختلط بين رأس المال الخاص والعربى والأجنبى^(١) .

وانطلاقاً من الضمانات والامتيازات التى منحها القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمعدل بقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ والخاص باستثمار رأس المال العربى والأجنبى بملأ تلك الوحدات الاقتصادية فى ممارسة الأنشطة التى حددتها ذلك القانون فى الفقرة الثانية من مادته الثالثة والتى تضمنت المجالات المختلفة لرأس المال على النحو التالى :

«التصنيع ، التعدين ، الطاقة ، السياحة ، النقل ، استصلاح الأراضى البور والصحرولة واستزراعها ، مشروعات تسمية الانتاج الحيوانى والثروة المائية ، مشروعات الاسكان ومشروعات الامتداد العمرى ، شركات الاستثمار وهنوك الاستثمار وشركات اعادة التأمين التى يقتصر نشاطها على العمليات التى تتم بالعملات الحرة ولهذا أن تقوم بتمويل عمليات تجارة مصر الخارجية والبنوك المتعاملة بالعملة المحلية بشرط أن تكون مشتركة ، نشاط التصنيع فى المناطق الخارجة عن الرقعة الزراعية ونطاق المدن الحالية ، نشاط بيوت الخبرة الفنية المتخذة شكل شركات مساهمة مع بيوت خبرة أجنبية عالمية»^(٢) .

ويتضح من نص المادة الثالثة بقانون الاستثمار العربى والأجنبى أن مفاتيح الاقتصاد المصرى التى تتمثل فى قطاع المال وقطاع التجارة الخارجية والتجارة الداخلية والصناعات الثقيلة والتعدين قد فُتحت أبوابها أمام الاستثمارات الخاصة المحلية والعربية والأجنبية .

وبالرغم من أن ذات المادة قد أقسمت المجال أمام تلك الاستثمارات إلا أن القانون قد حرص على أن يتضمن عبارة صغوية (وغيرها من المجالات) وقد دفعت تلك العبارة العديد من الشركات لأن تحيط نفسها بسياسات من العزيم وعدم الانصياع صراحة عن طبيعة نشاطها بل كانت تكفى بعبارة صريحة فى

(١) د. محمد عبد الفضيل ، للمشاكل الجديدة للإدارة والوجه والتخطيط فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى ، المؤتمر العلمى السنوى الثامن للاقتصاديين المصريين ، مجلة الاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، ١٢ - ١٩٨٢/٥/١٤ .

(٢) قانون استثمار رأس المال العربى والأجنبى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ للمعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ .

النظام الأساسي المشكل لها والمنشور رسمياً بالجريدة الرسمية والواقع المصرية ألا وهي ان نشاطها يتحدد في اطار ماورد بالفقرة الثانية من المادة الثالثة بذلك القانون الأمر الذي دفع بنحو أربعين شركة لأن تنلج تحت بند أنشطة غير محددة ، هذا فضلاً عن العديد من الشركات التي تفصح صراحة عن نشاطها (ل) النظام الأساسي) ثم تملرس أنشطة أخرى . وفي هذا الاطار خلص تحليل الأنشطة الاقتصادية الى النتائج التالية :

أولاً : العزوف عن النشاط الانتاجي :

مع كل الضمانات والامتيازات والمجالات التي فحت أمام رأس المال الخاص المحلي والعربي والأجنبي إلا أنه ظل عزافاً عن الخوض في الاستثمارات الانتاجية . وقد أوضحت الدراسة على مستوى الشركات المساهمة تحيز رأس مالها للأنشطة الخدمية على حساب الأنشطة الانتاجية الأمر الذي كان مدعاة لوجود خلل في البناء الهيكلي للاقتصاد المصري وهي أمور لا تستقيم ومتطلبات التنمية التي تبتق من رحم القطاعات الانتاجية (الزراعية والصناعية) .

وإذا كان الاقتصاد المصري قد أحرز معلا عالياً من النمو بلغ ٩.٥٪ سنوياً خلال الفترة من ٧٥ — ١٩٨٢/٨١ إلا أن هذا النمو كان يخفي علم التوازن بين القطاعات المختلفة^(٣) من ناحية ، وتبيد الموارد الاقتصادية القابلة للتضبيب من ناحية أخرى (إيرادات صادرات البترول ، تحويلات المصريين العاملين بالخارج) .

ويؤكد هذا متوسطات معدل النمو السنوي في كل قطاع على حدة فقد بلغ متوسط معدل النمو السنوي في قطاع التجارة والمال والتأمين ١.٧٪ وفي قطاع الخدمات الحكومية ٩.٩٪ وفي قطاع النقل والتخزين والمواصلات ٧.٢٪ بينما لم يزد معدل النمو السنوي في قطاع التعدين والصناعة عن ٢.٢٪ وفي قطاع الزراعة عن ١.٨٪^(٤) .

(٣) انظر بالتفصيل توزيع إجمالي مشروعات الانفتاح التي بدأت الانتاج داخل البلاد حتى ١٩٨١/١٠/٣١ والتي تمكس نتائج هلمة منها :

- ١ — استعمار قطاع الاستثار والبنوك بموال ٦٣٪ من رؤوس اموال مشروعات الانفتاح بحطين المركز الأول والثاني .
- ٢ — تأتي الصناعة في المركز الثالث ونصيبها ١٨٪ قط من رؤوس اموال مشروعات الانفتاح وتركزت في الصناعات الكيملية والمعدنية والمهندسية والغذائية حيث استأثرت وحدها بأكثر من ثلث رؤوس الأموال في الصناعة .

انظر بالتفصيل د. جودة عبد الحافى ، محرر ، الانفتاح : الجبلور ، المحاصر ، المستقبل ، م . س . ذ . ص ، ص ٥٨ .

(٤) انظر بالتفصيل بحث مقدم من سيد الباب (غير منشور) بينك الاستثمار القومى بعنوان « قضية الاقتصاد

المصري الكورى : قضية الانتاج المصري في ظل الانفتاح الاقتصادى : المشاكل والحلول ١٩٧٥ — ١٩٨٢ » ويتضمن هذا البحث مقارنة بين معدل النمو في قطاعي الزراعة والصناعة في ظل الخطة الخمسية الأولى ٦١/٦٠ — ١٩٦٥/٦٤ ومعدل النمو خلال الفترة موضع البحث حيث أوضح أن الزراعة قد تمت بمعدل سنوى حقيقى ٣.٢٪ بأسمار ١٩٦٠/٥٩ . وبالرغم من انخفاض معدل النمو الكلى السنوى في النصف الثانى من الستينات حيث لم يبلغ الا نحو ٣.٢٪ قط بأسمار ١٩٦٥/٦٤ كان معدل النمو السنوى في الصناعة ٤٪ وفي الزراعة ٤.٢٪ . ص ٦ .

ومن المفارقات ان شركات المساهمة وهى أهم اشكال شركات الأموال والتي تسمح لها طبيعة تكوينها وضخامة رؤوس اموالها القيام بمشروعات استثمارية ضخمة وطويلة الأجل تعكس نفس المنحى الذى تنحوه الاستثمارات الاجمالية العاملة فى ظل قانون الاستثمار وسياسة الانفتاح الاقتصادى من حيث تميزها لصالح الأنشطة الخدمية . ويوضح الجدور رقم «١٤» تطور العلاقة بين تأسيس الشركات الانفتاحية المساهمة وفروع النشاط المختلفة (٧٥ — ١٩٨٢) .

وهكس هذا الجدول نتائج هامة تؤكد نفس الخط الذى تنحوه الاستثمارات الاجمالية ومنها :

١ — مثلت فروع النشاط الخدمية المجال الأكثر ارتيادا لرؤوس الأموال المستثمرة فى الشركات المساهمة حيث تمحورت تلك الأنشطة حول الفنادق ، والسياحة ، والخدمات المصرفية والبنكية ، وشركات استثمار الأموال والخدمات الاستشفائية على التولى اذ استأثرت بأكبر عدد من تلك المشروعات . وكان نصيب الأنشطة الخدمية ٣٨% . من عدد المشروعات وحدث ذلك علما بعد عام باستثناء عام ١٩٨٠ حيث احتلت المشروعات الانشائية موقع الصدارة . ففى عام ١٩٧٥ كان عدد المشروعات التى تم تأسيسها فى الأنشطة الخدمية يعادل ضعف عدد المشروعات التى تم تأسيسها فى أنشطة الزراعة والصناعة معا وستة أمثال عدد المشروعات المتعلقة بالاسكان والتشييد والمقاولات .

٢ — استمر التفرق النسبى للأنشطة الخدمية حتى عام ١٩٧٧ وبدأ انخفاض نسبى ملحوظ ابتداء من عام ١٩٧٨ ، الا أن هذا الانخفاض لايعنى التوجه الى الأنشطة السلبية بقدر ما كان توزيعها وتوقيتها للمشروعات على فروع النشاط المختلفة (الزراعة — الصناعة — الاسكان والتشييد — الأمن الصناعى — أنشطة غير محددة) .

٣ — جملة المشروعات التى تم تأسيسها فى الأنشطة الخدمية (٧٥ — ١٩٨٢) تعادل أكثر من ضعف عدد المشروعات فى الزراعة والصناعة معا .

والحق يقيد أن الجدول رقم «١٤» لايعكس الحقيقة كاملة بل إنه يكتفى بإلقاء الضوء على العلاقة بين فروع النشاط المختلفة وكَم المشروعات . ومن ثم فليس بالضرورة أن يعكس عدد المشروعات الثقل الحقيقى لكل فرع من فروع تلك الأنشطة . بمعنى آخر أن عدد المشروعات لايعبر عن الثقل الحقيقى إلا من خلال أخذ حجم رؤوس أموال تلك المشروعات فى الحسبان وهنا مايرضحه الجدول رقم «١٥» الذى يعكس العلاقة بين حجم رؤوس الأموال وفروع النشاط المختلفة حيث يبين أنه اذا كانت الأنشطة الخدمية قد استأثرت بنصيب الأسد من عدد المشروعات فإنها أيضا استأثرت بنصيب الأسد من جملة رؤوس الأموال المستثمرة فى الشركات المساهمة ٧٥ — ١٩٨٢ ، حيث بلغت جملة رؤوس اموالها ٩٨٥ مليون جنيه بنسبة ٥٠% من جملة رؤوس اموال تلك الشركات .

وتجدر الاشارة الى أن نسبة ٥٠% السابقة تخفى وتستوعب الانحرافات على مستوى كل سنة على حدة بمعنى أن هذه النسبة ترواحت فى تلك الفترة ما بين ٢٧% ، ٧٩% على مستوى السنوات المختلفة .

[illegible]

وإذا كانت هناك بعض الأنشطة التي استأثرت بعدد كبير من المشروعات واحتلت المرتبة الأولى في الجدول رقم ١٤، فإن أخذ قيمة رؤوس الأموال في الاعتبار قد يغير من وضع تلك الأنشطة نسبيا .
(الجدول رقم ١٤) يعطى الصدارة لمشروعات الفندقة والسياحة / بنوك وشركات استثمار اموال / خدمات استشارية على التوالي في حين أن الجدول رقم ١٥ يعطى الأولوية للبنوك وشركات الأموال / فندقة وسياحة / نقل ومواصلات على التوالي) .

كما تجدر الإشارة أيضا الى أن الجدول رقم ١٤ يتفق مع الجدول رقم ٥، « بشأن المشروعات الخدمية » من حيث ان مشروعات البنوك وشركات الاستثمار ومشروعات الفندقة والسياحة تحتل الصدارة في كل منهما فهي في الجدول الأول تشكل معا ٥٢٪ من عدد المشروعات وهي في الجدول الثاني تستأثر ٧٨٪ من قيمة رؤوس الأموال في تلك الشركات .

ثانيا : اسهام القطاع العام :

ساهم القطاع العام بنصف مساهمات رأس المال المحلى وقد نزع الشق الأكبر من تلك الاستثمارات من قطاع المال (البنوك وشركات التأمين) حيث ساهم هذا القطاع وحده بما يقرب من ٥٠٪ من اجمالي مساهمة القطاع العام .

ومن الغريب أن توظف البنوك (العامة) الشق الأكبر من اموالها في انشاء الشركات الاستثمارية والبنوك المحلية الوطنية والأجنبية فضلا عن الأنشطة الخدمية الأخرى المتدرجة في اطار القطاع الخاص .

ونظرا لما يحظى قطاع المال (البنوك وشركات التأمين) من أهمية فقد روى حصر الأنشطة وقيم المساهمة التي تخص هذا القطاع على النحو المين بالجدول رقم ١٦ حيث يعكس هذا الجدول العلاقة بين عدد المشروعات ، وحجم المساهمات ، وطبيعة الأنشطة التي تتعلق بالبنوك .

ويعكس هذا الجدول مائلى :

١ — إن البنك التجارية قد وظفت معظم رؤوس اموالها في الأنشطة الخدمية ولاسيما في البنوك الاستثمارية وشركات استثمار الأموال والفندقة والسياحة . إذ نجد أن بنك مصر يوظف في الأنشطة الخدمية ٦٤٪ من استثماراته ، والبنك الأهلي ٨٠٪ ، وبنك القاهرة ٩١٪ ، وبنك الاسكندرية ٧٨٪ ، بينما يوجه البنك المركزى ١٠٠٪ من استثماراته لهذا الفرع من النشاط (انظر الجدول رقم ١٦) .

٢ — إن بنك مصر الذى حمل لواء الصناعة منذ العشرينات لم يوجه إلا شقا ضئيلا من استثماراته لقطاعى الزراعة والصناعة (٢٨٪ من جملة مساهماته) وقد تركزت تلك الأنشطة الزراعية والصناعية حول شركات الأمن الغذائى بينما تركزت شركات الصناعة حول الصناعات الاستهلاكية

بصفة عامة أما الصناعة الوسيطة الوحيدة التي تساهم فيها فهي شركة السويس للأسمت وهي شركة قطاع عام (١٠٠٪) (٥) .

ومن المفارقات أن بنك مصر الذي كرس صناعة القزل والنسيج في مصر يساهم في ترسيخ صناعة تنويع نشاطه الأساسي في هذا الشأن وبدلاً من أن ينسجم بنك مصر مع الدور الذي اختطه منذ العشرينات وهو تكميم الصناعة المصرية والنهوض بالأنشطة الانتاجية بفوص في الأنشطة الخدمية ويولع بالشراكة الأجنبية . فنجد على سبيل المثال كيف تساهم بنوك القطاع العام في تأسيس البنوك الاستثنائية :

بنك مصر : يساهم في البنوك التالية : بنك مصر الدولي / بنك مصر رومانيا / بنك قناة السويس / البنك المصري العالي / بنك مصر اكستهور / بنك التعمير والانشاء .

بنك القاهرة : يساهم في بنك القاهرة بتركيز الدولي / القاهرة وبلدس / بنك قناة السويس / بنك القاهرة والشرق الأقصى / بنك التعمير والاسكان / البنك المصري العالي / البنك المصري الخليجي / بنك مصر العربي الأفريقي .

البنك الأهلي : يساهم في بنك تمشيس الأهلي / بنك الائتمان الدولي / بنك قناة السويس / الشركة المصرفية العربية الدولية / بنك التعمير والاسكان / البنك المصري العالي / بنك الاسكندرية التجاري البحري / بنك الائتمان الدولي مصر .

بنك الاسكندرية : يساهم في بنك مصر ايران للتنمية / بنك قناة السويس / بنك الاسكندرية الكويت الدولي / بنك الدلتا الدولي / بنك التعمير والاسكان / البنك المصري العالي / بنك الاسكندرية التجاري البحري / بنك مصر العربي الأفريقي .

ومما يجدر الاشارة اليه انه حتى البنوك المتخصصة مثل بنك التنمية الصناعية وبنك ناصر الاجتماعي وبنك التنمية والائتمان الزراعي تساهم في خلق البنوك الاستثنائية والأنشطة الخدمية فبنك التنمية الصناعية يساهم في تأسيس بنك مصر العربي الأفريقي والبنك الأمهيكي والبيت الاستشاري العربي الدولي وشركة مصر لإنتاج الطوب الطفلي وشركة بني سفيح للطوب الطفلي .

وبالرغم من أن أغلبية البنوك الاستثنائية تسجل على أنها بنوك استثمار أموال ويهدف جلب رؤوس الأموال العربية والأجنبية للمساهمة في تحقيق التنمية ، الا أن هذه البنوك كثيراً ما تعامل كبنوك تجارية . وتساهم في خلق العديد من الشركات والبنوك الأخرى ولاسيما بعد أن تبذرت القوارق بينا وبين القطاع العام . فبعد أن كانت مهمتها جذب رؤوس الأموال أصبحت مهمتها الأساسية طرد رؤوس الأموال إلى

(٥) قلون بين الشركات التي أنشأها بنك مصر — العشرينات (الفصل الأول) وبين الشركات التي أنشأها وساهم فيها منذ تصف السهيمات (انظر الملحق رقم ٥١٥) .

يلاحظ تكرار البنوك الاستثنائية التي تساهم في تأسيسها البنوك التجارية العامة

الخارج^(٦) . وبصبح الموقف منذ منتصف السبعينات حتى الآن شبيها بالدور الذى كانت تلعبه البنوك الأجنبية قبل الثورة وفى هذا الشأن يصدق قول الدكتور عبد الجليل العمري الذى تقلد وزارة المالية فى بداية عهد الثورة « ان الاقتصاد المصرى قبل الثورة اشبه مايكون ببقرة ترعى على التربة المصرية لكن ضروعها تمتد الى الخارج حيث تحلب هناك »^(٧) .

والسؤال الذى يطرح نفسه بهذا الصدد يتعلق بمجابهة السياسة التى على أساسها تم مشاركة القطاع العام للقطاع الخاص المحلى والعربى والأجنى . بمعنى آخر ملهى الأسس التى من منطلقها يدخل القطاع العام فى تلك الشراكة أو يؤسس هو شركات برأسمال علم بحث ؟ هل هى سياسة اجبيلية من قبل الدولة أم أنها سياسة احتجالية من قبل وحدات القطاع العام نفسه ؟ وإذا كانت سياسة اجبيلية أليست هناك مراعاة لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتى من المفروض أن يتحكم ويمثل لها كل من القطاعين العام والخاص بما فى ذلك حالات الشراكة العربية والأجنبية^(٨) .

وبالنظر الى المشروعات التى يشارك فيها قطاع البنوك نجد أن ثمة مشروعات تتكرر بصفة دائمة اذ نجد مع كل مساهمات البنوك المختلفة تقيها تتكرر الشركات التالية : السهول للأسمت / الملاحة الوطنية / دار مايو الوطنية للنشر / الاسماعيلية للتسويق والتصدير / الوطنية لتنمية الثروة الحيوانية . وتكرر هذه المشروعات يتم عن وجود درجة من درجات التنسيق بين الجهاز المصرى فى المساهمة فى تلك المشروعات ، اذ انه ليس من قبيل الصدفة أن يتم ذلك . وتتكرر نفس الظاهرة مع شركات التأمين وشركات التجارة الخارجية وغيرها من وحدات القطاع العام المختلفة^(٩) . فى حين أن هناك مساهمات عديدة تعكس درجة عالية من عدم التنسيق .

والذى تجدر الاشارة اليه أيضا هو دور البنوك الوطنية للتنمية والتى بدأ إنشائها ابتداء من عام ١٩٨١ وانتشرت فى جميع المحافظات والمحليات .

لقد مثلت هذه البنوك وأيضا شركات الأمن الفئاض دور رأس المال المحلى الخاص مع رأس المال المحلى العام النازح بالأساس وبالدرجة الأولى من صندوق الخدمات المحلية بالمحافظات وفروع بنك ناصر الاجتماعى وبنك التنمية والائتمان الزراعى . كما عكست أيضا ظلمة الخلط بين رأس المال العام والخاص فضلا عن تكهناتها للسمة العائلية اذ نجد عددا معينا من العائلات يتكرر بصفة دائمة مع انشاء تلك الشركات فى كل محافظة . ففى مستوى محافظة الشرقية نجد عائلة أباطة ، ومصطفى السعيد ،

(٦) د. فؤاد مرسى ، الجهيل المصرى للتنمية الاقتصادية ، م . س . د . ص ٢٥ .

(٧) محمد حسنين هيكل ، م . س . د . ص ٢٨٨ .

(٨) انظر الملاحظات التى أوتسحها الجهاز المركزى للمحاسبات بشأن شراكة رأس المال العام مع رأس المال الخاص وكيف أنها لاتتم فى إطار خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستهدفة . د . محمود عبد الفضيل ، المشاكل الجديدة للثورة والوجهة والتخطيط ، م . س . د . ص ١٥ .

(٩) انظر بالتفصيل للمحق رقم ١١

والطاروطى ، مشهور ، وعلى مستوى محافظة الدقهلية نجد سعد الشرينى ، وسعيد محمد الجبل ، ومحمد قشوع ، وعائلة الأحول ، وهكذا تتأكد السمة العائلية ليس على المستوى القومى بل أيضا على المستوى الحلى .

النشاط الصناعى : تأتى الصناعة فى المرتبة الثانية بعد كافة الأنشطة الخدمية وكان نصيبها ٢١٪ من قيمة رؤوس الأموال المستثمرة فى الشركات المساهمة . أما من ناحية عدد المشروعات فقد استحوذت على ٢٥٪ من العدد الاجمالى (٥٣٤ شركة) .

والحق يقيد أن تضخم القطاع الخدمى كان على حساب القطاعات السلعية الانتاجية والصناعية بل الأكثر من هذا أنه مع ضآلة حجم الاستثمارات وحجم المشروعات الصناعية الا أنها تركزت فى الأنشطة الصناعية الاستهلاكية . فمن بين ١٣٢ شركة صناعية نجد أن ٥٦ شركة بنسبة ٤٢٪ تركز نشاطها فى الصناعات الاستهلاكية مثل اللبان ، المكرونة ، والملابس الجاهزة ، والمبيدات الحشرية ، وشفرات الخلاقة ، ومستحضرات تجميل ، ومياه غازية ، وانتاج سجاد ، وانتاج مشتقات الدم ، وانتاج مراتب اسفنج ، وصناعة بطاطين ، وصناعة أثاث ، وصناعة أحذية . كما اتضح انه من بين ٥٦ شركة التى ركزت نشاطها فى الصناعات الاستهلاكية كان يوجد ١٠ شركات بنسبة ١٨٪ اهتمت بالصناعات الاستهلاكية المعمرة مثل التلاجات والغسالات .

اما الصناعات الوسيطة فقد استحوذت على نصيب الأسد من حصة المشروعات الصناعية حيث استأثرت بـ ٦٦ مشروعا من اجمالى ١٣٢ مشروعا (وكذلك استأثرت بأكبر حجم من رؤوس الأموال المستثمرة فى الصناعة) بنسبة ٥٠٪ وتركز نشاطها فى صناعة السلع الوسيطة التى تخدم القطاع الخدمى من ناحية والقطاع الاستهلاكى من ناحية أخرى . فنجد مثلا انتاج زجاجات لتعبئة المياه الغازية يخدم على صناعة المياه الغازية ، وانتاج بوليستر يخدم على صناعة الملابس الجاهزة والأقمشة ، وانتاج بطاريات يخدم على صناعة السيارات ، وانتاج شاش وألياف صناعية يخدم على المستشفيات والمراكز الطبية ، وانتاج مواد ومستلزمات بناء يخدم على قطاع التشييد والمقاولات حيث كان من بين ٦٦ مشروعا يوجد ٤٣ مشروعا بنسبة ٦٥٪ تركز نشاطها فى انتاج مواد ومستلزمات بناء .

أما نصيب الصناعة الثقيلة فكان ضئيلا للغاية فمن بين ١٣٢ شركة صناعة كان عدد ١٠ مشروعات فقط للصناعات الثقيلة بنسبة ٧٦٪ من حصة المشروعات الصناعية ونسبة ٢٪ من حصة المشروعات الانتاجية فى كافة الأنشطة (٥٣٤ شركة) وهى نسبة لا تذكر اذا قورنت بنسب الأنشطة الخدمية بل والأنشطة الصناعية الاستهلاكية والوسيطة .

وقد تركزت تلك الصناعات فى صناعة المحولات الكهربائية ، وصناعة معدات البناء ، وبناء سفن ، وتصليح خلاطات خرسانية ، وصناعة أجهزة تعمل بالطاقة الشمسية ، وصناعة صلب وحديد لازم للبواخر ، وانتاج مصاعد كهربائية .

الأنشطة الانشائية : البناء والتشييد والمقاولات : احتل هذا النشاط المركز الثالث بعد قطاع الخدمات وقطاع الصناعة . وقد استحوذ على ١٠٥ مشروعات بإجمالي رأس مال قدره ٣٣٢ مليون جنيه تقريبا ونسبة ١٧٪ من اجمالي رؤوس الأموال في الشركات المساهمة . وقد احتلت أنشطة مشروعات الاسكان والتشييد المرتبة الأولى من حيث حجم رأس المال المستثمر فيها ٢٤٣ مليون جنيه تقريبا ، بالرغم من أن أنشطة المقاولات تستحوذ على الشق الأكبر من عدد المشروعات (٦٩٪) في هذا القطاع ، في حين أن نصيبها من رأس المال أقل حيث استحوذت على مايقرب من ٨٩ مليون جنيه بنسبة ٣٧٪ من جملة رؤوس الأموال المستثمرة في هذا النشاط . ولعل هذا يعكس ارتفاع قيمة رؤوس أموال شركات البناء والتشييد ، فبالرغم من قلة عدد مشروعاتها ، إلا أنها تستحوذ على نصيب أكبر من رأس المال .

النشاط الزراعي : كان نصيب هذا القطاع من اجمالي مشروعات الشركات المساهمة ٥١ مشروعا بنسبة ١٧٪ وكان نصيبه ١٤٨ مليون جنيه من جملة رؤوس الأموال المستثمرة في الشركات المساهمة بنسبة ٧٤٪ . وتعكس هذه الأرقام مدى ضآلة الاستثمارات الزراعية والصناعية .

فالجداول رقم (١٤) يوضح ضآلة عدد المشروعات الاستثمارية في الزراعة والصناعة من ناحية والجداول رقم (١٥) يوضح ضآلة حجم الأموال المستثمرة في القطاعين من ناحية أخرى ، ويوضحان معا ان ماحصلته الأنشطة الخدمية سواء من حيث عدد المشروعات أو من حيث حجم رأس المال يعادل أكثر من ضعف نصيب القطاعين الزراعي والصناعي معا .

وكان نصيب شركات الأمن الغذائي^(١٠) ٤٤ مشروعا بينما كان نصيب مشروعات استصلاح الأراضي ٧ مشروعات فقط بنسبة ١٣٪ من اجمالي المشروعات (٥٣٤ مشروعا) .

ولعل الأرقام السابقة تعكس كيف أن الشركات المساهمة وهي الشركات التي كان من المفروض أن توجه استثماراتها للقطاعات الانتاجية بالأساس تمحيز لصالح الأنشطة الخدمية ، حتى ماخصص منها في مجال الزراعة والصناعة لايتعلق بصميم العملية الانتاجية ، ففي مجال الصناعة إما صناعة استهلاكية وإما صناعة وسيطة تخدم على الأولى وفي مجال الزراعة تتركز الاستثمارات في شركات الأمن الغذائي . ونظرا لحدودية عدد الشركات وحجم رؤوس الأموال في هذين القطاعين يمكن القول بأن الاستثمارات الموظفة فيها ليست بالقدر الذي يدعم الهيكل الانتاجي السليم .

وفما يتعلق بالأنشطة غير المحدودة فقد استحوذت على ٧٥٪ من اجمالي المشروعات برأسمال قدره ٨٤ مليون جنيه . وهذه الأنشطة لم تفصح صراحة عن طبيعة نشاطها ولكنها اكتفت بذكر العبارة التالية (ممارسة الأنشطة الواردة بالفقرة الثانية من المادة الثالثة بقانون استثمار رأس المال العربي

(١٠) يقصد بشركات الأمن الغذائي هي الشركات التي تخرس أنشطتها في النواحي التالية : انتاج دواجن ، انتاج بيض ، تربية ماشية ، تسمين عجول ، مزرع دواجن ، صناعة البان ، انتاج مشاتل ، تصنيع لحوم وتجهيزها ، انتاج وجبات جليدية وذلك وفقا لما ورد بالقظم الأساسية لتلك الشركات .

والأجنبي) . وتكمن خطورة مثل هذه الشركات في أنها كثيرا ما تمارس نشاطا ماثم تنقضى مدة الاعفاء الضريبي وتحول نفس الشركة بنفس أصولها الثابتة (مع تغيير الاسم) الى شركة أخرى باسم جديد وعجالت نشاط جديد للتمتع بجملة اعفاء ضريبي جديدة أو للتهرب من تسديد الضرائب .

والحق يقيد أن المشروعات الخدمية قد استأثرت بالشركات ذات هبات رؤوس الأموال الصغيرة والكبيرة معا^(١١) . أما باقي فروع النشاط فقد عكست الدراسة أنها استأثرت بالمشروعات ذات هبات رؤوس الأموال الصغيرة . ويوضح الجدول رقم (١٧) العلاقة بين طبيعة فروع النشاط الاقتصادي المختلفة وبين هبات رؤوس الأموال .

وبعكس هذا الجدول ان ثمة تحيزا أفريقيا في كافة فروع النشاط المختلفة حيث توزع هبات رؤوس الأموال الصغيرة على كافة الأنشطة الاقتصادية . اذ نجد حوالي ٨٢٪ من جملة المشروعات يقع في فئة رأس المال مابين أقل من مليون الى ٥ ملايين جنيه . ومن ناحية ثانية يعكس تحيزا رأسيا يستأثر به جزء من القطاع الخدمي (البنوك وشركات الفنادق والسياحة) حيث يستعوز على شق كبير من المشروعات ذات رؤوس الأموال كبيرة الحجم . ومن ناحية ثالثة يعكس طردية العلاقة بصفة عامة بين فروع النشاط المختلفة (باستثناء البنوك والفنادق والسياحة) وبين هبات رؤوس الأموال الكبيرة فكلما زادت فئة رأس المال كلما قل عدد المشروعات . فمع هبات رؤوس الأموال الصغيرة تستأثر المشروعات بحوالي ٨٢٪ من العدد الاجمالي لها . ومع الفئات المتوسطة (٥ — ٢٠ مليون جنيه) يقع ٩٤٪ من عدد المشروعات بينما يقع ٤٪ فقط من عدد المشروعات في هبات رؤوس الأموال الكبيرة .

والسؤال هنا : اذا كانت الاستثمارات الاجمالية العاملة في ظل قانون استثمار رأس المال العربي والأجنبي قد أثبتت غلبة رأس المال المحلي (من ناحية الجنسيات المختلفة) من ناحية والتحيز للأنشطة الخدمية (من حيث طبيعة النشاط) من ناحية أخرى ، أفما كان جديرا بالشركات المساهمة ان تقدم صورة مغايرة تثبت العكس وعاصمة أنها تعكس صورة رأس المال العربي والأجنبي في اطر الشركات متعددة الجنسيات ؟

ونخلص مما تقدم الى أن الوضع الذي تقدمه الشركات المساهمة بما فيها الشركات متعددة الجنسيات يعكس عدم امكان رأس المال المحلي والعربي والأجنبي عن القيام بدوره في تحقيق تنمية تتناسب ومقتضيات هذا المجتمع . وما يهدد الأمر خطورة هو دور رأس المال المحلي بالذات فبالرغم من استثاره بنصيب الأسد من جملة تلك الاستثمارات ، الا أنه أثبت عزوفا عن الاستثمار في الأنشطة الانتاجية والزراعية والصناعية بصفة خاصة وهي الأنشطة التي تمثل حجر الزاوية في أية عملية تنمية حقيقية .

(١١) رؤوس الأموال الصغيرة من أقل من مليون — أقل من ٥ .

رؤوس الأموال المتوسطة — ٢٠

رؤوس الأموال الكبيرة ٢٠ — ١٠٠

مجلسه ۱۴۰ (۱۴۰۸ - ۱۴۰۷) در مورد «تأثیرات اجتماعی و فرهنگی بر رفتارهای زیست‌محیطی» برگزار شد.

[illegible]

المبحث الحادى عشر التشابكات والتحالفات العائلية

قد يبدو لأول وهلة ان ظاهرة التشابكات والتحالفات العائلية ظاهرة جديدة بدأت تطفو حديثا على سطح المجتمع المصرى مع انتاج سياسة الانفتاح الاقتصادى ومع تحول شق كبير من جهاز الدولة الى مجال الأعمال ، الا أن المحقق يجد أن مجتمع ما قبل ثورة يوليو قد قدم نموذجا واضحا يعكس درجة عالية من تلك التحالفات والتشابكات والتدخلات التى أفضت الى أن أصبح عالم السياسة وعالم الاقتصاد وجهين لعملة واحدة^(١) .

وبالرغم من قيام ثورة يوليو بالعديد من الاجراءات والتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى كان من شأنها تجميع تلك الظاهرة ، الا أنه يمكن القول بأن فترة ما بعد الثورة قد شهدت امتدادا نسبيا لتلك السمة حيث ظلت تلك الظاهرة تسيطر على ادارة بعض الشركات التى تم تأميمها . فنجد على سبيل المثال بعض الشركات التى ظلت تسيطر عليها عائلاتها حتى بعد أن تم تأميمها (شركة عثمان أحمد عثمان تديرها عائلة عثمان أحمد عثمان ، وشركة مختار ابراهيم تديرها عائلة مختار ابراهيم ، وشركة حسن علام تديرها عائلة حسن علام) .

ومن الملاحظات التاريخية وبعد مرور أكثر من ٢٠ سنة على قيام الثورة تزداد تلك الظاهرة على المستوى السياسى والاقتصادى والاجتماعى لتأخذ أبعادا من التدخلات والتشابكات والتحالفات تجمعها شبيبة الى درجة كبيرة بتركها التى عهدها المجتمع قبل الثورة . فمع التحولات والتبدلات التى حدثت منذ منتصف السبعينات تنشط العلاقة الجدلية بين الثروة والسلطة وإذا بكلتيهما وجهان لعملة واحدة مرة أخرى مع اختلاف شكل العلاقة بينهما .

وإذا كان عصر ما قبل ثورة يوليو قد شهد اندماج جهاز الدولة ورجال السلطة وعالم السياسة فى مجال الاقتصاد والمال والأعمال فإن العلاقة الجدلية التى كانت تربط بين السلطة والثروة كان مؤداها ان الثروة تؤدى الى السلطة وان الاقتصاد يؤدى الى السياسة وان ممارسة العمل السياسى والوصول الى السلطة تعد من قبيل الوجاهة السياسية والاجتماعية . الا أن ما يشهده المجتمع المصرى منذ قيام ثورة يوليو حتى الآن هو أن السلطة تؤدى الى الثروة والسياسة تؤدى الى الاقتصاد وعالم الأعمال . فإذا بكبار رجال السلطة وجهاز الحكم ينخرطون فى عالم الأعمال ولذا بالقطيع العام الذى كان يمثل الركيزة الأساسية للتحول الاقتصادى يندمج فى شركة مع رأس المال الخاص المحلى والعربى والأجنبى ويفضى الأمر فى النهاية الى تحقيق السيطرة على مفاتيح العمل الاقتصادى والسياسى والسيطرة على السلطة والثروة معا .

(١) انظر بالتفصيل للمبحث الثالث من الفصل الأول .

والسؤال الذى يطرح نفسه فى هذا المبحث (فى اطار دراسة الشركات المساهمة) هو : اذا كانت السمة العائلية سمة ملموسة فى الواقع السياسى والاقتصادى والاجتماعى المصرى وإذا كانت شبكة التداخلات والتشابكات العائلية سواء على مستوى علاقات الأعمال أو علاقات المصاهرة والنسب قد برزت بصورة واضحة منذ منتصف السبعينات حتى الآن فما هى المؤشرات العلمية التى تؤكد حقيقة هذا التداخل والتشابك ؟ مامعنى العائلية ؟ ماهى المعايير التى يمكن للباحث ان يحتكم اليها فى توصيف شركة ما من الشركات المساهمة بأنها شركة عائلية ؟ هل هناك كتابات علمية تناولت ظاهرة العائلية بالدراسة والتفصيل ؟ .

أولا : مفهوم العائلية :

بالرغم من تكرار استخدام لفظ العائلية لوصف شكل وطبيعة الرأسمالية المصرية التى تبلورت وأخذت ملامحها تتضح منذ منتصف السبعينات حتى الآن الا أنه ليست هناك كتابات علمية تحدد المعايير التى انطلق منها هذا الوصف وتحدد على أساسها تلك السمة . وقد تناول د. جودة عبد الحالى فى بحثه المقدم الى المؤتمر الثالث للاقتصاديين المصريين بعنوان « أهم دلالات سياسة الانفتاح الاقتصادى بالنسبة للتحويلات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى ٧١ — ١٩٧٧ »^(٢) ، هذه الظاهرة حيث وصف رأسمالية السبعينات بأنها رأسمالية عائلية واحتكم فى ذلك الى عدد من المشروعات المنشورة فى المجلدة الزمنية فى الفترة من اغسطس ٧٥ — ديسمبر ١٩٧٧ والتي بلغت أربعين مشروعا حيث وجد أن ثمة عددا من العائلات يتكرر بصفة دائمة فى العديد من تلك المشروعات .

والحق يقيد أن معيار التكرار فى حد ذاته ليس كافيا للحكم على مدى عائلية شركة ما من تلك الشركات . فقد تتكرر مساهمات عائلة واحدة (٥ أفراد مثلا) فى عدة شركات ، الا أن مساهمة تلك العائلة فى كل شركة لاتتعدى نصف فى المائة من قيمة رأس المال فما هو الوزن الحقيقي لتلك العائلة فى

(٢) د. جودة عبد الحالى ، أهم دلالات سياسة الانفتاح الاقتصادى بالنسبة للتحويلات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى ٧١ — ١٩٧٧ ، المؤتمر العلمى السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والشريع ، القاهرة ٢٣ — ٢٥ مارس ١٩٧٨ .

اكتفى الدكتور محمود القاضى فى كتابه (البيوت الزجاجية) بوصف الشركات التى كونها عثمان أحمد عثمان بأنها شركات عائلية تسيطر عليها عائلة عثمان أحمد عثمان فضلا عن عدم قانونية تشكيل مجلس الادارة فى شركة المقاولون العرب حيث قال « ان شركة المقاولون العرب تعتبر شركة عائلية حيث أن رئيس الشركة حسين عثمان شقيق الوزير ، صلاح حسب الله ابن خالته ونسيه ، جاس صفي الدين زوج ابنة أخيه محمد عثمان ويحى أبو الغيط زوج ابنة الوزير ومحمد رفعت زوج ابنة أخيه محمد عثمان ... » .

انظر بالتفصيل د. محمود القاضى ، البيوت الزجاجية ، م . س . ذ . ص ٢٢٩ .

أما محمد حسنين هيكل فقد تناول نفس العائلة السابقة ووصفها بذات السمة دون تحديد للمعنى العائلية . انظر محمد حسنين هيكل ، صحيف الشعب ، م . س . ذ . ص ٤١٥ .

تكوين تلك الشركة ؟ وهذا يعني أن المعيار العددي والكمي ليس كافيا للاحتكام اليه في تحديد مدى عائلية شركة ما . ومن ثم كان لابد من طرح معيار آخر يتعلق بقيمة المساهمة وهي التي تعكس الوزن الحقيقي للمساهمين في تلك الشركات .

وبإدء ذى بدء ينبغي تحديد بعض النقاط الهامة المتعلقة « بالعائلية » :

١ - تناولت الدراسة ظاهرة العائلية بناء على مفهوم العائلة الضيقة (الزوج والزوجة والأبناء القصر والبالغين) وذلك لصعوبة الاستناد الى مفهوم العائلة الواسعة (الزوج - الزوجة - الأبناء البالغين والقصر - أشقاء الزوج - أشقاء الزوجة - زوجات الأبناء - أزواج البنات ... الخ) بالرغم من أنه يند من تكهس تلك الظاهرة . بيد أن صعوبة استخدام هذا المفهوم تكمن في عدم الأنصاح في النظام الأساسي لكل شركة مساهمة عن علاقات القرابة والنسب بين المؤسسين . ولذلك روى استخدام المفهوم الأول لامتكانية التوصل اليه بسبب تشابه اسماء الأبناء مع اسم الأب فضلا عن أن عددا كبيرا من هذا النوع من الشركات كثيرا مايفصح عن اسم الزوجة بل ويعرفها .

٢ - أن تناول ظاهرة العائلية يركز على علاقات الدم والقرابة والنسب والمصاهرة بصرف النظر عن اعتبارات الجنسية . فقد تشكل شركة من عائلة واحدة (زوج وزوجة وأبناء البالغين وقصر) يتمتع فيها الأب والأبناء بجنسية ما ويتمتع فيها الأم بجنسية أخرى .

٣ - أن الحكم على مدى عائلية الشركة قد انطلق من معيارين : معيار كمي يتعلق بعدد العائلات التي تسيطر على شركة ما ، ومعيار كيفي يتعلق بقيمة المساهمة (منسوبة الى اجمالي رأس مال الشركة) التي تساهم بها عائلة ما .

وبالنسبة للمعيار الأول احتريت الدراسة ان الشركة عائلية في حالة اذا مالتصرت المساهمة على عدد من العائلات يتراوح ما بين عائلة واحدة الى ٥ عائلات^(٣) . واذا ملازد عدد العائلات عن ٥ عائلات تنتفي صفة العائلية .

أما بالنسبة للمعيار الثاني فتصير الشركة عائلية إذا ماستحوذت عائلة واحدة (بصرف النظر عن عددها) على ٩٠٪ فأكثر من قيمة رأس المال .

وبناء على المعايير السابقة أثبتت الدراسة أن السمة الغالبة على تكوين الشركات المساهمة هي السمة العائلية ، فاذا قسمنا الشركات المساهمة بين شركات مغلقة وشركات طرحت حصة من رأسمالها للاكتتاب العام ، نجد أن السمة الغالبة على تلك الشركات هي ظاهرة الشركات المغلقة التي يقتصر فيها المؤسسون على عائلة واحدة أو عدد ضئيل من العائلات .

(٣) تعتبر الشركة التي يسيطر على رأسمالها عائلة واحدة شركة عائلية من حيث العدد ومن حيث قيمة المساهمة .

ومن المفارقات ان الشركات المساهمة العامة والخاصة التي تشكلت قبل عام ١٩٧٥^(٤) ومقيدة في البورصات قبل ذلك التاريخ جميعها كانت اسهمها متداولة بين الجمهور . الا أن الضمانات والامتيازات التي منحها قانون استثمار رأس المال العرفي والأجنبي رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ قد استفاد منها كبار المستثمرين من الأفراد . فبدا من تكوين شركات أشخاص (شركات تضامن أو توصية بسيطة) أو شركات أموال أخرى (التوصية بالأسهم أو ذات المسؤولية المحدودة) انتزح كبار المساهمين تلك الاعفاءات فأسسوا شركات مساهمة مغلقة دون طرح حصة من رأسمالها للاكتتاب العام وأفضى الأمر في النهاية الى أن شركات المساهمة التي هي أهم أشكال شركات الأموال تحولت الى شركات أشخاص بل وعائلات محدودة .

ثانيا : أنماط المالكية في الشركات المساهمة :

يوضح الجدول رقم ١٨٥ الظاهرة المالكية وفقا للمعيار الكمي وعدد العائلات . ويعكس هذا الجدول أن الشركات المالكية (١ — ٥ عائلات) قد استأثرت بنسبة ٥٩٪ من جملة الشركات . كما استأثرت الشركات التي يسيطر عليها من عائلة الى عائلتين والتي تبدأ مساهمة العائلة الواحدة فيها من ٢٠٪ فأكثر بنصيب الأسد من عدد الشركات التي تخضع لهذا المعيار حيث بلغت ١٤٥ من اجمالي ٢٤٤ أي بنسبة ٥٩٪ في حين مثلت ٣٥٪ من اجمالي الشركات المالكية وغير المالكية .

كما يعكس الجدول تمحزا رأسيا لصالح الشركات التي تسيطر عليها من عائلة الى ثلاث عائلات مع هات « قيم المساهمة » المختلفة ، ومن ناحية ثانية يعكس الجدول تركيزا اقليميا واضحا لصالح الشركات التي تسيطر عليها من عائلة واحدة الى ثلاث عائلات عند الفئة (٥٠ — أقل من ٦٠٪) والفئة (٩٠ — ١٠٠٪) . إذا وصل عدد الشركات التي تسيطر عليها من عائلة الى ثلاث عائلات عند الفئة الأولى (٥٠ — ٦٠٪) شركة من اجمالي شركات عائلة ٧٣ شركة أي بنسبة ٨٦٪ ونسبة ٥٩٪ من اجمالي الشركات المالكية وغير المالكية التي تقع عند تلك الفئة (١٦١) شركات .

أما عند الفئة الثانية من (٩٠ — ١٠٠٪) فقد وصل عدد الشركات التي يسيطر عليها نفس الكم من العائلات (عائلة — ثلاث عائلات) ٤٥ شركة من اجمالي عائل ٥٨ شركة أي بنسبة ٧٧,٥٪ ونسبة ٤٥٪ من اجمالي الشركات المالكية وغير المالكية حسب الجدول للموضع والتي يبلغ عددها ١٠٠ شركة .

وتكمن الخطورة الحقيقية في تلك الفئة حيث تستحوذ على ٢٦ شركة من الشركات التي تسيطر عليها عائلة واحدة من بينها ٢٠ شركة عائلية مغلقة (تساهم في تكوينها عائلة واحدة بـ ١٠٠٪ من حصة رأس المال) .

(٤) انظر بالتفصيل الأهم الاقتصادي بطرح ١٩٨٣/١٢/١٩ حيث نادى نيل صباغ بضرورة إعادة تنظيم تلك الشركات واقصر الضمانات والامتيازات على الشركات التي طرح ٦٪ من حصص رأسمالها للاكتتاب العام ونجم الشركات للملقة من تلك الضمانات .

جدول رقم (١٨)
المالية حسب مهار « عدد المقاتلات »

خطة	هو المقاتلة		تكررات الأسر العالقة				عدد المقاتلات		مقاتلات السامية
	النسبة	أكثر من خمس مقاتلات	النسبة	خمس مقاتلات	أربع مقاتلات	ثلاث مقاتلات	مقاتلة	مقاتلة	
٢٢	٪٥٠	١١	٪٥٠	١١	—	٢	٤	٥	أقل من ٪١٠
٢٥	٪٤٠	١٠	٪٦٠	١٥	١	٢	٤	٧	من ١٠ - ٢٠
٤٣	٪٣٢,٥	١٤	٪٦٧,٥	٢٩	٣	٥	٨	١١	من ٢٠ - ٣٠
٢٧	٪٤٤,٥	١٢	٪٥٥,٥	١٥	٤	٧	٥	٣	من ٣٠ - ٤٠
٢٢	٪٥٤,٥	١٢	٪٤٥,٥	١٠	١	٢	١	٦	من ٤٠ - ٥٠
١٠٦	٪٣٩	٣٣	٪٦٩	٧٣	٦	٩	١٨	٣٦	من ٥٠ - ٦٠
٣٢	٪٣٧,٥	١٢	٪٦٢,٥	٢٠	١	٥	٧	٥	من ٦٠ - ٧٠
٢٥	٪٦٨	١٧	٪٣٢	٨	—	—	٢	٥	من ٧٠ - ٨٠
١٢	٪٥٨,٥	٧	٪٤١,٥	٥	١	—	٢	١	من ٨٠ - ٩٠
١٠٠	٪٤٢	٤٢	٪٥٨	٥٨	٥	١١	٨	٢٦	من ٩٠ - ١٠٠
٪٤١٤ ^(١)		١٧٠		٧٤٤	١٩	٣٨	٩٠	١٠٥	جولة
٪١٠٠		٪٤١		٪٥٩	٪٧,٥	٪٩	٪٩٦	٪٤٣	النسبة

المصدر : التجربة الزمنية ، والواقع المصري ، أعداد مختلطة .

(١) القصرت دراسة للطائرة المقاتلة على رأس المثل الأعلى الخاص في صفوف شركته المختلفة مع رأس المثل الأعلى العام ومع رأس المثل الخاص العرق والأجناس .

ونذكر من تلك الشركات على سبيل المثال :

شركة منتصر للمقاولات^(٥) : يقتصر فيها المؤسسون على أحمد رفعت منتصر وأبنائه : منى ، ودينا ، وعاطف ، وسامية ، وأحمد ، ومصطفى ، وشريف ، وسارة .

شركة الشرق الأوسط للإتشاءات (مذكور) : المؤسسون هم غالب وصفي شعشاعة ، وزوجته ملك هاشم الصوري ، والأبناء عمر (قاصر) ودينا (قاصر) .

الشركة المصرية للإسكان برج النهضة : المؤسسون هم محمد أحمد وإبراهيم وأبنائهم مجدى ، ومصطفى وإبراهيم .

شركة النيل للإسكان : المؤسسون : يوسف على يوسف توبة ، ونزيب محمود حسن (زوجة) ومحمد يوسف على يوسف ، وسناء يوسف ، وهسرى يوسف (أبناء) .

شركة نور - إم للاستثمار والإدارة : المؤسسون محمد محمود حسن ، عثمان ومحمد منصور حسن (وزير سابق) ونزيب ونفيسة ، ونادية ، وعواطف . (عائلة واحدة) .

شركة منتصر للمعاجر والخمالة : المؤسسون عائلة أحمد رفعت منتصر .

وتجدر الإشارة هنا الى أن الاحتكام الى عائلية تلك الشركات واضح للغاية فمن حيث عدد العائلات فالمسيطر عائلة واحدة ومن حيث قيمة المساهمة ١٠٠٪ ولكن التساؤل يثار بشأن الأشكال المختلفة الأخرى . فالجدول رقم ٢١٨ قد حسم السمة العائلية وفقا لعدد العائلات وبناء عليه تم اعتبار الشركات العائلية هي التي يسيطر عليها تماما من عائلة الى خمس عائلات . والأكثر من ذلك لا يدخل ضمن هذا المعيار العددي .

ولكن ماذا اذا كانت هناك شركة مساهمة يؤسسها خمسون مساهما ولكن ثمة مساهما واحدا فقط أو عائلة واحدة فقط تستحوذ على ٩٠٪ من حصة رأس المال فهل تعتبر هذه الشركة عائلية أم غير عائلية ؟

وفقا للمعايير التي تبنتها الدراسة تعتبر تلك الشركة عائلية . وتعتبر شركة عائلية كل شركة تستحوذ فيها عائلة واحدة على ٢٠٪ فأكثر من حصة رأس المال حتى لو زاد عدد العائلات فيها عن خمس عائلات وهذا ملائم بتجديده الدراسة حيث تم حصر الشركات التي تخضع لذلك المعيار وتم التوصل للجدول التالى الذى يوضح معيار العائلية حسب قيمة المساهمة ونوضحه كما على :

(٥) أول شركة مساهمة عائلية متقلة تكونت بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٥ .

جدول رقم ١٩١
العائلية حسب قيمة المساهمة

السنة	عدد الشركات	شركات لا تخضع لظاهرة ^(١) العائلية	شركات تخضع لظاهرة العائلية	العائلية منها	النسبة
١٩٧٥	٢٢	١٤	٨	٣	٪٣٧.٥
١٩٧٦	٣٦	١٢	٢٤	٨	٪٢٢.٢
١٩٧٧	٤٠	١٦	٢٤	١٠	٪٢٥.٠
١٩٧٨	٦٦	١٢	٥٤	٢٥	٪٣٧.٣
١٩٧٩	٦٥	١٦	٤٩	٢٨	٪٤٣.١
١٩٨٠	٧٩	١٨	٦١	٣٦	٪٤٥.١
١٩٨١	١١٧	١٩	٩٨	٤٨	٪٤١.٠
١٩٨٢	١٠٩	١٣	٩٦	٥١	٪٤٦.٨
١٩٨٣	٥٣٤	١٧٠	٤٦٤	٢٠٩	٪٣٩.٠

المصدر : الجريدة الرسمية والوقائع المصرية ، اعداد مختلفة .

يؤكد هذا الجدول السمة العائلية وفقا للمعيار المستخدم حيث نجد ٥٠٪ من عدد الشركات تعد شركات عائلية . والمحقق يجد أن ثمة علاقة طردية بين عدد الشركات العائلية (وفقا للجدول السابق) وبين سنوات تأسيس الشركات المساهمة بصفة عامة . وهذا يؤكد أن رأس المال الخاص لم ينزل الى مجال الأعمال بقله واتجاه الجراة الا بعد حصوله على نفس الامتيازات والضمانات التي حصل عليها المستثمر العرفي والأجنبي وبالتالي بدأ في تكوين شركات عائلية منفقة وشركات عائلية غير منفقة .

وتكمن خطورة زحف الظاهرة العائلية على الشركات المساهمة في أنها تؤدي في نهاية الأمر الى سيطرة عدد ضئيل من العائلات على أكبر حجم من رؤوس الأموال المستثمرة في تلك الشركات من ناحية

(١) هذه الشركات تأخذ شكل مساهمة عمية أو أجنبية أو قطاع عام أو أي شكل من أشكال الشراكة بينهم .

المصدر رقم ٣ - ١ - ٢ .

المصدر رقم ٤ = مشتق من ٣ .

المصدر رقم ٥ = ٤/٣ .

وعلى أكبر قدر من السلطة والتفويض فيما يتعلق بإدارة تلك الشركات من ناحية أخرى . فقد وصل الأمر إلى أن نفس المساهمين تكرر اسمائهم بالكامل كمساهمين ومؤسسين لشركة أو شركات أخرى . والأشطة عديدة نوضح منها مايلي :

— الشركات التي أسسها كل من منتصر ، وعثمان أحمد عثمان ، والعموطي ، وحسن علام في معظمها شركات عائلية مغلقة يتكرر فيها نفس المساهمين .

— الشركة المصرية اللبنانية لصناعة البلاط والقيشاني (ليسكو) ، وشركة سانشاين للسباحة والخدمات السياحية يؤسسها عزت عبد الوهاب ، مصطفى عبد الوهاب ، ريتشارد وديع غرغور .

— الشركة الإسلامية الدولية للاستشارات العقارية ، والشركة الإسلامية الدولية للمقاولات تأسس كل منها بنفس أسماء المساهمين وهم المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية ، وسهير حسن عرابي ، ومحمد عبد المحسن النجار ، وعز الدين الدباج ، وأحمد محمد الشريف ومحمد عبد العزيز السمهان ، ومحمد علاء الدين هلال ، واسحق المليجي ، وتوفيق صادق وآخرون .

وتجدر الإشارة إلى أن هناك العديد من العوامل التي تدعم الظاهرة العائلية على المستوى الأعلى^(٧) ومن هذه العوامل :

(١) علاقات التزاوج والتشابك والمصاهرة بين رجال الأعمال إذ توصلت تلك العلاقات بين رجال أعمال السبعينات بعضهم ببعض وكلنا بينهم وبين رجال السلطة بعد أن اغرط جهاز الدولة في مجال المال والأعمال واندمج عالم السياسة مع عالم الاقتصاد .

وقد أفصحت الدراسة عن وجود شبكة واسعة من علاقات المصاهرة والنسب وعلاقات الدم بين مجموعة هائلة من العائلات المصرية التي استحوذت على السلطة / النفوذ والثروة مما في

من الملاحظات التي تؤكد سمة العائلية للشركات المساهمة (موضع الدراسة) أن بعضا من الشركات التي تم تأسيسها قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ يعود بعد مرور أكثر من ثلاثين عاما بنفس الاسم ونفس المساهمين وأبرز مثال لذلك (الشركة الهندسية للصناعات والمقاولات المصوية) وقد حظيت تلك الشركة لعمليات التأميم إلا أنها مع منتصف السبعينات تحولت وتأسس بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٨ تحت اسم (شركة المقاولات والصناعات التخصصية) وتأسسها نفس عائلة عثمان أحمد عثمان .

(٧) العائلية على المستوى الرأسي تحسب على مستوى الشركة الواحدة وفقا للمعيارين السابقين (عدد العائلات ، قيمة المساهمة) أما العائلية الأفقية فتحدد على أساس التوسع والانتشار الأعلى للعائلة الواحدة في أكبر من شركة .

آن واحد من هذه الشبكة :

عثمان أحمد عثمان ، سيد مرعي ، أنور السادات / ومصطفى كامل السعيد ، وعائلة شلي / وأحمد يوسف الجندى ، وعائلة لهيلة / وحسن عباس زكى ، وعائلة حسبو / وعثمان أحمد عثمان ، وعبد المنعم الصاوى ، وحسب الله / عبد المقصود عرفة ، والقوامى ، وعجومة .

وبالنظر الى عدد الشركات التى تؤسسها كل عائلة أو تساهم فيها على حدة قد تبدو السمة العائلية أقل وضوحا ولكن عندما نأخذ علاقات المصاهرة والنسب فى الاعتبار تتضح خطورة هذه الظاهرة حيث يثبت أن قلة من العائلات تستحوذ على أكبر عدد من الشركات . ومثال لذلك : أوضحت الدراسة وجود صلة قرابة وعلاقات مصاهرة ونسب بين العائلات التالية : عثمان أحمد عثمان ، وأنور السادات / وسيد مرعى ، والصاوى ، وحسب الله ، ومذكور . وتستحوذ كل عائلة من تلك العائلات على عدد من الشركات توضح كالتالى :

عائلة عثمان أحمد عثمان	تؤسس وتساهم فى	١٥ شركة
عائلة حسب الله	تؤسس وتساهم فى	٨ شركات
عائلة سيد مرعى	تؤسس وتساهم فى	٦ شركات
عائلة مذكور	تؤسس وتساهم فى	٤ شركات
عائلة محمد أنور السادات	تؤسس وتساهم فى	٣ شركات
عائلة عبد المنعم الصاوى	تؤسس وتساهم فى	٤ شركات

معنى ذلك أن علاقات النسب والمصاهرة أفضت الى أن تستحوذ شبكة عائلات على ٤٠ شركة وهذا من شأنه تكهس الظاهرة العائلية على المستوى الأبقى حيث انتشار عائلة واحدة فى عدد كبير من الشركات . والمثال الثانى تمكسه علاقة القرابة والمصاهرة والنسب بين عائلة مصطفى كامل السعيد وعائلة اسلام شلى اذ تساهم وتؤسس العائلة الأولى ٥ شركات بينما الثانية تؤسس وتساهم فى ٤ شركات . معنى هذا أن عائلة واحدة تسيطر على ٩ شركات .

٢ — مساهمة الشركات المساهمة فى تأسيس بعضها البعض حيث يقوم بعض المؤسسين بتأسيس الشركة «أ» ثم تدخل الشركة «أ» كمساهم فى تأسيس الشركة «ب» ثم تقوم الشركتان أ ، ب بتأسيس الشركة «ج» وهكذا . وبناء على ذلك تصبح العائلات المؤسسة للشركة «أ» ضمن المؤسسين للشركة «ب» وأيضا فى الشركة «ج» وتؤكد الأمثلة تلك النتيجة حيث انبثاق الشركات من بعضها البعض .

— شركة كاثواواتيك (شركة يؤسسها ابراهيم ابو العيون أحمد كامل) تساهم فى تأسيس الشركات التالية : بنك القيوم الوطنى للتنمية / بنك هونج كونج / بنك الجيزة الوطنى للتنمية / شركة قارون للاستثمار والتنمية .

- شركة نوبافارك القاهرة للسياحة : تساهم في تأسيس شركة جهن بيومينز .
- الشركة الاستاذة للمقاولات : تساهم في تأسيس الشركة المصرية الايرانية للمقاولات .
- شركة المقاولات والصناعات التخصصية : تساهم في تأسيس شركة مصر / رايوند للأساسات / الشركة المصرية لتطوير صناعة البناء (ليفت سلاب مصر) .
- شركة الشرق الأوسط للاستصلاح الزراعي والتنمية الصناعية والزراعية : تساهم في تأسيس الشركة العربية لتجميع وتصنيع مواد البناء (إيداك) / شركة مصر للمياه الغازية وحفظ الأغذية / الشركة العربية لتجميع وتصنيع معدات البناء .
- بنك قناة السويس : يساهم في الشركات التالية : الاسماعيلية للسياحة / بنك المهندس / العالمية للأحذية / الاسماعيلية للمزارع السمكية / الوطنية للأمن الغذائي / المهندس للمنتجات الغذائية / الوطنية للاسكان للثقافات المهنية / المهندس الوطنية لصناعة المكنونة والنشويات / المهندس الوطنية للمعلومات / مصر القويوم لمواد البناء / الاسماعيلية الوطنية للمشاتل / الوطنية لتصنيع الأخشاب / الاسماعيلية للتسويق والتصدير / شركة الحفر الوطنية .
- ثم يساهم بنك المهندس (شركة مساهمة تساهم في تأسيسها بنك قناة السويس) في تأسيس معظم الشركات السابقة ابتداء من الشركة الوطنية للأمن الغذائي حتى شركة المهندس الوطنية للمعلومات بالاضافة الى شركات أخرى مثل شركة المهن الطبية للاستشارات ، شركة المهندس الوطنية لصناعة اللحوم .
- شركة المقاولون العرب للاستثمار : تساهم في تأسيس شركة بنى سوف للعلوم الطفل / الشركة العربية لتجميع وتصنيع مواد البناء ، الشركة العربية لتجميع وتصنيع معدات البناء .
- المصرف الاسلامي للاستثمار والتنمية : يساهم في تأسيس الشركة الاسلامية الدولية للاستشارات العقارية / الشركة الاسلامية الدولية للمقاولات / الشركة الاسلامية للأدوية والكيمياء والمستلزمات الطبية (فاركو للأدوية) .
- البنك العربي الأهلي الدولي : يساهم في تأسيس بنك مصر العربي الأهلي / شركة مصر ايران فرنسا للفنادق .
- ومما يجدر الاشارة اليه هو أن شبكة التداخلات والتشابكات هذه ليست على مستوى الشركات لمساهمة كمساهمين في شركات أخرى بل تمتد تلك الظاهرة لتشمل الأفراد المساهمين أيضا حيث نجد المساهم «س» يساهم في الشركات أ ، ب ، ج ، د وهكذا .
- وقد قامت الدراسة بمحصنة شبة كامل لكل المساهمين الأفراد الذين تعتمد مساهمتهم في مشروعين أو أكثر وتوصلت الدراسة الى النتائج التي يعكسها الجدول رقم (٢٠)

جدول رقم (٧٠)
العلاقة بين عدد رجال الأعمال الذين يساهمون في الشركات المساهمة
(في مشروعين فأكثر) وبين عدد الشركات التي يساهمون فيها خلال الفترة
١٩٨٤ - ٧٥

عدد الشركات التي يساهمون فيها	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	جمله
العدد	٤٢	٣١	٢٠	٨	٨	٣	٣	٢	—	١	١	—	—	—	١	١١٨
النسبة	٪٣٥.٥	٪٢٩.٤	٪٢١.٧	٪٦.٧	٪٦.٧	٪٢.٧	٪٢.٧	٪٢.٧	—	٪٧	٪٧	—	—	—	٪٧	٪١٠٠
العدد ^(١)	٣٢	٢٧	٢٣	١٢	٥	٥	٥	٨	١	٣	—	١	—	—	١	١١٨
النسبة	٪٢٧.١	٪٢٤	٪١٩	٪١٠	٪٤.١	٪٤.١	٪٤.١	٪٦.٧	٪٢.٧	٪٩.٣	—	٪٧	—	—	٪٧	٪١٠٠

(١) بعد اخذة المشروعات التي ساهت فيها ائمة خلال على ٨٣ ، ١٩٨٤ .

المصدر : المبرمة الرسمية والواقع المبرمة ، أعداد عشوائية .
 • بعد هذا الجدول ترجمة رسمية للتسليم رقم (٢٦) المكون بكون « بيت أحمد الساهمين في الشركات الاسكانية في مشروعين فأكثر خلال الفترة ٧٥ — ١٩٨٤ » .

ويتضح من تحليل العينة^(٨) أنها مثلت ويصدق الروافد الاجتماعية الثلاثة التي تشكلت منها نجبة الانفتاح الاقتصادي (موضع البحث) حيث تضمنت عائلات رأسمالية تقليدية وعائلات تنتمي الى البرجوازية البيروقراطية وعائلات طفيلية . وبالرغم من أن العينة قد احتكمت الى المعيار الكمي فقط (عدد المشروعات) إلا أنها عكست كيف أن الذين يملكون الثروة هم أولئك الذين يستحوذون على السلطة أو النفوذ أو كليهما معا . فمنهم من ينتمي الى الرأسمالية القديمة ومنهم من ينتمي الى البرجوازية البيروقراطية التي تبلورت منذ منتصف السبعينات ومازالت بعض العناصر التي تنتمي الى الراقدين السابقين تلتحم مع بيروقراطية السبعينات والثمانينات حيث ممارسة السلطة مرة ثانية والاستناد الى النفوذ السياسي والاقتصادي . بالإضافة الى ذلك بعض العناصر الطفيلية التي استغلت من في السلطة وذوى النفوذ .

أما من حيث مصدر الثروة فقد أوضحت العينة أن العديد من مفرداتها قد كونوا ثرواتهم إما في الداخل أو في الدول العرية (خاصة البترولية) والدول الأوربية . وقد تبين أن الشئ الأكبر من عناصر الرأسمالية التقليدية والبرجوازية البيروقراطية قد كونوا أيضا ثروات ضخمة من خلال العمل بالدول العرية (أبو الفتح — البسوطى — حسن عباس زكى — عمود صديق مراد — محمد أحمد غام وغيرهم) . فبعض عناصر الرأسمالية القديمة قد هاجرت الى الدول العرية البترولية (بعد اجراءات التأميم والمصادرة وفرض الحراسة) وكذا بعض عناصر البرجوازية البيروقراطية التي تبلورت في الستينات وتركت العمل بالجهات الحكومية والقطاع العام — مستغلة خبراتها الفنية التي اكتسبتها من العمل في هذه المجالات — للعمل في الدول العرية النفطية .

وقد أوضحت العينة أن عدد رجال الأعمال الذين يساهمون في مشروعات فأكبر ولا تقل مساهمتهم عن ١٠٠ ألف جنيه بلغ ١١٨ . وأن عدد أولئك الذين يساهمون في عدد من ٢ — ٨ مشروعات بلغت ١١٥ عائلة بنسبة ٩٧,٥٪ بينما عدد الذين يساهمون في عدد مشروعات من ١٠ — ١٥ بلغ ٣ فقط بنسبة ٢,٥٪ .

والحقق نجد أن وجود مساهم يؤسس مساهم في ٧ مشروعات أو ٨ مشروعات أو ١٠ مشروعات الى ١٥ مشروعا يعكس درجة عالية من التداخل والتشابه بين رجال الأعمال ، ولأسبابنا لو أخذنا في الاعتبار أن الرقم (١٥) لايمد رقما تراكميا إذ قد يستوعب في داخله العديد من المشروعات نتيجة لتكرار مساهمة المساهمين في نفس المشروعات .

وبعد إضافة عدد المشروعات التي ساهمت فيها تلك العينة في عام ٨٣ ، ١٩٨٤ ينخفض عدد

(٨) هذه العينة ليست عينة عشوائية ولكنها بمثابة حصر شبه كامل لكافة أسماء المساهمين الذين يساهمون في مشروعات أو أكثر شرطاً أن تبدأ قيمة مساهمتهم من ١٠٠ ألف فأكثر . أى أن اختيار هذه الأسماء تم على أساس التكرار وليس العشوائية . انظر بالتفصيل الملحق رقم (٣) .

رجال الأعمال الذين يساهمون في عدد من ٢ — ٣ مشروعات (من ٤٢ الى ٣٢ ، من ٣١ الى ٢٧) وترتفع بناء على ذلك مساهمات رجال الأعمال في المشروعات ذات العدد الأكبر ، اذ أن الانخفاض في عدد المشروعات الأقل يوضه ارتفاع في المشروعات ذات العدد الأكبر ولعل هذا يعكس مدى استمرارية بعض مفردات تلك العينة في تأسيس والمساهمة في شركات جديدة^(٩) .

٣ — يدعم من السمة العائلية ما يعرف بظاهرة (الشريك الدائم)^(١٠) وهنا الترابط والتشابك والتداخل قد لاتحكمه علاقات الدم والقرباة والمصاهرة فقط بل أيضا علاقات الأعمال اذ نجد على سبيل المثال :

- الشراكة الدائمة بين ميشيل باغرم ، وأحمد محرم .
- الشراكة الدائمة بين عبد العزيز حجازي وعادل طالبا آغا .
- الشراكة الدائمة بين مدحت التونسي ، وإبراهيم أبو العيون أحمد كامل .
- الشراكة الدائمة بين سعد الشرييني وسعيد محمد الجبل ومحمد قشوع .
- الشراكة الدائمة بين بشري عبد المنعم الصلوي ومحمد جهيل عبد الستار ورائد هاشم يحيى ومحمد فهد فؤاد حميس .

٤ — ان شراكة بعض المساهمين لا تقتصر على المساهمة في تلك الشركات بل يواصلون في تكوينات أخرى وشركات أخرى (توصية بالأسهم — ذات مسؤولية محدودة) وتوكيلات تجارية ، وشركات أشخاص ، ويحتلون مناصب في ادارة تلك الشركات وغيرها وبعض الأمثلة توضح ذلك على النحو التالي :

- | | |
|---------------------|---|
| — إسماعيل بلخ صيرى | رئيس مجلس ادارة شركة الدلتا للمسكر . |
| — نيازى مصطفى | رئيس مجلس ادارة شركة نيموس للتنمية الزراعية . |
| — أحمد محرم | رئيس مجلس ادارة مصر ايران للاستشارات الهندسية . |
| — محمد سامي أباطة | رئيس مجلس ادارة ترافلز للنقل والسياحة . |
| — محمد أمين العيوطى | رئيس مجلس ادارة س. س. أى. بى الشرق الأوسط . |
| — فاروق عقل | رئيس مجلس ادارة فندق السلام . |
| — حسن عباس زكى | رئيس مجلس ادارة الشركة المصرفية العربية الدولية . |

(٩) قام الباحث بتحليل النظام الأساسى للشركات المساهمة خلال عامى ٨٣ ، ١٩٨٤ استكمالا للخط المنهجى الذى انتهجه وأضاف تلك المشروعات الى العينة التى توصل اليها (من حيث المساهمة) حتى عام ١٩٨٢ . وتجدر الاشارة الى أن المساهمة الجديد قد انحصرت على البعض دون الكل .

(١٠) هذه الظاهرة معناها أن يتولى وتعلام شركة اثنين أو ثلاثة من المساهمين في أغلب الشركات التى يؤسسونها ان لم يكن جميعها .

- محمود صدق مراد
— أحمد أبو اسماعيل
— عبد العزيز حجازى
— نعم مصطفى أبو طالب
— حسن رمضان هداره
— بشرى عبد المنعم الصلوى
— زكى هاشم
— محمد عبد الله هلال
— سمير حسن عراى
— عبد الفتاح الشلقانى
— محمد محمود نصير
— حاتم نيازى مصطفى
— محمد عبد الله مرزبان وحسين مرزبان
— حسام أبو الفتوح
- رئيس مجلس ادارة بنك الدلتا الدولى .
رئيس مجلس ادارة بنك القاهرة الشرق الأقصى .
رئيس مجلس ادارة بنك التجارة والتنمية .
رئيس مجلس ادارة بنك الاسكندرية التجارى البحرى .
رئيس مجلس ادارة الشركة المصرية الأمهيكية للنقل والشحن والتفريغ .
رئيس مجلس الادارة ووكيل المستثمرين فى شركة مصر للاستثمار والتنمية «ملكو»
رئيس مجلس ادارة شركة النيل للفنادق والسياحة وشركة جود بير لانتاج اطوارات السيارات :
رئيس مجلس ادارة (ووكيل المستثمرين) شركة الانشاءات المدنية والأساسات الميكانيكية «ستروميك» .
رئيس مجلس ادارة الشركة المصرية للاستثمارات .
يرأس مجلس ادارة المجموعة المالية المصرية لخدمات الاستثمار والاستشارات المالية وعمل مستشارا قانونيا فى العديد من الشركات الانفتاحية
يرأس مجلس ادارة شركة الجيزة للأنظمة والخدمات.
أما فيما يتعلق بالتوكيلات التجارية نجد :
حاصل على ١٥ توكيلا من سويسرا/ ألمانيا الغربية/ هولندا/فرنسا/ انجلترا/ دول أخرى .
حاصلان على ٧ توكيلات تجارية من سويسرا/ايطاليا/ بلجيكا/ ألمانيا الغربية .
حاصل على توكيلات سيارات B.M.W.

وكذا يوسف بباوى منصور ، وسعيد الطويل ، وأحمد يوسف الجندى ، وجمال الدين الحمامسى ، ووجيه أباطة ، ومحمد أحمد الشبتي ، وأحمد على هدايت ، وجمال السايح .

وقد أوضحت الدكتور أمانى قنديل أن السمة الماثلية تغلب أيضا على جمعية رجال الأعمال المصريين المرتبطة ارتباطا وثيقا بالمجلس المصرى الأميكي المعروف باسم اللجنة المصرية الأميكية ، اذ يشترك الاثنان فى هيكل تنظيمى واحد وتضم تلك الجمعية عبدالعزيز حجازى ، وعلى جمال الناطر ، وزكريا توفيق عبد الفتاح ، وعبد الرحمن الشاذلى ، وعلى زهن العابدين ، ومنصور حسن ، وفؤاد أبو

زغلة ، ومحمد دكرورى حيث وجدت في تكوين الجمعية تلك السمة من خلال تكرار أسماء رجال الأعمال وأبنائهم مثل سعيد الطويل / محمد الطويل / وأحمد عمر الأب / أحمد عمر الابن ، وأشرف علوبة / نائلة علوبة ، ونبازي مصطفى / حاتم نبازي مصطفى ، وحسام أبو الفتوح / حسن أبو الفتوح^(١١).

ومع التداخلات والتشابهات السابقة يصعب الفصل بين من يسيطر على الشركات المساهمة ومن يسيطر على حركة وتجارة التوكيلات ومن يسيطر على الشركات ذات التوصية بالأسهم وذات المسؤولية المحدودة ومن يسيطر على شركات الأشخاص الانفتاحية ومن يدير تلك الشركات وغيرها . الا أنه يمكن القول أن ثمة مجموعة من العائلات لها اليد الطولى في السيطرة على كل الأنشطة السابقة إما بطريق مباشر وإما بطريق غير مباشر . فبوسع من نطاق تلك المجموعة علاقات القرابة والمصاهرة والزواج وعلاقات الأعمال بين أولئك الذين يسيطرون على مفاتيح العمل الاقتصادي في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي وأولئك الذين يتقلدون السلطة داخل جهاز الدولة . وفي هذا الاطار تتأكد العلاقة الوثيقة بين السلطة والثروة .

وقد تبين من تحليل العينة السابقة (١١٨ عائلة) أنها تستحوذ بالفعل ليس على أكبر عدد من المشروعات الاستثمارية (الشركات المساهمة) بل أيضا على أكبر حجم من الثروة (من جملة رؤوس اموال الشركات المساهمة) إذ أن مساهمتها في الشركات المساهمة بلغت ١٤٩٥ مليون جنيه^(١٢).

ويخلص هذا الفصل الى أن الشركات المساهمة التي تعكس وضعا متعارفا عليه سواء في الدول الاشتراكية أو الدول الرأسمالية من حيث طبيعة التشكيل والتكوين ، ومن حيث طبيعة النشاط قد قدمت في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي نموجا مناقضا للوضع الذي كان ينبغي أن تكون عليه تلك الشركات . فهي تتركز الطبيعة العائلية والشخصية وعلاقات الدم والقرابة والنسب والتداخل بين رجال المال والأعمال ورجال السياسة وهي الشركات التي كان من المفروض أن تطرح أسهمها للاكتتاب العام حتى تتسع فرصة مشاركة المواطنين بطلا من أن تتشكل في معظمها من شركات مغلقة . ومن ناحية أخرى قد كرست تلك الشركات جهودها ووظفت رؤوس اموالها في أنشطة خدمية بالأساس لا علاقة لها بعمليات التنمية الحقيقية وهي الشركات التي كان ينبغي أن تلقى باللا بعمليات التنمية الحقيقية حيث توظيف رؤوس اموالها في الأنشطة الانتاجية الزراعية والصناعية .

كما أوضحت تلك الشركات ان السمة العائلية — التي تسيطر ليس على الاقتصاد المصري بل

(١١) امال قنديل ، صنع السياسات الاقتصادية ، م . س . د . ص ٤٧٤ .

(١٢) يتضمن هذا الرقم مساهمات بعض العائلات في بعض المشروعات الاستثمارية (الشركات المساهمة) خلال عامي ٨٣ ، ١٩٨٤) . بالإضافة الى أسماء العينة موضع الدراسة حيث تم حصر أسماء المساهمين الذين تبدأ مساهمتهم من ١٠٠ ألف جنيه فأكثر .

انظر بالتفصيل الملحق رقم (٣) ، والملحق رقم (٤) ، والملحق رقم (٥) ، والملحق رقم (٦) والملحق رقم (٧) .

على الواقع المصري ككل — هي امتداد للتحالفات العائلية والتشابكات التي شهدتها المجتمع المصري قبل الثورة وتكرسها التحولات والتبدلات المجتمعية منذ منتصف السبعينات ولعل نموذج علاقات القرابة والمصاهرة والنسب بين عائلة الرئيس محمد أنور السادات وبين بعض العائلات الغنية يبين كيف أن تلك الظاهرة قد امتدت الى مابعد ثورة يوليو . فقد زوج الرئيس إحدى بناته لأحد أبناء عائلة من أكبر العائلات الرأسمالية التقليدية (سيد مرعى) وكذا الثانية لأحد أبناء عائلة (عبد الغفار) وهى عائلة رأسمالية تقليدية أيضا أما الثالثة فكانت لأحد أبناء عثمان أحمد عثمان .

وتجدر الإشارة الى أن العائلية لا تسمح بتطبيق أسس الإدارة الحديثة والمراقبة على مصادر الأموال واستخداماتها . كما أن هذا الشكل من التنظيم والإدارة هو أكثر الأشكال اتساقا لأنشطة مشروعات تهدف الى الربح والغرض السريع^(١٣) ، ولعل هذا يكرنا بطبيعة نشأة الرأسمالية المصرية ومدى عزوفها عن النشاط الانتاجى بالرغم من الضمانات والامتيازات الممنوحة لها .

هكذا عكس تكوين الشركات المساهمة — وهى الشركات التى كان ينبغي ان تطرح اسهمها للاكتتاب العام — سيطرة السمة العائلية على المستثمرين المحلي والقروى بل وأيضا على مستوى رؤوس الأموال العربية المستثمرة فى تلك الشركات خلال الفترة ٧٥ — ١٩٨٢ .

(١٣) د. محمود عبد الفضيل ، تأملات فى المسألة الاقتصادية المصرية ، م . س . ذ . ص ٦٥ .

من يملك مصر ؟ !

الغائمة

□□□□□□□□□□□□

(الخاتمة)

سعت هذه الدراسة إلى تحليل الروافد أو الأصول الاجتماعية التي شكلت في مجملها نغمة الانفتاح الاقتصادي في المجتمع المصري في الفترة ٧٤ — ١٩٨٠ وتحقيق هذا الهدف استوجبت الدراسة اسخدام توليفة منهجية قوامها الأسلوبين النظري والكمي معا . إلا أنه يمكن القول بأن المادة العلمية للبحث قد اعتمدت على دراسة وتحليل النظم الأساسية للشركات المساهمة المنشأة وفقا لقانون استثمار رأس المال العربي والأجنبي رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ والمنشورة بالجريدة الرسمية والوقائع المصرية خلال الفترة ٧٤ — ١٩٨٤ .

وقد أثارت موضوعات الدراسة في مجملها ثلاث قضايا هي :

- أولاً : الاستثمارية والتغير .
- ثانياً : ظاهرة التشابكات والتحالفات العائلية .
- ثالثاً : العلاقة الجدلية بين الثورة والسلطة .

أولاً : الاستثمارية والتغير : تطرح هذه القضية سؤالاً هاما هو : إلى أى مدى تمثل رأسمالية السبعينات إمتدادا للماضى ؟ ، بمعنى آخر ماهى ملامح الاستثمارية التي تعكسها رأسمالية السبعينات وتجعلها وثيقة الصلة برأسمالية ما قبل الثورة من ناحية أو تضيى عليها خصائص جديدة من ناحية ثانية ؟ .

أوضحت الدراسة أن رأسمالية السبعينات رأسمالية مهجنة ذات روافد وأصول متعددة تعود إلى أحقاب تاريخية مختلفة ، بعضها ينتمى إلى ما قبل ثورة يوليو (رأسمالية تقليدية) والبعض الآخر تمخض عن فترة الستينات (البرجوازية البورقراطية) والبعض الثالث أفردته حقبة السبعينات (الرافد الطفيل) . كما أوضحت الدراسة أن الرأسمالية التقليدية كانت بمثابة نقطة التخمير الحقيقية لأزمة تشكيلة رأسمالية في الحنية المصرية سواء تلك التي تبلورت منذ منتصف الستينات أو تلك التي عهدها ومازال

يعيش المجتمع خبزها منذ منتصف السبعينات . وهذا يعنى أن الرأسمالية التقليدية تملك من القدرة على التحور والتشكل ما يمكنها من أن تجد لنفسها امتدادات داخل النظام الجديد بعد الثورة — بالرغم من المحاولات المتعددة لتحجيمها — من ناحية وماجعلها الآلية الرئيسة لاستدعاء رأسمالية السبعينات من ناحية ثانية .

وتنضج ملامح الاستمرارية في عودة العناصر الرأسمالية التقليدية مرة ثانية لأن تنبأ مكانتها على مسرح الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية (في أحيان كثيرة بنفس تحالفها وتشابكاتها الاجتماعية) وكذا استمرارية إرتباط تلك العناصر برأس المال الأوروبي من ناحية ثانية .

ويمكن القول بصفة عامة أن رأسمالية السبعينات تميل إلى مشاركة رأس المال الأجنبي ، بمعنى أنها تأتى دائما في ركابه ولعل هذا يعكس طبيعة تكوينها التابع . وأزاء هذا نجد أن النخبة الحاكمة قد أدركت هذه الطبيعة الكامنة في تكوين الرأسمالية المصرية ولذا بدأت (رغم إيمانها بأن ثمة عناصر عملية ورأسمال محلي قادر على أن يقود سياسة الانفتاح الاقتصادى وبضعها موضع التنفيذ) باستدعاء رأسمال المال الأجنبى أولا ومنحه كافة الضمانات والامتيازات وإذا برأس المال المحلى يطالب بنفس المعاملة وهو ما حدث بالفعل حيث كان قانون استدعاء رأس المال العربى والأجنبى بمثابة مظلة وخط دفاع وأمان لاستدعاء رأس المال المحلى .

وثمة سمة أخرى تعكس الإستمرارية بين رأسمالية السبعينات ورأسمالية ما قبل الثورة ألا وهى العزوف عن المساهمة فى العملية الإنتاجية وتوجيه الإستثمارات إلى الأنشطة الخدمية والصناعات الإستهلاكية والسعى وراء الربح السريع الأمر الذى يقضى إلى خلخلة الهيكل الإنتاجى وتجريفه بعد أن بدأت ملامحه تتشكل مع منتصف الستينات .

وتجدر الإشارة إلى أن الرافد الرأسمالى التقليدى يعكس بوضوح عنصر الإستمرارية فى تكوين رأسمالية السبعينات فهو الرافد الذى يمثل القاسم المشترك حيث عهد خبز المجتمع المصرى قبل الثورة وبعبارة أخرى أنه يمكن القول بأن عودة الرأسمالية التقليدية وإرتيادها للمسرح الاقتصادى والسياسى المصرى مع منتصف السبعينات بعد أن قننت لها القرصة لانتطوى على نفس الدور الذى لعبته قبل الثورة . ففرحلة ما قبل الثورة شهدت سيطرة الرأسمالية التقليدية على قمة الهرم الاجتماعى واستحوادها على السلطة والثروة معا .

كما إتضح سمة الإستمرارية فى موقف رأسمالية السبعينات ككل من قضية التنمية فى المجتمع فهى رأسمالية لا تتلقى بالا للبعد الاجتماعى للتنمية أو بالجوانب التوزيعية للسياسات الاقتصادية وتستأثر لنفسها بنصيب الأسد من الدخل القومى . فهى رأسمالية غير ملتزمة كثيرا بقضية التطوير الاقتصادى وهى غير مطمئنة إلى مستقبلها ولهذا فهى دائما تميل إلى توظيف أموالها فى أنشطة خدمية أو أنشطة تجعلها تحفظ بسويتها إستعدادا للتفوق أو الفرار .

أما من حيث جوانب وملامح التغير فنعكسها طبيعة تكوين رأسمالية السبعينات بمعنى أنها رأسمالية مهجنة متعددة الروافد والأصول الاجتماعية إذ يحمل كل روافد سمات وقسمات وملامح تاريخية تجعله يختلف عن الآخر ومن ثم فإن هذه العناصر المختلفة عليها أن تنصهر لتشكيل معا تكوين رأسمالية جديدة يندمج فيها الكل .

هذا بالإضافة إلى أن مصدر التكوين والتراكم الرأسمالي لرأسمالية السبعينات مصدر خارجي . بمعنى آخر أنها رأسمالية خارجية التكوين بصفة عامة خليجية التكوين بصفة خاصة أي أن رؤوس أموالها الموظفة في الاستثمارات المختلفة تكونت خارج القطر المصري سواء في الدول العربية النفطية وغير النفطية أو في الدول الأوروبية وغير الأوروبية وولدت بدورها مع بدء الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادي . وهذا في مجمله يعني أن رؤوس الأموال هذه لم تتولد من العملية الإنتاجية داخل المجتمع المصري .

وتثير قضية الإستمرارية والتغير أسئلة منها : لماذا عودة الرأسمالية التقليدية مرة ثانية على المسرح المجتمعي المصري بالرغم من إتباع سياسات مضادة هدفت إلى إقصائها وتجميعها وخاصة منذ منتصف الستينات تمثلت في المصادرة — قوانين الإصلاح الزراعي — التأمين — الحراسات ؟ . ماهي قدرة الطبقات على إعادة تشكيل وإنتاج نفسها ؟ بمعنى آخر ماهي قدرة الطبقات على تطوير وتحوير نفسها للتكيف مع مقتضيات كل عصر ؟ .

إن عودة الرأسمالية التقليدية واستمرارها في أن تلعب دورها سواء بشكل مقنن أو غير مقنن يمكن فهمه في ضوء عدة تقسيمات هي :

(١) ربما ترجع قوة الرأسمالية التقليدية وعودتها مرة ثانية إلى ساحة المجتمع المصري إلى أن السياسات التي اتبعتها الثورة بهدف تجميعها لم تكن سياسات معادية بالقدر الكافي ، بمعنى آخر أن الثورة ربما تكون قد نجحت في إقصاء هذه الطبقة سياسيا ومع ذلك ظلت تحتفظ بقوتها الاقتصادية رغم ما لحق بها من أضرار ومن ثم فإن تلك الإجراءات لم تقطع تلك الطبقة منذ جلورها بل اكتسفت بتوجيه عدة ضربات متتالية لها علما بأن هذه الطبقة قد نجحت في أن تجد لها منافذ داخل النظام الجديد تلوة عبر الرزق بأبنائها داخل جهاز الدولة والقطاع العام وتلوة ثانية عبر علاقات النسب والمصاهرة والزواج ، وما تجدر الإشارة إليه هو أن عددا من العناصر البرجوازية البروقراطية التي تقللت مناصب ومراكز عالية داخل جهاز الدولة والقطاع العام سحوا لأن يرتبطوا بعلاقات نسب ومصاهرة مع أبناء العائلات الغنية ، وتلوة ثالثة عبر ممارسة أنشطة اقتصادية هامة مثل المقاولات .

(٢) قد ترجع قوة الرأسمالية التقليدية إلى عمليات دعم خارجية تهدف إلى تدعيم تلك القوى بجهة العدول عن الخط الذي إنتجته القيادة الناصرية منذ منتصف الستينات . ولعل استمرارية ارتباط رأس المال التقليدي برأس المال الأوروبي من ناحية وارتباط العناصر البرجوازية البروقراطية برأس المال الأمريكي من ناحية ثانية وتجميع الحدود بين رأس المال العام والخاص ، والخلي والعربي والأجنبي

من ناحية ثالثة قد يفسر إلى حد بعيد وجود ثغرات تنفذ منها قوى خارجية محركة بشكل مباشر وشكل غير مباشر لهذه القوى .

(٣) الإحتال الثالث لعودة الرأسمالية التقليدية هو ضعف الطبقات الأخرى ، بمعنى أن قوة الرأسمالية التقليدية بمعناها ضعف التكوينات الإجتماعية الأخرى وعدم بلورتها بلورة كافية تؤهلها لأن تقوم بدور أكبر وتتخذ موقفا تجاه قضية التنمية والتطوير .

ثانيا : التشابكات والتحالفات الاجتماعية :

تمثل رأسمالية السبعينات استمرارية لرأسمالية ما قبل الثورة من حيث سيطرت تلك السمة (العائلية) على تكوينها . لقد سيطرة السمة العائلية على رأسمالية ما قبل الثورة نتيجة لطبيعة تكوينها حيث كان الذين يملكون الثروة هم أولئك الذين يملكون السلطة والنفوذ وهم أيضا الذين يتربعون على قمة الهرم الاجتماعي بشكل أفضى إلى سيطرة عدة عائلات مصرية بعينها على السلطة والثروة معا .

ولقد استخدمت علاقات الدم والمصاهرة والنسب كأسلوب من أساليب تدعيم النفوذ السياسى والاقتصادى والاجتماعى والحفاظ علىه .

ويلاحظ استمرارية تلك السمة (العائلية) على التكوينات الرأسمالية التى تشكلت بعد الثورة فقد لجأ العديد من كبار رجال الدولة والقطاع العام ورجال الثروة أنفسهم إلى تكوين علاقات زواج ومصاهرة مع أبناء العائلات الغنية وخاصة منذ منتصف الستينات حيث فتحت مجالات واسعة أمام أبناء الشرائع والطبقات الوسطى لمساعدتهم على الصعود اجتماعيا ومكنتهم من تبوأ مراكز عالية داخل جهاز الدولة والقطاع العام وسعت العديد من هذه العناصر بعد أن حصنت نفسها بالسلطة لتحصين نفسها اجتماعيا عبر الثروة والجاه^(١) .

وقد أوضحت الدراسة سيطرة السمة العائلية على رأسمالية السبعينات إلا أن الجديد فى التحالفات والتشابكات العائلية أنها تم فى إطار تكوينة اجتماعية أعم وأشمل إذ تمثل أقطابها فى الروافد المشكلة لنخبة الانفتاح الاقتصادى .

ثالثا : العلاقة الجدلية بين الثروة والسلطة :

عهد المجتمع قبل ثورة ١٩٥٢ علاقة بين الثروة والسلطة مؤداها أن الثروة تؤدى إلى السلطة وأن الاقتصاد يؤدى إلى السياسة وأن ممارسة العمل السياسى تعد من قبيل الوجهة الاجتماعية . أما بعد الثورة

(١) Melak Zaakouk op. cit., pp 275-285 وانظر أيضا علاقات النسب والمصاهرة بين عائلة الرئيس محمد أنور السادات وبين عائلات سيد مرعى ، وعثمان أحمد عثمان ، وعبد الغفار .

فقد عاش المجتمع خيبة منقضة مؤداها أن السلطة تؤدي إلى الثروة وأن ممارسة الحياة السياسية غالبا ماتت إلى عالم الاقتصاد والأعمال . وهذا يعني أن السلطة تستخدم كوسيلة لجمع الثروة وأن تقلد المناصب السياسية الكبرى داخل جهاز الدولة والقطاع العام بمثابة وسيلة لجمع الثروة .

وقد يفسر هذا طبيعة التحولات التي انتابت المجتمع المصري بعد الثورة والتي تطلبت عمليات تصعيد إجتماعي مفاجيء . ولأسيما أن القادة الجدد داخل المؤسسة البيروقراطية بشقيها المدني والعسكري كانوا ينتمون إلى الطبقة الوسطى ولأنك أن المراكز الجديدة قد أصابهم بما يعرف بالتوترات الميولارية وهي ظاهرة ناجمة عن الانتقال المفاجيء من وضع إجتماعي إلى وضع إجتماعي أعلى .

وإذا أخذنا في الاعتبار أن ثورة يوليو لم تتمكن من خلق كواد ثروة مواتية لها ونتيجة للظروف الثورية في مجتمع ليس فيه حزب سياسي ولا التزام أيديولوجي ، مجتمع قام فيه الجيش بالثورة ، بم الانتقاء فيه للمناصب الكبرى على أساس الثقة يصبح من المسلم به مسبقا لجوء العديد من تلك العناصر إلى استخدام السلطة لجمع الثروة .

ويهدم من تلك الظاهرة التغيرات التي إنتابت المجتمع المصري عقب سياسة الإنفتاح الاقتصادي حيث أصبحت تلك السمة أكثر وضوحا فالسياسة تؤدي إلى عالم رجال الأعمال . وليس فقط كبار رجال الدولة والقطاع العام الذين ينخرطون في عالم الأعمال بل إن جهاز الدولة ذاته والقطاع العام ينخرطون بدورهم في عالم الأعمال عبر الشراكة مع رأس المال الخاص المحلي والعربي والأجنبي الأمر الذي يفضي في النهاية إلى تجميع وتلاشي الحدود بين رأس المال العام ورأس المال الخاص .

هذه هي أهم القضايا المحورية التي دارت حولها تلك الدراسة ومن تحليل النظم الأساسية لتلك الشركات والمنشورة بالوقائع المصرية والجهة الرسمية خلال عامي ٨٣ — ١٩٨٤ . توصلت الدراسة إلى نتائج تؤكد نفس النتائج السابقة :

— وصل عدد الشركات المساهمة عام ١٩٨٣ ، ٧٧ شركة برأسمال قدره ٢٦٢٣٣ مليون جنيه منها رأسمال محلي (علم + خاص) مقيمته ٢٠٠٥٥ مليون جنيه بنسبة ٧٦٪ من جملة رأس المال . أما في عام ٨٤ فقد انخفض عدد الشركات إلى ٤٦ شركة في حين زاد حجم رأس المال إلى ٣١٢٤٤ مليون جنيه منها ٢٤٦٧٧ مليون جنيه رأسمال محلي وهذا يعني أن عدد الشركات التي تم تأسيسها في هذين العامين بلغ ١٧٣ شركة بإجمالي رأس مال قدره ٥٧٥٥١ مليون جنيه منها ٤٤٧ مليون جنيه رأسمال محلي (علم + خاص) بنسبة ٧٨٪ من جملة رأس المال .

ولعل هذا يعكس استمرار استثمار رأس المال المحلي بنصيب الأسد من رؤوس الأموال المساهمة في الشركات المساهمة .

— بلغت مساهمات القطاع العام في عامي ٨٣ ، ١٩٨٤ ، ١٣٨٥٥ مليون جنيه بنسبة ٣١٪ من

جملة رأس المال المحلى . ويعكس انخفاض مساهمة رأس المال العام أحد احتماليين أولهما أن عمليات تكثيف شراكة رأس المال العام في السنوات الأولى قد استوعبت حجما لأبأس به من المال العام ومن ثم يمكن القول بأن كافة أجهزة الدولة ووحدات القطاع العام قد تم استيعابها داخل تلك الشركات خلال الفترة ٧٥ - ١٩٨٢ ، أما الإحتمال الثانى فهو إطمئنان رأس المال المحلى الخاص نسبيا إلى الجو الإستثمارى وازدياد مساهماته ، ولعل تأسيس العديد من الشركات المالكية المغلفة يعكس ذلك .

— من بين ٧٧ شركة تأسست عام ١٩٨٣ أتى رأس المال المحلى مساهما مساهمة مصرية خالصة في ٣٠ شركة بنسبة ٣٩٪. بينما لم يأت رأس المال العربى خالصا من أية شراكة إلا في شركة واحدة وكذا رأس المال الأجنبى .

— من بين ٤٦ شركة تأسست عام ١٩٨٤ أتى رأس المال المحلى مساهما مساهمة مصرية خالصة في ٢٠ شركة بنسبة ٤٣٪. من عدد الشركات (من بينهم ١٢ شركة مالكية مغلقة) وشركتين فقط قطع عام ، وست شركات برأسمال مختلط (عام + خاص) أما رأس المال العربى فلم يأت منفردا في شراكة خالصة وكذا رأس المال الأجنبى . ويعكس هذا إستمرار عمليات التداخل والتشابك بين رأس المال المحلى والعربى والأجنبى .

— إستمرار توجيه رؤوس الأموال إلى الأنشطة الخدمية والصناعات الإستهلاكية وإن كان هناك شق ضئيل منها تم توجيهه للصناعات الثقيلة مثل صناعة المقطورات والمساعدات الكهربائية .

— عكست الدراسة إستمرار أشكال التحالفات المالكية والتشابك بين روافد نخبة الإنفتاح الاقتصادى ، فثمة شركات تعكس تحالفا للرأسمالية التقليدية إذ نجد الشركة المصرية الحديثة لتنمية الإستثمارات (مدينا) المؤسسة بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢ برأسمال قدره ٨ ملايين جنيه / مساهمة مصرية ١٠٠٪ تضم عائلة أبو الفتوح ، وعمى الصويطى ، وشريف بلراوى ، وحسين منكور ، وهى علاقات رأسمالية قديمة . وكذلك شركة جنرال موتورز مصر المؤسسة بتاريخ ١٩٨٣/٤/١٤ برأسمال قدره ١٦ مليون جنيه تضم توفيق بيلوى منصور مع هانى عبد الجليل العربى مع حاتم نيازى مصطفى فى شراكة عربية (سعودية وكويتية) وشراكة أجنبية (ألمانية وهابانية) .

— وثمة شركات أخرى تعكس التداخل بين الرأسمالية التقليدية وبيروقراطية الستينات والسبعينات ورجال أعمال السبعينات إذ نجد شركة العاشر من رمضان لصناعة الغزل المؤسسة بتاريخ ١٩٨٣/٤/٢ برأسمال قدره مليون جنيه مساهمة مصرية ١٠٠٪ تضم بشرى عبد المنعم الصاوى ، ورائد هاشم يحيى ، ومحمد فهد فؤاد محبس ، ومحمد جميل عبد الستار ، ومحمد سيد عبد المنعم ، ومصطفى فايز حبلس ، ومدحت عبد المنعم أبو القضل ، وتيسر الحوارى وآخرين .. أما

شركة الوادى الإستراتيجية لصناعة الصابون والمنظفات الصناعية المؤسسة بتاريخ ١٩٨٣/٢/٢٤ مساهمة مصرية ١٠٠٪ برأسمال قدره ١٢ مليون جنيه تضم عائلات محمد شاهين وتوفيق صلاح الدين دياب وسعيد أحمد الطويل وهي عائلات رأسمالية قديمة كما تضم أحمد كامل يس ، ورائية حسن المهجين ، وعلى زين العابدين ، وطارق وهناء فتحي سرور ، ومحمود ورائية ابراهيم درويش ، وعائلة مصطفى السعيد ، وعائلة شلى ، في حين تعكس شركة قارون للإستثمار والتنمية — المؤسسة بتاريخ ١٩٨٣/٣/٦ برأسمال قدره ٢ مليون جنيه — التداخل بين المال العام والمال الخاص إذ تضم المساهمين الآتى أسمائهم :

إسم المساهم	قيمة المساهمة
شركة كاتارماتيك (ابراهيم أبو العيون أحمد كامل)	٨٠٠
البنك الأهلى المصرى (ق . ع)	٣٠٠
الشركة المصرية لإعادة التأمين (ق . ع)	٣٠٠
ابراهيم أبو العيون أحمد كامل	٣٠٠
بدر الدين حملى	١٠٠
ابراهيم نافع (رئيس تحرير الأهرام)	١٠
فرخندة حسن (عضو مجلس الشعب)	٥٠
على جمال الناظر (وزير سابق)	٤٠

— أوضحت الدراسة أن بعضا من المساهمين قد ركز مساهماته في السنوات من ٧٥ — ١٩٨٢ ولم يساهم في إنشاء شركات أخرى خلال عامى ٨٣ — ١٩٨٤ ، وبعضا ثانيا استكمل مساهماته خلال عامى ٨٣ — ١٩٨٤ ، أما البعض الثالث فقد ركز مساهماته خلال نفس العامين (٨٣ — ١٩٨٤) أنظر. ملحق رقم (٧) .

وبعكس تكوين الشركات التى تم تأسيسها خلال عامى ٨٣ — ١٩٨٤ نفس النتائج تقريبا أى أنها امتداد للشركات التى تكونت خلال الفترة ٧٥ — ١٩٨٢ .

وأخيرا نعيد الإشارة إلى أن أى عمل علمى له دور مزدوج فهو من ناحية يحاول أن يجيب على تساؤلات قائمة ومن ناحية ثانية يفتح الباب أمام تساؤلات جديدة .

لقد سعت هذه الدراسة من خلال منهجية محددة أن تجيب على سؤال عن ماهية تكوين نخبة سياسة الإلفتاح الاقتصادى ، ولكن الإجابة على هذا السؤال قد فتحت الباب بدورها على أسئلة جديدة منها :

١ — ماهى طبيعة العلاقة بين روافد النخبة الثلاثة ؟ هل هى علاقة توافق وانسجام وتداخل ؟ أم هى

علاقة تنافر وصراع ؟ هل يمكن لهذه العناصر أن تنصهر في بوتقة واحدة لتشكّل تكوينة رأسمالية متناسكة ؟

والإجابة الأولى التي تطرحها الدراسة هي أن العلاقة بين الروافد الثلاثة علاقة تداخل وانسجام وقد يكون ذلك مبعثه أن حجم المصالح المشتركة بينهم أكبر من حجم التناقضات وقد ساعد على ذلك عمليات الحراك الإجتماعي التي شهدها مجتمع السبعينات .

٢ — ماهي احتمالات تطور تلك التكوينة الإنفتاحية ؟ بمعنى آخر ماهي إمكانية تحويل تلك النخبة بروافدها الثلاثة إلى طبقة منتجة قادرة على إفراز سياسة تنمية حقيقية ؟

هناك رأيان في هذا الصدد :

رأى يرى أن المرحلة التي تمر بها رأسمالية السبعينات هي مرحلة طبيعية من مراحل تطور أية رأسمالية وذلك لأن الرأسمالية في المرحلة الأولى وخاصة في ظل نظام عسكري وفي ظل سيادة حرب واحد وعدم إستقرار سياسي تشعر دائما بعدم الأمان ولكن إذا مامتحت لها الفرصة وشعرت بالأمان سوف تبدأ في رسم وإرساء دورها وتبدأ تنمو طبقة المنظمين الذين يشكلون جوهر الرأسمالية .

وأى ثان يرى أن مثل هذه الفرصة غير ممكنة في بلاد العالم الثالث إذ ليس بالضرورة أن يتحكم للخصبة الأوروبية فيما يتعلق بمراحل تطور الرأسمالية في دول العالم الثالث ذلك أن الحفوة التي عايشها المجتمع الأوروبي تختلف عن تلك التي عايشها الرأسمالية في دول العالم الثالث . فالرأسمالية في الأخيرة نشأت في ظل الوجود الإستعماري وهي دائما مرتبطة لإرتباطا وثيقا برأس المال الأجنبي أى أنها رأسمالية تابعة لرأس المال الأجنبي . ومن ثم فإن إمكانية تحويل رأسمالية السبعينات إلى رأسمالية منتجة قادرة على إفراز سياسة تنمية حقيقية أمر مشكوك فيه .

٣ — السؤال الثالث يدور حول احتمال نجاح واستمرار رأسمالية السبعينات في ضوء المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية . فرأسمالية السبعينات نشطت في ظل ظروف ساعدت على نشأتها وتطورها . فهي رأسمالية لإرتبطت بظاهرة الزواج المالى الناجم عن عمليات الحقن الخارجى للإقتصاد المصرى (تحويلات العاملين من الخارج — القروض — المساعدات — الدخول الهبة من قناة السويس والبرول والسياحة) الأمر الذى جعلها تسبح على بحر من العملات الأجنبية : فما هي احتمالات تطورها مع نقص العوائد النفطية ورجوع العمالة المصرية وانخفاض تحويلات العاملين بالخارج وانخفاض عوائد السياحة وقناة السويس ؟ إن إستمرارية ونجاح رأسمالية السبعينات خلال العشر سنوات القادمة مرتبطة لإرتباطا وثيقا بتلك التطورات .

« قائمة المراجع »

أولاً : المصادر الأولية :

أ — الوثائق :

- أعداد من الجريدة الرسمية والوقائع المصرية خلال الفترة ٦٠ — ١٩٧٠ .
- كافة أعداد الجريدة الرسمية والوقائع المصرية خلال الفترة ٧٥ — ١٩٨٤ .
- قانون استثمار رأس المال العربي والأجنبي رقم ٤٣ لسنة ٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ .
- قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .
- التقرير السنوي الصادر عن الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة لعام ٨٢ — ١٩٨٣ .

ب — خطب وأحاديث :

- مجموعة خطب وأحاديث الرئيس محمد أنور السادات في الفترة من يناير — يونيو ١٩٨٧ ، الهيئة العامة للإستعلامات .

ثانياً : الكتب :

أ — كتب باللغة العربية :

- ١ — د . ابراهيم العيسى ، في إصلاح مأسسة الإنفتاح ، كتاب الأهالي رقم ٣ ، سبتمبر ١٩٨٤ .
- ٢ — أحمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٥) .
- ٣ — د . أحمد زايد ، البناء السياسي في الهدف المصري : تحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨١) .
- ٤ — د . أسعد عبد الرحمن ، الناصرية : البيروقراطية والثروة في تجربة البناء الداخلي (بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية ، ١٩٨١) .
- ٥ — باتريك أونيهان ، ثورة النظام الاقتصاد في مصر ، ترجمة خيرى حماد ، (القاهرة : دار الكاتب العربي ، ١٩٧٠) .

- ٦ — جاك بولين ، مع القومية العربية ، ترجمة نجدة هاجر ، سعيد الغز ، (بيروت : المكتب التجارى ، ١٩٥٩) .
- ٧ — د . جمال العطينى ، آراء فى الشرعية وفى الحياة ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠) .
- ٨ — د . جمال حمدان ، شخصية مصر . دراسة فى عقيدة الزمان والمكان ، (القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٨٤) .
- ٩ — د . جمال مجدى حسنين ، البناء الطبقي فى مصر ٥٢ — ١٩٧٠ (القاهرة : دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٨١) .
- ١٠ — د . جودة عبد الخالق (محرر) ، التمهيد بالإنفتاح وتطوره ، الإنفتاح الجلولور والحصاد والمستقبل (القاهرة : المركز العربى للبحث والنشر ، ١٩٨٢) .
- ١١ — دافيد س لانلز ، بنوك وباشوات ، ترجمة د . عبد العظيم أنيس (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٦) .
- ١٢ — د . رفعت السعيد ، الأساس الاجتماعى للثورة العربية ، (القاهرة : مكتبة مدبولى ، ١٩٦٦) .
- ١٣ — د . رمزي زكى ، دراسات فى أزمة مصر الاقتصادية مع استراتيجيات مقترحة للاقتصاد المصرى فى المرحلة القادمة (القاهرة : مكتبة مدبولى ، ١٩٨٣) .
- ١٤ — روبرت مابرو ، الاقتصاد المصرى ٥٢ — ١٩٧٢ ، ترجمة د . صليب بطرس (القاهرة : الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٦) .
- ١٥ — روبرت مابرو ، سمير رضوان ، التصنيع فى مصر ٣٩ — ١٩٧٤ : السياسة والإدارة ، ترجمة د . صليب بطرس (القاهرة : هيئة الكتاب ، ١٩٨١) .
- ١٦ — د . سميحة القليوبى ، الشركات التجارية (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٣) .

- ١٧ — سيد مرعى ، أوراق سياسية : من القرية إلى الإصلاح ، (القاهرة : المكتب المصرى الحديث ، ١٩٧٨) .
- ١٨ — شارل بتلهام ، التخطيط والتنمية ، ترجمة د. اسماعيل صبرى عبد الله (القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٨) .
- ١٩ — شهدى عطية الشافعى ، تطور الحركة الوطنية المصرية (القاهرة : النار المصرية للطباعة والنشر ، ١٩٥٧) .
- ٢٠ — صبحى وحيدة ، فى أصول المسألة المصرية (القاهرة : مكتبة مدبولى ، د.ت) .
- ٢١ — عادل حسين ، الاقتصاد المصرى من الإستقلال إلى النبعة ٧٤ — ١٩٧٩ ، (بيروت : دار الوحلة ، ١٩٨١) .
- ٢٢ — د. عاصم الدسوقى ، كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ١٤ — ١٩٥٢ (القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٥) .
- ٢٣ — عبد الله إمام ، تجربة عثمان (القاهرة : دار الموقف العربى ، ١٩٨١) .
- ٢٤ — لعلية عصمت السادات : محاكمة عصر (القاهرة روز اليوسف ، ١٩٨٣) .
- ٢٥ — د. عبد القادر حاتم ، حول النظرية الاشتراكية (القاهرة : النار القومية ، ١٩٥٩) .
- ٢٦ — عبد الكريم دريش ، البيروقراطية والاشتراكية (القاهرة : مكتبة الأنجلو ، ١٩٦٥) .
- ٢٧ — عثمان أحمد عثمان ، تجرعى (القاهرة : المكتب المصرى الحديث ، ١٩٨١) .
- ٢٨ — د. على الحيتل ، التاريخ الاقتصادى للثورة (القاهرة : دار المعارف ١٩٧٤) .
- ٢٩ — خمسة وعشرون عاما : دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر ١٩٧٧ — (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧) .

٣٠ — د. على الدين هلال ، السياسة والحكم في مصر : العهد اليماني ٢٣ — ١٩٥٢ (القاهرة : مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٧٧) .

٣١ — (وآخرون) ، المشكلة السياسية في مصر والتحول إلى تعدد الأحزاب : تجربة الديمقراطية في مصر ٧٠ — ١٩٨١ (القاهرة : المركز العربي للبحث والنشر ١٩٨٢) .

٣٢ — د. على بركات ، تطور الملكية الزراعية في مصر ١٨١٣ — ١٩١٤ وأثره على الحركة السياسية (القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، د . ت) .

٣٣ — د. فاروق يوسف ، الثورة والضمير السياسي في مصر (القاهرة : مكتبة عين شمس ، ١٩٧٩) .

٣٤ — ف . أ لوتسكفيتش ، عبد الناصر ومعركة الاستقلال الاقتصادي ٥٢ — ١٩٧١ ترجمة د. سلوى أبو سعد ، د. واصل بحر (بيروت : دار الكلمة للنشر ، ١٩٨٠) .

٣٥ — فتحى رضوان ، طلعت حرب : بحث في العظمة (القاهرة : دار الكتاب للطباعة والنشر ، ١٩٧٠) .

٣٦ — د. فتحى عبد الفتاح ، القبة المصرية : دراسة في الملكية وعلاقات الانتاج (القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٣) .

٣٧ — د. فؤاد مرسى ، التجهيل المصرى للتنمية الاقتصادية (الاسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٨٠) .

٣٨ — هذا الانفتاح الاقتصادى (بيروت : دار الوحدة للطباعة والنشر ، ١٩٨٠) .

٣٩ — لطفي الخولي ، دراسات في الواقع المصرى المعاصر (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٦٤) .

٤٠ — د. لويس عوض ، تاريخ الفكر المصرى الحديث : من عهد اسماعيل إلى ثورة ١٩١٩ (القاهرة : الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٨٤) .

٤١ — محمد أنور السادات ، وصيلى ، (القاهرة : المكتب المصرى الحديث ، د . ت) .

- ٤٢ — البحث عن الذات (القاهرة : المكتب المصرى الحديث ، ١٩٧٨) .
- ٤٣ — محمد حسنين هيكل ، غريف الغضب ، (بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ١٩٨٣) .
- ٤٤ — د. محمد دويدار ، الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير (الاسكندرية ، دار الجامعات المصرية ، ١٩٧٨) .
- ٤٥ — د. محمد القاضي ، البيوت الزجاجية (القاهرة : دار الموقف العربى ، ١٩٨١) .
- ٤٦ — د. محمد عبد الفضيل ، التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى اليف المصرى ٥٢ — ١٩٧٥ : دراسة فى المسألة الزراعية فى مصر (القاهرة : الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٨) .
- ٤٧ — الاقتصاد المصرى بين التخطيط المركزى والانفتاح الاقتصادى (بيروت : معهد الانماء العربى ، ١٩٨٠) .
- ٤٨ — (١٩٨٣) .
- ٤٩ — د. محمود متولى ، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٤) .
- ٥٠ — محمود مراد ، من كان يحكم مصر : شهادات وثائقية (القاهرة : مطابع الأهرام ، ١٩٧٥) .
- ٥١ — هيلين آن رفلين ، الاقتصاد والإدارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر ، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى ، ومصطفى مصطفى الحسنى (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٧) .

1 - Ali E Hillal Dessouki, The Politics of Income distribution in Egypt, **The Political Economy of Income distribution in Egypt**, in Goude Abdel Khalek and Robert Tignor eds., (New Yourk-London: Holmes & Meisr Publishers, 1980).

2 - Gabriel Baer, **Ahistory of Landownership in Modern Egypt 1800-1950** (Chicago: The University of Chicago Press, 1959).

3 - Peter Gran, **Islamic Roots of Capitalism, Egypt 1760-1840** (Austin: University of texas press, 1979).

ثالثاً : أبحاث ورسائل غير منشورة :

أ - الأبحاث :

١ - د. إبراهيم العيسوي ، تطور النظام الاجتماعي ومستقبل التنمية في مصر ، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي السنوي الخامس للإقتصاديين المصريين ، القاهرة ٢٧ - ٢٩ مارس ١٩٨٠ ، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع .

٢ - د. جودة عبد الحناقي : أهم دلالات سياسة الإنفتاح الإقتصادي بالنسبة للتحويلات الهيكلية في الإقتصاد المصري ٧١ - ١٩٧٧ ، المؤتمر العلمي السنوي الثالث للإقتصاديين المصريين ، ٢٣ - ٢٥ مارس ١٩٧٨ ، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع .

٣ - د. رأفت شفيق : دور القطاع الخاص في تنمية الصناعات التحويلية بمصر في ظل سياسة الإنفتاح الاقتصادي ، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي السنوي الخامس للإقتصاديين المصريين ٢٧ - ٢٩ مارس ١٩٨٠ ، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع .

٤ - سيد الباب ، قضية الإقتصاد المصري الكبري ، قضية الإنتاج المصري في ظل الإنفتاح الإقتصادي : المشاكل والحلول ٧٥ - ١٩٨٢ ، بحث غير منشور بنك الإستثمار القومي ١٩٨٤ .

٥ - د. محمد عبد الشفيق ، الإقتصاد المصري من أين وإلى أين ، بحث غير منشور ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٨٤ .

٦ - د. محمد عبد الفضيل ، المشاكل الجديدة للإدارة والعرجية والتخطيط في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي ، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي الثامن للإقتصاديين المصريين ١٢ - ١٤ مايو ١٩٨٥ ، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع .

ب — الرسائل :

١ — أحمد عبد الحميد ثابت ، علاقات التبعية وأزمة التنمية في العالم الثالث : مصر كنموذج حالة ٧٠ — ١٩٨١ ، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٣) .

٢ — السيد علي زهرة ، الأحزاب السياسية وسياسة الانفتاح الاقتصادي في مصر ، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٤) .

٣ — أماني قنديل ، صنع السياسات العامة في مصر مع تطبيق على السياسة الاقتصادية ٧٤ — ١٩٨١ ، رسالة دكتوراه غير منشورة (جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٥) .

ج — رسائل باللغة الإنجليزية :

1 Malak Zaalouk, Commercial Agents in Egypt, A case study in Development, unpublished P.H.D. thesis submitted to the university of Hull (London) 1982 .

رابعاً : الدوريات :

- ١ — د. أحمد يوسف أحمد ، د. عثمان محمد عثمان ، الأبعاد الإقليمية والدولية لبدايات التنمية في مصر ، نشرة المستقبل العربية البديلة ، عدد ٥ يوليو ، ١٩٨٢ .
- ٢ — الطليعة ، تاريخ ووثائق القطاع العام ، ملف خاص ، مجلة الطليعة ، العدد الثامن ، أغسطس ١٩٦٥ .
- ٣ — د. رفعت السعيد ، الطبقة المتوسطة ودورها في المجتمع المصري ، مجلة الطليعة ، السنة الثامنة ، العدد الثالث ، مارس ١٩٧٢ .
- ٤ — د. سمير رضوان ، الاقتصاد المصري بين الرأسمالية والاشتراكية ، مجلة الأهرام الإقتصادي ، العدد ٨٣١ ، ١٧ ديسمبر ، ١٩٨٤ .
- ٥ — سيد البواب ، طبيعة مشروعات الإنفتاح في الاقتصاد المصري ، مجلة الأهرام الإقتصادي ، العدد ٨٤٢ ، ٤ مارس ، ١٩٨٥ .
- ٦ — عادل حمودة ، انتهاء يوليو وضحايا الحراسة ، مجلة روزاليوسف ، السنة التاسعة والخمسون ، العدد ٢٩٠٢ ، ٢٣ يناير ، ١٩٨٤ .
- ٧ — عادل غنيم ، ثورة يوليو والرأسمالية المصرية ، مجلة الطليعة ، العدد السابع ، يوليو ١٩٦٥ .
- ٨ — حول قضية الطبقة الجديدة ، مجلة الطليعة ، السنة الرابعة ، العدد الثاني ، فبراير ١٩٦٨ .
- ٩ — عصام رفعت ، الإدارة تلاعب والنتيجة عقاب المساهمين في بنك الأهرام ، مجلة الأهرام الإقتصادي ، العدد ٨١٧ ، ١٠/١٠/١٩٨٤ .
- ١٠ — انتقدوا بنك الأهرام من مليونيرات زمان ، مجلة الأهرام الإقتصادي ، العدد ٨١٨ ، ١٧/١٠/١٩٨٤ .
- ١١ — عماد غنيم ، فاتورة حساب ١٩٨٣ ، مجلة الأهرام الإقتصادي ، العدد ٧٩٥ ، ١٦/٤/١٩٨٤ .

١٢ — د. على الدين هلال ، المأثرة ، مجلة روز اليوسف ، السنة التاسعة والخمسون ، العدد ٢٩٠٢ ، ٢٣ يناير ١٩٨٤ .

١٣ — د. فؤاد مرسى ، نظرة جديدة على تكوين النظام المصرفى ، مجلة مصر المعاصرة ، العدد ٣٤٦ ، أكتوبر ١٩٧١ .

١٤ — د. محمد الدمشاوى ، مؤشرات إندماج الإقتصاد المصرى فى التقسيم الدولى الجديد للعمل خلال فترة السبعينات ، مجلة مصر المعاصرة ، العدد ٣٩٦ ، ابريل ١٩٨٤ .

١٥ — د. محمد دويدار ، التكوين الخارجى للتخلف الإقتصادى فى مصر ، مجلة مصر المعاصرة ، العدد ٣٧٣ ، يوليو ١٩٧٨ .

١٦ — د. محمود عبد الفضيل ، مفهوم الرأسمالية الطفيلية فى ظل الإنفتاح الإقتصادى ، مجلة الطليعة ، عدد مايو ١٩٨٤ .

١٧ — حول مفهوم الرأسمالية الطفيلية فى الواقع المصرى الراهن ، مجلة الطليعة عدد يناير — مارس ١٩٨٥ .

١٨ — حول إتمامات التوسع والإنكماش فى الإقتصاد المصرى فى ظل سياسة الإنفتاح الإقتصادى ، مجلة مصر المعاصرة ، السنة ٧٥ ، العدد ٣٩٧ ، يوليو ١٩٨٤ .

١٩ — د. مصطفى كامل السيد ، السلطة التنفيذية فى مصر ، مجلة الأهرام الإقتصادى ، العدد ١٨ اغسطس ١٩٨٣ .

خامسا : الصحف والمجسلات :

أعداد مختلفة من :

الأهرام .

الأخبار .

الأمال .

الوفد .

المجلة .

ملحق رقم (١)

بيان حجم مساهمات وحدات القطاع العام والهيئات العامة والمحلية والتقايات في الشركات المساهمة ٧٥ - ١٩٨٢ . وتصنف وفقا للترتيب التالى :

أولا : قطاع المال ويشمل :

- ١ - البنوك .
- ٢ - شركات التأمين .

ثانيا : قطاع الزراعة والصناعة والتجارة الخارجية وتشمل :

- ١ - شركات التجارة الخارجية .
- ٢ - شركات القطن .
- ٣ - شركات الزراعة .
- ٤ - شركات الكهرباء .
- ٥ - شركات السلع الغذائية .
- ٦ - شركات الفزل والنسيج .
- ٧ - شركات صناعة وإنتاج حرقى .
- ٨ - شركات أحوية .
- ٩ - شركات البترول .

ثالثا : قطاعى السياحة والنقل ويشملان :

- ١ - شركات السياحة .
- ٢ - شركات النقل .

رابعا : قطاع التعمير والمقاولات .

خامسا التقابلات .

سادسا : الهيئات المحلية .

سابعا : هيئات عامة .

أولا : قطاع المال

١ - البنوك

١ بنك ناصر ،

الشركة	قيمة المساهمة بالآلاف جنيه
١ - بنك مصر الدولي	١٢٧٥
٢ - العربية الدولية للفنادق والسياحة	١٨٧٥
٣ - الخليج / مصر للفنادق والسياحة	٣١٩٢
٤ - بنك مصر رومانيا	٢٥٥٠
٥ - السويس للأسمت	١٠٠٠
٦ - مصر للتجهيزات والتخزين	٧٢٠
٧ - العامرية للألياف الصناعية	١٢٧٨٠
٨ - الإسماعيلية مصر للوجان	٩٠٣
٩ - الإسماعيلية مصر للتنمية	٢١٢٣
١٠ - بورسعيد الحرة للتجارة والتنمية	١٠٠
١١ - بنك قناة السويس	١٢٥٠
١٢ - مصر للهندسة والإنشاءات	١٤٠٠
١٣ - العربية المشتركة للإستثمار	٣٢٥٠
١٤ - الإسماعيلية للسياحة	١٧٩٠
١٥ - بنك التعمير والإسكان	١٢٥٠
١٦ - مصر للأغذية	١٥٧٥
١٧ - الوطنية للأمن الغذائي	٢٥٠
١٨ - المهندس الوطنية للمنتجات الغذائية	٥٠٠
١٩ - الوطنية للإسكان للقباطات المهنية	٢٠٠٠
٢٠ - المهندس الوطنية لصناعة المكرونة والنشويات	١٠٠
٢١ - مصر / اذكو للنقل البحري	١٦٠٠
٢٢ - مصر / أبوظبى للإستثمارات العقارية	٧٠٠
٢٣ - مصر للإستثمار	٧٥٠٠
٢٤ - الملاحة الوطنية	٢١٠٠

١٠٠٠٠	٢٥ — البنك المصرى العالمى
١٥٠	٢٦ — الإسماعيلية الوطنية للمشاتل
٥٠٠	٢٧ — دار مايو الوطنية للنشر
١٧٤٠	٢٨ — بنك مصر اكستريور
١٩٨١	٢٩ — مصر العربية للإنتاج الحيوانى
٥٠٠	٣٠ — بنى سويف للطوب الطفلى
١٠٠	٣١ — أسوان الوطنية للميكنة الزراعية
٧٢١٥٤	جـ لـ

(بنك القاهرة)

٥٠٠٠	١ — بنك القاهرة باركليز الدولى
٥٠٠	٢ — السهس للأسمنت
٥١٠٠	٣ — بنك القاهرة وباريس
٢٠٠	٤ — مصر للإستثمار والتنمية
١٢٥٠	٥ — بنك قناة السويس
٣٧٥	٦ — العاشر من رمضان للإنشاعات
١٥٠	٧ — العربية للمنتجات الخشبية
٣٥٠	٨ — بنك القاهرة والشرق الأقصى
١٠٠٠	٩ — الأهلية للإستثمار والتعمير
٤٣٥٠	١٠ — العربية المشتركة للإستثمار
١٢٥٠	١١ — بنك التعمير والإسكان
٦٠٠	١٢ — التمساح للمشروعات السياحية
٢٥٠	١٣ — الإسماعيلية للتسويق والتصدير
١٠٠٠٠	١٤ — البنك المصرى العالمى
٢٥٠	١٥ — دار مايو الوطنية للنشر
٣٧٠	١٦ — يوسكاليس ويستيمستر
١٠٠٠	١٧ — البنك المصرى الخليجى
٣٠٠	١٨ — سوهاج للإستثمار والتنمية
٢٥٠	١٩ — الفيوم الوطنية للأمن الغذائى
١٤٠٠	٢٠ — بنك مصر العربى الأفرىقى
٣٦٦٤٥	جـ لـ

« البنك الأهلي المصرى »

٥١٠٠	١ — بنك تشيس الأهلى
١٨٧٥	٢ — العربية الدولية للفنادق والسياحة
٤٠٠	٣ — فنادق حدائق الأهرام بيروميسز
٥٠٠٠	٤ — بنك الإيتان الدولى
١٩٠٠	٥ — السويس للأسممت
١١٠٠	٦ — بنك قناة السويس
٦٣٧٥	٧ — المصرية المالية للتعمير والبناء
١٧٥	٨ — زهروكس مصر
٤٢٥٠	٩ — العربية المشتركة للإستثمار
٨٣٤	١٠ — المصرفية العربية الدولية
١٢٥٠	١١ — بنك التعمير والإسكان
١٢٥٧٤	١٢ — المصرية الفرنسية للكلوتشوك
١٠٠٠	١٣ — المهن الطبية للإستثمار
٢١٠٠	١٤ — الملاحة الوطنية
١١٦٠	١٥ — التماسح للمشروعات السياحية
٢٠٠	١٦ — الإسماعيلية للتسويق والتصدير
١٠٠	١٧ — الإسماعيلية الوطنية لتنمية الثروة الحيوانية
١٠٠٠٠	١٨ — البنك المصرى العالمى
٢٥٠	١٩ — مصر الفيوم لمواد البناء
١٤٢٨٥	٢٠ — بنك الإسكندرية التجارى البحرى
٢٥٠	٢١ — دار مايو الوطنية للنشر
٣٠٠	٢٢ — سمينازيميت
١٢٥٠	٢٣ — المنتزه للسياحة والإستثمار
٣٠٠	٢٤ — المشتركة لتصنيع الأخشاب
٣٥٧٠	٢٥ — بنك الإيتان الدولى مصر
٤٥٦٨٧٥	ج ل ه

« بنك الإسكندرية »

٥٠٠٠	١ — بنك مصر إبرون للتنمية
١٠٠٠	٢ — السويس للأسمت
١٢٥٠	٣ — بنك قناة السويس
٥٠٠٠	٤ — الإسكندرية الكويت الدولي
٢٠٠٠	٥ — الدلتا للسكر
١٥٠٠٠	٦ — بنك الدلتا الدولي
٣٤٧٥	٧ — العربية المشتركة للإستثمار
٣٥٠	٨ — الإسماعيلية للسياحة
١٠٠٠	٩ — بنك التعمير والإسكان
٥٢٠	١٠ — مصر / أسوان لتصنيع الأسماك
٥٠٠	١١ — المهندس الوطنية للأمن الغذائي
١٠٠٠٠	١٢ — البنك المصري العالمي
١٤٢٨٥	١٣ — بنك الإسكندرية التجاري البحري
٢٥٠	١٤ — دار مايو الوطنية للنشر
١٥٠	١٥ — الإسماعيلية الوطنية للإستثمارات العقارية
١٤٠٠	١٦ — بنك مصر العربي الأفريقي
٣٤٨٢٣٥	جـ لـ

« البنك المركزي المصري »

٦٠٠٠٠	١ — البنك المصري العالمي
-------	--------------------------

« بنك ناصر الإجتماعي »

٥٠٠	١ — السويس للأسمت
٥٠٠	٢ — الإسماعيلية / مصر للدواجن
٥٠٠	٣ — الإسماعيلية / مصر للتنمية
١٠٠٠	٤ — الدلتا للسكر
١٩٦٠	٥ — مستشفى السلام
٣١٥	٦ — مصر / أسوان لصيد وتصنيع الأسماك

٦٠٠	٧ — مستشفى السلام الدولى
١٠٠٠	٨ — مصر لإنتاج الطوبى الطفل
٥٠٠	٩ — الوطنى للأمن الغذائى
٢٠٠٠	١٠ — الوطنى للإسكان للنقابات المهنية
٥٠	١١ — الإسماعيلية للتسويق والتصدير
١٢٥	١٢ — الوطنى لتنمية الثروة الحيوانية
١٠٠	١٣ — بنك البحية الوطنى للتنمية
٣٧٥	١٤ — بنك كفر الشيخ الوطنى للتنمية
٢٠٠	١٥ — بنك الشرقية الوطنى للتنمية
٢٥٠	١٦ — بنك الجيزة الوطنى للتنمية
١٠٠	١٧ — بنك أسوط الوطنى للتنمية
١٠٠	١٨ — كفر الشيخ الوطنى للأمن الغذائى
٢٠٠	١٩ — بنك شمال سيناء الوطنى للتنمية
٢٥٠	٢٠ — بنك سوهاج الوطنى للتنمية
٢٥٠	٢١ — بنك دمياط الوطنى للتنمية
٢٥٠	٢٢ — القمصين الوطنى للأمن الغذائى
١٠٠	٢٣ — أسوط الوطنى للأمن الغذائى
١٥٠	٢٤ — بنك المنوفية الوطنى للتنمية
١٠٠	٢٥ — أسوط الوطنى للتجهيزات والتلج
٦٠	٢٦ — أسوط الوطنى للدواجن والبيض

١١١٩٧٥

جـ

« بنك التنمية والإيمان الزراعى »

٢٠٠	١ — بنك الجيزة الوطنى للتنمية
٢٠٠	٢ — بنك أسوط الوطنى للتنمية
١٠٠	٣ — المصرية الزراعية لإنتاج التقوى
١٠٠	٤ — سوهاج للإستثمار والتنمية
٢٠٠	٥ — بنك شمال سيناء الوطنى للتنمية
٢٠٠	٦ — بنك سوهاج الوطنى للتنمية
١٥٠	٧ — بنك دمياط الوطنى للتنمية

٢٥٠	٨ — الفيوم الوطنية للأمن الغنائى
٢٠٠	٩ — أسوان الوطنية للميكنة الزراعية
١٥٠	١٠ — بنك المنوفية الوطنى للتنمية
١٠٠	١١ — أسبوط الوطنية للتجهيزات والتلج
٦٠	١٢ — أسبوط الوطنية للدواجن والبيض
٢٠٠	١٣ — الدقهلية الوطنية للأمن الغنائى
٥٠	١٤ — الاسماعيلية للتسويق والتصدير
٢٠	١٥ — بنك الفيوم الوطنى للتنمية
١٠٠	١٦ — كفر الشيخ الوطنية للأمن الغنائى
١٠٠	١٧ — أسبوط الوطنية للأمن الغنائى
١٢٩	١٨ — بنك البحيرة الوطنى للتنمية
١٤١٩	١٩ — بنك الشرقية الوطنى للتنمية

٢٦٥٠٩

جـ

« بنك التنمية الصناعية »

١٧٥	١ — الهت الاستثمارى العربى الدولى
٢٢٤	٢ — مصر لانتاج الطوب الطفل
٢٥٠	٣ — بنى سيف الطوب الطفل
١٤٠٠	٤ — بنك مصر العربى الألفيلى
٢٠٥٩	جـ

« البنك العقارى العربى »

٢٥٠	١ — بنك العمر والإسكان
-----	------------------------

« البنك العقارى المصرى »

١٠٠٠	١ — بنك العمر والإسكان
------	------------------------

« بنك الاستثمار القومى »

٣٠٠٠	١ — بنك الإسكندرية التجارى البحرى
------	-----------------------------------

٢ — شركات التأمين شركة مصر للتأمين

٥٠٠	١ — بنك مصر إيران للتنمية
١٢٥٠	٢ — العربية الدولية للفنادق والسياحة
٩٠	٣ — الجرائد والرخام المصرية
٨٧٠	٤ — العربية الدولية للتأمين
٦٠	٥ — مصر إيران لتكييف الهواء
٤٨٩/١٣	٦ — مصر إيران فرنسا للفنادق
١٥	٧ — جاك يوريل مصر
٥٠٠	٨ — السويس للأسمنت
٢٠٠	٩ — الكويتية المصرية للأحذية والمنتجات الجلدية
٣٠	١٠ — مصر إيران للمنشآت السياحية والإدارة
٢٥٠	١١ — مصر إيران للأثاث
٤٥٠٠	١٢ — مصر للاستثمار العقاري والسياحي
١٤٥٠	١٣ — بنك قناة السويس
٦٣٧/٥	١٤ — المصرية المالية للتعمير ومواد البناء
٥٠٠	١٥ — الاستثمار العربي
٨٣٤	١٦ — المصرفية العربية الدولية
١٠٠٠	١٧ — بنك التعمير والإسكان
٥٢٥	١٨ — إدارة العقارات
٥٠٠	١٩ — مصر / أسوان للسياحة
٥٢٠	٢٠ — مصر / أسوان لصيد وتصنيع الأسماك
١٠٥	٢١ — البيت الاستثماري العربي الدولي
٤٩٠	٢٢ — مصر إيران للفنادق
١٢٠٠	٢٣ — الكويتية المصرية لمواد البناء
٢٥٠	٢٤ — مصر لإنتاج الطوب الطوفل
٥٠٠	٢٥ — المهندس الوطنية للمنتجات الغذائية
١٠٥٠	٢٦ — الملاحة الوطنية
٢١٠٠	٢٧ — بنك الاسكندرية التجارى البحرى
١٥٠	٢٨ — سيمز إيجيبت

١٦٧م

٢٩ - البنك المصرى الخليجى

٢٠٠

٣٠ - بنك سوهاج الوطنى للتنمية

٢٨٤٠٢١

جلسة

« شركة الشرق للتأمين »

٣٥٠٠	١ - السعودية المصرية للاستثمار والتمويل
٥٠٠	٢ - السويس للأسمت
٢٠٠٠	٣ - الكويتية المصرية للأحذية والمنتجات الجلدية
٢٠٠	٤ - الاسماعيلية مصر للنواجن
٦٨٩	٥ - القاهرة للعقارات
١٥٠٠	٦ - المصرية الأمريكية للتأمين
٥٦٢٥	٧ - العاشر من رمضان للإنشاءات
٢٤٠٠	٨ - الدلتا للسكر
٢٠٠٠	٩ - بنك القاهرة الشرق الأقصى
١٠٠٠	١٠ - بنك الدلتا الدولى
٦٦٥	١١ - مستشفى السلام
٩٢٠	١٢ - المقطم للفنادق والمنشآت السياحية
٣٦٥٠	١٣ - العربية المشتركة للاستثمار
١٠٠٠	١٤ - بنك التصحر والاسكان
٥٠٠	١٥ - مصر / أسوان للسياحة
١٥٦٠	١٦ - مصر / أسوان لصيد وتصنيع الأسماك
١٠٥	١٧ - البيت الاستثمارى العربى النولى
١٢٠٠	١٨ - الكويتية المصرية لمواد البناء
٢١٠٠	١٩ - مصر أبو ظبى للاستثمارات العقارية
١٠٠٠	٢٠ - مصر للاستثمار

٢٧١٦٩,٥

جلسة

« الشركة المصرية لإعادة التأمين »

٢٤٤٦

١ - مصر إيران فرنسا للفنادق

٢٥٠

٢ - السويس للأسمت

٦٠٠	٣ — مصر إيران للمنشآت السياحية والادارية
٢٢٥٠	٤ — العربية المشتركة للاستثمار
١٠٠٠	٥ — بنك التعمير والإسكان
٢٤٥	٦ — مصر إيران للفنادق
٧٠٠	٧ — سمند للنسيج والوبريات
١٤٠٠	٨ — بنك مصر العربي الأفريقي
٦٦٨٩٦	جـ

« شركة التأمين الأهلية »

٣٥٠٠	١ — السعودية المصرية للإستثمار والتمويل
٥٠٠	٢ — السويس للأسمت
٤٠٠	٣ — مصر للإستثمار والتنمية
١٠٠٠	٤ — الأهلية للإستثمار والتعمير
٩٠٠	٥ — المقطم للفنادق والمنشآت السياحية
٣٩٠٠	٦ — العربية المشتركة للإستثمار
١٠٠٠	٧ — بنك التعمير والإسكان
٤٢٠	٨ — التمساح للمشروعات السياحية
١١٦٢٠	جـ

ثانيا : قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة الخارجية وتشمل :

١ — شركات التجارة الخارجية

« شركة النصر للتصدير والإستيراد »

٤٠٠	١ — النصر العظيم للتصدير والإستيراد
٢٠٠	٢ — تويوتا إنجيت
١٩٦٠	٣ — النصر العظيم للتجولة
٢٥٦٠	جـ

« شركة مصر للتجارة الخارجية »

٦٥٠	١ — السويس للأسمت
١٠٠٠	٢ — الدلتا للسكر
١٦٥٠	جـلـة

« شركة مصر للإستيراد والتصدير »

١٦٠	١ — الفرعونية للملاحة
١٥٠٠	٢ — مصر / أسوان لصيد وتصنيع الأسماك
١٦٦٠	جـلـة

شركة النيل لتصدير الحاصلات الزراعية ،
والوادي لتصدير الحاصلات الزراعية ،
والعربة للتجارة الخارجية

٤٠٠	١ — الفرعونية للملاحة
-----	-----------------------

٢ — شركات القطن

« الشركة الشرقية للأقطان »

٤٠٠	١ — الفرعونية للملاحة
١٠٠	٢ — بنك الدلتا الدولي
٩٩٩	٣ — المصرية الأمهكية للنقل والشحن والتفريغ
١٤٩٩	جـلـة

شركة اسكنديه التجارية ،
وشركة مصر لتصدير الأقطان ،
والشركة المساعمة لتجارة وتصدير الأقطان

٦٤٠	١ — الفرعونية للملاحة
-----	-----------------------

٣ — شركات الزراعة والهيئات التابعة « الشركة العامة للدواجن »

١ — الإسماعيلية / مصر للدواجن ٩٠٠

« الشركة المصرية الزراعية العامة »

١ — الإسماعيلية مصر للتنمية ١٠٠٠

٢ — الزراعة لإنتاج الألبان (فارسكور) ٥٠

١٠٥٠ **جـ**

المصحة لإنتاج اللحم والألبان ،
ومصر للألبان والأغذية ،
والنهضة الزراعية ،
والعمرة لاستصلاح الأراضي

١ — الزراعة لإنتاج الألبان (فارسكور) ١٥٠٠

« الشركة العقارية المصرية »

١ — الزراعة لإنتاج الألبان ٥٠

٢ — أسوان الوطنية للميكنة الزراعية ٢٠٠

٢٥٠ **جـ**

« شركة غرب النوبارية »

١ — بنك البحيرة الوطنى للتنمية ٥

« الهيئة الزراعية المصرية »

١ — المصرية لإنتاج التقاوى ٦٠

« الجمعية التعاونية العامة للأراضى المستصلحة »

١٠٠	١ — الزراعة لإنتاج الألبان
٨٢	٢ — المصرية لإنتاج القلوى
١٨٢	جملـة

٤ — شركات الكهرباء والهيئات التابعة « « شركة النصر لصناعة المحولات الكهربائية »

٢٦٩٥	١ — المصرية الألمانية للمنتجات الكهربائية
١٣٠	٢ — المصرية لهندسة نظم القوى الكهربائية
٢٨٢٥	جملـة

« شركة مصر للمشروعات الكهربائية والميكانيكية »

٢٠٠	١ — مصر الخمسا للإنشاءات والهندسة
١٣٠	٢ — المصرية لهندسة نظم القوى الكهربائية
٣٣٠	جملـة

« العامة للمشروعات الكهربائية »

٣٠٠	١ — بزلون أند روت المصرية للإنشاءات
-----	-------------------------------------

« شركة السد العالى للمشروعات الكهربائية (هايديلكو) »

٢١٠	١ — مقاولات القوى الكهربائية
١٣٠	٢ — المصرية لهندسة نظم القوى الكهربائية
٣٤٠	جملـة

هيئة كهرباء مصر ، هيئة كهرباء الهيف
هيئة مشروعات القطار ، هيئة المخطات النووية
هيئة توزيع كهرباء القاهرة ، هيئة توزيع كهرباء الإسكندرية

١ - المصرية لهندسة نظم القوى الكهربائية ٧٨٠

٥ - شركات السلع الغذائية « شركة السكر والتقطير المصرية »

١ - مصر لإيران للأثاث ٢٥٠

٢ - الدلتا للسكر ١٨٠٠٠

١٨٢٥٠ جملة

« شركة القاهرة للخلاصات الغذائية والعطرية »

١ - نازن مصر الدولية ١١٠٢٥

« الشركة المصرية لتعبئة الزجاجات »

١ - مصر للمياه الغازية وحفظ الأغذية ٢٧٠

« الشركة المصرية لتسويق الأسماك »

١ - مصر / أسوان لصيد وتصنيع الأسماك ٦٧٦

البيل للمجمعات الإستهلاكية
الأهرام للمجمعات الإستهلاكية

١ - الوطنية للأمن الغذائي ٥٠٠

« شركة بسكو مصر »

١ - العالمية للبان والحلويات ١٠٧٥

« شركة النصر لتعبئة الزجاجات »

١ — الفيوم للمياه المعدنية ١٧٥

« الهيئة العامة للسلع التموينية »

١ — الملاحة الوطنية ٣٥٠٠

٦ — شركات الغزل والنسيج

« شركة مصر للغزل والنسيج »

١ — مصر إيران للغزل والنسيج ٢٢١٠

٢ — سمند للنسيج والوبريات ١٠٠٥٢

٣ — العربة المصرية للتفصيل ٣٠٠

٣٥١٥٢ جملة

« شركة مصر المتوفية للغزل والنسيج »

١ — مصر إيران للغزل والنسيج ٤٤٢٠

٢ — بنك الجزيرة الوطنى للتنمية ٢٥

٣ — بنك المتوفية الوطنى للتنمية ٢٨

٤٤٧٣ جملة

« شركة النصر للأصواف »

١ — فستيا للملابس الجاهزة ٦٦٠

« شركة النصر للغزل والنسيج »

١ — سمند للنسيج والوبريات ٣٩٢

٧ - شركات صناعية وإنتاج حرى وهيئات تابعة لها
« الشركة العربية لمنتجات الخزف والصينى »

٤٥٠

١ - العربية للخزف

شركة حلوان للمسيوكات الحربية وشركة
حلوان للصناعات الحربية (٩٩٩)

١٠٤

١ - ماكفوى المصرية للمعدات البترولية

« شركة المشروعات الصناعية والهندسية »

٨٠ - المشروعات الصناعية والهندسية تيكا الشرق الأوسط

« شركة أبو زعبل للكيماويات »

٥٠٠

١ - فزعبيل للكيماويات

٥٢٥

٢ - جونسون واكس مصر

١٠٢٥

جملـة

« شركة الحديد والصلب المصرية »

٢٠٠

١ - المصرية الإيطالية للهندسة إيجيبتكو

١٠٠٠٠

٢ - الاسكندرية الوطنية للصلب

« الهيئة العامة للمجمعات الصناعية والتعدينية »

٧٠٠٠

١ - الاسكندرية الوطنية للصلب

« شركة النحاس المصرية »

١٥٠

١ - المصرية الإيطالية للهندسة

٦٠٠٠

٢ - الاسكندرية الوطنية للصلب

٦١٥٠

جملـة

« شركة الدلتا الصناعية للصلب »

١٠٠	١ — المصرية الإيطالية للهندسة
٦١٧٤	٢ — المصرية للصناعات
٦٠٠٠	٣ — الإسكندرية الوطنية للصلب
٢٥١٤٨	٤ — المصرية الفرنسية للكلوتشوك
٩٢٣٢٢	جلسة

« الشركة الأهلية للصناعات المعدنية »

١٠٠	١ — المصرية الإيطالية للهندسة
٦٠٠٠	٢ — الإسكندرية الوطنية للصلب
٦١٠٠	جلسة

« شركة النصر لصناعة المواشير »

٢٥٠٠	١ — أكرو مصر للشدات والسقالات
------	-------------------------------

« الشركة المصرية لصناعة الجلود »

٧٥١	١ — العالمية للأحذية
-----	----------------------

« شركة الإسكندرية للمنتجات المعدنية »

١١٢٠	١ — ديمكسون سورر الشرق الأوسط
------	-------------------------------

« الشركة المصرية لصناعة الأخشاب »

١٥٠	١ — العربية للمنتجات الخشبية
-----	------------------------------

« الشركة المصرية للصناعات الكيماوية »

٢٠٠٠	١ — الدلتا للسكر
------	------------------

« الشركة المصرية للإنشاءات المعدنية (ميتالكو) »

١ — المصرية الألمانية للإنشاءات المعدنية ٦٠٠

« الشركة العامة للبطاريات »

١ — كلوربايد إيجيبت ٣٤٢٠

« شركة النصر لمنتجات الكاوتشوك »

١ — المصرية الفرنسية للكاوتشوك ٣٧٧٢٢

« شركة النصر لصناعة المراحل البخارية »

١ — الوطنية للمراحل والأرعة الثقيلة ٩١٨

« شركة النصر لصناعة السيارات »

١ — المشتركة لتصنيع الأخشاب ٥٤٠

« مجمع الألومنيوم بنجع حمادى »

١ — دندرة للتنمية والاستثمار ١٠٠

٨ — شركات الأدوية

الشركة العربية للصناعات الدوائية ،

وشركة القاهرة للأدوية ،

والشركة العربية للأدوية والصناعات الكيماوية

١ — المصرية الدولية للصناعات الدوائية ٤٩٠٠

« الشركة المصرية لتجارة الأدوية »

- ١ — المصرية الدولية للصناعات الدوائية ١٤٠٠
٢ — المهن الطبية للإستثمار ١٠٠٠

٢٤٠٠ **جـ**

« شركة ممفيس الكيماوية »

- ١ — المصرية الدولية للصناعات الدوائية ٧٠٠
٢ — المهن الطبية للإستثمار ٥٠٠

١٢٠٠ **جـ**

شركة الجمهورية لتجارة الأدوية ، وشركة الإسكندرية للأدوية

- ١ — المهن الطبية للإستثمار ١٠٠٠

٩ — شركات البترول

« الشركة العامة للبترول »

- ١ — الحفر المصرية ٣١٩٨

« المؤسسة المصرية العامة للبترول »

- ١ — المشروعات البترولية والاستشارات الفنية ١٤٠٠
٢ — برون مصر الهندسية ١٠٠
٣ — المصرية للصمامات ٣٥٢٨
٤ — الإسكندرية الوطنية للصلب ١٠٠٠٠

١١٨٥٢٨ **جـ**

ثالثا : قطاعى السياحة والنقل ويشملان :

١ — شركات السياحة والهيئات التابعة لها (الشركة المصرية العامة للسياحة والفنادق (إيجوث) ،

١٣٦٠	١ — المصرية لتنمية السياحة
٢٨٨٧,٥	٢ — هوليداي ورثيز للاستثمارات والتنمية السياحية
٣٣٢٥	٣ — الخليج مصر للفنادق والسياحة
١٠٥٠	٤ — التعمير السياحى
١٥	٥ — المصرية السياحية للموتيلات
٢٥٠٠	٦ — الإسماعيلية للسياحة
١٧٠٢	٧ — العربية للاستثمار السياحى والفندق
١٠٠٠	٨ — مصر / أسوان للسياحة
٥٠٠	٩ — تزايد مصر للفنادق
٩٠٠	١٠ — الشرق الأوسط للإستثمارات السياحية والفندقية
١٥٢٣٩,٥	جملته

شركة الفنادق المصرية ، وشركة مصر للفنادق ، وشركة مصر للسياحة هيئة تشييط السياحة

٢١٢٥	١ — مصر / أسوان للسياحة
	٢ — الشرق الأوسط للإستثمارات السياحية والفندقية

٢ — شركات النقل والمواصلات والهيئات التابعة لها

شركة القناة لأعمال الموانئ ، وشركة التماسح لبناء السفن

٤٠٠	١ — القناة العالمية لمشروعات التطوير
-----	--------------------------------------

« شركة الأعمال بورسعيدية »

- ١ — القناة العالمية لمشروعات التطهير ٢٠٠
٢ — السويس الألكترونية ٦٠

« الشركة العربية لإصلاح وبناء السفن »

- ١ — المصرية السعودية للتقيب والأعمال البحرية ١٢٠

شركة القناة للتركيبات الملاحية ،
وشركة الاسكندرية للتركيبات الملاحية ،
والشركة المصرية لأعمال النقل البحرى ،
والشركة العربية للشحن والتفريغ ،
والشركة المصرية لإصلاح وبناء السفن

- ١ — الملاحة الوطنية
٣٢١٥٠ — بنك الإسكندرية التجارى البحرى

« شركة المستودعات المصرية العامة »

- ١ — الملاحة الوطنية ٧٠٠
٢ — بنك البحيرة الوطنى للتنمية ٣٥٠
١٠٥٠ — **مجمعة**

الشركة المصرية للملاحة البحرية ،
والشركة المصرية للتوريدات والأشغال البحرية ،
وشركة القناة للشحن والتفريغ

- ١ — الملاحة الوطنية ١٤٠٠

« هيئة قناة السويس »

- ١ — الاسماعيلية مصر / للدواجن ٥٠
٢ — الاسماعيلية مصر / للتنمية ٥٠

٥٥٠	٣ — بنك قناة السويس
٥٥٠	٤ — الاسماعيلية للسياحة
١٣٧	٥ — الاسماعيلية للمزارع السمكية
٢٨٠	٦ — البيت الاستشارى العربى الدولى
٢٠٠	٧ — الاسماعيلية للطوب الطغل
٢٥٠	٨ — المهندس الوطنية للمنتجات الغذائية
١٠٠٠	٩ — الوطنية للإسكان للنقابات المهنية
١٥٠	١٠ — الاسماعيلية للتسويق والتصدير
٢٠٠	١١ — الوطنية لتنمية الثروة الحيوانية
١٥٠	١٢ — بورسعيد الوطنية للأمن الغذائى
٢٠٠	١٣ — قناة السويس للإستثمار
٢٠٠	١٤ — بنك شمال سيناء الوطنى للتنمية
١٥٠	١٥ — الشرقية الوطنية للمقاولات

٥٩١٧

جـ

« مؤسسة مصر للطيران »

١٥٠٠	١ — العالم العربى / مصر للطيران والفنادق
١٠٠٠	٢ — مصر أسوان للسياحة

٢٥٠٠

جـ

« ميناء القاهرة الجوى »

٢٧٠	١ — العربية للاستثمار السياحى والفندق
-----	---------------------------------------

« الهيئة القومية لسكك حديد مصر »

٢٥٥	١ — المصرية الفرنسية لصيانة وتجديد الخطوط الحديدية
-----	--

رابعاً : قطاع التعمير والمقاولات

١ - شركات الإسكان والتعمير والمقاولات والهيئات التابعة لها (شركة الشمس للإسكان والتعمير)

٦٦٥٠	١ - الاستشارات العربية للتعمير
٢٤٥٠	٢ - مصر أبوظبي للاستشارات العقارية
٥٥٢	٣ - الشمس بيراميدز للفنادق والسياحة
١٠٥٠	٤ - التعمير السياحي
١٠٧٠٢	جـلـة

(شركة المصاعد ومواد البناء)

٦٢٠	١ - العربية للمصاعد شندلر / مصر
-----	---------------------------------

(شركة القاهرة للإسكان والتعمير)

٣٨٢٥	١ - القاهرة للإستشارات والتنمية
٧٠	٢ - البيت الاستشارى العربى الدولى
٣٨٩٥	جـلـة

(هيئة المدن الجديدة)

٥٦٢٥	١ - العاشر من رمضان للإنشاءات
١٥٠	٢ - العربية للمنتجات الخشبية
٣٠٠	٣ - بنك التعمير والإسكان
٣٧١٢٥	جـلـة

(شركة مدينة نصر للإسكان والتعمير)

١٦٢٦١	١ - المصرية الكويتية للتبعية العقارية
-------	---------------------------------------

شركة الصنوبر والمساكن الشعبية ،
 وشركة الصنوبر للإسكان والصنوبر ،
 وشركة المعمورة للإسكان والصنوبر

١ — زهاء المعادى للإستثمار والصنوبر ٦٠٠٠

« الهيئة العامة لتنمية بحيرة السد العالي »

١ — مصر / أسوان للسياحة ١٠٠٠
 ٢ — مصر / أسوان لصيد وتصنيع الأسماك ٧٠٨
 ٣ — أسوان للرخام والجرانيت ٤٨٠

٢١٨٨ **جـ**

« صندوق الدراسات بوزارة الصنوبر »

١ — البيت الاستشارى العربى الدولى ١٤٠
 ٢ — مصر لإنتاج الطوب الطولى ٥٣٠

٥٤٤٠ **جـ**

« الهيئة العامة للتنمية والصنوبر »

١ — الزراعة لإنتاج الألبان (فلرسكور) ٢٠٠

« شركة المقاولون العرب »

١ — المصرية الإيرانية للمقاولات ٧٥٠
 ٢ — فنادق حدائق الأهرام بيزمينز ٦٦٠٠
 ٣ — دينا أرباب للهندسة للإنشاءات ٨٠
 ٤ — أكرو مصر للشدات والسقالات ٧٥٠
 ٥ — العاشر من رمضان للإنشاءات ٢٢٥٠
 ٦ — العربية للمنتجات الخشبية (متين) ٨٠٠
 ٧ — المقاولون العرب للإستثمارات ٧١٣٥
 ٨ — المصرفية العربية الدولية ٨٣٣

- ٩ — المركز الطبى للمقاولون العرب ٦٦٥٠
 ١٠ — الإسماعيلية للسياسة ٥٠٠
 ١١ — المقاولون العرب للصناعات الكهربائية ١٠٥٠
 ١٢ — العربية لتجميع وتصنيع معدات البناء (ايبك) ١٤٠٠
 ١٣ — مصر / أسوان لصيد وتصنيع الأسماك ١٠٤١
 ١٤ — البيت الاستشارى العربى الدولى ١٤٠
 ١٥ — المهندس الوطنية للمعلومات ٢٠٠
 ١٦ — الاسماعيلية الوطنية للاستشارات العقارية ١٥٠

جـ

٢٤٨١٩

« شركة النصر العامة للمقاولات »

- ١ — الأساسات الميكانيكية والتشييد ٥٧١٢
 ٢ — مصر لإيران لمواد البناء ٢٠٠

جـ

٧٧١٢

شركة النصر للأعمال المدنية ، شركة الجبيرة العامة للمقاولات
 شركة القاهرة العامة للمقاولات ، شركة مصر لأعمال الأسمنت المسلح
 شركة النصر للمباني والانشاءات ، شركة أطلس للمباني والانشاءات
 شركة الجمهورية العامة للمقاولات ، شركة المقاولات المصرية
 الشركة العامة للإنشاءات ، شركة النيل العامة للكبارى

- ١ — مصر لإنتاج الطوب الطفل ٢٢٦٦

« شركة النيل العامة للخرسانة »

- ١ — مصر لإيران لمواد البناء ٢٠٠

« شركة منتصر للمقاولات »

- ١ — بنك الجبيرة الوطنى للتنمية ١٣٥
 ٢ — دار مايو الوطنية للنشر ٢٠

جـ

٣٢٥

« صندوق معاشات المقاولون العرب »

٥٠	١ — الاسماعيلية مصر للمواجن
٥٠	٢ — الاسماعيلية مصر للتنمية
٥٥٠	٣ — بنك قناة السويس
٣٧٥	٤ — المقاولون العرب للإستثمارات
١٦٧٠	٥ — مصر للمياه الغازية وحفظ الأغذية
٣٥٠	٦ — المركز الطبى للمقاولون العرب
٣٠٤٥	جـمـلـة

شركة بوتلاند حلوان ، شركة بورتلاند طرة الشركة القومية لإنتاج الأسمنت ، شركة الاسكندرية للأسمنت

٥٤٣٦٠	١ — العربية السويسرية للهندسة (اسيك)
	٢ — السويس للأسمنت

« شركة سيجوارت »

٦٠٠	١ — العربية لمواد التعمير
٤٨٠	٢ — المصرية للخرسانة سابقة الاجهاز
٦٠٠	٣ — المصرية الأسبانية لمنتجات الأستيبوس
١٥٠	٤ — الدولية للمواسير والفخار والسوامك (سيبك)
١٨٣٠	جـمـلـة

« الشركة المصرية للجباسات والحاجر »

٧٢٠	١ — أسوان للرخام والجـمـلـة
-----	-----------------------------

المؤسسة المصرية العامة لمواد البناء «

١٧٢٣	١ — العربية السويسرية للهندسة (اسيك)
------	--------------------------------------

خامساً : النقابات

« نقابة المهندسين »

- ١ — بنك المهندس ٢٠٠
- ٢ — الاسماعيلية للطوب الطفلى ١٥٠
- ٣ — المهندس الوطنية للمنتجات الغذائية ٢٠٠
- ٤ — الوطنية للإسكان للنقابات المهنية ٢٠٠
- ٥ — المهندس الوطنية لصناعة المكرونة والنشويات ٤٠٠
- ٦ — المهندس الوطنية لصناعة اللحوم ٥٠
- ٧ — المهندس الوطنية للمعلومات ٤٠٠
- ٨ — مصر القيم لمواد البناء ٢٠٠
- ٩ — الشباب الوطنية للاستثمار والتنمية ١٠٠
- ١٠ — بنى سويف للطوب الطفلى ١٠٠

٧٥٠٠

جـ

« نقابة الزراعيين »

- ١ — الوطنية للإسكان للنقابات المهنية ٢٥٠
- ٢ — المصرية الزراعية لإنتاج التقلوى ٦٠
- ٣ — الشرقية الوطنية للأمن الغذائى ١٠

٣٢٠

جـ

« نقابة المحامين »

- ١ — الاقتصادية للتنمية الغذائية ١٥٠

« نقابة المعلمين »

- ١ — الوطنية للإسكان للنقابات المهنية ٥٠٠
- ٢ — الاقتصادية للتنمية الغذائية ٥٠
- ٣ — الشرقية الوطنية للأمن الغذائى ٥

٥٥٥

جـ

سادسا : الهيئات المحلية

محافظة الإسماعيلية

- ١ — الاسماعيلية للتسويق والتصدير ٥٠
 - ٢ — الاسماعيلية الوطنية لتنمية الثروة الحيوانية ١٠٠
 - ٣ — الاسماعيلية الوطنية للاستثمارات العقارية ٢٩٢
- جـ لـ ٤٤٢

(محافظة قنا)

- ١ — مصر العليا لتنمية الثروة السمكية ٢٥٠
 - ٢ — التماسح للمشروعات السياحية ١٣٠
 - ٣ — دنلدو للتنمية والاستثمار ١٥٠
- جـ لـ ١٧٠٠

(محافظة القاهرة)

- ١ — المصرية الكويتية للتنمية العقارية ٩٢١٣٤
 - ٢ — القاهرة أسوان الوطنية للدواجن وإنتاج البيض ١٠٠٠
- جـ لـ ١٠٢١٣٤

(محافظة الإسكندرية)

- ١ — الاسكندرية الكويت للاستثمار العقاري ٤١١٧

محافظة أسوان

- ١ — مصر أسوان لصيد وتصنيع الأسماك ٢٦٠
 - ٢ — القاهرة أسوان الوطنية للدواجن وإنتاج البيض ٢٠٠٠
 - ٣ — أسوان الوطنية للمبكرة الزراعية ٨١٠
- جـ لـ ٣٠٧٠

محافظة الفيوم

١٠٠٠	١ — أعلام الفيوم
٢١٥	٢ — الفيوم للمياه المعدنية
٣٠٠	٣ — مصر / الفيوم لمواد البناء
٥٠٠	٤ — الفيوم الوطنية للأمن الغذائي
٥٥٠	٥ — الفيوم لإنتاج مواد البناء
٢٥٦٥	جملـة

محافظة بورسعيد

٢٥٠	١ — بورسعيد الوطنية للأمن الغذائي
-----	-----------------------------------

محافظة دمياط

١٧٥٠	١ — الزراعة لإنتاج الألبان
------	----------------------------

محافظة البحيرة

٣٠٩٢	١ — بنك البحيرة الوطنى للتنمية
٥٥٠	٢ — البحيرة للطوب الطفلى ومواد البناء
٨٥٩٢	جملـة

محافظة كفر الشيخ

٣٠	١ — بنك كفر الشيخ الوطنى للتنمية
١٣٣	٢ — كفر الشيخ الوطنية للأمن الغذائي
١٦٣	جملـة

محافظة القليوبية

٧٥	١ — بنك القليوبية الوطنى للتنمية
----	----------------------------------

محافظة الشرقية

- ١ — بنك الشرقية الوطنى للتمية ١٤١٩
٢ — الشرقية الوطنية للمقاولات ٣٠٠
٣ — الشرقية الوطنية للأمن الفئائى ٧٦٠
٤ — الشرقية الوطنية لإنتاج بيض المائدة ٩١٩
١٦٢٠٩ — **جـ**

محافظة سوهاج

- ١ — بنك سوهاج الوطنى للتمية ١٠٠

محافظة الغربية

- ١ — بنك الغربية الوطنى للتمية ٥٢٩

محافظة السويس

- ١ — بوسعيد الوطنية للأمن الفئائى ٦٠

محافظة أسىوط

- ١ — أسىوط الوطنية للأمن الفئائى ١٠٠
٢ — أسىوط الوطنية للنواجن والبيض ٨٠٠
٩٠٠ — **جـ**

محافظة الدقهلية

- ١ — شركة الدقهلية الوطنية للأمن الفئائى ٥٠٠

محافظة المنوفية

- ١ — بنك المنوفية الوطنى للتمية ٤٨٠

محافظة شمال سيناء

- ١ — بنك الاسماعيلية الوطنى للتنمية ١٤٠

سابعاً : هيئات عامة

مؤسسة الأهرام

- ١ — تصنيع الأفلام البلاستيك ١٦٥
٢ — ويلكتسون سورر للشرق الأوسط ٢٨
٣ — الأهرام للإستثمار ٤٢٠٠
٤ — بنك القليوبية الوطنى للتنمية ٢٠
جـ ٤٤١٣

هيئة الأوقاف المصرية

- ١ — الدلتا للسكر ٣٣٠٠
٢ — مستشفى السلام ١٤٠٠
٣ — بنك التعمير والاسكان ٢٤٠٠
٤ — الاسماعيلية للمزارع السمكية ٢٠٠
٥ — سمند للنجيع والوبريات ٧٦٠,٢
٦ — الاسلامية للفروة الحيوانية ٣٦٢,٨
جـ ٨٠٢٣

الهيئة العامة الاقتصادية للقوات المسلحة

- ١ — الوطنية للأمن الفئائى ٢٠٠

الهيئة العامة للتأمينات

- ١ — سمند للنجيع والوبريات ٧٠٠

ملحق رقم (٢)

بيان حجم مساهمات وحدات القطاع العام والهيئات المحلية في الشركات المساهمة ٨٣ - ١٩٨٤ وتصنف وفقا للترتيب التالى :

أولا : قطاع المال ويشمل :

١ - البنوك .

٢ - شركات التأمين .

ثانيا : وحدات وهيئات أخرى .

أولا : قطاع المال

١ - البنوك

بنك مصر

٣٧٥	١ - الاسماعيلية الجديدة للإستثمار والسياحة
٧٠٠٠٠	٢ - مصر العامرية للغزل والتسيج
١٠٠	٣ - بنك العمال
٢٧٧٠	٤ - المصرية في الخارج للإستثمار والتنمية
٧٣٢٤٥ ^(١)	جولة

البنك الأهلي

٣٠٠	١ - قارون للإستثمار والتنمية
٥٠٠	٢ - المصرية الأمريكية لإنتاج الأدوات الصحية
٥٦٢٥	٣ - المصرية للأملاح والمعادن بالقيوم
٢٧٣٢	٤ - المصرية في الخارج للإستثمار والتنمية
٦٠٠	٥ - المصرية لخدمة وصيانة السيارات (مصريات)
٣٠٠٠	٦ - مصر للإستثمارات المالية
١٢٧٥٧	جولة

بنك الإسكندرية

٥٠٠	١ - المصرية الأمريكية لإنتاج الأدوات الصحية
٣٧٥٠	٢ - المصرية للأملاح والمعادن بالقيوم
٢٧٧٠	٣ - المصرية في الخارج للإستثمارات والتنمية
٣٠٠٠	٤ - مصر للإستثمارات المالية
١٠٠٢٠	جولة

بنك القاهرة

٢٧٧٠	١ - المصرية في الخارج للإستثمار والتنمية
------	--

(١) نفس القيمة تقريباً التي يساهم بها خلال الفترة من ٧٥ - ١٩٨٢ في ٣١ مشروعا .

- ٢ — مصر للإستثمارات المالية ٢٠٠٠
 ٣ — السبلاوين الوطنية لمشروعات الأمن الغذائى ٢٥٠
جـ ٥٠٢٠

بنك ناصر الاجتماعى

- ١ — مصر للنقل والخدمات السياحية ١٠٠

بنك التنمية والائتمان الزراعى

- ١ — الاسماعيلية الوطنية للصناعات الغذائية ٤٠٠

٢ — شركات التأمين

الشركة المصرية لإعادة التأمين

- ١ — المصرية الأمريكية لإنتاج الأدوات الصحية ٥٠٠
 ٢ — المصرية للأملاح والمعادن بالقيوم ٣١٢٥
جـ ٣٦٢٥

شركة مصر للتأمين

- ١ — المصرية لخدمات وصيانة السيارات (مصريات) ٦٠٠
 ٢ — مصر للاستثمارات المالية ٢٠٠٠
جـ ٢٦٠٠

شركات السياحة

شركة مصر للسياحة ، والفنادق المصرية

- ١ — سيناء للفنادق ونواذى الفوص ٢٥٠

شركة مصر للفنادق

- ١ — مصر للنقل والخدمات السياحية ٣٠٠

ثانيا : وحدات وهيئات أخرى
الشركة المساهمة المصرية للمقاولات

١ — مصر المساهمة لمنتجات البلاستيك ٥٠٠

شركة النصر لصناعة المحولات الكهربائية

١ — المصرية الفرنسية لمنتجات الطاقة المتميزة «رينكوه» ٣٦٠

شركة النصر لصناعة السيارات

١ — المصرية لخدمة وصيانة السيارات مصريات ٢٢٠٠

شركة النصر لصناعة الزجاج والبللور

١ — الوطنية للزجاج والبللور ٣٢٥٥

شركة النصر لتعبئة الزجاجات كوكاكولا

١ — الوطنية للزجاج والبللور ٥٢٥

شركة بيرة الأهرام

١ — الوطنية للزجاج والبللور ٥٢٥

شركة العبوات اللوائية

١ — العربية للعبوات اللوائية ٢٠٠

الشركة المصرية لتعبئة وتوزيع السلع
الغذائية (شحت)

١ — العربية للعبوات اللوائية ١٠٠٠

شركة النيل للأدوية والصناعات الكيماوية ،
وشركة القاهرة للأدوية والصناعات الكيماوية ،
وشركة النصر والكيماويات الدوائية

- ٣١٥ — العربية للمنتجات الجيلاتينية
١ — شركة النصر للملاحات
١٠٠٠٠ — المصرية للأملاح والمعادن بالقيوم

الهيئة المصرية العامة للبترول

- ٧٥٠٠ — الخدمات البترولية الجوية

هيئة قناة السويس

- ٤٠٠ — الاسماعيلية الوطنية للصناعات الغذائية

محافظة قنا

- ٦٠٠ — قنا للطوب الطفل

محافظة الفيوم

- ١٥١ — الفيوم للمستحضرات الدوائية

محافظة الدقهلية

- ١٠٠ — السنبلاوين الوطنية لمشروعات الأمن الغذائي
٦٠٠ — الدقهلية الوطنية لتصنيع اللحوم والأعلاف

ملحق رقم (٣)

بيان عينة من المساهمين الذين يساهمون في شركتين أو أكثر من الشركات المساهمة (٧٥) —
(١٩٨٤) ولا تقل مساهمتهم عن ١٠٠ ألف جنيه .

(١) ابراهيم أبو المون أحمد كامل

الشركة	تاريخ التأسيس	قيمة المساهمة بالألف جيه
١ - مستشفى السلام	١٩٧٨/١٢/١٢	٥٦٧,٢
٢ - المجموعة المصرية للاستشارات	١٩٧٩/٥/١٣	٣٠
٣ - الكيماويات العطرية ومكسبات الطعم والرائحة « فيو كاتو »	١٩٨٠/١/٢٢	٢٥٠
٤ - الخبراء العرب في الهندسة والإدارة مصر / يث / مصر	١٩٨٠/٧/١٧	١٥٠,٤
٥ - بنك أسبوط الوطني للتنمية	١٩٨١/٨/٢٦	٥
٦ - بنك هونج كونج المصرى	١٩٨٢/٥/١٧	٨٤٠
٧ - أسبوط الوطنية للأمن الغذائي	١٩٨٥/٦/٢٧	١
٨ - قارون للاستثمار والتنمية	١٩٨٣/٣/٦	١١٠٠
٩ - الوطنية للأمن الغذائي	١٩٨٣/٦/٥	١٠٠
١٠ - مصر العربية للفنادق والأقصر	١٩٨٣/٨/٢١	١٦٠
جملـة		٣٠٦٨,٧

(٢) ابراهيم مذكور

١ - بنك الاسكندرية الكويت الدولى	١٩٧٨/٤/٢٤	٤٠
٢ - جرين بيرامينز	١٩٨٢/٣/٣	١٩٦
٣ - البرارى للاستثمار	١٩٨٣/٢/٢٦	٢
٤ - المصرية الحديثة للتنمية والاستثمار	١٩٨٣/٣/٢	١٠٠
جملـة		٣٣٨

(٣) أحمد أبو اسماعيل

١ - بنك القاهرة الشرق الأقصى	١٩٧٨/٦/٢١	٥٠
٢ - صناعة مواشير ومنتجات البلاستيك	١٩٨٠/٥/٥	٣٥
٣ - البحيرات المرة للاستثمار	١٩٨٠/٨/٢٣	١٢,٣
٤ - سمندو للنسيج والوبريات	١٩٨١/٢/٢٨	١٢,٦
جملـة		١٠٩,٩

(٤) أحمد رفعت مناصر

٤٠٠	١٩٧٨/١٢/٧	منتصر للمقولات والتعمير	١ -
١٠٠٠	١٩٨١/٦/٤	منتصر للمحاجر والخراسانات الجاهزة	٢ -
٢٠	١٩٨١/٩/١٢	دار مايو الوطنية للنشر	٣ -
٤٠٠	١٩٨٣/١١/٢٣	الدولية لتصنيع وتوزيع الفيديو	٤ -
١٨٠	١٩٨٤/٦/٢٣	المجموعة العربية للاستثمار والتنمية	٥ -
٢٠٠٠		جملته	

(٥) أحمد سعيد عباس

٢٤٩	١٩٨١/٩/١٤	مفيسك مصر للمقولات	١ -
٨٣	١٩٨١/١٢/٢٧	كوجيمي ميبل إيست للمقولات	٢ -
٣٣٢		جملته	

(٦) أحمد عبد السلام هبة

٦٣	١٩٧٠/١/٢٦	بنك النيل	١ -
١٠٠٥	١٩٧٩/٤/٤	الوئيوم رمسيس	٢ -
١٣٣٧	١٩٨٠/٥/٥	صناعة مواشير ومنتجات البلاستيك	٣ -
٣٠	١٩٨٠/٨/٢٣	البحيرات المرة للاستثمار	٤ -
٣٠٠	١٩٨٢/٧/١٣	إنتاج مشتقات الدم (دلتا فلرم)	٥ -
٣٦٠٥		جملته	

(٧) أحمد عبد الله اللبيب

٨٣٠٥	١٩٨١/١٢/٢٧	كوجيمي ميبل إيست للمقولات	١ -
٢٠٠	١٩٨٢/٩/٤	بنك مصر العربي الأفريقي	٢ -
٢٨٣٠٥		جملته	

(٨) أحمد كامل يس

٧٠	١٩٧٨/٣/٤	بنك قناة السويس	١ -
----	----------	-----------------	-----

٢٠٠	١٩٧٨/١٢/١٢	٢ — النيل للفنادق والسياحة
		٣ — المصرية الفرنسية للصناعات الزراعية والغذائية
١٤٠	١٩٨١/٧/٢٥	
١٠٠٠	١٩٨١/٩/١٠	٤ — هانوفيل للسياحة
		٥ — الوادى الاستثنائية لصناعة الصابون والمنظفات الصناعية
١٢٠	١٩٨٣/٢/٢٤	
١٥٣٠		جلسة

(٩) أحمد كمال أبو حشيش

٧٠٥	١٩٧٩/١٠/١٥	١ — العربية للكرفان والخدمات السياحية
١١٠	١٩٨١/٩/١٦	٢ — الشرق الأوسط القابضة
١٥	١٩٨٣/١٠/١٧	٣ — القاهرة للاستثمارات والتنمية
١٣٢٥		جلسة

(١٠) أحمد محمد الشريف

١٥٠	١٩٨٢/٨/٢٤	١ — الاسلامية الدولية للاستثمارات العقارية
٢٠٠	١٩٨٢/٨/٣٠	٢ — الاسلامية الدولية للفلوات
١٠٠	١٩٨٤/٣/٢	٣ — الاسلامية الدولية للصوتيات والمرئيات
٤٥٠		جلسة

(١١) أحمد محرم

٢٥	١٩٧٦/٥/٢٠	١ — مصر لمران للاستثمارات الهندسية
		٢ — أردمان أمس لهندسة التربة واختبر مواد التثبيت
١٧٠٥	١٩٧٨/٤/٢٧	
٤٠	١٩٧٨/١٠/١٧	٣ — برون أندروت المصرية للانشاءات
٥	١٩٧٩/٥/٣	٤ — قى. أى. فى الشرق الأوسط
٢٥	١٩٨١/١٠/٢٦	٥ — البنك المصرى الخليجى
١١٢٥		جلسة

(١٢) أحمد يوسف الجندي^(١)

٣٥٠	١٩٧٦/٥/٢٥	مصر أبوظبي للاستشارات العقارية	١ -
٢٠٠	١٩٨٧/٢/٢٤	الطيران العربي الدول	٢ -
٥٩٥	١٩٨١/٣/١٩	الوطنية للاستثمار والمشروعات الملمة	٣ -
١١٤٥		جملته	

(١٣) اسلام خلي

٢٣١	١٩٨١/٥/١٩	ديرب نيم للاستثمار	١ -
٢٠٤٤	١٩٨٢/٣/٣	جرين براميلز	٢ -
		الوادي الاستشارية لصناعة الصابون	٣ -
١٠	١٩٨٣/٢/٢٤	والمظفات الصناعية	
١٤٠	١٩٨٣/٨/٢١	مصر العربية للفنادق	٤ -
٢٤٢٥		جملته	

(١٤) اسماعيل بليغ صبرى

١٢ر٥	١٩٧٨/١/٢٦	بنك النيل	١ -
		المصرية الفرنسية للصناعات الزراعية	٢ -
١٠٠	١٩٨١/٧/٢٥	والفنادق	
١١٢ر٥		جملته	

(١٥) أشرف أبو الوفا مروان

١٠٥٠	١٩٧٩/٨/١٤	الاتحاد الدول للاستشارات	١ -
١٠٠	١٩٨٠/٧/١٥	المتحدة للاتشات	٢ -
٨٤	١٩٨٢/٥/٢٦	الاتحاد للأجهزة الكهربائية	٣ -
١٢٣٤		جملته	

(١) عضو لجنة الشؤون الاقتصادية بحزب الوفد ونائب رئيس لجمعية المصرفية بلندن ومساهم فى تأسيس العديد من الشركات الأخرى . الأهرام ٨٥/٣/٢٤ ، والأخبار ٨٥/٢/٩ ، ص ٧ .

(١٦) السيد السيد الجوهري

٢٠	١٩٧٦/٢/١٦	القاهرة للمربطات الصناعية	١
٢٠٠	١٩٧٦/٣/٢٥	السعودية المصرية للاستثمار والتمويل	٢
٢٥	١٩٧٨/١/٢٦	بنك النيل	٣
١٠٠	١٩٧٨/٨/٢٠	بنك الدلتا الدولي	٤
٦٠	١٩٧٨/١٢/٣١	المقطم للفنادق والمنشآت السياحية	٥
٥٢٥	١٩٧٩/١/١٥	الشرق الأوسط لصناعة الزجاج	٦
٢١	١٩٧٩/١١/٢٤	الاسكندرية للمربطات والصناعة	٧
٢٨٠	١٩٨١/٦/٨	بنك الاعتاد والتجارة مصر	٨
١٢٣١		جـلـة	

(١٧) المحضر عادل الألفي

١٣٢	١٩٧٨/٩/٣٠	العربية للمباني الجاهزة والمواد المزلزة	١
٦٧ر٥	١٩٧٩/١/١٦	المشروع السياحية	٢
١٠	١٩٧٩/٢/٦	الدولة لصناعة الكاسيت والشرائط	٣
٢٢٥	١٩٨١/٦/٣	المهندس الوطنية لصناعة اللحوم	٤
٤٠	١٩٨٤/٤/١٦	ماك للمقاولات	٥
١٠	١٩٨٤/١٢/١١	الاتاج الحيواني	٦
٤٨٤ر٥		جـلـة	

(١٨) الياس ونيس فطيس

٢٠	١٩٧٨/٥/١٣	أورليكون مصر لأسياخ ومهمات اللحام	١
١٢٢ر٥	١٩٨٥/٥/٢٧	العالمية للبساطين والمنسوجات	٢
١٤٢ر٥		جـلـة	

(١٩) أنور القاضى

٢٠	١٩٧٨/٣/٢٦	فلل للاستشارات	١
٣٦	١٩٧٨/٨/١٤	جـتـكـلـو مصر لمواد البناء	٢
٤٠٠	١٩٨٠/٩/٢٩	محفيس الصناعية والتجارية	٣
٦٠	١٩٨٢/١٢/١٤	الدقهلية الوطنية للطباعة والنشر	٤
٥٦٦		جـلـة	

(٧٠) أنور محمد مرسى

٣٠	١٩٨١/٢/١	النقل والسياحة الداخلية « انترنور »	١ —
١٠٠	١٩٨١/٩/١٢	بنك الاسكندرية التجارى البحرى	٢ —
٤٠	١٩٨٢/٩/٤	بنك مصر العربى الأفريقى	٣ —
١٤٢	١٩٨٣/٣/٢٨	دار الاسكندرية للطباعة والنشر	٤ —
١٥٠٠	١٩٨٤/٥/١٢	الأنوار للإستثمار	٥ —
١٦٨٤٢٢		جملـة	

(٧١) أيوب عدلى أيوب

١٢٥	١٩٧٩/٢/٥	موباج أيوب	١ —
١٤٩٤	١٩٨١/٤/٧	الاستثمار والتنمية	٢ —
١٠٠٠	١٩٨١/٧/٢	أيوبكو للمقاولات	٣ —
٢١٠	١٩٨١/٩/٢٨	أجلاند للأمن الفئائى	٤ —
٢٨٢٩		جملـة	

(٧٢) بشرى عبد المنعم الصاوى

٢٤٠	١٩٧٨/٢/٤	مصر للاستثمار والتنمية	١ —
		مصر أمريكا لصناعة السجاد والموكيت	٢ —
٢٥٠	١٩٨١/٣/٢٥	« ماك »	
		الألمانية لمعدات المرور والأجهزة	٣ —
٢٢٨	١٩٨٣/٢/٢١	الالكترونية	
٥٠	١٩٨٣/٤/٢	العاشر من رمضان لصناعة الفزل	٤ —
٧٦٨		جملـة	

(٧٣) هيجت سعد خليل

٢٠٠	١٩٧٨/٢/٢٤	الطيران العربى الدولى	١ —
٢٠٠	١٩٨٢/٩/٤	بنك مصر العربى الأفريقى	٢ —
٤٠٠		جملـة	

(٢٤) توفيق بياوى منصور

٣٠	١٩٧٦/٧/٢٩	المطاعم السويسرية المصرية (سركو)	١ —
١٢٠	١٩٧٨/٣/٤	بنك قناة السويس	٢ —
١٦	١٩٧٨/٥/١٣	أورليكون مصر لاسياخ ومهمات اللحم	٣ —
٣٠	١٩٧٨/١٠/١٧	براون أندروت المصرية للإتصالات	٤ —
٢٥٠	١٩٧٨/١٢/١٢	النيل للفنادق والسياحة	٥ —
١٢٢٠	١٩٨٢/٥/٢٧	العالمية للبساطين والمنسوجات	٦ —
١٥١٢	١٩٨٣/٤/١٤	جنرال موتورز مصر	٧ —
٢٠٨٠٫٥			جملته

(٢٥) حاتم نيازى مصطفى^(١)

١٤٠	١٩٧٨/٣/٤	بنك قناة السويس	١ —
٥٠	١٩٧٨/٨/٢٠	بنك الدلتا الدولى	٢ —
٢٥٠	١٩٧٨/١٢/١٢	النيل للفنادق والسياحة	٣ —
١٠٠١	١٩٨١/٢/١	النقل والسياحة الداخلية «انتراتور»	٤ —
٥٠٤	١٩٨٣/٤/١٤	جنرال موتورز مصر	٥ —
٩٥٤٫١			جملته

(١) رجل أعمال ورئيس اتحاد رجال الأعمال المصريين والأمريكان .

(٢٦) حسام أبو الفوح

٤٥	١٩٧٩/١٠/١٠	الدولية للإتصالات «رامو»	١ —
٦٥٫٦	١٩٨٠/٢/١٦	المصرية الفرنسية «فريس»	٢ —
٣٥٠٠	١٩٨٠/٢/١٨	العربية لصناعة لأعشاب «متين»	٣ —
٤٢	١٩٨٠/٣/١٩	بنك الأهرام	٤ —
١٠	١٩٨١/٦/٣٠	المهندس الوطنية لصناعة اللحوم	٥ —
٥٠	١٩٨٢/٩/٤	بنك مصر العربى الأفريقى	٦ —
		المصرية الحديثة للتنمية والاستثمار	٧ —
٧٣٠٠	١٩٨٣/٣/٢	«مدينا»	
١١٠١٢٫٦			جملته

(٢٧) حسن حسن علام

- ١ — ق. ف. بى إيجيت للراسة وتصميم المنشآت العمرانية ١٩٧٦/٦/٢٤ ١٨
- ٢ — علام جلفرس للمقاولات العامة ١٩٧٨/٦/٨ ٢٥٠
- ٣ — الشركة المتحدة للإنشاءات ١٩٨٠/٧/١٥ ٣٠٠
- ٥٦٨ **جـلـة**

(٢٨) حسن عبد الفتاح هنارة

- ١ — صناعة التبريدات والغازات ١٩٨٠/١٠/٣٠ ٢٦١
- ٢ — المساهمة للأعمال الميكانيكية والكهربائية ١٩٨٢/٢/٢٨ ١٠٠٠
- ١٢٦١ **جـلـة**

(٢٩) خديجة وحيية عبد المنعم بريدة

- ١ — المشاريع السياحية ١٩٧٩/١/١٦ ٥
- ٢ — ديرب نجم للإستثمار ١٩٨١/٥/١٩ ٢
- ٣ — بنك مصر العربى الأفريقى ١٩٨٢/٩/٤ ١٠٠
- ٤ — العربية الأولى للتنمية والاستثمار ١٩٨٣/١١/٢٤ ٤٠٠
- ٥٠٧ **جـلـة**

(٣٠) رالد هاشم بحى

- ١ — مصر أمريكا لصناعة السجاد والموكيت ١٩٨١/٣/٢٥ ١٥٠
- ٢ — المتحلة للأثاث كورمكس ١٩٨٢/٤/٢٠ ٤٨
- ٣ — العاشر من رمضان لصناعة الغزل ١٩٨٣/٦/٢ ٣٧
- ٢٣٥ **جـلـة**

(٣١) رشاد عثمان قاسم

- ١ — الوطنية للأمن الغذائى ١٩٨٠/٩/١١ ١٥٠
- ٢ — الوطنية للإسكان للنقابات المهنية ١٩٨٠/١٢/٩ ٢٠٠
- ٣ — ديرب نجم للإستثمار ١٩٨١/٥/١٩ ١٠
- ٤ — بنك الإسكندرية التجارى البحرى ١٩٨١/٩/١٢ ٥٥٠
- ٩١٠ **جـلـة**

(٣٢) رؤوف وفؤاد كامل مرسى^(١)

١٨٠٠	١٩٨٠/٨/٢	مصر إيران للمنشآت السياحية والإدارية	١ —
		المصرية الفرنسية للصناعات الزراعية	٢ —
١٠٠	١٩٨١/٧/٢٥	والفنائنية	
١٥٥٠	١٩٨٢/١١/٢٧	مصر ألمانيا للمقاولات العامة	٣ —
٣٤٥٠		جـلـة	

(٣٣) ريتشارد وديع غرغور

٢٠٠	١٩٧٥/٩/٢٥	المصرية اللبنانية لصناعة البلاط والقيشاني	١ —
١٥	١٩٧٥/١٠/٣٠	سانشايين للسياحة والخدمات السياحية	٢ —
٢١٥		جـلـة	

(٣٤) زكى هاشم^(٢)

٢٥٠	١٩٧٨/١٢/١٢	النيل للفنادق والسياحة	١ —
١٠	١٩٨١/٦/٨	بنك الإعتاد والتجارة مصر	٢ —
١٤ر٤	١٩٨٢/٤/٢٠	المتحدة للأثاث كرومكس	٣ —
٢٧٤ر٤		جـلـة	

(٣٥) سالم شكرى طهيفة

إيتيس شكرى طهيفة

اليكى القونس طهيفة

١٤٠	١٩٧٩/٥/٢٠	والاسى أوكافر للمقاولات	١ —
٣٥٠	١٩٨٢/١/٣	كانينو بالاس بورسعيد	٢ —
٥٠	١٩٨٢/٩/٢٢	استثمارات الشرق الأوسط	٣ —
٥	١٩٨٣/١/٢٩	العربية للبورسلين	٤ —
٥٤٥		جـلـة	

(١) كان رئيسا لجهة الطوان في عام ١٩٦٦ . أنظر المخرجة الرسمية بتاريخ ١٩٦٦/١/١٧

(٢) عماد دولى ورجل أعمال عمل وزيرا للسياحة في السبعينات وله صلة بدوائر الأعمال العالية خاصة الأمريكية .

(٣٦) سامح على حسب الله

٥١٩	١٩٧٦/٥/٢	١ — اسميتال لتصنيع قطع معدنية للمساكن الجاهزة
٤	١٩٧٧/٤/٢٨	٢ — الصناعات الهندسية المعمارية للإنشاء والتعمير
٩٥	١٩٧٨/٣/٢٦	٣ — فالى للإستشارات
٥٠	١٩٧٩/١٢/١٣	٤ — الهندسية لخدمات التشييد (إيسكو)
٧٥	١٩٨١/٥/٣	٥ — بلور لإنجييت لهندسة التربة
٣٠	١٩٨١/٧/٢٠	٦ — العامرية للمقاولات
٥٠	١٩٨٢/٢/٧	٧ — بنك الإسماعيلية الوطنى للتنمية
٦٠	١٩٨٣/٨/٤	٨ — الإسماعيلية آرت سيتى
٦٨٥٩		جـ لـ

(٣٧) سعد الشربى محمد الشربى

١٠٠	١٩٨٢/١١/٦	١ — الدقهلية الوطنية للأمن الغنائى
٧٥	١٩٨٢/١٢/١٤	٢ — الدقهلية الوطنية للطباعة والنشر
٥٠	١٩٨٤/٣/٨	٣ — السبلالين الوطنية لمشروعات الأمن الغنائى
٢٢٥		جـ لـ

(٣٨) سعد زغلول الأحول ومصطفى وجمال

١٠٠	١٩٧٦/٦/١٠	١ — المصرية الدولية للنقل الجوى
٢٩٨	١٩٧٨/٧/١٧	٢ — المتحدة للهندسة والمقاولات
٦٠٠	١٩٨٠/١/٦	٣ — المصرية الوطنية للملاحة
٢٠٠	١٩٨٢/١١/٦	٤ — الدقهلية الوطنية للأمن الغنائى
١٨	١٩٨٣/١٠/٢٧	٥ — العربية للصناعات الخشبية
١٢١٦		جـ لـ

(٣٩) سعد فخرى عبد التور

١٥٠	١٩٨١/٣/٢٨	١ — المالية المصرية
٢٧٠	١٩٨١/٧/٢٥	٢ — المصرية الفرنسية للصناعات الزراعية والغذائية
٤٢٠		جـ لـ

(٤٠) سعيد أحمد الطويل

٢٥	١٩٧٨/١/٢٦	بنك النيل	١ —
٩٢	١٩٧٩/١٠/١١	العالمية للأحذية	٢ —
٦٥٦	١٩٨٠/٢/٢٦	المصرية الفرنسية «فريس»	٣ —
٤	١٩٨١/٥/١٩	ديوب نجم للإستثمار	٤ —
٨٤٠	١٩٨٢/٥/١٧	بنك هونج كونج	٥ —
١٥٠	١٩٨٢/٩/٤	بنك مصر العربي الأفيقي	٦ —
٧٢	١٩٨٣/٢/٢٤	الوادي الاستشارية لصناعة الصابون والمظفات الصناعية	٧ —
٢٠	١٩٨٣/٣/٣	العمية لتصنيع مواد التغليف	٨ —
١٠	١٩٨٣/٣/١٢	جولدن تكس للأصواف	٩ —
١٢	١٩٨٣/٣/٢٨	دار الاسكندرية للطباعة والنشر	١٠ —
١٢٩٠٦		جملية	

(٤١) سعيد عبد الحليم الصوري

٢١	١٩٨١/٨/١٩	بنك البحية الوطنى للتنمية	١ —
١٠٠	١٩٨٢/١/٤	البحية للطوب الطفل ومواد البناء	٢ —
١٢١		جملية	

(٤٢) سعيد محمد الجمل

٢٥	١٩٧٨/١/٢٦	بنك النيل	١ —
٠٠	١٩٨١/٧/٢٦	بنك الدقهلية الوطنى للتنمية	٢ —
١٠٠	١٩٨٢/١١/٦	الدقهلية الوطنية للأمن الغذائى	٣ —
٣٠٠	١٩٨٢/١٢/١٤	الدقهلية الوطنية للطباعة والنشر	٤ —
١٥٠	١٩٨٤/٣/٨	السبلاتين الوطنية لمشروعات الأمن الغذائى	٥ —
١٣٥٠		جملية	

(٤٣) سمير حسن عزالى

١٩٠	١٩٧٩/٥/١٣	المجموعة المصرية للإستثمارات	١ —
١٥٠	١٩٨٢/٨/٢٤	الاسلامية الدولية للإستثمارات العقارية	٢ —

٢٠٠	١٩٨٢/٨/٢٠	الاسلامية الدولية للمقاولات	٣ -
٢٠٠	١٩٨٤/٣/٢٠	الاسلامية الدولية للصوتيات والمرئيات	٤ -

٧٤٠ جـ

(٤٤) ميد مرعى

٢٢	١٩٧٦/٦/٣	مصر إيران لتكيف الهواء	١ -
٤٥	١٩٧٧/٨/٢٥	المصرية للدواجن	٢ -
٣٦٠	١٩٨٠/٤/١٤	فيتور للمياه المعدنية	٣ -
		المصرية الفرنسية للصناعات الزراعية	٤ -
١٤٠	١٩٨١/٧/٢٥	والغفائية	
٤٠٠	١٩٨١/٩/١٠	هانوفيل للسباحة	٥ -
٢٠	١٩٨٤/٣/٢٠	الدولية للصوتيات والمرئيات	٦ -

٩٤٦,٥ جـ

(٤٥) شفيق يوسف نجم

٦٠٠	١٩٨١/٩/١٠	هانوفيل للسباحة	١ -
٢٠٠	١٩٨٢/٩/٤	بنك مصر العربى الأفريقى	٢ -

٨٠٠ جـ

(٤٦) شرف أميل الكسان

١٠	١٩٧٨/١/٢٦	بنك النيل	١ -
٢٥٠	١٩٧٨/١٢/١٢	النيل للفنادق والسباحة	٢ -
٢٠٠	١٩٧٨/١٢/٢٤	الطيران العربى الدولى	٣ -

٤٦٠ جـ

(٤٧) صلوات حبيب نخلة

١	١٩٧٦/٥/٩	مذكر الدولية للبواخر النيلية	١ -
		الصناعات الهندسية والمعمارية	٢ -
١	١٩٧٧/٤/٢٨	للإنشاء والتعمير	
٤٠	١٩٧٨/٩/١٧	مصر الخمسا للإنشاءات والهندسة	٣ -

١٥٠	١٩٨١/١٠/١	سيمنز إيجيبت	٤ —
١٣	١٩٨٢/١/٦	المقاولات العالمية	٥ —
٣٢٢		جملـة	

(٤٨) عادل طالب أغـا

١١٩	١٩٨٠/١/٢١	مستشفى السلام الدولى	١ —
		المصرية الأمهكية للتنمية الصناعية والاقتصادية	٢ —
١١٥٦	١٩٨٠/٣/٢٧		
٧٠٠	١٩٨٢/٢/١٠	المصرية الأمهكية للاستثمار	٣ —
٢٠٠	١٩٨٣/٦/١٤	أبراج مصر العالمية	٤ —
٢١٧٥		جملـة	

(٤٩) عادل ناشدينى بشارة

٢٠	١٩٧٨/٤/٢٤	بنك الاسكندرية الكويت الدولى	١ —
١٩٨	١٩٨٠/١٠/٣	المباني المتحدة	٢ —
٧٠٠	١٩٨١/٢/١٤	المصرية لمقاولات التبيد وتكييف الهواء	٣ —
٩١٨		جملـة	

(٥٠) عادل يوسف خليل

٨٤	١٩٧٨/١٢/١٢	مستشفى السلام	١ —
٣٠٠	١٩٨١/١٠/٢٦	البنك المصرى الخليجى	٢ —
٢٠٩٢٥	١٩٨٢/١٠/٤	المصرية الأمهكية للبوابات والدعائنات	٣ —
٢٤٧٦٥		جملـة	

(٥١) عبد الرؤوف ابراهيم شهابك

٥٠	١٩٨١/٧/٢٩	العالمية للاستثمار والتنمية	١ —
١٦٠	١٩٨٢/١١/٩	العالمية للمقاولات والتشييد	٢ —
٢١٠		جملـة	

(٥٢) عبد السلام هيكل

١٤٥	١٩٧٨/٣/٢٦	فالى للإستثمارات	١ —
٧٢٠	١٩٨٢/١/١٩	البحر المتوسط للمقاولات	٢ —
٨٦٥		جُلَّة	

(٥٣) عبد العزيز حجازى

٢٠	١٩٧٨/١٢/٥	الاستثمار العربى	١ —
١	١٩٨٠/١/٢١	مستشفى السلام الدولى	٢ —
		المصرية الأميكية للتنمية الصناعية والاقتصادية	٣ —
٢٥٠	١٩٨٠/٣/٢٧		
٥٠	١٩٨٢/٢/١٠	المصرية الأميكية للاستثمار	٤ —
٤٠	١٩٨٣/٦/١٤	أبراج مصر المالية	٥ —
٣٦٩		جُلَّة	

(٥٤) عبد العظيم لقمه

٢٧٢	١٩٧٦/٧/٢٥	العالم العربى للتجارة	١ —
١١٦٧	١٩٧٧/٥/٢٩	مصر السعودية العقارية	٢ —
٥٠	١٩٧٧/١١/١٧	الاسماعيلية مصر للدواجن	٣ —
٥٠	١٩٧٧/١٢/٢٤	الاسماعيلية مصر للتنمية	٤ —
٢٥٠	١٩٧٧/٣/٤	بنك قناة السويس	٥ —
٢٥	١٩٧٨/٧/٦	السلام للاستثمار	٦ —
٤٢٠	١٩٧٩/٢/١٩	مجمع زقى الوطنى للتجميد والتجهيد	٧ —
٧٠٠	١٩٧٩/٧/١٧	الاسماعيلية للسباحة	٨ —
٩٠٠	١٩٨٠/١/٨	العربة الدولية للاستثمارات	٩ —
٢٥	١٩٨٠/٥/٥	صناعة مواشير ومنتجات البلاستيك	١٠ —
٢	١٩٨١/٨/٢٦	بنك أسيوط الوطنى للتنمية	١١ —
٨٠٠	١٩٨٤/٣/٢٦	العربة لصناعة مستلزمات المواشير	١٢ —
٤٦١٠٧		جُلَّة	

(٥٥) عبد العليم وطلعت محمد سمهان

٢٥	١٩٧٩/١/٢٦	المشاريع السياحية	١
٥٥٠	١٩٧٩/٣/١٩	منظمة الشرق للمباني والانشاءات «ايكو»	٢

٥٥٧,٥

جـلـة

(٥٦) عبد القادر السيسى

١٠	١٩٧٦/١/١	الجزائيت والرخام المصرية	١
٨	١٩٧٨/٥/١٣	اورليكون مصر لأسياخ ومهمات اللحام	٢
٢٥	١٩٧٨/٧/٦	السلام للاستثمار	٣
٣٦,٢	١٩٧٩/١٠/١٥	العربة للكرافان والخدمات السياحية	٤
١٠٠	١٩٨٢/٩/٤	بنك مصر العربى الأفريقى	٥
١٥٠	١٩٨٢/٤/١٤	البحر الأزرق المصرية للإستثمار	٦
٥	١٩٨٣/٣/٣	العربة لتصنيع مواد التغليف	٧
٤٧	١٩٨٣/٣/٢٨	دار الإسكندرية للطباعة والنشر	٨

٣٣٨,٩

جـلـة

(٥٧) عبد المنعم وعبد الحميد مصطفى سمودى

٦٠٠	١٩٧٩/١٠/٨	النيل للتنمية الزراعية «نلاكو»	١
١٢٥	١٩٨١/٣/١٩	الوطنية للاستثمار والمشروعات العامة	٢
١٢	١٩٨١/٥/٧	المصرية الأمهكية للزراعة	٣
٢٥٥	١٩٨١/١١/١٤	مودرن للإستثمارات والتنمية	٤
١٧٥٠	١٩٨٢/١/٣	كانتو بالاس بورسعيد	٥
٢١٧	١٩٨٣/١/١٨	مودرن للمقاولات والتعمير	٦
٢٠٠	١٩٨٣/٦/٥	الجيرة الوطنية للأمن الغنائى	٧

٣١٥٩

جـلـة

(٥٨) عثمان أحمد عثمان

١٧,٣	١٩٧٦/٥/٢	استيتمان لتصنيع قطع معدنية للمساكن	١
		الجساهرة	
٥	١٩٧٧/٤/٢٨	الصناعات الهندسية المعمارية للإتشاء والتصميم	٢

٢٥٠	١٩٧٧/٧/٩	العربية للألياف الصناعية	٣ —
٥٠٠	١٩٧٧/١٢/٨	المقاولات والصناعات التخصصية	٤ —
٢٥	١٩٧٨/١/٢٦	بنك النيل	٥ —
١٧٥	١٩٧٨/٣/٤	بنك قناة السويس	٦ —
٣٤٧,٤	١٩٧٨/٥/١٠	العربية لإنتاج المحاجر (كواركو)	٧ —
١٠	١٩٧٨/٨/٢٠	بنك الدلتا الدولي	٨ —
١٠٢	١٩٧٩/٧/٢	مصر ريموند للأساسات	٩ —
٨٠	١٩٧٩/١٢/١٣	المهندسية لخدمات التشييد (ايسكو)	١٠ —
		مصر ديفيلاج والمقاولات والصناعات	١١ —
١٥٠	١٩٨٠/٢/١٠	التخصصية	
١٠	١٩٨١/٥/١٩	ديوب نجم للاستثمار	١٢ —
١	١٩٨١/٩/١٢	دار مايو الوطنية للنشر	١٣ —
١٤٢٥	١٩٨١/١٠/٢٥	المجموعة الاستشرية المتحدة	١٤ —
٥٠	١٩٨٢/٣/٧	الشرقية الوطنية للمقاولات	١٥ —
٣١٤٧,٧		جـ	

(٥٩) عز الدين محمد الدهاج

١٥٠	١٩٨٢/٨/٢٤	الاسلامية الدولية للاستشارات العقارية	١ —
٢٠٠	١٩٨٢٣٨/٣	الاسلامية الدولية للمقاولات	٢ —
١٠٠	١٩٨٤/٣/٢	الاسلامية الدولية للصوتيات والمرئيات	٣ —
٤٥٠		جـ	

(٦٠) عزت ومصطفى عبد الوهاب

		المصرية اللبنانية لصناعة البلاط	١ —
٤٠٥	١٩٧٥/٩/٢٥	والقيشاني (ايسكو مصر)	
٣٠	١٩٧٥/١٠/٣٠	سانشاي للسياحة والخدمات السياحية	٢ —

١٣٥

جـ

(٦١) عصام شفيق جبر

١٠٠	١٩٨٠/٢/١٨	العربية الحديثة لصناعة الأخشاب ومبنيه	١ —
٣٧	١٩٨٠/٤/١٦	الوطنية للمشروبات	٢ —

١٠٠	١٩٨٢/٩/٤	بنك مصر العربي الأفريقي	٣ —
١٢٠	١٩٨٣/٣/٢٨	دار الاسكندرية للطباعة والنشر	٤ —
٣٥٧		جملته	

(٦٢) عفاف عبد الحليم الشراوى

٥	١٩٨١/٩/٥	بنك الفيح الوطنى للتنمية	١ —
١٠٠٠	١٩٨٢/٩/٦	الهندسية والتعمير (هانورا)	٢ —
١٠٠٥		جملته	

(٦٣) عقل محمد حلمى^(١)

١٤٥	١٩٨٠/٣/١٩	بنك الأهرام	١ —
١٠	١٩٨١/٥/١٩	ديرب نهم للاستثمار	٢ —
٢٢٥	١٩٨٢/١/١٦	الشرق الأوسط للتنمية والتعمير	٣ —
٢٤٩,٥		جملته	

(٦٤) على عبد النعم المفتى

١٤	١٩٧٨/١٢/١٢	مستشفى السلام	١ —
٥٠	١٩٧٩/٣/٢٥	الاسكندرية للأغذية	٢ —
٣٦٥	١٩٨٠/١/٣١	العالية للنقل السياحى	٣ —
٣٧٩		جملته	

(٦٥) على وحسن عبد الفتاح الشلقالى^(٢)

٢٧٠	١٩٧٧/٨/١١	أوناس للسياسة	١ —
٣٠	١٩٧٨/٣/٢٦	فالى للإستثمارات	٢ —
٦,٩	١٩٧٨/٤/٢٢	المجموعه للاستشارات للشرق الأوسط	٣ —
٢٤٠	١٩٨٤/٦/٢٣	المجموعه العربيه للاستثمار والتنمية	٤ —
٥٤٦,٩		جملته	

(١) كان رئيسا لمجلس إدارة الشركة المصرية للصناعات الحربية والتليفونات ، المجهدة الرسمية ١٩٦٨/٦/٢ .

(٢) فرضت عليه الحراسة بقرار رقم ١٨ لسنة ١٩٦٧ . أنظر المجهدة الرسمية بملات التاريخ . ورفضت عنه بقرار رقم ١٧١ لسنة ١٩٦٨ . أنظر المجهدة الرسمية بملات التاريخ .

(٦٦) فصحى اسماعيل والى

١٨٠	١٩٨٢/٨/٢٤	الاسلامية الدولية للاستشارات العقارية	١ —
١٠	١٩٨٢/٨/٣٠	الاسلامية الدولية للمقاولات	٢ —
١٢٠	١٩٨٤/٣/٢	الاسلامية الدولية للصوتيات والمرئيات	٣ —
٣٩٠		جملـة	

(٦٧) فصحى ووجيه الدجوى

٧٠	١٩٨٠/١/٢١	مستشفى السلام النوبل	١ —
٢٠٠	١٩٨١/١٢/١٠	النيل للاستثمار والتنمية	٢ —
٥٠	١٩٨٢/٨/١٤	النيل للتعبدين	٣ —
٣٢٠		جملـة	

(٦٧) فوزى رزق المفتى

٢٧٢	١٩٧٦/٧/٢٥	العالم العربى للتجارة	١ —
٥٠	١٩٧٨/١/٢٦	بنسك النيل	٢ —
١٢٠	١٩٧٨/٣/٤	بنك قناة السويس	٣ —
٢٥	١٩٨٠/٥/٥	صناعة مواشير ومنتجات البلاستيك	٤ —
		المصرية الأسبانية لمنتجات الأستوس	٥ —
٢٢٥	١٩٨٠/١١/٢٢	(وزراء مصر)	
١٥٠٠	١٩٨١/٧/٥	العالم العربى للإستثمار والتنمية	٦ —
١٠٥٠	١٩٨٢/١٢/١٨	العربية للمستلزمات الطبية	٧ —
٢٤٠٠	١٩٨٤/٣/٢٦	العربية لصناعات مستلزمات المواشير	٨ —
٥٦١٩,٥		جملـة	

(٦٩) كامل توفيق دياب

١٠٠	١٩٨٠/٧/٣	ميكان أهد إيجيبت	١ —
١٠	١٩٨١/٥/١٩	ديرب نجم للاستثمار	٢ —
٤٠٠	١٩٨١/٩/١٤	الحفر الوطنية	٣ —
٨٤٠	١٩٨٢/٥/١٧	بنك هونغ كونج	٤ —
		الوادى الاستشارية لصناعة الصابون	٥ —
٨٤	١٩٨٣/٢/٢٤	والمنظفات الصناعية	
١٤٣٤		جملـة	

(٧٠) كمال أحمد عاشور

٢٠	١٩٧٨/٩/١٧	مصر النمسا للإنشاءات والهندسة	١ —
٥٠	١٩٧٨/١٠/١٧	براون أندرويت المصرية للإنشاءات	٢ —
٦٠	١٩٨٠/٤/٢٤	المصرية العالمية للمقاولات «كونكورده»	٣ —
١٠٤٤	١٩٨٠/١٠/٣٠	صناعة التبيد والفراغات	٤ —
٤٥	١٩٨٠/١٢/٢٠	انترنايل للتصنيع	٥ —
١٥٢٥	١٩٨٤/٤/٥	الجيرة للكتابلات	٦ —
٦٠٠	١٩٨٤/٤/١١	الجيرة للمشروعات والهندسة	٧ —
جملــــــــــــــــة			
٢٤٠٤٤			

(٧١) محمد أحمد غانم

١٤٠	١٩٧٦/١/١	الجرائيت والرخام المصرية	١ —
٦٠	١٩٧٦/١/٢٢	تصنيع الأقماع البلاستيك	٢ —
٩٦٣	١٩٧٨/٩/١٩	المصرية الكويتية للتعمير	٣ —
٤٠٠	١٩٨٢/٤/٢٢	النيل للأحذية البلوريتان	٤ —
جملــــــــــــــــة			
٦٩٦٣			

(٧٢) محمد إسماعيل العوطي وأخواته^(١)

١٧٢,٥	١٩٧٨/١/٢٦	بنك النيل	١ —
١٤	١٩٧٨/١٢/١٢	مستشفى السلام	٢ —
٧٠	١٩٨٤/٢/١٨	العربة لصناعة الأخشاب «متين»	٣ —
٤٠٠	١٩٨٢/١١/١٣	النيل للتصنيع الزراعي	٤ —
٦٥٠	١٩٨٢/١١/١٤	النيل للطباعة والتغليف	٥ —
١٠٠٠	١٩٨٣/٣/٢	المصرية الحديثة للتنمية والاستثمار	٦ —
٣٠٠	١٩٨٣/١/١	المباني المصرية «أركان»	٧ —
١٥٠٠	١٩٨٣/١١/٢٧	طبية للمشروعات والتنمية	٨ —
جملــــــــــــــــة			
٤١٠٩,٥			

(١) رأسمالية قديمة فرضت عليه الحراسة بتاريخ ١٩٦٧/٢/١٨ مع عبد الفتاح الشلقاني ومحمد زهير جرائه . أنظر
المجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٦٧/٢/١٨ .

(٧٣) محمد الرزوق وزوجته ربيعة الهادي التركي

٩٠٠	١٩٨١/١/١٩	ملينجك للاستثمار المصرية	١ —
٧٧٩	١٩٨١/١٠/٣١	ملينبو للاستثمار	٢ —
١٦٧٩		جملية	

(٧٤) محمد أنور السادات

١٠٠	١٩٨٠/٩/١١	الوطنية للأمن الغذائي	١ —
١	١٩٨١/٨/١٩	بنك البحوث الوطني للتنمية	٢ —
ار	١٩٨١/٩/١٢	دار مايو الوطنية للنشر	٣ —
١٠١٩		جملية	

(٧٥) محمد توفيق عبد اللطيف شوقي

٨٠٠	١٩٨١/٩/١٤	الحفر الوطنية	١ —
١٦٨	١٩٨٢/٥/١٧	بنك هونج كونج المصري	٢ —
٩٦٨		جملية	

(٧٦) محمد جميل عبد المتطار

		مصر أمريكا لصناعة السجاد والموكيت	١ —
١٢٠	١٩٨٢/٣/٢٥	مساكن	
٣٨	١٩٨٣/٦/٢	العاشر من رمضان لصناعة الغزل	٣ —
٢٥٨		جملية	

(٧٧) محمد حامد محمود

٤٠٠	١٩٧٥/٩/٣٠	الجيزة لإنتاج الدواجن	١ —
٣٥٠	١٩٨١/١/٢٤	بن لادن العربية للإستثمار	٢ —
٥	١٩٨١/٥/١٩	ديوب نجم للإستثمار	٣ —
٧٥٥		جملية	

(٧٨) محمد حسن الياز

١١٠	١٩٨١/٩/١٦	الشرق الأوسط القابضة	١ —
-----	-----------	----------------------	-----

١٥٠	١٩٨٢/٤/١٤	البحر الأزرق المصرية للإستثمار	٢ —
١٠٠	١٩٨٢/٩/٤	بنك مصر العربى الأفريقى	٣ —
٣٦٠		جملـة	

(٧٩) محمد حسن العبد

١٠	١٩٧٥/٨/٢٦	العربية للخزف	١ —
١١٠٤	١٩٧٩/١١/٨	روستكو للأثاث	٢ —
٢٥	١٩٨٣/٣/١٣	العربية للطوب	٣ —
١٤٥٤		جملـة	

(٨٠) محمد رشيد راشد

٧٥٢	١٩٨١/٣/٢٤	المصرية الألمانية للأغذية	١ —
٣٥٧	١٩٨١/٧/١٧	مينا رشيد للملاحة	٢ —
١١٠٩		جملـة	

(٨١) محمد سعيد رشدى

١٠	١٩٧٦/٦/٣	مصر ليزان لتكييف الهواء (مواكى)	١ —
٥	١٩٧٨/١/٢٦	بنك النيل	٢ —
٣	١٩٧٩/٤/٢٩	المصرية الأمريكية للنقل والشحن والتفنيخ	٣ —
١٤٥	١٩٧٩/٧/٣	قى. أى. فى الشرق الأوسط	٤ —
٣٠٠	١٩٧٩/٩/١٠	إيمكس انترناشيونال	٥ —
٣٣٢٥		جملـة	

(٨٢) محمد سعيد عبد النعم

٤٢٣٥	١٩٧٨/٩/١٩	المصرية الكويتية للتعمير	١ —
٢٥	١٩٨٧/١٢/٥	الاستثمار العربى	٢ —
٣٨٠	١٩٧٨/١٢/٢٤	الطوان العربى الدولى	٣ —
١٤٥	١٩٨١/٣/١٩	الوطنية للإستثمار والمشروعات العامة	٤ —
٨٤	١٩٨٢/٦/٢٤	مصر العربية للإنتاج الحيوانى	٥ —
١٤٥	١٩٨٣/٤/٢	العاشر من رمضان لصناعة الغزل	٦ —

٣٧٥	١٩٨٣/١١/١٥	نوبا فلم للإستثمار	٧ -
٢١٠	١٩٨٣/١١/١٥	المجموعة العربية للإستثمار	٨ -
٢٢٣٧,٥		جملــــــــــــــــة	

(٨٣) محمد عبد العزيز السمان

٥٠	١٩٨٢/٨/٢٤	الاسلامية الدولية للإستثمارات العقارية	١ -
١٠٠	١٩٨٢/٨/٣٠	الاسلامية الدولية للمقاولات	٢ -
١٥٠		جملــــــــــــــــة	

(٨٤) محمد عبد العزيز محبوب

٢٥٠	١٩٧٩/١٢/٦	الاتحاد للتعمير والتصنيع	١ -
١٧٨	١٩٨١/٦/٢٥	الدولية لتعمية المياه الجوفية والمعدنية	٢ -
١٦٠	١٩٨٢/١/١٨	المصرية لصناعة الأدوات الصحية	٣ -
١٥	١٩٨٣/١/٢٩	العربية للبورسلين	٤ -
٢٥٦	١٩٨٣/٨/٩	الاسكندنافية للخدمات الطبية	٥ -
٣٠٠	١٩٨٤/٣/٥	الدولية لمواد ومستلزمات البناء	٦ -
١١٥٩		جملــــــــــــــــة	

(٨٥) محمد عبد الله مرزبان وشقيقه

٤٥,٣	١٩٧٨/٥/١٦	كولمبيت بالموليف مصر	١ -
١٤٢,٥	١٩٧٩/٤/٢٩	المصرية الأمهكية للنقل والشحن والتضريح	٢ -
٥٠	١٩٨١/٦/ ٨	بنك الإعتاد والتجارة مصر	٣ -
٢٣٧,٨		جملــــــــــــــــة	

(٨٦) محمد عبد المحسن التجار

١٢,٥	١٩٧٨/٤/٢٤	بنك الاسكندنافية الكهيت الدولي	١ -
١٥٠	١٩٨٢/٥/٢٤	الاسلامية الدولية للاستثمارات العقارية	٢ -
٢٣٠	١٩٨٢/٨/٣٠	الاسلامية الدولية للمقاولات	٣ -
٢٥٠	١٩٨٤/٣/٢	الاسلامية الدولية للصناعات والمزيتات	٤ -
٦٤٢,٥		جملــــــــــــــــة	

(٨٧) محمد عبد المحسن شتا

٧٠	١٩٧٩/٩/١٠	إيمكس إنترناشيونال	١ -
٦٥٠	١٩٨٢/٣/٣١	المركز الطبي بالعجوزة	٢ -
٨٤٠	١٩٨٢/٥/١٧	بنك هونج كونج المصرى	٣ -
١٥٦٠		جملية	

(٨٨) محمد على القفى

١	١٩٧٧/١١/١٧	الاسماعيلية مصر للدواجن	١ -
٧	١٩٧٨/١٢/١٢	مستشفى السلام	٢ -
١٢٥	١٩٨٠/١١/٣٠	الريكان للتنمية والإنشاء	٣ -
٢	١٩٨١/٥/١٩	ديرب نجم للإستثمار	٤ -
٩٠٥	١٩٧١/١١/١٤	مودرن للإستثمار والتنمية	٥ -
١٧٥	١٩٨٢/١/٥	العربية المصرية للإستثمار	٦ -
٤٢	١٩٨٢/١٠/٣١	الميلزكية للإستثمار	٧ -
٣٢٣ ٧		جملية	

(٨٩) محمد فخرى عبد الله

٥٠	١٩٧٦/٦/١٠	المصرية الدولية للنقل الجوى	١ -
٢٥	١٩٧٠/١/٣٦	بنك النيل	٢ -
١٣٠	١٩٧٨/٧/١٧	المتحدة للهندسة والمقاولات	٣ -
١٧٥	١٩٧٨/١٢/١٢	مستشفى السلام	٤ -
٣٠	١٩٨٠/٨/٢	مصر إيوان للمنشآت السياحية	٥ -
١٥٩٩	١٩٨٠/١١/٢٥	المصرية السعودية للتنمية	٦ -
١٠٠٠	١٩٨١/٣/٢٣	المهن الطبية للإستثمار	٧ -
٦٧	١٩٨١/٩/٥	بنك الفهم الوطنى للتنمية	٨ -
٣٣٤٦		جملية	

(٩٠) محمد فهد فؤاد حميس

٤٠٠	١٩٨١/٣/٢٥	مصر أمهكا لصناعة السجاد والموكيت	١ -
		ملاك	

٢٥٠	١٩٨١/١٠/٢٦	البنك المصري الخليجي	٢ —
١٠٥٦	١٩٨٢/٤/٢٠	المتحدة للأثاث كرومكس	٣ —
٣٣	١٩٨٣/٤/٢	العاشر من رمضان لصناعة الغزل	٤ —

٧٨٨٦ جـ

(٩١) محمد قشوع

٨٠٠	١٩٨١/٧/١٦	بنك التنمية الوطنية للتنمية	١ —
١٠٠	١٩٨٢/١١/٦	التنمية الوطنية للأمن الغذائي	٢ —

٩٠٠ جـ

(٩٢) محمد فؤاد إبراهيم

١٠	١٩٧٨/١٢/٥	الاستثمار العربي	١ —
٦٣٥	١٩٨١/٥/٢٥	ماتاك المصرية لمقاولات أعمال التبيد	٢ —
٥٩٥	١٩٨٢/١٢/١٥	سنوحى لمواد البناء	٣ —

١٣٢ جـ

(٩٣) محمد محمود

٣٧٦	١٩٧٥/٨/٢١	ايجيبتال لصناعة الأحذية والتعال	١ —
٧٣٥	١٩٧٦/٩/٢٩	بيل تقوهل الورق	٢ —
١٥٠٠	١٩٧٩/٩/١٣	ايجيبتال لصناعة صناديق الكرتون المضلع	٣ —
٦٠٠	١٩٨١/١٠/٢٦	البنك المصري الخليجي	٤ —
٢٠	١٩٨١/١/١٨	المصرية لصناعة الأدوات الصحية	٥ —
١٨٠٠	١٩٨٢/٤/٢١	النيل المتحدة للإستثمارات	٦ —

٥٠٣١ جـ

(٩٤) محمد محمود أبو خادى

٨٠	١٩٨١/٧/٢٥	المصرية الفرنسية للصناعات الزراعية	١ —
١٥٠	١٩٨٢/٩/٤	الغذائية	٢ —
١١٢	١٩٨٢/١٠/١٢	بنك مصر العربي الأفريقى	٣ —
١٥٠٠	١٩٨٤/٣/١١	النيل للمحاجر	٤ —
		المرية للمقاولات والتنمية العمرانية	٤ —

١٧٤١٢ جـ

(٩٥) محمد محمود عزيب

٧٥	١٩٧٥/٨/١٦	العربة للخرف	١ -
		المصرية اللبنانية لصناعة البلاط	٢ -
٤٠٥	١٩٧٥/٩/٢٥	والتيشال (ليسيكو مصر)	
٥٠	١٩٧٨/٣/٤	بنك قناة السويس	٣ -
١٥	١٩٨٣/١/٢٩	العربة للبورسلين	٤ -
٥٤٥		جملية	

(٩٦) محمد محمود نصير

٢٠٠	١٩٧٦/٣/٢٥	السعودية المصرية للإستثمار والتحويل	١ -
٢٣	١٩٧٨/١٢/١٢	مستشفى السلام	٢ -
٢٣٣		جملية	

(٩٧) محمد مصطفى ياقوت^(١)

٤٦	١٩٧٧/٧/١١	شريدنر للمعدات الكهربائية	١ -
٥٠	١٩٧٨/١/٢٦	بنك النيل	٢ -
٥٠٠	١٩٧٨/٢٣	المصرية الأسبانية للملاحة «انجيسيان»	٣ -
٥٩٦		جملية	

(١) رفضت عنه الحراسة بقرار رقم ٦ لسنة ١٩٦٨ . الجريدة الرسمية بطر ١٩٦٠/١/٦ .

(٩٨) محمد عتيق أبو دلال

١٢,٥	١٩٨١/٨/١٩	بنك البحيرة الوطني للتنمية	١ -
٢٢٠	١٩٨٥/١/٤	البحيرة للطلوب الطفل ومواد البناء	٢ -
٢٣٢,٥		جملية	

(٩٩) محمد منير شريف صبرى (شقيق الملكة نازلى)

٧٠٠	١٩٧٧/٩/١٨	نوبا بلرك القاهرة	١ -
١٢,٥	١٩٧٨/١/٢٦	بنك النيل	٢ -
٧١٢,٥		جملية	

(١٠٠) محمود يس شعراوى

مدير حسن شعراوى

أحمد حسن شعراوى

١٣٠	١٩٧٨/٧/١٧	المتحدة للهندسة والمقاولات	١ -
٣٧٥	١٩٧٨/١١/٢٣	المعمارية للإستثمار	٢ -
٤٠	١٩٨٠/١/٢٠	استثمار الطاقة الشمسية	٣ -
٧٥٠	١٩٨١/٩/٢٩	العالمية للتعمير والسياحة	٤ -
١٢٩٥		جملية	

(١٠١) محيى الدين أحمد القرش

١٨٩١	١٩٨٠/١١/٢٥	المصرية السعودية للتنمية	١ -
٣٤٦	١٩٨١/٢/١	النقل والسياحة الداخلية «انتراتور»	٢ -
٨٣٠	١٩٨٣/٧/٢	الجنوب للإستثمارات	٣ -
٢٧٥٥٦		جملية	

(١٠٢) محيى الدين عبد الله هلال

١٦٠	١٩٨٠/٩/٣	الإنشاءات المدنية والأساسات	١ -
٤٥٠	١٩٨١/٧/٢٩	الميكانيكية (ستروميك)	٢ -
٣٥٠	١٩٨١/١٢/١٠	العالمية للإستثمار والتنمية	٣ -
٥٠	١٩٨٢/٨/١٤	النيل للإستثمار والتنمية	٤ -
١٠١٠		النيل للتعبدين	
		جملية	

(١٠٣) مدحت التونسى

١٠٠	١٩٧٨/١٢/٥	الاستثمار العربى	١ -
٥٦٨,٢	١٩٧٨/١٢/١٢	مستشفى السلام	٢ -
٣٠	١٩٧٩/٧/١٣	المجموعة المصرية - للإستثمارات	٣ -
٢٥٠	١٩٨٠/١/٢٢	الكيموفيات العطرية ومكسبات الطعم	٤ -
		والرأى الحصة (نيوكاتو)	
		الخبراء العرب فى الهندسة والإدارة	٥ -
١٥٤	١٩٨٠/٧/١٧	مصر / تيم / مصر	

١٠٥	١٩٨٢/٥/١٧	بنك هونج كونج المصرى	٦ —
٨٤	١٩٨٢/٦/٢٤	مصر العمرة للإنتاج الحيوانى	٧ —
١٥	١٩٨/ ١٢/ ١١	الاتنتاج النباى	٨ —

١١٦٧٦ جلسة

(١٠٤) أحمد عبد الحليم مشهور وآخرون

٢٥	١٩٧٨/٧/٦	السلام للاستثمار	١ —
٢١	١٩٧٩/١/٢٠	فالى للإستثمار ومواد البناء والمقاولات	٢ —
١٢٥٠	١٩٧٩/٥/٢٩	الدولية للإتشاءات	٣ —
٣٩٦	١٩٧٩/١١/٨	روستيكو للأثاث	٤ —
٣٢٨	١٩٨١/٣/١٩	الوطنية للإستثمار والمشروعات العامة	٥ —
٣٢	١٩٨١/٨/٢٣	بنك الشرقية الوطنى للصحة	٦ —
١٥٠	١٩٨٢/٩/٤	بنك مصر العربى الأفريقى	٧ —
٦	١٩٨٣/٣/٢	البرارى للإستثمار	٨ —
٢٥	١٩٨٣/٣/٣	العمرة لتصنيع مواد التغليف	٩ —
٢٣٧	١٩٨٣/٣/٢٨	دار الاسكندرية للطباعة والنشر	١٠ —

١٦٠٥١ جلسة

(١٠٥) مصطفى البلبى

١٠٠	١٩٧٨/٨/٢	بنك الدلتا الدولى	١ —
١٠٠	١٩٧٨/١١/٨	النيل للملابس	٢ —
٢٥	١٩٨١/٩/١٣	دار مايو الوطنية للنشر	٣ —
٨٤٠	١٩٨٢/٥/١٧	بنك هونج كونج المصرى	٤ —

١٠٦٥ جلسة

(١٠٦) مصطفى حسن محمد

٥٠	١٩٨٢/٨/٢٤	الاسلامية الدولية للاستثمارات العقارية	١ —
٥٠	١٩٨٢/٨/٣٠	الاسلامية الدولية للمقاولات	٢ —

١٠٠ جلسة

(١٠٧) مصطفى رمى الشافعي

٦٠٠	١٩٨٠/١/٦	المصرية الوطنية للملاحة	١ —
٧٥٠	١٩٨٠/٥/٥	صناعة مواسير ومنتجات البلاستيك	٢ —
٣٥٠	١٩٨٠/٨/٢٣	البحيرات المرة للاستثمار	٣ —
١٣٠	١٩٨١/٣/١٩	الوطنية للاستثمار والمشروعات العامة	٤ —
٤	١٩٨١/٥/١٩	ديرب نجم للاستثمار	٥ —
١٥٠٠	١٩٨١/٦/٣	الاسكندرية للاستثمار والتنمية	٦ —
٣٠	١٩٨١/٦/٨	بنك الاعتماد والتجارة مصر	٧ —
١٥٠	١٩٨١/٧/١	المهندس الوطنية للمعلومات	٨ —
٣٥٠	١٩٨١/٩/١٢	بنك الاسكندرية التجارى البحرى	٩ —
١٣٦	١٩٨٢/١/٢٣	المصرية للمنظفات الصناعية	١٠ —

جـلـة

٢٨٠٧٥

(١٠٨) مصطفى كامل السيد

٣٠	١٩٧٨/٣/٢٦	فالى للاستثمارات	١ —
٢٠	١٩٨١/٥/١٩	ديرب نجم للإستثمار	٢ —
١٠	١٩٨١/٨/٢٣	بنك الشرقية الوطنى للتنمية	٣ —
٥٠	١٩٨٠/٣/٧	الشرقية الوطنية للمقاولات	٤ —
٨٨	١٩٨٣/٢/٢٤	الوادي الاستثنائية لصناعة الصابون والمنظفات الصناعية	٥ —

جـلـة

١٩٨

(١٠٩) منير اسماعيل الخولى

صبرى حسن الخولى

٣٥٠	١٩٨١/١٢/١٠	النيل للاستثمار والتنمية	١ —
٢٠٠	١٩٨٢/٨/١٤	النيل للتصدين	٢ —

جـلـة

٥٥٠

(١١٠) موهب رزق أنسراوس

٥٠	١٩٧٨/١/٢٦	بنك النيل	١ —
١٠٥٠	١٩٧٩/٧/٥	الدولية للاستثمار والتعمير	٢ —

جـلـة

١١٠٠

(١١١) ميرت محمد رضوان قناوى

٢٥٣٦٥	١٩٧٨/١٢/١٢	١ - مستشفى السلام
١٨٠	١٩٨٠/١/٢٥	٢ - المصرية السعودية للتنمية
٦٩	١٩٨١/٨/٤	٣ - الفيوم للمياه المعدنية
٢٧٨٥,٥		جملته

(١١٢) ميشيل باخوم

٢٥	١٩٧٦/٥/٢٠	١ - مصر إيران للاستشارات الهندسية
٢,٥	١٩٧٨/١/٢٦	٢ - بنك النيل
		٣ - اردمان ايس هندسة التربة واختبار مواد التثبيت
٢٤	١٩٧٨/٤/٢٧	
٥	١٩٧٩/٥/٣	٤ - قى. أى. فى الشرق الأوسط
٢٥	١٩٨١/٧/٢٥	٥ - المصرية الفرنسية للصناعات الغذائية
٢٥	١٩٨١/١٠/٢٦	٦ - البنك المصرى الخليجى
١٠٦,٥		جملته

(١١٣) نجية عقل جيرة

٥٥,٢	١٩٧٦/٧/٥	١ - الشمس بيزمينز للفنادق والسياحة
		٢ - مصانع الأسمنت الأسبانية المصرية (سيجيكو)
٢٢٤٠	١٩٨٠/٦/٢١	
٢٢٩٥,٢		جملته

(١١٤) نعمة الله بولس

٥٠	١٩٧٩/٥/١٧	١ - الاسماعيلية للسياحة
٨٧٥	١٩٧٩/٦/٤	٢ - ولى. كى. كى. نهر مصر
٢٢٥		جملته

(١١٥) هانى رزق جرجس

١٠٠٠	١٩٨١/٣/١٥	١ - الدولية للاستثمار
٣٠	١٩٨٢/٧/٢٨	٢ - الدولية لمنتجات الألبان والأغذية
١٣٠٠		جملته

(١١٦) هاني عبد الجليل العمري

٥	١٩٨١/١٠/٢٦	البنك المصري الخليجي	١ —
٨٤٠	١٩٨٣/٤/١٤	جنرال موتورز مصر	٢ —
٧٠٨	١٩٨٣/١١/١٥	المجموعة العربية للاستثمار	٣ —
		المجموعة المالية المصرية لخدمات الاستثمار	٤ —
٩٣	١٩٨٤/٦/١٤	للاستشارات المالية	
١٦٤٦		جملـة	

(١١٧) وائل صديق شبيطة

٣٥	١٩٧٦/٥/٩	مذكو الدولية للبواخر النيلية	١ —
١٠	١٩٧٧/١٢/٢٩	بورسعيد الحرة للتجارة والتنمية	٢ —
٥	١٩٨١/٣/١٩	الوطنية للاستثمار والمشروعات العامة	٣ —
٧٨٧	١٩٨٣/٢/٢٠	المصرية لأعمال النقل الفنى	٤ —
١٢٨٧		جملـة	

(١١٨) يوسف على يوسف توبة

٥٠	١٩٧٨/١/١٦	بنك النيل	١ —
١١٥٠٠	١٩٨٠/١٠/١٥	النيل للإسكان	٢ —
١١٥٥٠		جملـة	

ملحق رقم (٤)
بيان بأسماء المساهمين في الشركات المساهمة
١٩٧٥ - ١٩٨٤
والذى تتراوح مساهمتهم بين ١٠٠ ألف جنيه
إلى ٢٥٠ ألف جنيه

رقم السجل	الاسم	الشركة	تاريخ المساهمة	طبيعة النشاط	نسبة المساهمة بالأسهم
١	أبراهيم كامل سيد أحمد	الترابيل للصناعات	١٩٨٠/١٢/٢	إنتاج خبثات حلاوة	١٥٠
٢	أبراهيم محمد لياحي	مستشفى الملك للطارزة	١٩٨٤/٧/٢٩	خدمات طبية	١٢٠
٣	أحمد أبو اسحاق	انظر للملحق (٥)	انظر للملحق (٥)	خدمات مصرفية - بالعميل	١٠٩
٤	أحمد حامد الشولوى	بنك مصر العربى	١٩٨٢/٩/٤	خدمات مصرفية	١٠٠
٥	أحمد حسن الفاجى	١٩٨٤/٧/٢٩	خدمات طبية	١٢٠	
٦	مستشفى الملك للطارزة	الجمهورية العربية للاستثمار والتنمية	١٩٨٤/٩/٢٣	غير محدد	١٠٠
٧	أحمد زكى عبد الحميد	الوطنية للاستثمار والبرروعات العامة	١٩٨١/٣/١٩	غير محدد	١٠٠
٨	أحمد فاضل حسنة	انظر للملحق	انظر للملحق	سياحة - استثمارات أموال	١٢٢
٩	أحمد محمد عيسى	انظر للملحق	انظر للملحق	بنوك - خدمات استثمارية	١١٢
١٠	أحمد مصطفى عيسى	مستشفى الملك للطارزة	١٩٨٤/٧/٢٩	خدمات طبية	١٢٠
١١	أحمد محمد أبانلة	البنك العربى المصرى	١٩٨١/١٠/٢٦	خدمات مصرفية	٢٠٠
١٢	أحمد عيسى عيسى	بنك مصر لبراد البناء	١٩٧٨/٨/١٤	إنتاج مواد بناء	١٠٨
١٣	أحمد مورت	بنك مصر العربى الألفى	١٩٨٢/٩/٤	خدمات مصرفية	١٠٠
١٤	اسماعيل بلخ صبرى	انظر للملحق	انظر للملحق	بنوك - أمن غذائى مقاولات	١١٢

رقبة المساهمة بالآلاف	طبيعة النشاط	تاريخ المساهمة	الشركة	الاسم	مسجل
جيبه	مقاولات	١٩٨٢/٣/٧	الشرقى الوطنى للمقاولات	إسماعيل عبد الفتاح	١٥
١٥٠	غير محدد	١٩٨٢/٦/٢٠	المصرية السموية المشتركة للإستثمار	أحمدان محمد هيبس	١٦
١٥٠	غير محدد	١٩٨١/٣/١٩	الوطنى للإستثمار	إعداد إبراهيم خليل	١٧
١٣١	غير محدد	١٩٨٣/٧/٦	والشروعات العامة	المستشفى عادل محمد رشاد	١٨
١٤٧٥	مقاولات	١٩٨٣/٧/٦	المصرية العربية للمقاولات	المبنى ولى للمنى	١٩
١٠٠	إنتاج بطاطين	انظر للمنى	انظر للمنى	آمال محمد أمين	٢٠
١٠٠	لقدقة وسياحة	١٩٧٨/١٢/١٧	البل للنادق والسياحة	مى الدين الأكرم	٢١
١٥٦	تشبيد وبناء	١٩٨٠/٢/١١/١٣	ملكوت للإستثمارات	جلال عبد الوهاب عبد المعز	٢٢
١٠٢٩	مقاولات	١٩٨٤/٨/٢٩	المصرية الأمريكية للمقاولات	جلال فائق بنباس	٢٣
١٣٠	مقاولات	١٩٨٢/١/٦	رأسمك	جمال فائق بنباس	٢٤
١٢٨	غير محدد	١٩٨٣/١١/١٥	المقاولات العامة	مخرج نسيم جرجس	٢٥
١٠٥	مقاولات	١٩٧٨/١٢/٢١	المجموعة العربية للإستثمار	جلال محمد رافى	٢٦
٢٠٠	لقدقة وسياحة	١٩٨٣/٨/٢١	دوخ سان البناء والهندسة	حسن يوسف باسمن	٢٧
١٢٥	صناعة البلاستيك	١٩٨٠/٢/٢	مصر العربية للنادق	حسن عبد القدوس	٢٨
٢٢٥	إنتاج سجاد ومركبت	انظر للمنى	فوز البلاستيك	رائد هاشم يحيى	٢٩
١٥٠	تشبيد وبناء	١٩٨١/٢/٥	انظر للمنى	رزق عطاس غيثال	٣٠

مسجل	الاسم	الشركة	تاريخ المساهمة	طبيعة النشاط	قيمة المساهمة بالألف
٣٠	رشيدة ناصر علي زغبيل	النورية للتعبئة والاستثمار	١٩٨٤/١/٢٦	غير محدد	١٠٠
٣١	رضوان عبد العزيز عيو	النهضة للتجارة للتعمر والسياحة	١٩٨٩/٩/٢٩	فندق وسياحة	١٠٠
٣٢	ردي ابراهيم	السعودية العمية للاستثمار والتجارة	١٩٧٦/٣/٢٥	تجارة مبروعات	٣٠٠
٣٣	ريشارد وديع غرغور	انظر للمحق	انظر للمحق	فندق وسياحة - صناعة بلاط	٣١٥
٣٤	سامية حسن قنديل	المركز الطبي بالمعجزة	١٩٨٢/٣/٣١	خدمات طبية	١٥٠
٣٥	سعاد حسنين لهي	بنك مصر العمول الأجنبي	١٩٨٧/٩/٤	خدمات مصرفية	١٠٠
٣٦	سعد الشريفي محمد	انظر للمحق	انظر للمحق	أمين غذائي - تجميل كحيب	٣٢٥
٣٧	سعد محمد السويدي	مصر أمريكا لخدمات المستشفيات	١٩٨١/٢/٢٦	خدمات طبية	٦٠
٣٨	سعيد أحمد علي	مالي مصر الكويت	١٩٨١/١/٢١	صناعة أعشاب وأثاث	١٠٠
٣٩	سعيد أحمد جمعة	للصناعات الخشبية	١٩٨٣/٧/٦	مطاولات	٣١
٤٠	سعيد عبد الحليم الصوفل	انظر للمحق	انظر للمحق	بنوك - إنتاج طوب	٢١

سلسلة	الاسم	الشركة	تاريخ المساهمة	طبيعة النشاط	قيمة المساهمة بالألف
٤١	سعيد علي عوف	سالي مصر الكويت للمساهمة الطبية	١٩٨١/١/٢١	صناعة أجهزة وأثاث	١١٠
٤٢	سليمان الملاحوني	الهيئة لصناعة الأجهزة وميناء	١٩٨٠/٢/١٨	صناعة أجهزة	١٠٠
٤٣	سليمان حسن أبو باشا	الهيئة العربية للمطاولات	١٩٨٣/٧/٦	مطاولات	١٣١
٤٤	عمر عبد القادر خليفة	لوتشيا مصر لصناعة الأثاث	١٩٨٤/٤٠٧	صناعة أثاث	١٠٩
٤٥	شحن إبراهيم عبد الحفيظ	بنك هولي كوكج المصري	١٩٨٢/٥/١٧	خدمات مصرفية	٢١٠
٤٦	صالح مصطفى أمين	مستشفى النيل للطارئة	١٩٨٤/٧/٢٩	خدمات طبية	٢٠٠
٤٧	صالح الدين سيد الفضال	المعاصر من رمضان لصناعة الزجاج	١٩٨٣/٤/٢	صناعة زجاج للسجاد	١٠٠
٤٨	طارق حمود منصور	الهيئة العربية للمطاولات	١٩٨٣/٧/٦	مطاولات	١٣١
٤٩	طارق شوب عصمت فؤاد	الإسلامية للأفوية والكمبيوترات والمستلزمات الطبية	١٩٨٢/١١/٧	إنتاج مستلزمات طبية	١٦٦
٥٠	عاصم حبيب أحمد كامل	الشرق الأوسط القابضة	١٩٨١/٩/١٦	غير محددة	٢٢٠
٥١	عبد الرحمن عبد الجهد	البنك المصري الخليجي	١٩٨١/١٠/٢٦	خدمات مصرفية	١٠٠
٥٢	حمود عبد العظيم حمود المصري	فردو للملابس	١٩٨٠/٩/٢	إنتاج الملابس	١٢٥
٥٣	عبد الحافظ مطاوع	الهيئة السودانية للتقاضي	١٩٧٨/١١/٢٨	لقدلة وسجاد	١٠٠

سجل	الاسم	الشركة	تاريخ المساهمة	طبيعة النشاط	قيمة المساهمة بالآلاف
٥٤	عبد الحميد موصى	تاكي فاينا	١٩٧٨/٨/٦	إنتاج بطاطين	٢٢٠
٥٥	عبد الحميد الموردي	الطيران العربي الدولي	١٩٧٨/١٢/٢٤	للجسل	١٠٠
٥٦	عبد الفتاح علي نجيب	مصر إيران للاتلات	١٩٧٧/٩/٢٧	صناعة آلات	١٢٥
٥٧	عبد الرؤوف إبراهيم شهاب انظر للملحق	انظر للملحق	انظر للملحق	مقاولات - استشار أموال	٢١٠
٥٨	عصام محمد الصادق وهذان	الهيئة الأمريكية للمقاولات (أريستك)	١٩٨٤/٨/٢٩	مقاولات	١١٠
٥٩	عصام حل زاهد	مكة للبرامج	١٩٧٩/٥/١	أمين غذائي	١٠٠
٦٠	عاطية محمد سليمان	الاقتصادية للتصميم المالية	١٩٨١/١١/١٢	أمين غذائي	٢٠٠
٦١	عل حل لاهد	السعودية المصرية للإستثمار والتفصيل	١٩٧٦/٣/٢٥	تحويل مشروعات	٢٠٠
٦٢	عل حلال الناطر	ملحق رقم (٧)	ملحق رقم (٧)	تحويل مشروعات	١٦٥
٦٣	عل محمد حلي	انظر للملحق	انظر للملحق	تحويل مشروعات	٢٤٩,٥
٦٤	عل حسين عبد الرحيم	فودو للبلاتيك	١٩٨٠/٩/٢	بنوك - مقاولات	١٨٧,٥
٦٥	عل محمد رمضان	المركز الطبي بالمعجزة	١٩٨٧/٣/٣١	صناعة بلاستيك	١٠٠
٦٦	عل محمد أمين ولى	المجموعة العربية للإستثمار والتصميم	١٩٨٤/٦/٢٣	خدمات طبية	١٠٠
٦٧	صمدو ابراهيم ماهر	المصرية السعودية للتأجير	١٩٨٧/١١/٧٨	غير محدد	١٠٠
٦٨	فائق فؤاد بشيرة	سائق ممر الكويت للصناعات الخشبية	١٩٨١/١/٢١	فنادق وسياحة	١٠٠
				صناعة أحباب	١٠٠

مسجل	الاسم	الشركة	تاريخ المساهمة	طبيعة النشاط	قيمة المساهمة بالألف
٦٩	فروج محمد عبد الطهيف	مجموعات - مصر للأثاث	١٩٨٠/٩/١٨	صناعة الأثاث	١٣٥ جنية
٧٠	كمال محمد حمروس	مجموعة العربية للاستثمار والتعمية	١٩٨٤/٦/٢٣	غير محدد	١٠٠
٧١	كمال محمود ركني	بنك مصر العربي الأفريقي	١٩٨٢/٩/٤	خدمات مصرفية	١٠٠
٧٢	ليل محمد الشموقي	بنك مصر العربي الأفريقي	١٩٨٢/٩/٤	خدمات مصرفية	١٠٠
٧٣	ماجدة محمود سامي	مصر العربية للتأجير	١٩٨٣/٨/٢١	فندقة رياضية	٢٠٠
٧٤	ماهر زياي حنين	بنك مصر العربي الأفريقي	١٩٨٢/٩/٤	فندقة رياضية	١٠٠
٧٥	عبدى محمد محمود البروى	مستشفى الدق للوراثية	١٩٨٤/٧/٢٩	خدمات طبية	١٢٠
٧٦	عبدى محمد محمد زكى	مجموعة الأمريكية للمقاولات	١٩٨٤/٨/٢٩	خدمات طبية	١١٠
٧٧	عبد أسامة طبيب عيولة	فالي للاستشارات	١٩٧٨/٣/٢٦	مقاولات	١١٠
٧٨	عبد أبو الفصح سولم	لورثيا مصر لصناعة الأثاث	١٩٨٤/٤/٧	فندقة رياضية	١٠٥
٧٩	عبد الهادي شكرى	انيل للتأجير والصيانة	١٩٧٨/١٢/١٧	صناعة أثاث	١٢٧
٨٠	عبد أنور السادات	انظر للمحق	١٩٧٨/١٢/١٧	فندقة رياضية	١٠٠
٨١	عبد جمال الدين بكرى	مجموعة الاستشارية المصرية	١٩٨٠/٨/٢٨	صناعة - أمن غذائي	١٠١
٨٢	عبد حليم عبد الحافظ	الأكاديمية للتعمية	١٩٨٠/٩/٢٩	خدمات استشارية	١٠٠
٨٣	عبد دسوق النشار	عملى الصناعية والتجارية	١٩٨٠/٩/٢٩	صناعة جديدة	١٥٠
٨٤	عبد رضا أبو عبد السلام	مستشفى الدق للوراثية	١٩٨٤/٧/٢٩	خدمات طبية	١٢٠
٨٤	عبد رضا أبو عبد السلام	مستشفى الدق للوراثية	١٩٨٣/٦/٥	أمن غذائي	٢٠٠

مسجل	الاسم	الشركة	تاريخ المساهمة	طبيعة النشاط	قيمة المساهمة بالألف	قيمة الجنيه
٨٥	محمد رزقي	بنك مصر العربي الأفريقي	١٩٨٢/٩/٤	خدمات مصرفية	١٠٠	١٠٠
٨٦	محمد زكي لوجيات	الشرق الأوسط القابضة	١٩٨١/٩/١٢	غير محدد	٣٢٠	٣٢٠
٨٧	محمد سامي عازف	المركز الطبي بالمعصرة	١٩٨٢/٣/٣١	خدمات طبية	١٠٠	١٠٠
٨٨	محمد صلاح منصور	المصرية السمودية للنفادق	١٩٧٨/١١/٢٨	فندق وسياحة	١٥٠	١٥٠
٨٩	محمد عادل السيد بدوي	مصر العربية للاستثمار	١٩٨١/٢/١٠	غير محدد	١٠٧٥	١٠٧٥
٩٠	محمد عادل السيد السيد	مصر العربية للاستثمار	١٩٨١/٢/١٠	غير محدد	٣١٥	٣١٥
٩١	محمد عباس صوليت	المباقي المتحدة	١٩٨٠/١٠/٣	تشبيذ وبناء	٢٠٠	٢٠٠
٩٢	محمد عبد الميم فرج	المالية للصنوبر والسياحة	١٩٨١/٩/٢٩	فندق وسياحة	١٠٠	١٠٠
٩٣	محمد عبد الرحمن نصار	بنك مصر العربي الأفريقي	١٩٨٢/٩/٤	خدمات مصرفية	١٠٠	١٠٠
٩٤	محمد عبد الله محمد عوي	بنك مصر العربي الأفريقي	١٩٨٢/٩/٤	خدمات مصرفية	١٠٠	١٠٠
٩٥	محمد عبد الحميد عطية	العربية الأمريكية للمقاولات	١٩٨٤/٨/٢٩	مقاولات	١١٠	١١٠
٩٦	محمد عتيبي أبو دلال	انظر للمحق	انظر للمحق	صناعة طوب	٣٣٧٥	٣٣٧٥
٩٧	محمد عبد العزيز السمان	انظر للمحق	انظر للمحق	مقاولات	١٥٠	١٥٠
٩٨	محمد علي الفز	بنك مصر العربي الأفريقي	١٩٨٢/٩/٤	خدمات مصرفية	١٠٠	١٠٠
٩٩	محمد علي كامل متوفى	بنى سويف للطرب الطفل	١٩٨٢/٨/١٥	صناعة طوب	٩٠٠	٩٠٠
١٠٠	محمد علي مدور	مستشفى الدق للتولاريء	١٩٨٤/٧/٢٩	خدمات طبية	٢٢٠	٢٢٠

رقم المساهمة بالآلاف	طبيعة النشاط	تاريخ المساهمة	الشركة	الاسم	مسجل
٢٠٠	تكوين وصيانة مقارلات غير محدد	١٩٧٦/٧/٢٥	العامل العرب للتجارة	محمد فهمي ابراهيم	١٠١
١٣٢	تشيد وبناء	انظر للملحق ١٩٨١/٣/١	انظر للملحق	محمد فؤاد ابراهيم	١٠٢
٢٠٠	صناعة أختاب	١٩٨٠/٢/١٨	المصرية الجديدة لصناعة الأختاب (مصر)	محمد كمال عبد الزهراء	١٠٤
١٧٥	فندق وصناعة	١٩٨٠/١/٢١	العالية للنقل السياحي	محمد لطفي منصور	١٠٥
١٠٠	فندق وصناعة	١٩٧٨/١١/٢٨	المصرية السعودية للفنادق	محمد محمد غنيم	١٠٦
٢٣٣	خدمات طبية - استشار أموال	انظر للملحق	انظر للملحق	محمد محمود نصير	١٠٧
١٠٠	غير محدد	١٩٨٤/١/٢٩	الدولية للتصميم والاستشار	محمد بسوى محمد بسوى	١٠٨
١٠٠	غير محدد	١٩٧٨/٢/٤	مصر للاستشار والتصميم	محمد يوسف وهي	١٠٩
١٠٠	فندق وصناعة	١٩٧٨/١٢/١٢	البل للفنادق والصناعة	عمود سميد الزداني	١١٠
١٠٠	فندق وصناعة	١٩٧٨/١١/٢٨	المصرية السعودية للفنادق	عمود محمد الطيب	١١١
٢١٠	تكوين خضر ولاكحة	١٩٨٠/٩/٢	العالية لتربية الماكولات	عمود يحيى فهمي	١١٢
١٠٠	خدمات مصرفية	١٩٨٢/٩/٤	بنك مصر العرب الأفريقي	عبي الدين محمود	١١٣
١٥٠	نقل	١٩٧٨/٢/١٥	ترباينز للملاحة	مختار حسين حسن	١١٤
٢٢٩	خدمات مصرفية	١٩٨٢/٥/١٧	بنك هونغ كونغ المصري	مختار عباس عوف	١١٥
١١٠	فندق وصناعة	١٩٨٠/٤/٢٤	المصرية العالية للماكولات (كوكبكو)	مصطفى حامد قذافي	١١٦

مسجل	الاسم	الشركة	تاريخ المساهمة	طبيعة النشاط	قيمة المساهمة بالألف
١١٧	مصطفى حسن محمد	انظر الملحق	انظر الملحق	مقاولات	١٠٠
١١٨	مصطفى سعيد عبد الباسط وأولاده للمشروبات	انظر الملحق	١٩٨٠/٤/٦	إنتاج مياه غازية	٢٠٠
١١٩	مصطفى كامل السعيد	انظر الملحق	انظر الملحق	فندق وسياحة وبنوك	١٩٨
١٢٠	مصطفى محمد خروق	أرثر أندرسون وبنوك وشركاهم	١٩٨١/١٠/٢٢	خدمات استشارية	١٠٠
١٢١	مكرم كامل عجان	بازين كارييد مصر	١٩٧٧/١٠/١٥	صناعة بطاريات	١١٠
١٢٢	منصور محمد حسن	البيل للفنادق والسياحة	١٩٧٨/١٢/١٢	فندق وسياحة	١٠٠
١٢٣	جيهانيل ملاك	دوج سان البناء والهندسة	١٩٧٨/١٢/٣١	مقاولات	١٠٥
١٢٤	جيهيل باخوم	انظر الملحق	انظر الملحق	بنوك - خدمات استشارية	١٠٦
١٢٥	ناصر حسن بارواي	المصرية العربية للمقاولات	١٩٨٣/٧/٦	مقاولات	١١٢
١٢٦	نائل حسين محمد رفعت	البحرية العربية للمقاولات	١٩٧٨/٤/٢٦	مقاولات	١٠٥
١٢٧	هاني عبد الميم فوزي	مصر ' العربية للاستثمار	١٩٨١/٢/١٠	غير محدد	١٠٧
٧٨	وائل مصطفى طيبة	انظر الملحق	انظر الملحق	نقل - تخزين	١٢٨
١٢٩	وديع عبد السيد نصر	المقاولات المالية	١٩٨٢/١/٦	مقاولات	١٣٠
١٣٠	وليد محمد شلبي	مصر العربية للاستثمار	١٩٨١/٢/١٥	غير محدد	٢١٥
٢٣	ياسين محمد فهمي	الشروعات			
		الأرض الخنادق	١٩٨٤/٣/٨	أمين غذائي	١٥٠

ملحق رقم (٥)
بيان بأسماء المساهمين في الشركات المساهمة
٧٥ — ١٩٨٤
والذى تتراوح مساهماتهم بين ٢٥٠ ألف جنيه إلى ٥٠٠ ألف جنيه

رقبة المساهمة بالألف جنيه	طبيعة النشاط	تاريخ المساهمة	الشركة	الاسم	مسلسل
٣٣٨	بنوك سياحية - غير محدد	انظر للمحق	انظر للمحق	ابراهيم مذكور	١
٧٨٢	بنوك محدد	١٩٨١/٩/٨	بنك الاتحاد والتجارة مصر	احمد جواد ابراهيم	٢
٣٣٢	خدمات مصرفية	انظر للمحق	انظر للمحق	احمد سعيد عباس	٣
٤٣٠	مقاولات	١٩٨٢/١١/٩	مجمع للصناعات والاسعار	احمد عبد الحميد حسن	٤
٣٥٠	غير محدد	١٩٨١/١٠/٢٩	البنك المصري التعليمي	احمد عبد الرحمن عدنان	٥
٣٩٠	خدمات مصرفية	انظر للمحق	انظر للمحق	احمد عبد السلام هبة	٦
٧٨٣٥	بنوك - صناعة مواشير	انظر للمحق	انظر للمحق	احمد عبد الله الديب	٧
٤٥٠	بنوك - مقاولات	انظر للمحق	انظر للمحق	احمد محمد الشريف	٨
٤٠٦	مقاولات	١٩٨٠/٣/١٩	بنك الأهرام	احمد يس هبة	٩
٧٥٠	خدمات مصرفية	١٩٨٣/٢٤	كويكو سكان	أنور صفير حسن	١٠
٤٨٤٠٥	تصوير كمبيوتر	انظر للمحق	انظر للمحق	أنور المصيرك	١١
٣٨٩	سياحة - إنتاج شرائط	١٩٨٠/٣/١٩	بنك الأهرام	أنور المصيرك	١٢
٣٩٩	خدمات مصرفية	١٩٨٧/٩/٧٨	البنك لتداول احوليات	بهاء الدين أحمد حلي	١٣
٤٠٠	شحن وتخليق	انظر للمحق	انظر للمحق	تيجت سميد خليل	١٤
٣٩١	خدمات مصرفية / نقل	١٩٧٨/٨/٦	تاكي فاينا	تقي الله حلي	١٥
٣٣٦	صناعة بطاطين	١٩٧٩/٥/٧٧	بنك هونغ كونغ المصري	حامد الساج	١٦

سجل	الاسم	الشركة	تاريخ المساهمة	طبيعة التعامل	قيمة المساهمة بالألف
١٧	حسن حسن عسارة	هجر أند هيل مصر للمبنيّة الإسلامية للأدوية الكيماوية والمستحضرات الطبية	١٩٧٩/٧/١٢	مقاولات	٣١٢
١٨	حسن عباس حلمي	جبل الإستثمار	١٩٨٧/١١/٧	صناعة أدوية	٣٩٢
١٩	حسن كامل الخطاري	بن لادن العربية للإستثمار	١٩٨٤/٥/٢	غير محدد	٣٠٥
٢٠	حسن محمد حافظ	بنك هورنج كورج المصري	١٩٨١/١١/٢٤	خدمات استشارية	٣٥٠
٢١	حمدي زيان	العربية المشتركة للإستثمارات	١٩٨٧/٥/١٧	بنوك	٤٢٠
٢٢	خالد محمود طالب	الاتحاد الدولي للإستثمارات	١٩٨٠/٦/١١	مقاولات	٣٧٠
٢٣	رشدي صهي خليل	بنك الإيجاد والتجارة مصر	١٩٧٩/٨/١٤	غير محدد	٤٠٠
٢٤	روزي إبراهيم واصف	إنتاج مشتقات الدم	١٩٨١/٦/٨	خدمات مصرفية	٧٨٨
٢٥	رولف حكيم الياس	إنتاج الملمع	١٩٨٧/٧/٢٣	إنتاج دم	٣٠٠
٢٦	زكي هاشم	ملمع رقم (٧)	انظر الملمع	إنتاج دم - أثاث	٢٧٤,٥
٢٧	سامي محمود مراد سامي	انظر الملمع	ملمع رقم (٧)	بنوك	٤١٠
٢٨	سعد لغوي عبد البز	انظر الملمع	انظر الملمع	سياحة	٤٢٠
٢٩	مير سمعان البطاران	المرورية لتصنيع الملابس	١٩٨٧/٧/٢٩	إستثمار أموال - أمن غذائي	٣٣٩
٣٠	سهر عبد الرزاق عبد الفتاح-المامية للمقاولات	إطاحوة	١٩٨٧/٧/٢٩	إنتاج ملابس جاهزة	٣٠٠
٣١	شريف إميل الكسنان	انظر الملمع	١٩٨٨/٧/٢٠	مقاولات	٤٦٠
			انظر الملمع	فندق وسياحة / نقل	

مسجل	الاسم	الشركة	تاريخ المساهمة	طبيعة النشاط	قيمة المساهمة بالآلاف
٣٢	صفوت حبيب غزالة	انظر الملحق	انظر الملحق	مطاولات - خدمات استشارية	٢٢٣
٣٣	صلاح أمين الربيع	مجموعة الإستشارية العربية	١٩٨٢/٤/١٠	غير محدد	٢٥٠
٣٤	طلعت مصطفى إبراهيم	المصارف للاستشارات	١٩٧٨/١١/٢٣	مطاولات	٣٧٥
٣٥	عادل عبد الرزاق	مقاررة للاستشارات	١٩٨١/٧/٧	غير محدد	٣٠٠
٣٦	عادل تاجر بشاري	الطيران العرب			
٣٧	عبد الجواد عبد الحميد	الترولي (رأبوى)	١٩٧٨/١٢/٢٤	تفصيل	٢٥٠
٣٨	عبد الصمد فهد حاد	المصارف للاستشارات	١٩٧٨/١١/٢٣	مطاولات	٣٧٥
٣٩	عبد العزيز حمزاوي	الاقتصادية للتسمية التجارية	١٩٨١/١١/١٢	أمن غذائي	٤٥٥
٤٠	عبد العزيز فصي قنيرة	انظر الملحق	انظر الملحق	خدمات صحية - استشار أموال	٣٩١
٤١	عبد الفتاح عبد الرحمن الميحي	جبل الإبراهيم	١٩٨٤/٥/٢	غير محدد	٣٠٠
٤٢	عبد القادر عبد الرحمن السبيعي	أجالاته للأمن الغذائي	١٩٨١/٩/٧٨	أمن غذائي	٣٧٠
		انظر الملحق	انظر الملحق	بنوك - سياحة	٣٣٩

رقبة المساهمة بالآلاف	طبيعة النشاط	تاريخ المساهمة	الشركة	الاسم	مسجل
٤٣٠	مقاولات	١٩٨١/٧/٢٠	العامة للمقاولات	عبد الله عبد الله	٤٣
٤٥٠	مقاولات	انظر للمعنى	انظر للمعنى	عبد الله عبد الله	٤٤
٤٣٥	سياحة - صناعة بلاط	انظر للمعنى	انظر للمعنى	عبد الله عبد الله	٤٥
٣٥٧	صناعة آلات - بوب	انظر للمعنى	انظر للمعنى	عبد الله عبد الله	٤٦
٤٠٠	مقاولات	١٩٦٠/٩/١٥	الدولية للإسكانات	عبد الله عبد الله	٤٧
٧٨٠	غير محدد	١٩٨٠/١١/٢٥	العامة السعودية للصحة	عبد الله عبد الله	٤٨
٣٧٩	خدمات طبية وصحية	انظر للمعنى	انظر للمعنى	عبد الله عبد الله	٤٩
٤٠٠	مقاولات	١٩٧٩/٤/١١	الوسط للإسكانات	عبد الله عبد الله	٥٠
٤٠٠	فندق وصناعة	١٩٨٣/٨/٢١	مصر العامة للتقاضي	عبد الله عبد الله	٥١
٣٢٠	فندق وصناعة	١٩٨٣/٨/٢١	مصر العامة للتقاضي	عبد الله عبد الله	٥٢
٣١٠	مقاولات	انظر للمعنى	انظر للمعنى	عبد الله عبد الله	٥٣
٣٢٠	خدمات صحية - غير محدد	انظر للمعنى	انظر للمعنى	عبد الله عبد الله	٥٤
٤٠٠	فندق وصناعة	١٩٨٣/٨/٢١	مصر العامة للتقاضي	عبد الله عبد الله	٥٥
٢٥٠	استثمار أموال	١٩٨١/٣/٧٨	العامة للصحة	عبد الله عبد الله	٥٦
٢٥٥	إنتاج مواد البناء	١٩٨٣/١/٢٦	الأكمل للمنتجات مواد البناء	عبد الله عبد الله	٥٧

سلسلة	الاسم	التركة	تاريخ المساهمة	طبيعة النشاط	قيمة المساهمة بالآلاف جنيه
٥٨	كمال أحمد أبو عطوة	العمرية السعودية المشتركة للاستثمار	١٩٨٢/٩/٢٠	غير محدد	٣٠٢
٥٩	لوسيان حبيب سامي	مصانع الأهرام للورق	١٩٨٣/٩/٣٠	صناعة الورق	٤٥٩
٦٠	ماهر صهيى عولك	مصر للاستثمارات العميرية	١٩٨٣/٧/٣	غير محدد	٤٥٠
٦١	محمد الدين بسويز كحلل	جميع زفي الرظي للمصنعة والفريد	١٩٧٩/٢/١٩	تجهيز خضر وفاكهة	٢٨٠
٦٢	محمدى محمد عدوى	الدولية للاستثمارات	١٩٧٩/٥/٢٩	مقاولات	٢٥٠
٦٣	محمد ابراهيم العباغ	سالمونك للورمايكا	١٩٨٢/٨/٢٩	إنتاج لورمايكا	٤١٣
٦٤	محمد أبو الميون سرحان	البابك المتحدة مصر	١٩٨٠/١٠/١٣	مقاولات	٣٠٠
٦٥	محمد أبو الفضل المندوروكندرة للاستثمار	١٩٨٠/١/٩	١٩٧٨/٥/٣١	غير محدد	٢٦٠
٦٦	محمد جمال الدين عبد الحلیم المتحدة للاستثمار والتنمية	ملحق رقم (٧)	ملحق رقم (٧)	إنتاج آلات	٣١٠
٦٧	محمد جمال محمد فهدى	انظر الملحق	انظر الملحق	صناعة آلات — سجاد	٢٨٠
٦٨	محمد جميل عبد السار	انظر الملحق	انظر الملحق	ومركب — صوف	٢٥٨
٦٩	محمد حسن الباز	انظر الملحق	انظر الملحق	بنوك — استثمار أموال	٣٩٠
٧٠	محمد خالد يحيى زكيا	كوتيو سكان	١٩٨٣/٣/٢٤	تصنيع كمبيوتر	٢٥٠

مسلسل	الاسم	الشركة	تاريخ المساهمة	طبيعة النشاط	قيمة المساهمة بالألف
٧١	محمد رأفت البدرارى	المعمرة الجديدة للاستثمار والتعمية	١٩٨٣/٢/٣	غير محدد	٢٩٧
٧٢	محمد عبد العزيز سيد الأولينك هونج كوج المعمري	انظر للمحق	١٩٨٢/٥/١٧	خدمات مصرفية	٤٢٠
٧٣	محمد سعيد رشدى	انظر للمحق	انظر للمحق	نقل - برك - خدمات استشارية	٣٣٣
٧٤	محمد عل القلى	انظر للمحق	انظر للمحق	خدمات صحية - عمارات - أمن غذائى	٣٢٤
٧٥	محمد على حسن سيف	أديكو لتوظيف الأموال	١٩٨١/٦/٢٩	استثمار أموال	٤٣٧
٧٦	محمد على حسن السباعي	المصارفية للاستثمار	١٩٧٨/١١/٢٣	مقاولات	٣٧٥
٧٧	محمد عطلى منصور	المجموعة العمرية للاستثمار	١٩٨٣/١١/١٥	غير محدد	٧٥٢
٧٨	محمد عدى زيد	منتجات الألبان والبروتين والبروز	١٩٨٢/١٠/٢٣	تصنيع الألبان	٣١٠
٧٩	محمد محمد عجول	الإرشادات المدنية	١٩٨١/٤/٥	مقاولات	٢٩٠
٨٠	محمد محمود فهيم	البيل للاستثمار والتعمية	١٩٨١/١٢/١٠	غير محدد	٤٠٠
٨١	عمود خليل بدرى	مصر للتصنيع والاستثمار	١٩٨٢/١١/١	غير محدد	٤٣٠
٨٢	عفى الدين زيدان	العامرية للمقاولات	١٩٨١/٧/٢٠	مقاولات	٣٠٠
٨٣	مصطفى رشدى سيد	إيكس انترناشيونال	١٩٧٩/٩/١٠	تجهيز	٣٠٠
٨٤	مصطفى كمال سليم	منتجات الألبان والبروتين والبروز	١٩٨٢/١٠/٢٣	إنتاج اللبن	٣٢٠
٨٥	مصطفى نير المايوت	تربانة الشرق الأدنى	١٩٧٨/٣/٣٠	تجارة السفن	٣٠٠

مسجل	الاسم	الشركة	تاريخ المساهمة	طبيعة النشاط	قيمة المساهمة بالألف
٨٩١	ناظلة مكري	فاست فود للمنتجات الغذائية	١٩٨٢/٩/١٢	أمين غذائي	٣١٩
٨٧١	وجيه حسن محمود حنفي	برامجيز للملاحة	١٩٧٨/٦/١٥	نقل وسياسة	٢٧٨٧

ملحق رقم (٦)
بيان بأسماء المساهمين في الشركات المساهمة
٧٥ — ١٩٨٤
والذين تتراوح مساهماتهم بين ٥٠٠ ألف جنيه فأكثر

رقبة المساهمة بالألف جنيه	طبيعة النشاط	تاريخ المساهمة	الشركة	الاسم	مسجل
٣٠٩٨٧	فدقة وسياحة - بريك أخرى انتاج أسلاك خام	انظر الملحق ١٩٨٤/٧/١٦	(١٠) المصرية السعيدية لإسلاك المعام	إبراهيم أبو العيون أحمد كامل انظر الملحق	١
١٧٦٠	صناعة مقاولات - فديرو أشرفه فديرو	انظر الملحق	انظر الملحق	إبراهيم إسماعيل محمد	٢
٩٠٠٠	صناعة مقاولات - فديرو أشرفه فديرو	انظر الملحق	انظر الملحق	أحمد رفعت منتصر	٣
١١٥٠	انتاج كابلات كهرباء بيوك - سياحة	ملحق رقم (٧) انظر الملحق	ملحق رقم (٧) انظر الملحق	أحمد عيسى حسن	٤
١٥٣٠	أمن غذائي مقاولات	انظر الملحق	انظر الملحق	أحمد كمال يس	٥
١١٦٩٧	مقاولات انتاج كابلات	١٩٨٠/٥/٧ ملحق رقم (٧)	الأبحاث والتنمية ملحق رقم (٧)	أحمد كمال حامد سليم	٦
٢٤٦٧٥	بيوك - سياحة انتاج كابلات	انظر الملحق	انظر الملحق	أحمد حسن	٧
٧١٩٥	مقاولات انتاج كابلات	انظر الملحق	انظر الملحق	أحمد مبر شريف صبرى	٨
١١٤٥	مقاولات انتاج كابلات	١٩٨٧/٩/٧٧	مصر العليا للمقاولات العامه	أحمد يوسف الجندى	٩
١٠٠٠	مقاولات انتاج كابلات	انظر الملحق	انظر الملحق	أحمد مبر شريف صبرى	١٠
٢٤٢٥	مقاولات انتاج كابلات	انظر الملحق	انظر الملحق	أحمد مبر شريف صبرى	١١
١٠٠٠	مقاولات انتاج كابلات	١٩٧٨/٩/٤	المصرية الدولية للملاحة	إبراهيم إسماعيل محمد	١٢
١٢٣٤	مقاولات انتاج كابلات	انظر الملحق	انظر الملحق	أحمد مبر شريف صبرى	١٣

قيمة المساهمة بالآلاف	طبيعة النشاط	تاريخ المساهمة	الشركة	الاسم	مسلسل
جيبه					
١٥٠٠	غير محدد	١٩/٨/٨٧	مهر الاستثمار والتنمية	اليدري السيد علي مرشد	١٤
١٧٣١	بنوك، سياحة، مياه غازية	انظر الملحق	انظر الملحق	السيد السيد اجهوري	١٥
١٠٠٠	مقاولات	١٩/٨/٤/٩٥	اترياشيوايل كوتراجميت	اشناري محمد علي	١٦
١٤١٠	غير محدد	١٩/٨/٣٠/٩٧	القائمة الاستثمار	انطوان عبد المسيح	١٧
٦٩٠	انتاج فريمايكا	١٩/٨/٨/٧٢	ساليويل للورمايكا	امين علي حسنين	١٨
	انتاج مواد بناء - طباعة ونشر	انظر الملحق	انظر الملحق	ابور القاضي	١٩
٥٦٦					
١٦٨٤	بنوك، استثمار أموال	انظر الملحق	انظر الملحق	أبدر محمد مرسى	٢٠
١٧٦٠	غير محدد	١٩/٨/٣٠/٩٥	الصحية للمشروعات والتنمية	اباس محمد سعيد	٢١
٧٨٢٩	مقاولات، أمن، غذائي	انظر الملحق	انظر الملحق	أيوب عدلي أيوب	٢٢
٧٦٨	صناعة سجاد ومركبت	انظر الملحق	انظر الملحق	بشرى عبد النعم العساري	٢٣
	ومعدات كهربائية				
٢٠٨٠٥	بنوك - سياحة	انظر الملحق	انظر الملحق	توفيق يبارى منصور	٢٤
١١٤٢	مقاولات	ملحق رقم (٧)	انظر الملحق	تيسر عبد القادر الهزاري	٢٥
١٠٠	مقاولات	١٩/٨/٧/٩٠	ملحق رقم (٧)	جلال أحمد عمود الشريف	٢٦
٩١٣	غير محدد	١٩/٨/٧/٩٠	العامية للمقاولات	جلال عمود عواد	٢٧
٩٥٤	بنوك - سياحة	انظر الملحق	الجنوب للاستشارات	حاتم تباري مصطفى	٢٨

رقم الاسم	الاسم	الشركة	تاريخ المساهمة	طبيعة النشاط	قيمة المساهمة بالآلاف
٢٩	حسام أبو الفرج	انظر للمحق	انظر للمحق	بنوك صناعة أثاث أمن غذائي	١١١٢٦٦ جيبه
٣٠	حسام الدين طاهر	المصبة للكمبيوترات والأفوية	١٩٨٤/١١/٨	إنتاج أدوية	١٢٤٠
٣١	حسن بشاري بشاري	المصبة العربية للمطاولات	١٩٨٣/٧/٦	مطاولات	٥٢٢٥
٣٢	حسن حسن علام	انظر للمحق	انظر للمحق	مطاولات - نقل خدمات استشارية	٥٢٨
٣٣	حسن سيف الدين خورشيد المصبة لشرعيات الاتصالات	١٩٨٤/١٠/١٧	مطاولات	١٤٢٥	
٣٤	حسن شوقي عبد السلام	مصر الجديدة للاستثمار	١٩٨٣/١٢/٣	غير محدد	٧٥٠
٣٥	حسن عبد الفتاح هدارو	انظر للمحق	انظر للمحق	خدمات توريد	١٢٦١
٣٦	حلمي اسماويل عبد المالك	العائلة للمصطب الكريستل	١٩٨٧/٩/١٨	صناعة أعمدة نور وصحلات	١٤٩٥٢
٣٧	حلمي عبد السلام الهادي	جزال موروز مصر	١٩٨٣/٤/١٤	صناعة سيارات	٨٤٠
٣٨	عبدية عبد النعم براءة	انظر للمحق	انظر للمحق	بنوك - سياحة - استثمار أموال	٥٧
٣٩	عجل محمد الغنيان	العربية للاستثمار والتنمية	١٩٨١/٣/٣١	استصلاح أراضي	١٠٥٠
٤٠	رشاد عثان لاسم	انظر للمحق	انظر للمحق	أمن غذائي - بنوك استثمار	٩١٠

رقم السجل	الاسم	الشركة	تاريخ المساهمة	طبيعة النشاط	قيمة المساهمة بالألف جنيه
٤١	رشدى محمد الشرقاوى	البرقية للإسكندرية دارم	١٩٧٩/١٠/١٠	إسكان ومقارلات	١٤٧٥
٤٢	ولدت محمد عبد الفتاح المسعودى	جول موبز مصر	١٩٨٣/٤/١٤	إنتاج سيارات	٥٠٤
٤٣	روث كامل مرسى	انظر الملحق	انظر الملحق	فندقة ورساحة - مقارلات	٣٤٥٠
٤٤	زكى دازود عبد القادر	مصر الجديدة للاستثمار	١٩٨٣/١٢/٣	غير عدد	٧٥٠
٤٥	زينب حسن حسن عاصي	المصرية للمقارلات العامة	١٩٨٤/٧/٢١	مقارلات	١٤٧٤
٤٦	سالم أحمد سالم	الجميع المصري للأجهزة الكهرومائية	١٩٨١/١/١٢	تصنيع أجهزة كهربائية	٥٦٢٥
٤٧	سالم شكرى طهية	انظر الملحق	انظر الملحق	فندقة ورساحة - مقارلات	٥٤٥
٤٨	ساجح حسب الله	انظر الملحق	انظر الملحق	خدمات استشارية - مقارلات	٦٨٥٩
٤٩	سالى على حسن	مصر الجديدة للاستثمار	١٩٨٣/١٢/٣	مقارلات	١٥٠٠
٥٠	سايه محمد عمار	مجموعة الأندلس للصحة والتجميل	١٩٨٢/٨/٢	غير عدد	٥٠٠
٥١	سعد زقزلر الأوجول	انظر الملحق	انظر الملحق	نقل - ملاحة - أمن غذائي	١٢١٦
٥٢	سعد فهد المصري	بنك القاهرة الوطني للتجارة	١٩٨١/٧/١٦	خدمات مصرفية	٥٠٠
٥٣	سعيد أحمد الطويل	انظر الملحق	انظر الملحق	بنوك - صناعة أجنبية	١٢٩٠٦

رقبة المساهمة بالآلاف	طبيعة النشاط	تاريخ المساهمة	الشركة	الاسم	مسجل
١٣٥٠	جبة				
٩٤٩٥	أمين غذائي - بريك	انظر للمحق	انظر للمحق	سيد محمد الجمل	٥٤
٥٩٨	سياحة - أمين غذائي أخرى	انظر للمحق	انظر للمحق	سيد مرقى	٥٥
٧٤٠	مقاولات	١٩٨١/٢/١٦	انظر للمحق	سليمان عبد الجواد الأذقر	٥٦
٨٠٠	استشار أموال - مقاولات	انظر للمحق	انظر للمحق	عمر حسن عزالى	٥٧
٩٧٥	نقل - سياحة - بريك	انظر للمحق	انظر للمحق	شفيق يوسف نجم	٥٨
٥٥٠	تشديد وبناء	١٩٨٣/٧/٣	مصر للإشاعات العمرانية	شكري شكري كورلى	٥٩
٧٥٠	استشار أموال	انظر للمحق	انظر للمحق	صبرى حسن الجولى	٦٠
٦٨٠	مقاولات	١٩٨٤/٥/١٧	مهرت اخيت للمقاولات	صلاح الدين أحمد عجان	٦١
	أمين غذائي	١٩٨٠/٤/٣	كونترابانديزوال للمصاعة والاستثمار	صلاح الدين محمد أمين	٦٢
١٥٠٠	مقاولات	١٩٨٤/٤/٩	البل للمقاولات	طارق اسلام سعد الدين	٦٣
٥٥٧	سياحة - بناء وتشديد	انظر للمحق	انظر للمحق	طلعت محمد سويهان	٦٤
٧٥٠	فندقة وسياحة	١٩٨١/٩/٢٩	العالية للصعيد والسياحة	طلعت مصطفى ابراهيم	٦٥
٢١٧٥	فندقة وسياحة - خدمات طبيسة	انظر للمحق	انظر للمحق	عادل طالب أغا	٦٧
٨٩٨	بريك - مقاولات	انظر للمحق	انظر للمحق	عادل ناشدين بشارة	٦٧
٢٤٧٦	بريك - خدمات صحية	انظر للمحق	انظر للمحق	عادل يوسف خليل	٦٨
٥٠٠	خدمات مهربية	١٩٨١/٧/١٩	بنك المدفعية الوطنى للتسمية	عبد الباسط أبو العز	٦٩

سجل	الاسم	الشركة	تاريخ المساهمة	طبيعة النشاط	قيمة المساهمة بالألف
٧٠	عبد الرؤوف شكري	فوزيوب للأشجار والوراد الكيمو-١٤	١٩٨٧/١٢/٨	شحن وتوزيع أحمدة	١١٥٥ جيه
٧١	عبد الستار عبد المقصود			صناعة ملابس جاهزة	٢١٨٦
٧٢	عولة	ملحق رقم (٧)	ملحق رقم (٧)	مقارلات	١٠٠٠
٧٣	عبد السلام حسن بدوي	بانكو للمقارلات	١٩٨٧/٥/٦	مقارلات - فندقة	٨٦٥
	عبد السلام هوجل	انظر الملحق	انظر الملحق	وساحجة	
٧٤	عبد العزيز عزام	ملحق رقم (٧)	ملحق رقم (٧)	استثمار أموال - أمن غذائي	٦٩٦
٧٥	عبد العزيز فريد حامد	المصبة لصناعة الأذونات	١٩٨٧/١/١٨	صناعة أدوات صحية	٦٥٠
٧٦	عبد المظفر لعمدة	انظر الملحق	انظر الملحق	مقارلات - أمن غذائي	٤١١,٧
٧٧	عبد القادر مير السمان	المصبة		بنوك - سياحة	
٧٨	عبد الكريم توحيد هلال	المصبة	١٩٨٣/٥/١٢	انتاج غاز الأكسجين	٩١٥
٧٩	عبد المصم عبد الصمد	انظر الملحق	١٩٨٣/٧/٧	مقارلات	١٦٨٠
	السيد	ملحق رقم (٧)		تخزين وتوزيع	
٨٠	عبد المصم محمد ابراهيم	الوالية للاستشارات (رأس)	ملحق رقم (٧)	خدمات سياحية	٣٩٨٧,٥
	عبد المصم محمد فريد	الوالية للألبان	١٩٨٠/٦/١٥	مقارلات	١٤٠٠
٨١			١٩٨٣/٨/٦	صناعة ألبان	٦٠٠

قيمة المساهمة بالألف	طبيعة النشاط	تاريخ المساهمة	الشركة	الاسم	مسجل
جيبه					
٣١٥٩	أمين غذائي، مقاولات	انظر للمحق	عبد المنعم مصطفى سمودي انظر للمحق	عبد الواحد حسن سليمان	٨٢
١٩١٦٧	مصاعة طوب استثمار أمبول	انظر للمحق	عبد المنعم رقم (٧)	عبد المنعم بديري حزين	٨٣
٥٠٠	أمين غذائي	١٩٨١/١٠/٢٠	انظر للمحق	عبد الواحد حسن سليمان	٨٤
٣١٤٧٧	مقاولات، بريك، أخرى	انظر للمحق	الإكسكتيبي للعلب	عنان أحمد عنان	٨٥
١٨٠٠	مصاعة صلب للمبان	١٩٨٢/٨/٢١	مجموعة الأندلس للتصنيع	موت محمد عبد القادر	٨٦
٥٠٠	غير محدد	١٩٨٢/٨/٢	مجموعة الأندلس للتصنيع	عزة حافظ الطوروني	٨٧
٥٠٠	نقل وملاحة	١٩٧٧/١١/٢٦	نابل جلف للملاحة	عزيرة عبد الله بوزي	٨٨
١٠٠٥	أمين غذائي - سياحة	انظر للمحق	مودرن كونستركشن	علاف عبد الجليل الشيراوي انظر للمحق	٨٩
٧٦٥	مقاولات	١٩٧٩/٧/١١	انترناشيونال	علاء نور الدين ناصر	٩٠
١٠٠٠	غير محدد	١٩٨٢/٨/٢	مجموعة الأندلس للتصنيع والتصدير	علي حسن محلبة	٩١
٥٤٦	سياحة، خدمات	انظر للمحق	انظر للمحق	علي عبد الفتاح الشافعي	٩٢
٢٧٢	غير محدد	١٩٨٢/٦/٢٣	مجموعة الاقتصادية للاتحاد والاستثمار	علي حسن محمود الجليل	٩٣
٧٥٠	مقاولات	١٩٨٤/٣/٢٩	المالية للمقاولات	عمرو أحمد عبده محمد	٩٤

مسجل	الاسم	الشركة	تاريخ المساهمة	طبيعة النشاط	قيمة المساهمة بالألاف
٩٥	فادية محمد رشاد كحل	الطيران العربى الدولى	١٩٧٨/١٢/٢٤	نقل	٣٤٠٠
٩٦	فتحي توفيق عبد الفتاح	ملحق رقم ٧	ملحق رقم ٧	استثمار أموال	٥١٣٨
٩٧	لمبرى محمد سلامة	بنك الأهرام	١٩٨٠/٣/١٩	خدمات مصرفية	٨٥٤
٩٨	فوزى رزق القلى	انظر الملحق	انظر الملحق	بنكر - خدمات طبية	٥١١٩٥
٩٩	فوزية حسين عزت	الطيران العربى الدولى	١٩٧٨/١٢/٢٤	- صناعة ملابس بالاسيتك	١٠٠٠
١٠٠	كليب فرج سليمان	بنك القاهرة الوطنى للتسيمة	١٩٨١/٧/١٦	خدمات مصرفية	٥٠٠
١٠١	كامل توفيق دباب	انظر الملحق	انظر الملحق	بنكر - خدمات استشارية	٢٤٣٤
١٠٢	كريمة حسين عمر	القاهرة أصفهان للمقاولات	١٩٨٢/١٠/١١	- صناعة صابون	١٠٠٠
١٠٣	كمال أحمد عادلور	انظر الملحق	انظر الملحق	مقاولات	١٠٠٠
١٠٤	مارى ولم بالوب	ديولت انترناشيونال «ديم»	١٩٨٣/٤/٢٨	خدمات استشارية - مقاولات	٢٤٠٩٤
١٠٥	مجدى مختار على يوسف	ساس للبريد والتكليف	١٩٨٣/٦/١١	تصنيع مقطورات	١٠٠
١٠٦	مجدى يحيى حسين	لد. سين للمباني المدنية	١٩٨٣/٩/١١	تركيب تكيفات	٢٢٥٠
١٠٧	محمد أحمد غانم	انظر الملحق	انظر الملحق	مبانى وتشبيكات	١٥٠٠
١٠٨	محمد أحمد ابراهيم	المصرية للاسكان (برج النهضة)	١٩٨٠/٢/١٧	صناعة رخام - أقلام بالاسيتك	٦٩٦
				إسكان وتشيد	٧١٧

سلسل	الاسم	المركبة	تاريخ المساهمة	طبيعة النشاط	قيمة المساهمة بالآلاف
١٠٩	محمد إبراهيم حسن	بنك الإسكندرية التجارية البحري	١٩٨١/٩/١٢	خدمات مصرفية	جبهة
١١٠	محمد إبراهيم عبد الله	مستشفى القروز	١٩٨٤/٣/٦	خدمات صحية	٢٤٥٠
١١	محمد إبراهيم عدي	الهيئة السعودية للتسمية	١٩٨٠/١١/٢٥	لقدارة وسياحة	٧٤٢
١١٢	محمد اسماعيل المروفي وآخرون	انظر للمحق	انظر للمحق	بنوك. صناعة أحشاب. أخرى	٤١٠٩٥
١١٣	محمد الروزق	انظر للمحق	انظر للمحق	ملاحة. نقل. صناعة مواصر	١٦٧٩
١١٤	محمد المدهود عبد الحادي	الهيئة للاستثمار والتسمية	١٩٨٣/٨/١٨	غير عدد	٥٦٠
١١٥	محمد أنور أحمد	الوطنية للإتار والمياه	١٩٨٢/٥/١٦	خدمات صرف	٥٩٠
١١٦	محمد محمود وأولاده	انظر للمحق	انظر للمحق	أحذية. ورق. استشار أموال	٥٠٣١
١١٧	محمد حامد محمود	انظر للمحق	انظر للمحق	أمين غذائي. استشار أموال	٧٥٥
١١٨	محمد محمود عريب	انظر للمحق	انظر للمحق	بنوك. إنتاج بلاط. حرايبك	٥٤٥
١١٩	محمد سعيد عبد النعم	انظر للمحق	انظر للمحق	نقل. عزل. رفسج. أمن غذائي	٢٢٧٧٥
١٢٠	محمد مصطفى باقرت	انظر للمحق	انظر للمحق	بنوك — نقل — أخرى	٥٩٦
١٢١	محمد محمود أبو شادي	انظر للمحق	انظر للمحق	بنوك — أمن غذائي	١٧٤١
١٢٢	محمد عبد الحسني البحار	انظر للمحق	انظر للمحق	مقاولات بنوك. شرائط	٦٥٢
١٢٣	محمد فخرى عبد الله	انظر للمحق	انظر للمحق	كاسيت	٣١٦٦
	محمد فخرى عبد الله	بنوك. سياحة. خدمات صحية			

مسجل	الاسم	الشركة	تاريخ المساهمة	طبيعة النشاط	قيمة المساهمة بالآلاف جنيه
١٢٤	محمد توفيق عبد العلي	انظر للمعنى	انظر للمعنى	بروك - خدمات حفر	٩٢٨
١٢٥	محمد رشيد راشد	انظر للمعنى	انظر للمعنى	ملاحة وتخليق أمن غذائي	١١٩
١٢٦	محمد عبد العزيز محجوب	انظر للمعنى	انظر للمعنى	خدمات صحية، صناعة أدوات صحية، تعبئة مياه جوفية	١١٥٩
١٢٧	محمد قسوع	انظر للمعنى	انظر للمعنى	أمن غذائي	٩٠٠
١٢٨	محمد عبد الحسین شتا	انظر للمعنى	انظر للمعنى	خدمات صحية - بروك	١٥٦٠
١٢٩	محمد بن الشمراني	انظر للمعنى	انظر للمعنى	فدقة - مقارلات	١٢٩٥
١٣٠	محمد فهد فواز بن	انظر للمعنى	انظر للمعنى	بروك - صناعة آلات	٨٧٧٦
١٣١	محمد محمود فهمي	ملحق رقم (٧)	ملحق رقم (٧)	غير محدد	٥٠٠
١٣٢	محمد بسري سعد زعليل	الهندسون المصريون للاستشارات	١٩٨٢/١٠	غير محدد	١٥٠٠
١٣٣	محمد محمود السيد	إنتاج المقارلات	١٩٨٢/١١/٩٠	مقارلات	١٠٠٠
١٣٤	محمد ميتو اجمال	بنك الدقهية	١٩٨١/٧/٦٦	خدمات مصرفية	٥٠٠
١٣٥	محمد محمود حسن	الوسطى للتعبئة	١٩٨٠/١٢/١١	غير محدد	٢٠٠٠
١٣٦	محمد عطية قانود	فورز - ام الاستثمار والإدارة سفارة الاستثمار	١٩٨١/٧/٧	غير محدد	١٢٠٠

مستطيل	الاسم	الشركة	تاريخ المساهمة	طبيعة النشاط	قيمة المساهمة بالآلاف
١٣٧	محمد عبد الميم شعب	الزكر الطبي بالبحريرة	١٩٨٢/٣/٢٩	خدمات صحية	٥٠٠
١٣٨	محمد بهاء الدين عثمان	العمرية السعودية المتحركة للإستثمار	١٩٨٢/٢/٢٠	غير محدد	٢٠٢
١٣٩	محمد فوزي أحمد خليل	مصر للصنعة والإستثمار	١٩٨٢/١١/١	غير محدد	١٧٥
١٤٠	محمد عصام الدين فهمي	مادني رقم (٧)	مادني رقم (٧)	لقدالة وسياحة - إستثمار أموال	١٠٨٠
١٤١	محمد سعيد لارس	العمرية السعودية المتحركة للإستثمار	١٩٨٢/٢/٢٠	غير محدد	٥٥٠
١٤٢	عمرو علي عبد الباسط	العمرية السعودية للإستثمار	١٩٨٣/٢/٧	غير محدد	٦٠٠
١٤٣	محمد سليمان زكي	العمرية السعودية للإستثمار	١٩٨٣/٢/٧	غير محدد	٧٠٠
١٤٤	محمد علي سلطان	العالية للمقاولات الكهربية	١٩٨٣/٤/٥	مقاولات	٧٣٥
١٤٥	محمد ماجد عبد الفتاح	(مستأجر) الأفرام للإستثمارات	١٩٨٣/٤/٢٣	مقاولات	١٥٠٠
١٤٦	محمد طلعت عبد العزيز	إبراج مصر العالية	١٩٨٣/٢/٤	لقدالة وسياحة	٢٥٧٠
١٤٧	محمد مبر محمد الهدي	توريكي للإستثمار	١٩٨٣/٢/٢٥	غير محدد	١٥٠٠

رقم المساهمة بالآلاف	طبيعة النشاط	تاريخ المساهمة	الشركة	الاسم	مسجل
١٥٠٠	مطاولات	١٩٨٣/٤/٢٣	الأهرام للإسكانات	محمد ماجد عبد الفتاح	١٤٨
٧٠٨/٨	خبر محمد	١٩٨٣/١١/١٥	الجمهورية العربية للاستثمار	محمد علوي تيمور	١٤٩
١٢٠٠	تجميع أرال الطهي	ملحق رقم (٧)	ملحق رقم (٧)	محمد حسين حبيدي	١٥٠
٥٥١	خدمات طبية، استشار أموال	ملحق رقم (٧)	ملحق رقم (٧)	محمد صادق لوده	١٥١
١٢٩٠	لقدقة ورياحية — مصناعة أعشاب	انظر الملحق	انظر الملحق	محمد فريد علق	١٥٢
٥١٠	خدمات استشارية	١٩٧٩/١٢/١٣	العنصرية خدمات الشهيد (أنيسكي)	محمد محمود عزوز	١٥٣
٥٠٠	نقل بحري	١٩٧٨/٣/٢٣	العمرة الأسبانية للملاحة	محمد باقر البشار	١٥٤
٨٤١	خدمات مصرفية	١٩٨١/٩/٨	بنك الإعمار والعمارة مصر	عمود رضا عباس	١٥٥
٧٧٥/٢١	نقل — استشار أموال	انظر الملحق	انظر الملحق	عيسى الدين أحمد القروش	١٥٦
١١٠	بنوك — استشار أموال	انظر الملحق	انظر الملحق	عيسى الدين عبد الله هلال	١٥٧
١٥٠٠	مصناعة مقطورات	١٩٨٤/١٠/٣٠	مصر لصناعة المقطورات	عقار مخلوط أباطة	١٥٨
١١٢٧٢	أمين حضانة، صناعة ورق	انظر الملحق	انظر الملحق	مدحت العربي	١٥٩
٨٤٠	خدمات مصرفية	١٩٨٢/٥/١٧	بنك مروج كوكج العربي	مرفس جرجس صالح	١٦٠
١٥٧٣٤	بنوك، مقاولات، استشار أموال	انظر الملحق	انظر الملحق	أحمد عبد اطمح مشهور	١٦١
١١٩٥	بنوك — ملاص حافرة	انظر الملحق	انظر الملحق	مصطفى البليدي	١٦٢
٧٨٧٠٥	بنوك — صناعة صابون	انظر الملحق	انظر الملحق	مصطفى رزقي الدافعي	١٦٣
٥٠٠	تشيد وبناء	١٩٧٩/١٢/١٠	الإعداد للعمو والصنيع	مصطفى قرين	١٦٤

رقم الاسم الأساسي	طبيعة النشاط	تاريخ التأسيس	النوعية	الاسم	مسجل
٧٥٠	مطاولات	١٩٨٤/٣/٢٩	الغالبية للمطاولات	مصطفى كامل علي صالح	١٩٥
١٨١٩٧	استثمار أموال، صناعة طوب	لمسح رقم (٧)	لمسح رقم (٧)	مصطفى محمد حنين	١٩٦
١١٠٠	بوك - اسكان وتشييد	انظر للمسح	انظر للمسح	مونس رزاق الأندارس	١٩٧
٧٧٨٥٥	خدمات صحية - حمية	انظر للمسح	انظر للمسح	ميرفت محمد ربحان	١٩٨
٣٠٠٠	مياه جوفية	١٩٧٨/١٢/٢٤	الطيران المرفق الدولي	نادية أبو بكر علهة	١٩٩
٧٦٥	تفصيل	١٩٨٠/٤/١٢	الطيران المرفق الدولي	نبيل سعد الدين علي حسيب	١٧٠
٢٢٩٥٢	مطاولات	انظر للمسح	انظر للمسح	نجية علي جيرة	١٧١
١٣٠٠	سباحة - صناعة اجعت	انظر للمسح	انظر للمسح	هانى رزاق جرجس	١٧٢
١٢٤٦	آمن غذائي، استثمار أموال	انظر للمسح	انظر للمسح	هانى عبد الجليل المورى	١٧٣
١٠٠٠	بوك - استثمار أموال	انظر للمسح	انظر للمسح	مهاجم محمد محمود عبد السلام	١٧٤
١٩٥٥٠	مطاولات	١٩٨٢/١٠/١١	الاقامية أسبوعية	يوسف علي يوسف توبه	١٩٧٥
	بوك - اسكان	انظر للمسح	للمقاولات		

ملحق رقم (٧)
بيان بأسماء بعض المساهمين الذين تركزت مساهماتهم
في الشركات المساهمة خلال عامي
٨٣ — ١٩٨٤

قيمة المساهمة
بالألف جنيه

تاريخ التأسيس

الشركة

(١) أحمد عيسى حسن

٧٥٠	١٩٨٤/٤/٥	— الجيزة للكابلات
٤٠٠	١٩٨٤/٤/١١	— الجيزة للمشروعات الهندسية
١١٥٠		جملة

(٢) أحمد محسن

١٢٥	١٩٨٣/٢/٢	— الوطنية المصرية للحفر والخدمات البترولية
١٢٥	١٩٨٣/٩/٢٧	— المهندس يوتن للبيوتات والدهانات الصناعية والبحرية
١٥٢٥	١٩٨٤/٤/٥	— الجيزة للكابلات
٨٠٠	١٩٨٤/٤/١١	— الجيزة للمشروعات الهندسية
٢٤٦٢,٥		جملة

(٣) تيسر عبد القادر الهوارى

٦	١٩٨٣/٢/٢٦	— البرارى للاستثمار
٥٠	١٩٨٣/٣/١٠	— الشباب الوطنية للخدمات العامة
١٠٠	١٩٨٣/٣/١٣	— العربية للطوب
٤٠	١٩٨٣/٤/٢	— العاشر من رمضان لصناعة الغزل
٥٠	١٩٨٣/٨/٤	— اسماعيلية أرت سیتی
٣٠	١٩٨٣/٨/١٨	— العربية للاستثمارات والتنمية
٧٤١	١٩٨٣/١١/١٥	— المجموعة العربية للاستثمار
١٠٠	١٩٨٤/٨/٢٣	— الفيوم للمستحضرات الدوائية
١١١٧		جملة

(٤) حسين فائق صبور

٢٥	١٩٧٨/١/٢٦	— بنك النيل
١١٠	١٩٨٣/٣/١٠	— الشباب الوطنية للخدمات العامة
٨٤	١٩٨٣/٨/٢٢	— مصر أمهكا للأنظمة الزراعية
٢١٩		جملة

(٥) سامى محمود مراد سامى
انظر للمحق رقم (٣)

(٦) عبد الرحمن عزام وآخرون

١١٧٠	١٩٨٢/١/٢٦	— الشرق الأوسط للتنمية والتعمير
١٤٤٥	١٩٨٣/١/٢٧	— الاسلامية للاستثمار والتنمية
٦٠	١٩٨٣/١١/٢٦	— العربية لأعمال التطهير (اراديس)
٣٣٩١	١٩٨٤/٥/٣١	— السالنية للأمن الغذائى
٩٠٩٦	—————	

(٧) عبد الستار عبد المقصود عرفة

٢١٦٨	١٩٨٣/٣/١٢	— جولدن تكس للأصواف
١٨	١٩٨٤/١/١١	— بورسعيد للملابس الجاهزة
٢١٨٦	—————	

(٨) عبد المنصف بدوى حنين وآخرون

١٦٦٦٧	١٩٨٠/٥/٧	— الأبحاث والتنمية رينيكو
١٥٠	١٩٨٣/٣/١٨	— العربية للاستثمار والتنمية
١٠٠	١٩٨٣/١١/٧	— قنا للطلوب الطفلى
١٩١٦٧	—————	

(٩) فتحى توفيق عبد الفتاح

١٦٣٨	١٩٨٤/٢/٢	— الزيان مصر لتوظيف الأموال
------	----------	-----------------------------

(١٠) محمد حسنين جيبى

١٢٠٠	١٩٨٣/١١/٢٨	— المصرية لتصنيع أجهزة الطهى
------	------------	------------------------------

(١١) محمد صادق لوده

٢٥	١٩٨٣/٨/٩	— الاسكندرية للخدمات الطبية
٤٧٢٠	١٩٨٣/١١/١٥	— المجموعة العربية للاستثمار
٥٤	١٩٨٤/٦/١٤	— المجموعة المالية المصرية لخدمات الاستثمار والاستشارات المالية
٥٥١٠	—————	

(١٢) محمد عبد النعم عبد الصمد

٧٥	١٩٨٠/٥/٥	— صناعة مواشير ومنتجات البلاستيك
٨٢٥	١٩٨٢/١٢/٢٨	— العربية للمستلزمات الطبية
٩٥٠	١٩٨٣/١١/٣٠	— مجمع كفر النوار للتجهيز والتجميع
١٢٠٠	١٩٨٤/٣/٣٦	— العربية لصناعة ومستلزمات المواشير

٢٩٨٢,٥

جـلـة

(١٣) محمد عصام الدين فهمي وآخرون

١٣	١٩٨٠/٢/١٨	— العربية لصناعة الأخشاب «مبين»
٢٥٠	١٩٨٣/٣/٢	— المصرية الخدمية للتنمية والاستثمار
٧٠٠	١٩٨٣/٨/٢١	— مصر العربية للفنادق

١٠٨٠

جـلـة

(١٤) محمد فريد عقل

٦٣	١٩٨٣/٨/٢١	— مصر العربية لفنادق الأقصر
	٦٣/١٠/٢٧	— العربية للصناعات الخشبية

١٢٦٠

جـلـة

(١٥) علي جمال الناظر

٤٠	١٩٨٣/٣/٦	— قارون للاستثمار والتنمية
١٢٥	١٩٨٤/١/١٢	— المجمع المصري للأجهزة الكهربائية والإلكترونية

١٦٥

جـلـة

ملحق رقم (أ)

بيان بأسماء بعض المساهمين الذين تركزت مساهماتهم
في الشركات المساهمة خلال عامي ٨٥ ، ١٩٨٦

مساهمون بـ ١٠٠ ألف جنيه — أقل من ٢٥٠ ألف جنيه

الاسم	الشركة	تاريخ التأسيس	قيمة المساهمة بالآلاف جنيه
أحمد غالب إبراهيم	الإسلامية الدولية للتجارة الخارجية	١٩٨٥/٨/٣	١٥٠
أحمد زكي عبد الحميد	المصرية لصناعة الملابس الجاهزة سيفيل	١٩٨٦/٩/١٥	٢٠٠
أحمد طاهر محمد	عمير للصناعات الغذائية	١٩٨٥/٥/١٣	١٨٠
بدر الدين أحمد حمدي	سيوريل الدولية لانتاج الأحمدة		
نجيب شاتودي عبد الملاك	النمائية والحظيفية	١٩٨٦/٨/٢٨	٢٣٤
حسن أبو بكر محمد	أنتزويد للنتاج الغذائى	١٩٨٥/٣/٢٥	١٨٩
سمير أباندر سيدهم	مصر فرنسا للملابس	١٩٨٥/٢/٩	١٩٣
سوسن حسن زكى أحمد	أورينت باك للمبوات	١٩٨٥/١/٢٨	١٧٠
عليه عبد السلام مجاهد	العربية للبصريات (أوميتكا)	١٩٨٥/١١/٣	١٠٩,٢
عز الدين عزت قاسم	المصرية لصناعة المكرونة والنشويات	١٩٨٦/٥/٢٧	١٢٠
عبد الحافظ محمد عبد الحافظ	العربية لمنتجات الالبان	١٩٨٥/٦/٩	١٥٠
فوزى وزكى اخوخ	العربية لصناعة الطوب الاسمنتي	١٩٨٦/٨/٢٠	١٠٠
فصحى أحمد حسين	الدولية لتصنيع المنسوجات	١٩٨٦/١٠/٤	٢٢٥
ماهر عبد الغفار أحمد	للهندسون العرب للمقالات أو التصنيع	١٩٨٥/١/٢٧	٢٢٥
مايسة يحيى عبد العزيز	إنتزويد للنتاج الغذائى	١٩٨٥/٣/٢٥	١٢٣
عليه عبد السلام مجاهد	المصرية لصناعة المكرونة والنشويات	١٩٨٦/٥/٢٧	١٢٠
محمد عبد الفتاح أبو النجا	المصرية لصناعة المكرونة والنشويات	١٩٨٦/٥/٢٧	١٣٥
محمد اسماعيل دحان	المصرية لصناعة المكرونة والنشويات	١٩٨٦/٥/٢٧	٢١٠
محمد بهاء الدين عثمان	العربية لمنتجات الالبان	١٩٨٥/٦/٩	٢١٦
محمد حسن سلمان	دار النظم للتصوير العلمى	١٩٨٥/٣/١٦	١٩٢
محمد صبرى عبد الجهد سيد	عمير للصناعات الغذائية	١٩٨٥/٥/١٣	١٥٤
محمد فهمى حنين	الإسلامية الدولية للتجارة الخارجية	١٩٨٥/٨/٣	١٥٠
يحيى الدين حسن حامو	دار النصر للتصوير العلمى	١٩٨٥/٣/١٦	٢٣٢
محمود حامد محمود	فايف ستارز للتشيكو والجوارب	١٩٨٦/١١/١	١٤٨
ميسون على رشيد	عمير للصناعات الغذائية	١٩٨٥/٥/١٣	١٥٠
منى إبراهيم عبد الله موسى	العربية لانتاج البيض والدواجن	١٩٨٦/١/٢٠	١٠٠
	عمير للصناعات الغذائية	١٩٨٥/٥/١٣	١٨٠

الاسم	الشركة	تاريخ التأسيس	قيمة المساهمة بالآلاف جنيه
أنيل فؤاد اسكندر	المصرية لصناعة الكرونة والنشويات	١٩٨٦/٥/٢٧	١٣٥
هاني فوزى منصور	سميتا	١٩٨٦/٥/٢٦	١٠٠
هدى صلاح عبد المجيد وأخواتها	سورتي الدولية لاتاج		
يحيى ومصطفى عبد العزيز الجميل	الأحذية الرياضية الخفيفة	١٩٨٦/٨/٢٨	١٥٠
	عمر للصناعات الغذائية	٨٥/٥/١٣	١٥٠

مساهمون بـ ٢٥٠ ألف جنيه — أقل من ٥٠٠ ألف جنيه

اسم المساهمة	الشركة	تاريخ التأسيس	قيمة المساهمة بالآلاف جنيه
إبراهيم حلمى أبو العيش (عائلة)	أنوس لاتاج الأعشاب الطبية	١٩٨٦/٣/٢٤	٤٨٠
إبراهيم محمد خليل (عائلة)	قرية برج العرب السياحية (باتكو)	١٩٨٦/٧/١٣	٤٠٠
جدى محمد زكى محمد	المهندسون العرب للمقاولات والتعمير	١٩٨٥/١/٢٧	٣٣٠
نعوى أحمد سمرة (عائلة)	عمر للصناعات الغذائية	١٩٨٥/٥/١٣	٣٨٠
سيد مديولى على حسن	المصرية لصناعة الكرونة والنشويات	١٩٨٦/٥/٢٧	٣٠٠
طاهر عبد الرازق الحديدى (عائلة)	قرية برج العرب السياحية (باتكو)	١٩٨٦/٧/١٣	٤٠٠
علام عبد الرحمن سعيد	قرية برج العرب السياحية (باتكو)	١٩٨٦/٧/١٣	٤٠٠
عمر السيد أحمد حسن	العمية لاتاج البيض والدواجن	١٩٨٦/١/٢٠	٣٠٠
عبد النعم سعد شومان	المصرية السعيدة لاتاج أحواض الصلب	١٩٨٥/٦/٢٢	٢٥٠
محمد بى الدين مندور	العلمية للاستثمار السياحى (اتيك)	١٩٨٥/١/١٩	٣٠٠
محمد محمود نمر	المهندسون العرب للمقاولات والتعمير	١٩٨٥/١/٢٧	٤٣٥
محمد السماعيل الديسطنى	وسط الدقا للخدمات والتخليف	٨٥/١٢/١١	٤٥٠
محمد جدى محمد ذكرى	المصرية لصناعة الكرونة والنشويات	١٩٨٦/٥/٢٧	٣٠٠
محمد فخر الدين عفيفى (عائلة)	الحديثة للمبيدات والكيماويات	١٩٨٥/٥/١٢	٢٦٠
نايل بركات (عائلة)	المصرية للإنارة للطاقة الشمسية	١٩٨٥/٢/٥	٤٠٠

مساهمون بـ ٥٠٠ ألف جنيه ، فأكثر

الاسم	الشركة	تاريخ التأسيس	قيمة المساهمة بالألف جنيه
أبو بكر محمد سليم طماحة القيهد جميل فران	مجلس مصر للمنتجات الحديدية للصحة والطعليف (تكتيك)	١٩٨٥/٦/٢٥	١١٨٨
بجيت عبد الغني خالد (عائلة)	المصرية للاستثمار العقاري العملاق	١٩٨٦/٧/٩	٩٠٠
جيت عبد الله بولاد	المصرية لصناعة الملابس الجاهزة سيفيل	١٩٨٦/٩/٢٧	١٨٥٠
حسن محمد حسن	المصرية للأسكان والتنمية والتعمير	١٩٨٦/٩/١٥	١٠٠٠
رشدي محمد الشرقاوي	الوطنية — الركة للحديد والصلب	١٩٨٦/٤/٢٩	٥٠٠
سليمان محمد سليمان	المصرية السعيدة لإنتاج أحواض الصلب	١٩٨٦/٣/١٠	١٠٠٠
عادل ومنى وحازم محمد بركات	مصر لصناعة القيد والتكيف	١٩٨٥/٦/٢٧	٥٠٠
عل محمد أحمد (عائلة)	ميراكو	١٩٨٦/٢/١٩	٧٩٢,٣
عالية فراح إبراهيم مصطفى	جبال للهندسة والمركبات	١٩٨٥/١/١٣	٩٣٧
قسطندي جورج صوصو	دالاس لصناعة الملابس الجاهزة والتيكو والأقمشة	١٩٨٥/٨/١	٧٥٠
ماهر عبد الحليم مأمون (عائلة)	الرفى لصناعة الورق	١٩٨٦/٣/٥	٨٨٠
محمد جمال الدين عبد الحليم	المحفلة للدواجن	١٩٨٦/٤/٣٠	١١٨٥
وأحمد جمال الدين عبد الحليم	قبة برج العرب السياحية (باتكو)	١٩٨٦/٧/١٣	١٥٤٥
محمد مختار أحمد وأخوته	المصرية اليابانية لأعمال الصلب	١٩٨٥/٥/٢٥	٦١٣
عيسى الدين الترش	— المصرية السمودة للصحة	١٩٨٥/١١/٢٥	١٨٩١
محمد عبد الحليم عطية عيسى	— المصرية لمنتجات الصحة والطعليف	١٩٨٥/٣/٩	٨٨,٥
محمد خليل بدوي	البل للاستثمارات العمرانية	١٩٨٥/٥/١٤	١٨٠٠
محمد أحمد وهبة	المصرية الوطنية للاستثمار والتنمية	٨٥/١٠/٢٤	٣٠٠٠
محمد عبد الحليم عطية موسى	المرية للمصنعات أويكا	١٩٨٥/١١/٣	٩٨٢,٨
محمد إبراهيم عماره	للهندسون الدولية للمقاولات	٨٥/١١/١٤	٥٠٠
مصر مصطفى عبد الله	مركز تصنيع كاسيتات الفيديو	١٩٨٩/٢/١٣	١٢٠٠
نبيه هنري برزي	المصرية لصناعة الكرونة والمنشآت	١٩٨٩/٥/٢٧	١٥٠٠
هشام إبراهيم عصفور (عائلة)	للمنتجات الحديدية للصحة والطعليف (تكتيك)	١٩٨٦/٧/٩	٢٧٩٠
	اللوثة الاستجابة رويال		
	أوبال وايلند كيهستال	١٩٨٦/٧/٢٥	١٥٦٠

اسماء مساهمين تكررت مساهمتهم
أيضا خلال عامي ٨٥ ، ١٩٨٦

الاسم	الشركة	تاريخ التأسيس	قيمة المساهمة بالالف جنيه
أحمد ابراهيم نافع	المصرية الأتانية للطاقة الشمسية	١٩٨٥/٢/٥	١٠٠
أحمد محمد الشريف	الإسلامية الدولية للتجارة الخارجية	١٩٨٥/٨/٣	٧٥
أميمة سني حسين رشدي	مصر لصناعة التبريد والتكيف مراكو	١٩٨٦/٢/١٩	١٧٢
أحمد عبد العزيز عزام (مصرى / سعودى)	العامة للأبحاث والتنمية الزراعية	١٩٨٦/٣/٢٠	٦٩٣
ابراهيم ابو العيون احمد كامل	الأهلية للأخذية	١٩٨٦/٧/١٣	٢٢٠٥
توفيق صادق توفيق	الإسلامية الدولية للتجارة الخارجية	١٩٨٥/٨/٣	٣٧٥
حسن عباس حلمي	أرى شرو مصر كبسولات جيلانية شرو مصر	٨٥/١١/١٣	٣٢٠
زكية حسن شافعى	مصر لصناعة التبريد والتكيف مراكو	١٩٨٦/٢/١٩	٢١٥
سامية ابراهيم النجار	العربية العالمية للاستثمار	١٩٨٥/٤/٢٣	٢١٠٠
سمير واسامة سعد الدين على حسن	العربية العالمية للاستثمار	١٩٨٥/٤/٢٣	٩٠٠
سيلفيا عدلى ايوب	مصر فرنسا للملابس	١٩٨٥/٢/٩	١٠
شريف مرعى أحمد مرعى	مصر لصناعة التبريد والتكيف مراكو	١٩٨٦/٢/١٩	١٧١,٩
شريف محمد فودة	سمنيا	١٩٨٦/٥/٢٦	١٠٠
صفوت حبيب نخلة	سمنيا	١٩٨٦/٥/٢٦	٢٣٥
عبد الرحمن عبد المحسن النجار	الإسلامية الدولية للتجارة الخارجية	١٩٨٥/٨/٣	٣٧٥
عز الدين محمد الدباح	الإسلامية الدولية للتجارة الخارجية	١٩٨٥/٨/٣	٧٥
عمر أحمد مرعى	الإسلامية الدولية للتجارة الخارجية	١٩٨٥/٨/٣	٧٥
عقل محمد حلمي	العامة للأبحاث والتنمية الزراعية	١٩٨٦/٣/٢٠	٥٢
عبد النعم مصطفى سعودى	الناطق الحرة لسيارات مودرن موتورز	١٩٨٦/٨/١٩	٩٥٠
عدلى اسماعيل الشافعى	سبورق الدولية لانتاج الإحذية الرياضية والخفيفة	١٩٨٦/٨/٢٨	٨٠
كمال ابو خطوة واباؤه	مصر فرنسا للملابس	١٩٨٥/٢/٩	٢٠٤
محمد السعيد الطويل	العربية للمنتجات الصناعية	١٩٨٥/٣/٢٠	١٤,٤
محمد يوسف خليل	مصر فرنسا للملابس	١٩٨٥/٢/٩	٧,٥
محمد منصور حسن وعواطف منصور حسن	جونسون وجونسون مصر	٨٥/١٠/٢٦	٦٠٠

الاسم	الشركة	تاريخ التأسيس	قيمة المساهمة بالآلاف جنيه
محمد فريد نجيب	الدولية لتصنيع المنسوجات	١٩٨٦/١٠/٤	٥٢٥
محمد رشيد راشد	المياه الغازية العطرية (مينالكو)	١٩٨٥/١٢/١	١٠٧٩
محمد أحمد غانم	المياه الغازية العطرية (مينالكو)	١٩٨٥/١٢/١	٢٨٠
محمد ابراهيم عبد الله	مستشفى النزهة الدولي	١٩٨٦/٤/٥	٥٧,٧
محمد صادق صبور	مستشفى النزهة الدولي	١٩٨٦/٤/٥	١٢٧
وحسن فائق صبور	مصر امريكا للصناعات الزراعية	٨٦/١١/٢٣	١٩٥
محمد يسرى سعد زغلول	للهندسون المصريون للإسكان	١٩٨٦/٧/١٠	٢٥٠
ناريمان محمد العويطى	انتريپد للانتاج الغذائى	١٩٨٥/٣/٢٥	١١,٩
هدى حسن أبو الفتوح	مصر لصناعة التجهيد والتكليف	١٩٨٦/٢/١٩	٩١
يوسف بيارى منصور	ميتا	١٩٨٦/٥/٢٦	٢٣٥

فهرست

٥	إهداء
٧	مقدمة
١٥	توطئة

الفصل الأول

الرافد الرأسمالي التقليدي
(وأشكاله مقابل ثورة يوليو ١٩٥٢)

٢٢	المبحث الأول : طبيعة النشأة والتطور التاريخي للرأسمالية المصرية
٤٣	المبحث الثاني : المنصر المعاصر في تكوين الرأسمالية المصرية
٥٥	المبحث الثالث : الرافد الرأسمالي التقليدي ونخبة الإقفتاح الإقتصادى

الفصل الثاني

الرافد البرجوازي البيروقراطى

٨٣	المبحث الرابع : طبيعة النشأة والتطور التاريخي للبرجوازية البيروقراطية
١٠٠	المبحث الخامس : الرافد البرجوازي البيروقراطى ونخبة الإقفتاح الإقتصادى

الفصل الثالث

الرافد الطفيل

١٢٣	المبحث السادس : تحديد مفهوم الطفيلية وخصائصها
١٣٦	المبحث السابع : السياسات الحكومية والرافد الطفيل
١٤٨	المبحث الثامن : التبعين بين الروافد الثلاثة

الفصل الرابع

نخبة الإقفتاح الإقتصادى : تحليل أميريقي

١٦٢	المبحث التاسع : تحليل هيكل ملكية رأس المال
١٩١	المبحث العاشر : تحليل الأنشطة الإقتصادية
٢٠٤	المبحث الحادى عشر : التشابكات والتحالفات العائلية
٢٢٣	الخاتمة
٢٣١	قائمة المراجع
٢٤١	ملحق رقم (١)
٢٧٣	ملحق رقم (٢)
٢٧٩	ملحق رقم (٣)
٣١١	ملحق رقم (٤)
٣٢١	ملحق رقم (٥)
٣٢٩	ملحق رقم (٦)
٣٤٣	ملحق رقم (٧)
٣٤٧	ملحق رقم (٨)

رقم الإيداع : ٨٧/١٥٥٩

التوقيع المولى : ٣ - ٦٨ - ٤٤٧ - ٩٧٧

هذا الكتاب ..

الأستاذة الباحثة سامية سعيد من أبرز الوجوه الواعلة الصاعدة في فكرنا الاقتصادي العلمي المعاصر . هذه الدراسة تقرب الأستاذة الفاضلة بكشف وتشريح البنية الداخلية لما يمكن أن تسميهم أصحاب القرار الاقتصادي - وبالتالي السياسي - في إطار المرحلة « الانفتاحية » الراهنة ، أو بتعبير آخر ، السلطة الاقتصادية المهيمنة في بلادنا اليوم .

على أن « دار المستقبل العربي » قد تختلف في بعض مجاء في هذه الدراسة من استخلاصات وتعميمات ، وخاصة تلك المتعلقة بالبورجوازية البيروقراطية . فالدراسة تكاد تقلل من الدور الإيجابي لهذه الشريحة في مرحلة الستينات وخاصة الفئة التكنوقراطية منها ، وتكاد تغلب الطابع السلبي على هذه الشريحة بشكل عام ، ولا تعرض عرضا كافيا لمعالم الصراع في مرحلة الستينات ضد استئراء هذه الشريحة البيروقراطية .

وبرغم هذا الاختلاف في الرأي ، بل نقول لعله كذلك بسبب هذا الاختلاف في الرأي مع بعض مجاء في هذه الدراسة ، حرصت « دار المستقبل العربي » على الاحتفاء بهذه الدراسة وعلى نشرها ، مساهمة منها في تعميق روح النقد الموضوعي وتنمية ديمقراطية الحوار .

« دار المستقبل العربي »

دار المستقبل العربي

٤١ شارع بيروت . مصر الجديدة
ت ٦٦٥٩٠٠ القاهرة

25